الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية في المصارف السورية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المصارف

The Effectiveness of credit risk management in reducing non-performing loans an applied study in Syrian banks

إعداد الطالب / علاء عبد الله الذيب

إشراف الأستاذ الدكتور / علي كنعان

المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور / فريد جاعوني

٢٠٠٩ - ٢٠١٠ م

شكر و تقدير

أتقدم بعظيم الشكر وفائق الاحترام والعرفان بالجميل لأستاذي الفاضل الدكتور علي كنعان (رئيس قسم المصارف والتأمين) ، الذي كرمني بالإشراف على هذا البحث ، وكان خير معين لي في إنجازه من خلال التوجيه والإرشاد والمتابعة المستمرة ، وكان لجهده المتميز ومتابعته المستمرة الدور الكبير في وصولي إلى هذه المرحلة من التحصيل العلمي.

كما و أتقدم بخالص الشكر إلى السادة الأساتذة: الأستاذ الدكتور فريد جاعوني، والأستاذة الدكتورة هدى روماني على ما أبدوه من مساعدة وتوجيه مثمر لإنجاز هذه الدراسة.

ويشرفني أيضاً أن أقدم وافر التقدير والشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة الحكم على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها بما يضمن إثراءها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

ويقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بشكري وتقديري وامتناني لجميع أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد لما أولوني إياه من رعاية واهتمام خلال سنوات الدراسة.

وأخيراً لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في تقديم العون والمساعدة في إتمام هذه الدراسة.

الباحث

علاء عبدالله الذيب

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار المنهجي للدراسة	
• مقدمة	١
• مشكلة البحث	٢
• أهمية البحث	٣
• أهداف البحث	٤
• نموذج البحث	٥
• فروض البحث	٦
• منهجية البحث	٧
• الدراسات السابقة	١٠
الفصل الأول : الائتمان المصرفي	
المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه و أهميته – نشأته – وظائفه)	٢٤
أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي	٢٤
ثانياً: أهمية الائتمان	٢٧
ثالثاً: نشأة الائتمان المصرفي	٢٩
رابعاً: وظائف الائتمان المصرفي	٣١
المبحث الثاني: دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي	٣١
أولاً : التخطيط الائتماني	٣٢
ثانياً: التنظيم الائتماني	٣٢
ثالثاً : الرقابة على الائتمان	٣٢
المبحث الثالث: معايير منح الائتمان	٣٣
١.الأمان	٣٣
٢.السيولة	٣٤
٣.الربحية	٣٥
المبحث الرابع: أنواع التسهيلات الائتمانية	٣٥
أولاً : تصنيف التسهيلات حسب الفترة الزمنية	٣٥

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً : تصنيف التسهيلات المصرفية بحسب نوع الضمان	٣٦
ثالثاً: تصنيف التسهيلات المصرفية حسب الجهة الطالبة لها	٣٦
رابعاً: تصنيف التسهيلات المصرفية حسب الغرض منها (نوع النشاط)	٣٧
خامساً: تصنيف التسهيلات من حيث طبيعتها	٣٨
المبحث الخامس: إجراءات منح التسهيلات الائتمانية	٤٣
المبحث السادس:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	٤٦
• العوامل الخاصة بالعميل	٤٦
• العوامل الخاصة بالمصرف	٤٦
• العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني	٤٧
المبحث السابع: إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف	٤٩
أولاً: عناصر نظام المعلومات الائتمانية في المصرف	٤٩
ثانياً: مصادر المعلومات الائتمانية	٥٢
ثالثاً: تحليل المعلومات الائتمانية	٥٥
الفصل الثاني : القروض المصرفية المتعثرة: طبيعتها ، أسبابها الرئيسية، أثارها ، مؤشراتها	
تمهيد : مخاطر الائتمان	٥٨
المبحث الأول: طبيعة القروض المتعثرة	٦٠
المبحث الثاني : تصنيف مخاطر الائتمان	٦٤
أولاً : تصنيف التسهيلات الائتمانية	٦٤
• **الديون غير المنتظمة Non Performing**	٦٤
• **الديون المنتظمة Performing**	٦٦
ثانياً: المخصصات و الاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية.	٦٧
المبحث الثالث: أسباب تعثر الديون المصرفية	٦٨
أولاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض	٦٨
ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك	٧١
ثالثاً : مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والطارئة	٧٧
المبحث الرابع : الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك	٨١

رقم الصفحة	الموضوع
٨٥	المبحث الخامس : مؤشرات تعثر القروض
٨٦	أولاً: المظاهر والمؤشرات المتعلقة بمعاملات المقترض مع البنك
٨٦	١ -المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك
٨٨	٢ -المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض
٨٨	٣ -المؤشرات المتعلقة بالضمانات
٨٩	ثانياً: المؤشرات التي تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض
٨٩	١ -مؤشرات يستدل عليها من خلال الميزانية العامة
٩١	٢ -مؤشرات تعثر يستدل عليها من حساب الأرباح والخسائر
٩٢	ثالثاً: المؤشرات الأخرى (غير المالية)
٩٤	المبحث السادس: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية
٩٤	أولاً: الإجراءات والأساليب الوقائية قبل منح التسهيلات الائتمانية
١٠١	ثانياً: الإجراءات والأساليب الوقائية الواجبة بعد منح التسهيلات الائتمانية وقبل ظهور مؤشرات التعثر
١٠٤	ثالثاً: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً لعلاج التعثر بعد ظهور مؤشراته
١٠٤	❖ دور إدارة مخاطر الائتمان في البنك تجاه معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة
١٠٨	❖ دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك تجاه معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة
١٠٩	❖ دور البنك المركزي في معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة
١١٢	المبحث السابع : مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف والمؤسسات المالية في ظل اتفاق بازل ٢
١١٢	أولاً: مقدمة
١١٤	ثانياً: مبادئ تقييم مخاطر الائتمان لدى البنك
١١٤	١ -إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان
١١٦	٢ -العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة
١١٨	٣ -المحافظة على عملية إدارة، وقياس، وضبط الائتمان المناسبة
١٢٠	٤ -التحقُّق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان
١٢٠	٥ -دور المراقبين

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثامن : التجارب الدولية في علاج الديون المصرفية المتعثرة	١٢٣
١ –التجربة اليابانية لعلاج أزمة الديون المتعثرة	١٢٣
٢ –التجربة الأمريكية لعلاج الديون المتعثرة	١٢٤
٣ –التجربة الصينية في إصلاح القطاع المصرفي	١٢٨
الفصل الثالث : القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية السورية	
المبحث الأول :النشاط الائتماني للمصارف التجارية السورية	١٣١
أولاً: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها الرئيسية	١٣١
ثانياً: توزيع التسهيلات حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية	١٣٣
ثالثاً : تطور التسهيلات الائتمانية مصنفة حسب الجهة المقترضة	١٣٥
المبحث الثاني : لمحة عامة عن البنوك المشمولة بالدراسة	١٣٧
١) بنك بيمو السعودي الفرنسي	١٣٧
٢) المصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٤٠
٣) المصرف التجاري السوري	١٤٣
٤) المصرف الصناعي السوري	١٤٦
المبحث الثالث : القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري	١٤٩
أولاً : مصادر تمويل المصرف الصناعي	١٤٩
ثانياً : غايات ومهام المصرف	١٥١
ثالثاً :القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري	١٥٥
تمهيد :	١٥٥
أ –تطور القروض المتعثرة بمعيار القروض غير العاملة	١٥٦
ب تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وحجم الفوائد المعلقة	١٥٨
رابعاً: تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر القروض في المصرف الصناعي السوري وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	١٦٠
١ –تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	١٦١

الموضوع	رقم الصفحة
٢ -تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل التضخم	١٦٣
خامساً: تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر القروض في المصرف الصناعي السوري و أحد أهم المؤشرات المصرفية :	١٦٥
المبحث الرابع : تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك السورية	١٦٧
الفصل الرابع : اختبار الفرضيات – النتائج والتوصيات	
المبحث الأول : المنهجية المتبعة	١٧١
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات	١٧٦
المبحث الثالث : نتائج الدراسة – التوصيات	١٩٢
قائمة المراجع	
باللغة العربية	١٩٩
باللغة الانجليزية	٢٠٤
قائمة الملاحق	٢٠٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١.	تصنيف الديون غير المنتجة حسب عدد أيام التأخر عن السداد.	٦٥
٢.	مبيعات القروض خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩.	١٢٦
٣.	تصنيف مبيعات القروض من قبل من قبل مؤسسة ضمان التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC).	١٢٧
٤.	تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها الرئيسة خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩).	١٣١
٥.	تطور الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الائتمان خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩).	١٣٢
٦.	تطور التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)	١٣٣
٧.	تطور الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية	١٣٤
٨.	تطور التسهيلات الائتمانية مصنفة حسب الجهة المقترضة	١٣٦
٩.	القروض المتعثرة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي في نهاية عام ٢٠٠٩	١٣٨
١٠.	القروض المتعثرة لمصرف الدولي للتمويل والتجارة في نهاية عام ٢٠٠٩	١٤٢
١١.	تطور التسهيلات الائتمانية المنتجة وغير المنتجة في المصرف التجاري السوري	١٤٤
١٢.	تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى مجموعة المصارف السورية	١٤٧
١٣.	تطور أرصدة القروض غير العاملة لدى مجموعة البنوك المشمولة بالدراسة	١٤٧
١٤.	تطور نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى مجموعة البنوك المشمولة بالدراسة	١٤٨
١٥.	تطور مصادر تمويل المصرف الصناعي السوري (٢٠٠٠/٢٠٠٨)	١٤٩
١٦.	تطور التسهيلات المنفذة حسب الأنواع خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨	١٥٢
١٧.	تطور التوظيفات حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٠. ٢٠٠٨	١٥٣
١٨.	تطور القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠٠/٢٠٠٩)	١٥٦
١٩.	تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وحجم الفوائد المعلقة (٢٠٠٠/٢٠٠٩)	١٥٨

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢٠.	تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	١٦١
٢١.	تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية وبين معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩).	١٦٣
٢٢.	تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى المصرف الصناعي وبين هامش سعر الفائدة المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩).	١٦٦
٢٣.	عدد الاستبانات الموزعة والمجاب عليها من المصارف المختلفة	١٧٣
٢٤.	توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرتهم المصرفية	١٧٤
٢٥.	توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية	١٧٥
٢٦.	توزيع أفراد العينة حسب مسميات الوظيفة	١٧٥
٢٧.	متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية	١٧٨
٢٨.	نتائج اختبار t للفرضية الأولى	١٧٨
٢٩.	متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الثانية من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية	١٨٠
٣٠.	نتائج اختبار t للفرضية الأولى	١٨١
٣١.	متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية	١٨٣
٣٢.	نتائج اختبار t للفرضية الثالثة	١٨٤
٣٣.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التسهيلات المصرفية من الأهم إلى الأقل أهمية	١٨٨
٣٤.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجراءات التي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون من الأهم إلى الأقل أهمية	١٩٠

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١.	عناصر نظام المعلومات الائتمانية في المصرف	٥١
٢.	تطور الديون المتعثرة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال السنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٩)	١٦١
٣.	تطور نسبة القروض غير العاملة ومعدل التضخم خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩	١٦٣

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	استبانة الدراسة	٢٠٧
٢/أ	تحليل إجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة	٢١٤
٢/ب	مقاييس النزعة المركزية لإجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة	٢١٧
٢/ج	تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة	٢٢٠
٣	دور كل من الأطراف الثلاثة (البنك ، العميل ، الظروف الاقتصادية) في وجود الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية السورية	٢٢٣
٤	التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة	٢٢٤

المادة الأولى: **تصنيف التسهيلات الائتمانية**:

تصنف التسهيلات الائتمانية بين تسهيلات منتجة للعوائد وتسهيلات غير منتجة للعوائد. وتعتمد في التصنيف الفئات التالية وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه.

١ - **الديون المنتجة**: وتقسم إلى ثلاث فئات أساسية:

أ. **<u>ديون متدنية المخاطر</u>**: وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

١) الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٢) الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة/العائد.

٣) الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة[1].

٤) الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٨٣/م.ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق.

ب. **<u>ديون عادية/مقبولة المخاطر</u>**: وهي الديون التي تنطبق عليها الحالات التالية **كافة**:

١) التزام المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية.

٢) حركة حساب نشطة للجاري مدين.

٣) التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد/العوائد بالتواريخ المحددة.

٤) مركز مالي قوي للعميل تعكسه استعلامات وبيانات حديثة.

٥) الديون موثقة بعقود أصولية.

٦) تدفق نقدي كاف يوفره المشروع الممول من الديون.

٧) إدارة جيدة من قبل العميل.

٨) تصنيف (في حال توفره) جيد للعميل من قبل شركات تصنيف معترف بها.

٩) التزام العميل بالسداد لدى المؤسسات المالية الأخرى.

كما تصنف ضمن هذه الفئة الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماما خاصا وتم تصويبها ومعالجة سبب تصنيفها ضمن تلك الفئة.

---

[1] الكفالة الصادرة عن مصارف محلية أو الصادرة عن مصارف خارجية لا يقل تصنيفها الائتماني عن تصنيف (BBB)، حسب تصنيف Standards & Poors (S & P) أو ما يعادله حسب شركات التصنيف العالمية الأخرى.

ج. **<u>ديون تتطلب اهتماما خاصا</u>**: وهي الديون التي تنطبق عليها **إحدى** الحالات التالية:

١) الديون العادية التي تمت إعادة هيكلتها[٢].

٢) الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.

٣) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة ١٠% أو أكثر ولمدة تزيد عن (٦٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما.

٤) الجاري مدين ضعيف الحركة[٣].

٥) عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده لمدة تزيد عن (٦٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما.

٦) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة (دائن صدفة مدين) لمدة تزيد عن (٣٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما.

٧) التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن (٦٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما ولم يتم تجديدها.

٨) عدم توفر بيانات مالية (سنوية على الأقل) (مدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها إعداد مثل تلك البيانات وفق أحكام قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨).

٩) قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها أكثر من ٣٠ يوم وأقل من (٩٠) يوما ولم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

١٠) الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها وإلى أن يلتزم العميل **بثلاث أقساط** على الأقل، يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.

١١) الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات (أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة (١٠%) من السقف الممنوح (وبحيث لا يبقى أي تجاوز على السقف الممنوح) على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المسددة)، علماً بأنه يسمح بهذا الإجراء **مرة واحدة** خلال السنة، وفي حال انخفاض تصنيف الديون مرة ثانية خلال السنة إلى فئة الديون دون المستوى لا يجوز إخراجها إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية.

١٢) عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين.

[٢] يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ.

[٣] يعتبر الحساب ضعيف الحركة إذا لم يبلغ دورانه مرتين على الأقل في السنة، أو لم يصل رصيده إلى ١٠% أو أقل من السقف الممنوح لمرة واحدة على الأقل في السنة.

١٣) الديون غير الموثقة بعقود أصولية.

١٤) ظهور خلل وضعف في إدارة الشركة إذا كان المدين شخصاً معنوياً أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد.

١٥) تدني في درجة تصنيف المدين (في حال توفره) من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو عالمية معترف بها.

٢- **ديون غير منتجة**: وهي الديون التي تنطبق عليها **إحدى** الحالات التالية:

أ. مضي ٩٠ يوما فأكثر على أي مما يلي:

- استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.
- جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.
- التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة ١٠% أو أكثر.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة.
- قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
- التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

ويراعى التصنيف حسب الجدول التالي:

ر.ت	الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
أ -	ديون دون المستوى	(٩٠) يوم إلى (١٧٩) يوم
ب -	ديون مشكوك في تحصيلها	(١٨٠) يوم إلى (٣٥٩) يوم
ج -	ديون رديئة	(٣٦٠) يوم فأكثر

ب- بالإضافة لما سبق، تصنف الديون غير منتجة إذا توفرت فيها **إحدى** المؤشرات التالية، على أن يكون لدى المصرف المبررات الواضحة لقيامه بالتصنيف ضمن فئة دون أخرى:

١) التسهيلات التي خضعت للهيكلة مرتين خلال العام الواحد ولم يلتزم العميل بشروطها.

٢) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

٣) اعتماد المصرف على تسييل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسييل هذه الضمانات.

المادة الثانية: المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية.

أ. **مخصص التدني:**

أ-١) يجب تكوين مخصص تدني بنسبة ٢% من جزء الديون العادية المباشرة الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة.

أ-٢) يجب تكوين مخصص تدني **للديون التي تتطلب اهتماما خاصا كما يلي:**

أ- **٣**% من جزء الديون الممنوحة بضمانة شخصية أو بدون ضمانة.

باستثناء الديون المحددة في البنود ٣-٤-٥ من هذه الفقرة (أ-٣) والتي تتطلب إعداد مخصصات خاصة مقابلها.

ب- ٢% من جزء الديون التي تتطلب اهتماما خاصا المغطى بضمانات مقبولة بعد استبعاد ما يلي:

١- باستثناء الديون المحددة في البنود ٣-٤-٥ من هذه الفقرة (أ-٣) والتي تتطلب إعداد مخصصات خاصة مقابلها.

٢- الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٣- الجزء من الديون المغطى بتأمينات نقدية، على أن تحتسب إفراديا لكل عميل على حدة.

٤- الجزء من الديون المغطى بكفالة مصرفية مقبولة، على أن تحتسب إفراديا لكل عميل على حدة.

٥- الجزء من الديون المغطى بكفالات مستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٨٣/م.ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق.

أ-٣) يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة (إن وجدت)، وكما يلي:

١- الجزء من الديون **<u>غير المغطى</u>** بضمانات مقبولة باستثناء الديون المحددة في البنود ٣-٤-٥ من هذه الفقرة (أ-٣):

أ. ٢٠% من الديون دون المستوى.

ب. ٥٠% من الديون المشكوك في تحصيلها.

ج. ١٠٠% من الديون الرديئة.

٢- الجزء من الديون **المغطى** بضمانات مقبولة:

أ. **التأمينات النقدية:** لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب. **العقارات**: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار (٥) سنوات (منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة) وبنسبة (٢٠%) سنوياً.

ج. **الأوراق المالية والسيارات والآليات والمعدات**: في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني **بكامل** قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول.

د. **مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين**: على المصرف إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور **سنة** من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة ضمان القروض/شركة التأمين بالدفع.

٣- يتم تكوين مخصص تدني **بكامل** قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها (٩٠) يوماً فأكثر والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة بعد استبعاد الجزء المغطى بضمانات مقبولة والذي تتم معالجته وفق البند ٢ من هذه الفقرة (أ-٣).

٤- يتم تكوين مخصص تدني للحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة كما يلي:

أ. ٥٠% من الحسابات المكشوفة لمدة ٦٠ يوم إلى ٨٩ يوم.

ب. ١٠٠% من الحسابات المكشوفة لمدة ٩٠ يوم فأكثر.

٥- يتم تكوين مخصص تدني **لديون التمويل الاستهلاكي** الممنوحة على شكل (بطاقات ائتمان، تمويل سيارات شخصية، تمويل سكني، تمويل شخصي بكل أشكاله) بعد استبعاد الجزء المغطى بضمانات مقبولة والذي تتم معالجته وفق البند ٢ من هذه الفقرة (أ-٣) وكما يلي:

أ. ١٥% للديون المستحقة لمدة ٦٠ إلى ٨٩ يوم.

ب. ٢٥% للديون المستحقة لمدة ٩٠ إلى ١١٩ يوم.

ج. ٥٠% للديون المستحقة لمدة ١٢٠ إلى ١٧٩ يوم.

د. ٧٥% للديون المستحقة لمدة ١٨٠ إلى ٢٦٩ يوم.

ه. ١٠٠% للديون المستحقة لمدة ٢٧٠ فأكثر.

ب. الاحتياطي العام للتسهيلات الائتمانية:

يظهر هذا الاحتياطي في بند مستقل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى "احتياطي عام لمخاطر التمويل" ضمن الأموال الخاصة المساندة، ويشكل كما يلي:

١) ١% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة (بعد استثناء ما ورد ضمن أ-١ **أعلاه**).

٢) ٠.٥% من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة (حسابات خارج الميزانية).

المادة الثالثة: جدولة الديون غير المنتجة.

مع مراعاة أحكام التشريعات الخاصة بالتسوية (أو الجدولة) بالنسبة للمصارف العامة، يشترط لإخراج الديون التي تم جدولتها (لمرة أو مرتين فقط) من إطار الديون غير المنتجة:

١- تسديد دفعة نقدية أولى من مصادر العميل الخاصة (غير ناتجة عن تسييل الضمانات الخاصة بالدين، وغير ممولة بتسهيلات ائتمانية من المصرف نفسه) لا تقل نسبتها عن (١٠%) من رصيد الدين القائم أو كامل قيمة المستحقات في حال الجدولة الأولى، وترتفع هذه النسبة إلى (٢٠%) في حال الجدولة للمرة الثانية (على أن لا تقل الدفعة في الحالتين عن قيمة الفوائد/العوائد والعمولات المحفوظة).

٢- إجراء الجدولة على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية كحد أقصى، وبحيث لا تزيد فترة سداد المديونية المجدولة عن (١٠) سنوات (باستثناء الجدولة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التي تزيد مدة تعاقدها الأصلية عن (١٠) سنوات، مع مدة متبقية للسداد تزيد عن ذلك)، وعدم منح العميل فترة سماح تزيد عن (٦) أشهر.

المادة الرابعة: الضمانات المقبولة

تشتمل الضمانات المقبولة[٤]، لأغراض تكوين مخصص التدني للديون غير المنتجة، على:

١- التأمينات النقدية والودائع المجمدة لقاء التسهيلات الائتمانية بشرط وجود اتفاقية حجز وديعة وأن لا تكون هناك أي موانع قانونية لتسييل الوديعة لصالح المصرف.

٢- (٧٥%) من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف، أو قيمة سند الرهن (مضافاً إليه الفوائد على قيمة سند الرهن) أيهما أقل، وفقا للشروط التالية:

أ. ألا يكون العقار مرهوناً بدرجات أعلى لأي جهة أخرى.

ب. أن تكون صحيفة العقار خالية من أي إشارات تحد من حقوق المصرف.

ج. أن يكون العقار مفرزا ومصحح الأوصاف وله صحيفة عقارية.

د. أن يتم تخمين العقار مجددا عند تصنيف الدين ضمن أحد فئات الديون غير المنتجة، وفقا لأحكام البند ١٣ من المادة الخامسة من هذه التعليمات.

٣- (٧٥%) من القيمة العادلة للأوراق المالية.

---

[٤] تعامل الأصول ــ المحددة في هذه المادة ــ المملوكة من قبل المصارف الإسلامية والخاصة بعمليات التمويل معاملة الضمانات المقبولة وفقاً لأحكام هذه المادة.

٤- (٥٠%) من القيمة التخمينية للسيارات والآليات والمعدات المرهونة بالتسجيل لدى الدوائر الرسمية حصرا، أو قيمة الرهن أيهما أقل.

٥- (٧٥%) من جزء التسهيلات الائتمانية المضمون تسديدها من قبل شركات التأمين.

٦- (١٠٠%) من جزء التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل شركات ضمان القروض.

المادة الخامسة: أحكام عامة

١. يتم تصنيف كافة حسابات العميل ضمن فئات الديون غير المنتجة في حال انطباق هذا التصنيف على **أحد** الحسابات العائدة له، باستثناء الحسابات المتعلقة بتنفيذ مشاريع شريطة أن تكون لها محاسبة مستقلة ومضمونة بحوالات حق ولا يوجد لها ارتباط بالحسابات الأخرى للعميل.

٢. يعتبر الاحتياطي والمخصصات المحددة أعلاه الحد الأدنى الواجب على المصارف الاحتفاظ به، كما تعتبر المدد الزمنية المحددة لتكوين تلك المخصصات الحد الأقصى.

٣. يجوز لمديرية مفوضية الحكومة فرض زيادة المخصصات أو اتخاذ تدابير مناسبة أخرى أو طلب تعديل التصنيف وتكوين المخصصات في حال الضرورة، كما يحق لها مطالبة المصارف بإيجاد وتطبيق آليات واعتماد إجراءات ملائمة لإجراء تقييم دوري لقيمة مخففات المخاطر، وإيجاد سياسات وإجراءات للتحديد المبكر للأصول الضعيفة.

٤. يتم تعليق الفوائد/العوائد والعمولات **بعد** مرور (٩٠) يوما على تاريخ التصنيف.

٥. لا يجوز للمصرف منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل لتسديد ديونه غير المنتجة.

٦. لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل تم تصنيف ديونه ضمن فئة الديون غير المنتجة، إلا إذا كانت التسهيلات لمشاريع لها محاسبة مستقلة ومضمونة بحوالات حق ولا يوجد لها ارتباط بالحسابات الأخرى للعميل.

٧. لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية جديدة لأي عميل سبق وأن أعدمت ديونه بشكل جزئي أو كلي ما لم يقم بتسديد المبلغ المعدوم.

٨. لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية إضافية تزيد عن السقوف الممنوحة أصلاً للعملاء الذين تم تصنيف ديونهم ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماما خاصا، إلا بعد تحويلها إلى ديون عادية.

٩. تستخدم أي تحصيلات للديون غير المنتجة (سواء من تسييل الضمانات أو من موارد العميل) لتسديد أصل الدين أولاً، وبعد سداد أصل الدين كاملا يتم تسجيل التحصيلات النقدية اللاحقة كفوائد/عوائد مقبوضة.

١٠. يتم إعادة تصنيف الديون المجدولة ضمن فئة الديون غير المنتجة، التي صنفت ضمنها قبل عملية الجدولة، في حال عدم التزام العميل بالجدولة.

١١. تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية الاحتياطي والمخصصات للتسهيلات الائتمانية ومدى مطابقتها لهذه التعليمات.

١٢. أ- على المصرف بمجرد مرور سنتين على استحقاق الديون الممنوحة للجهات الحكومية أو تلك التي بكفالتها حجز احتياطيات تظهر ضمن **حقوق الملكية** في بند "احتياطيات أخرى" لتغطية تلك الديون على أن يتم تغطيتها خلال ٣ سنوات وبالتساوي. وتعتبر هذه الاحتياطيات من الاحتياطيات المحجوزة وبالتالي تستبعد من مجموع الأموال الخاصة لأغراض احتساب النسب والمؤشرات الاحترازية كافة.

ب- يتم تعليق الفوائد والعمولات على هذه الديون بمجرد مرور سنتين على تاريخ الاستحقاق.

١٣. يتم تقييم الضمانات العقارية من قبل مخمن عقاري **واحد على الأقل** إذا كانت قيمة التسهيلات الائتمانية **أقل من ٢٥ مليون ل.س**، ومن قبل **اثنين** من خبراء التخمين بحيث تعتمد القيمة الأقل للتخمين، في حال كنت قيمة التسهيلات ٢٥ مليون ل.س فأكثر، وذلك لكل من الحالات التالية:

- عند منح التسهيلات الائتمانية.
- عند تصنيف التسهيلات الائتمانية على أنها غير منتجة.
- يعاد تقييم الضمانات العقارية للتسهيلات الائتمانية المنتجة **مرة كل أربع سنوات على الأقل**، أو في حالة هبوط عام في أسعار العقارات ككل، ويستثنى من ذلك العقارات التي لا تقل قيمتها التقديرية عن (١٥٠%) من قيمة التسهيلات الائتمانية المتناقصة بتاريخ المنح أو التجديد.

١٤. على المصرف التحوط **مقابل القضايا** المحالة إلى القضاء أخذا بالاعتبار:

أ. الموقف القانوني للمصرف (احتمالية ربح/خسارة القضية).

ب.نوع القضية.

ج. المرحلة التي وصلت إليها القضية.

١٥. في حال تملك المصرف لأصول سدادا لديون فإن عليه الالتزام بالآتي:

أ. التخلص منها خلال الفترة التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة.

ب. إخضاع العقارات المستملكة لتقييم سنوي ومعالجة تدني القيمة (عند الضرورة).

ج. في حال استمرار تملك المصرف للأصول المستملكة إلى ما بعد انتهاء الفترة المحددة قانونا، سيتم طرح قيمة تلك الأصول من مجموع الأموال الخاصة لأغراض احتساب النسب والمؤشرات الاحترازية كافة.

١٦. على المصارف تزويد مصرف سورية المركزي/ مديرية مفوضية الحكومة ربعياً بواسطة أقراص مدمجة (CD) إضافة إلى نسخة ورقية موقعة أصولاً، بوضعيات تصنيف الديون المحددة وفق

النماذج المرفقة بهذه التعليمات وذلك خلال خمسة عشر يوماً من الشهر الذي يلي انتهاء كـل ربـع، مصادق عليها من قبل المدقق الخارجي ومرفقة بشهادة تبين رأيـه فـي مـدى كفايـة الاحتيـاطي والمخصصات للتسهيلات الائتمانية وتعليق الفوائد/العوائد والعمولات ومدى مطابقتها لهذه التعليمات.

مقدمة

أدى تزايد سرعة عجلة العولمة المالية في السنوات الأخيرة، إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وأشارت الدراسات التي بحثت أسباب تلك الأزمات وأساليب علاجها من قبل المؤسسات الدولية (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) إلى أن أزمات البنوك كانت قاسماً مشتركاً في معظم حالات الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ولقد كانت المخاطرة الناتجة عن الائتمان، بالإضافة إلى سوء إدارتها من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك وحدوث الأزمات.

لذلك يعتبر موضوع إدارة مخاطر الائتمان من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية.

تنشأ مخاطر الائتمان من عدم قدرة أو رغبة المقترض على القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للبنك وبحسب البنود المتفق عليها مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك لا تقتصر على الخسائر المحاسبية المباشرة وإنما تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر.

وهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وحدوث التعثر من أهمها :

* عوامل خاصة بالبنك مثل عدم دراسة القوائم المالية المقدمة من عملاء البنك وتحليلها بشكل كامل أو عدم الاستعلام الدقيق عن العميل أو عدم متابعة العميل أول بأول.

* عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالعميل.

* عوامل خاصة بالعميل كعدم إدارة مشروعه بشكل جيد أو استخدام القرض في المجال غير المخصص له

يقوم البنك عادةً بأخذ ضمان أو كفالة كمصدر بديل جاهز للتسديد في حال عجز التدفقات النقدية التشغيلية للعميل عن السداد ومع ذلك لقد دلت الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إن القروض المؤمنة والمضمونة هذه لا

تخلو من المخاطر الائتمانية حيث يمكن أن تحدث هذه المخاطر عندما تهبط قيمة الموجودات الضامنة دون مبلغ القرض ، فالانهيار في سوق العقار في أمريكا زاد المخاطر الائتمانية للمصارف المقرضة للشركات العقارية وشركات البناء وللأشخاص العاديين فاضطر معظمها إلى شطب مبالغ ضخمة من الديون أدى في نهاية الأمر إلى انهيار وإفلاس مؤسسات مالية عملاقة ومنها بنك « ليمان برذرز brothers lehman» والى تدخل وزارة الخزانة الأميركية لوضع المؤسستين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري «فاني ماي Fanni Mai» وفريدي ماك « Freddi Mac» تحت الوصاية ، وتأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم International Group A.I.G American بمنحها ٨٥ مليار دولار مقابل ٩٧,٦% من رأسمالها ، وانتشرت الأزمة في العالم وبدأت البورصات العالمية تتدهور .

الواقع إن انخفاض كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الأمريكية بالإضافة إلى الجشع الذي تحكم بكبار المسؤولين في المؤسسات المالية الأمريكية وعدم تحمل مسؤولياتهم أدى إلى زيادة حجم القروض المتعثرة التي كانت السبب المباشر للازمة المالية التي طالت الاقتصاد العالمي وأوصلته إلى وضع حرج في أيامنا هذه.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بأن مصارفنا المحلية تعاني من قصور في الدراسة الائتمانية للقروض الممنوحة وعدم متابعتها للتسهيلات الائتمانية بعد منحها فضلاً عن تجاهلها للمعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية التي يجب أن تحكم في منح الائتمان المصرفي .

وقد دل اتجاه تطور القروض المتعثرة في بعض مصارفنا المحلية بأنها في تزايد مستمر وخاصة خلال السنوات الأخيرة ، وبالتالي لا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات المتعثرة ، والتوصل إلى الحلول والإجراءات التي يمكن من خلالها الحد أو التخفيف من حدة هذه المشكلة (وتقديم التوصيات التي تسهم في منح القرض بناءً على أسس سليمة) ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :

١. هل القروض المتعثرة نتيجة لسياسات الائتمان المصرفية؟

٢. أم أن القروض المتعثرة نتيجة لسلوكيات والمهارات الإدارية للعملاء ؟

٣. هل السبب الرئيسي لتعثر العملاء المقترضين نتيجة المتغيرات البيئية بالسوق المصرفي وأسواق السلع والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ؟ وإذا كانت الإجابة بالإثبات فلماذا لم يتم التنبؤ بأثر هذه القوى المؤثرة مسبقا عند التخطيط للقروض المصرفية وسياسات التوظيف من قبل إدارة مخاطر الائتمان؟

٤. ما هي طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة وحجم المحفظة الائتمانية؟

٥. ما هي طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

٦. ما هي طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة ومعدل التضخم؟

أهمية البحث

للديون المتعثرة أثار ضارة على المصارف عامة، فقد تؤدي إلى عرقلة أعمالها ، وقدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة المالية والمصرفية .

كما للديون المتعثرة أثار سلبية على الاقتصاد القومي ، حيث تؤثر على مناخ الاستثمار ، وعلى سيولة المشروعات ، وكذلك على الميزان التجاري ، وعلى جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة ، كما تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

لقد زادت نسبة القروض المصرفية المتعثرة بشكل تراكمي مؤخراً خلال السنوات الأخيرة في صناعة البنوك العالمية حتى أصبحت ظاهرة جديرة بالمراجعة والتقييم والتحليل والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة ومتابعة القروض المصرفية مستقبلاً.

فالتعثر ظاهرة عالمية يعانيها كثير من دول العالم والبنوك لا تستطيع تفادي التعثر بنسبة ١٠٠%، كما أن المخاطرة هذه يجب أن تكون محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لضمان أكبر قدر من الأمان للعمل المصرفي. واستمرار حالات التعثر بالبنوك دون وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على هذا التعثر والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته.

مما يتطلب ضرورة إيجاد الحلول المناسبة "لمشكلة الديون المتعثرة .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كون هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين الاقتصاديين في سوريا بالقدر الذي يبين أهمية إدارة مخاطر الائتمان في تخفيض الخسائر التي تتحملها مصارفنا المحلية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة التي اعتقد إنها أصبحت الآن بحاجة ماسة للاعتماد على أنظمة متطورة ومتكاملة لإدارة المخاطر الائتمانية وإنشاء جهاز متكامل للمعلومات الائتمانية يقوم بجمع المعلومات التي تحتاجها الدراسات الائتمانية وبالتالي الوقاية من أخطار الديون المتعثرة.

كما أنه من المتوقع أن تفيد هذه الدراسة راسمي السياسة المالية وصانعي القرار في البنوك العاملة في سوريا لتغيير سياستهم الائتمانية من اجل التخفيض من حدة هذه الظاهرة.

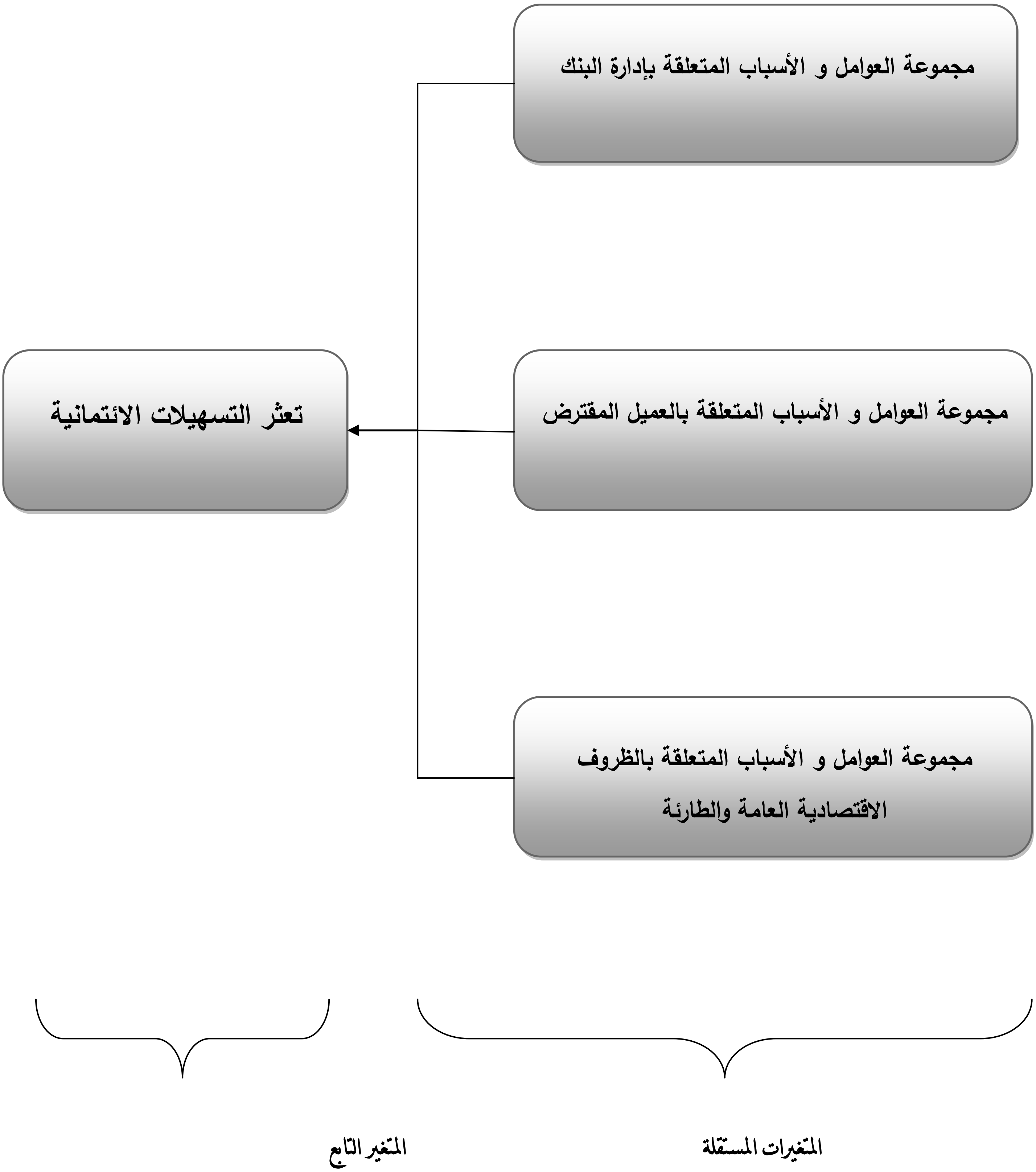
و كما يتوقع أن تفيد الباحثين في هذا المجال بما يساعدهم ويفتح المجال أمامهم لمزيد من الأبحاث في ظواهر أخرى ذات علاقة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على اتجاهات تطور القروض المتعثرة في المصارف السورية.
٢. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات في المصارف العاملة في سوريا ، والتي تعود لكل من إدارة البنك ، والعملاء ، وظروف خارجة عن إرادة الطرفين.
٣. ترتيب العوامل المؤثرة في تزايد الديون المتعثرة وفق أهميتها من وجهة نظر موظفي الائتمان في عينة الدراسة.
٤. التعرف على الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة قدر المستطاع في الوقت الراهن.
٥. إظهار التأثيرات التي قد تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الحد من ظاهرة تعثر القروض.
٦. تقديم جملة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد مصارفنا المحلية على حل مشكلة تعثر الديون .

نموذج الدراسة



فروض البحث

تتمثل فرضيات البحث بستة فرضيات رئيسيات:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٤. لا توجد علاقة بين حجم المحفظة الائتمانية من جهة ونسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٥. لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٦. لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال توصيفه لمعطيات المشكلة ،و تم اكتشاف الحقائق المرتبطة بالدراسة وفق الخطوات التالية :

١. جمع المعارف اللازمة عن المشكلة بالعودة للكتب والمقالات المتخصصة والتقارير والإحصاءات الخاصة بالبنوك والبحوث العلمية والرسائل الجامعية للوقوف على آخر ما تم اكتشافه من حقائق ترتبط بالمشكلة في الدول الأخرى.
٢. جمع المعلومات اللازمة عن المصارف في سورية.
٣. تحليل تطور القروض المتعثرة لدى كل من مصرف بيمو السعودي الفرنسي و المصرف الدولي للتجارة والتمويل والمصرف التجاري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) وذلك من حيث القيمة المطلقة للقروض المتعثرة ، ومن حيث نسبة القروض المتعثرة من إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية.
٤. القيام بعملية تحليل التطور الكمي للقروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)، بالإضافة إلى تحليل علاقة القروض المتعثرة في المصرف الصناعي ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم) من جهة وأحد أهم المؤشرات المصرفية(هامش سعر الفائدة) من جهة أخرى.
٥. إعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة في ضوء المعارف السابقة وتوزيعها على عينة الدراسة.
٦. تحليل الاستبانة وتقييم النتائج وتقديم التوصيات.

ونورد تفاصيل منهجية البحث في المبحث الأول /الفصل الرابع تحت عنوان المنهجية المتبعة

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية ، وقد تم اختيار عينة من ضمن هذه المصارف تمثل العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في أربعة مصارف تجارية سورية هي (المصرف التجاري السوري ، المصرف الصناعي ،مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل)

الإطار الزمني

تم دراسة الواقع المصرفي كما هو في فترة الدراسة وهي سنة ٢٠١٠ ، مع الأخذ بعين الاعتبار بيانات مالية تبرر الدراسة وذلك لأخر ستة أعوام من اجل استكشاف اتجاه حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، وبناء عليه فقد تم جمع البيانات ودراستها وتحليلها

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تلائم طبيعة الدراسة ،وتسعى لتحقيق أهدافها ، لذلك فقد اشتملت المعالجة الإحصائية للبيانات لهذه الدراسة على جانبين ، الجانب الأول وهو الجانب الإحصائي الوصفي ، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ، التي تمثلت في التوزيع التكراري ، النسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، كما تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديم وصف شامل لدرجة تأثير كل عامل من العوامل المؤثرة في مشكلة القروض المتعثرة.

أما الجانب الآخر فهو الجانب الإحصائي التحليلي ، حيث تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

- اختبار T " one sample T test " لاختبار فرضيات الدراسة
- معامل الارتباط correlation لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل بتعثر التسهيلات الائتمانية.

- كذلك تم استخدام معامل الارتباط correlation لقياس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (القروض المتعثرة) والمتغيرات الاقتصادية والمصرفية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة .
- اختبار الثبات والصدق الداخلي لأداة البحث من خلال معامل ألفا كرونباخ.

والجدير بالذكر انه تم إجراء عمليات التحليل الإحصائي عن طريق استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

الدراسات السابقة

١ – دراسة جمال أبو عبيد بعنوان : – **القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية " الأسباب والآثار والحلول الممكنة : دراسة تحليلية " –عمان ، ٢٠٠٣**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القروض المتعثرة ، ومن ثم تحليل تطور هذه المشكلة لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٢–٢٠٠١) ، هذا بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة متمثلة بنسبة القروض غير العاملة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية وبين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وبعض المؤشرات المصرفية ، وتحديد أهم العوامل التي ساعدت على تطور ونمو مشكلة القروض المتعثرة وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في موضوع تعثر الديون هو اهتمام الباحث بمعرفة وجهة نظر أربعة أطراف مختلفة ذات علاقة بهذه الظاهرة وهي ، المصارف المقرضة ،المقترضين المتعثرين ، مدققي حسابات البنوك ، مفتشي البنك المركزي ، حيث قام الباحث بتصميم استبانة تحتوي على ٣٢ سؤالاً حول أسباب تعثر القروض وقام بتوزيعها على عينة من موظفي الائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية وعينة من المقترضين وعينة من العاملين في مجال التدقيق على حسابات البنوك ، وأخيراً عينة من مفتشي البنك المركزي الأردني .

وقد تم تقسيم أسباب التعثر على أربع مجموعات رئيسية هي : مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنوك وجاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة ، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترضين وجاءت في المرتبة الثالثة ، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة وجاءت في بالمرتبة الثانية ، وأخيراً مجموعة الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية وجاءت بالمرتبة الرابعة. وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنوك من جهة ، ومن وجهة نظر المقترضين من جهة أخرى ، في حين لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنك المركزي من جهة ، ومن وجهة نظر مدققي الحسابات من جهة أخرى.ومن ثم تم التوصل إلى بعض التوصيات التي تساعد في حال تطبيقها في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

وما يؤخذ على هذه الدراسة هو أن عدد الفقرات(أسئلة الاستبانة) المعبرة عن العوامل المتعلقة بكل طرف لم يكن متساوياً ، حيث بلغ عدد الفقرات المعبرة عن العوامل المتعلقة بالمصرف (١٨) فقرة ، و(٤) فقرات للعوامل المتعلقة بالظروف العامة ، و(٦) فقرات للعوامل المتعلقة بالعميل المتعثر ، وفقط (٤) فقرات للعوامل المتعلقة بالمدققين ومفتشي البنك المركزي ، مما يبين تركيز الباحث على العوامل المتعلقة بالمصرف أكثر من الأطراف الأخرى ، الأمر الذي يؤثر على إجابات أفراد العينة وميولها إلى العوامل المتعلقة بالمصرف أكثر من الأخرى.

٢ – دراسة منذر طلال المومني بعنوان " **التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية (أسبابها والعوامل المؤثرة فيها)**" ، الأردن ، ٢٠٠٠[١]

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية المصرفية في المصارف الأردنية مع ترتيب هذه العوامل وفق أهميتها من وجهة نظر المستجيبين عينة الدراسة ومن ثم إيجاد العلاقة بين هذه العوامل والتعثر المصرفي ، ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد أهم العوامل المؤثرة ومدى قوة تأثيرها ، باستخدام مقياس ليكرت وإعطاء أوزان لإجابات المستجيبين واختبارها إحصائياً ، ومن ثم إيجاد معامل الارتباط بين كل عامل من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة ، وبين بقية العوامل الأخرى وذلك لإيجاد العوامل الأكثر قوة وتأثيراً . وقد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرة ، تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية عينة الدراسة ، وتبين أن معظم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة يمكن أن تزول في حالة قيام المصارف الأردنية عينة الدراسة بكتابة وصياغة سياسات ائتمانية واضحة ومدروسة.

وقد لخصت الدراسة أهم العوامل المؤثرة التي تساهم في حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة بما يأتي :

١. عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها

[١] منذر طلال المومني : التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية (أسبابها والعوامل المؤثرة فيها) ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد السادس ، جامعة اليرموك ، الأردن ،٢٠٠٠، ص ٢٣١

٢. الأكتفاء بالضمانات المقدمة من المقترضين وعدم معرفة الغرض من الحصول على التسهيلات بعين الاعتبار بقدر كاف

٣. عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة

٤. عدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض

٥. عدم التأكد من صحة الأرقام المقدمة من العميل

٦. عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح القرض للمقترض

٧. التردد في مواجهة مشكلة القرض المتعثر في مراحله الأولى لتدهور وضع العميل وذلك خوفاً على سمعة البنك أو الأمل في تحسين حالة المقترض

٨. عدم تقديم تمويل إضافي للعميل وقت الحاجة مما يؤدي إلى الزيادة في تعثر العميل وبالتالي التوقف عن الوفاء بالتزاماته.

٣ – دراسة ليلى بو عزه شارف بعنوان" **أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية**"، الأردن ، ٢٠٠٤

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التحليل الائتماني عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية إلى كبار العملاء لدى المصارف التجارية الأردنية ، وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لديها ، والتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة . ولتحقيق أهداف الدراسة تم وضع الأسئلة التالية : هل تقوم المصارف التجارية الأردنية بدراسة العناصر الخمسة التي تقوم عليها عملية التحليل الائتماني أو البعض منها عند تقييم أهلية كبار عملائها على الاقتراض ؟ وما هي الأهمية النسبية لكل عنصر في عملية تحليل الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية ؟ وما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة الديون المتعثرة خاصة تلك المتعلقة بكبار العملاء التي عرفتها بعض المصارف التجارية الأردنية في الآونة الأخيرة. وقد بينت الدراسة إن المصارف التجارية الأردنية لا تهتم إلا بثلاثة عناصر ، هي مقدرة العميل على السداد ، ورأس ماله ، وسلوكه وسمعته التجارية ،

وتهمل عنصري الضمانات والظروف العامة، واتضح انه توجد علاقة بين عملية التحليل الائتماني وقرار منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء ، كما تبين أن هذه المصارف تعتبر أن المعرفة الشخصية بين المصرف وكبار عملائه ، ووجود علاقات ومصالح بينهم هي من أهم أسباب مشكلة الديون المتعثرة إضافة إلى أسباب أخرى من أهمها تركز منح القروض لعدد محدود من العملاء دون التأكد من قدرتهم على السداد ، وعدم وجود ضمانات كافية لتغطية القرض . وتمثلت أهم التوصيات في أن تقوم المصارف التجارية الأردنية بدراسة كافة العناصر الخمسة للتحليل الائتماني عند تقييم الملاءة الائتمانية لكبار عملائها ، وضرورة مطالبتهم بضمانات كافية لتغطية القرض ، وان تقوم المصارف بالتخفيف من درجة التركيز الائتماني لعدد محدد من العملاء باعتبارها من أهم أسباب مشكلة الديون المتعثرة.

٤ – دراسة (john p. Bonin, Yipping Huang) بعنوان " **التعامل مع القروض المتعثرة في البنوك الصينية** " ، ٢٠٠٠

أشارت هذه الدراسة إلى أن البنوك الصينية تعاني من وضع مالي هش وضعيف بسبب تدني كفاية رأس المال لديها وارتفاع نسبة القروض المتعثرة في محافظها الائتمانية والتي وصلت إلى ٣٠% من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة في البنوك الصينية ، كما أشارت إلى أن السياسة التي اتبعتها الحكومة الصينية لتخفيض المخاطر المالية للبنوك العامة كان القيام بتأسيس أربع شركات متخصصة في إدارة الأصول (Asset Management Companies) وذلك بالاستفادة من التجربة الأمريكية في مجال تأسيس شركات متخصصة في إدارة الأصول المتعثرة للمؤسسات المالية لضمان استرداد اكبر قيمة ممكنة من أصولها ، والاستفادة كذلك من التجربة الأوربية في مجال إعداد هيكلة القطاع المصرفي .وقد تحفظ الباحثان على القصور المعد لأسلوب عمل AMCs حيث لن يكون ناجحاً في حل مشكلة الديون المتعثرة الحالية ولن يمنع من نشوء ديون متعثرة جديدة ، واقترحا أن يتم تعديل الخطة الحالية بتحويل ودائع المشاريع المتعثرة في مختلف البنوك إلى شركات إدارة الأصول ليتم إجراء التقاص اللازم بين هذه الودائع وبين القروض المستحقة على المؤسسات المقترضة كما

قدرت الدراسة كلفة إعادة هيكلية القطاع المصرفي ومعالجة مشاكله بما فيها القروض المتعثرة بنحو ٢٠% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين.[2]

٥ – دراسة محمد العبادي بعنوان " **تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالية** " ، الأردن، ١٩٩٥

تم التطرق بهذه الدراسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية لأسباب تعثر القروض في القطاع المصرفي الأردني ، أول هذه المجموعات هي مجموعة العوامل و الأسباب المتعلقة بالبنك المقرض ، وثانيها مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالعميل المقترض ، والمجموعة الثالثة هي مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك المركزي الأردني ، وقد تم أخذ اثر كل عامل من العوامل السابقة ، وكذلك أثارها مجتمعةً على تعثر التسهيلات الائتمانية ، وبيان الفروق بينها في درجة التأثير على تعثر التسهيلات الائتمانية.

وقد قام الباحث بتوزيع استبانة بحث على عينة مكونة من ٢٥٠ موظفاً في أقسام التسهيلات الائتمانية لدى ثمانية بنوك تجارية أردنية ، واعتمد الباحث في تحديد أسباب التعثر على وجهة نظر العاملين في البنوك فقط دون غيرهم وقد بينت الدراسة أن أهم أسباب التعثر تمثلت في سوء الإدارة في البنك ، وتردي أنشطة المقترض وتراجعها ، وعدم كفاءة العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية ، كما أظهرت الدراسة أن مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك احتلت المرتبة الأولى بين المجموعات الثلاث لأسباب التعثر تلتها مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض ، وأخيراً جاءت مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك المركزي.

وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات التي قد تساعد في تخفيف حدة مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية من ضمنها : الاهتمام بتدريب وتثقيف الكوادر البشرية العاملة في مجال منح التسهيلات ، وتحديد السياسات الائتمانية الواضحة والمكتوبة وكذلك ضرورة القيام بالدراسات الائتمانية بالأساليب العلمية ،

[2] -john p. Bonin, Yipping Huang : Dealing with the Bad Loans Of The Chinese Banks, Discussion paper , Wesleyan University , department Of Economics ,Middletown, USA, 2001

إضافة إلى أهمية قيام البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك والتفتيش عليها ، وتطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمل البنوك بشكل عام.

٦ – دراسة Michele cavallo and Giovanni Majnoni بعنوان :- **هل تقوم البنوك ببناء مخصصات للقروض المتعثرة في أوقات الرخاء ؟**[3]، واشنطن ،٢٠٠١

ركزت هذه الدراسة على أهمية أن تقوم البنوك في أوقات الازدهار الاقتصادي بأخذ مخصصات كافية للتحوط من الخسائر المتوقعة في محافظها الائتمانية في أوقات الركود الاقتصادي ، وقد تم إجراء هذه الدراسة على ١١٧٦ بنك من ٣٦ دولة منها(٨٠٤) بنكاً من دول ضمن مجموعة الدول العشر الكبرى (G10) أما بقية العينة والبالغ عددها (٣٧٢) بنكاً فقد كانت من البلدان الأخرى حيث تمت دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع العام للمؤسسات والمشاريع الممولة في البلدان التي شملتها الدراسة .

وقد بينت الدراسة أن البنوك في البلدان خارج نطاق مجموعة الدول العشر الكبرى لا تقوم بأخذ مخصصات كافية في أوقات الرخاء لمواجهة القروض المتعثرة في أوقات الكساد ، وإنما تقوم برفع قيمة المخصصات في أوقات الكساد فقط. . وذلك على عكس البنوك في الدول الكبرى حيث وجد الباحثان أن هناك علاقة قوية وفعالة بين حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وحجم أرباح البنوك قبل احتساب الضرائب وتوزيعات الأرباح في الدول الكبرى.

وبينت الدراسة أيضاً أن المصارف بطبيعتها تمتاز بارتفاع درجة الرفع المالي لديها مقارنة مع الشركات الصناعية ، الأمر الذي يتطلب منها تخصيص جزء كبير من أرباحها لتغطية الخسائر المتوقعة والناجمة من انخفاض قيمة موجوداتها وفي مقدمتها القروض كما أن النظام المالي المتمثل بالضرائب عليه أن يراعي موضوع مخصصات القروض المتعثرة لأن عدم الموافقة على تحوط المصارف بحجة أن البنوك تقوم بأخذ هذه المخصصات لغايات التهرب الضريبي

[3] Michele cavallo and Giovanni Majnoni : “ **Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times** , World Bank, Working Paper 2691 , Washington D.C. , 2001

، سوف يكلف الدولة كثيراً في حال تعرض المصارف لخسائر في مجال القروض المتعثرة ولم يكن لديها مخصصات كافية لمواجهة هذه الخسائر ، ففي مثل هذه الحالة ستحرم الخزينة من الإيرادات الضريبية من البنوك لان البنوك تكون قد حققت خسائر في نتائج أعملها ولا يتحقق عليها في معظم الأحيان ضرائب تدفعها لخزينة الدولة .

وخلصت الدراسة إنه يمكن تخفيض الآثار التي تؤثر على رأس مال المصرف بسبب خسائر القروض المتعثرة[٤] وذلك من خلال خلق نوع من التوازن بين متطلبات الجهات الرقابية ومتطلبات المساهمين من جهة وبين سياسة المصرف في مجال أخذ المخصصات اللازمة لمواجهة القروض المتعثرة من جهة أخرى.

[٤] - عدم قدرة البنك على تحديد حجم المخصصات اللازمة للقروض المشكوك في تحصيلها يؤدي إلى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة في حالات الكساد.

٧ – دراسة علي الشطي بعنوان " **تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن– دراسة ميدانية** " ، الأردن ، ١٩٩٦[٥]

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من العناصر والتي تحاول بشكل أساسي تحديد مدى تحليل البنوك في الأردن لأسس ونواحي تقييم مخاطر الائتمان الخمسة المعروفة اختصاراً (5C's Of Credit) . وذلك من خلال التأكد من درجة اهتمام البنوك بدراسة وضع العميل المقترض قبل منحه القرض ومدى تحليلها لنواحي التقييم الخمسة في دراستها لوضع العميل إضافة إلى قياس كفاءة الإدارة البنكية في قدرتها على تقييم العميل وبالتالي تقييم مخاطر الائتمان.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. لا تقوم البنوك التجارية الأردنية بتحليل نواحي التقييم الخمسة بشكل متميز وان درجة التحليل هذه تقع ضمن الحدود العادية جداً .
٢. يوجد هناك فروق بين البنوك لجهة تحليلها لنواحي التقييم الخمسة باستثناء تحليلها لسمعة العميل.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة في عملية تقييم العملاء المقترضين.
٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تحليل البنوك لنواحي التقييم ومخاطر الائتمان البنكية.

وقد اقترحت الدراسة عدداً من التوصيات من أهمها : ضرورة أن تتبنى البنوك التجارية الأردنية سياسات ائتمانية تعتمد الأسس والمعايير العلمية المتبعة في عمليات الإقراض وذلك لضمان موضوعية هذه السياسات ، وأن تقوم البنوك بانتقاء المقترضين القادرين على السداد من خلال التحليل الجيد والكافي لأوضاعهم بما يمكن البنوك من بناء محفظة ائتمانية جيدة ، وضرورة توعية إدارات البنوك التجارية في الأردن إلى مزايا إتباعها الأسس والأساليب العلمية المعتمدة في عملية الائتمان.

[٥]- علي سليمان الشطي : تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٦

وأهم ما يؤخذ على هذه الدراسة إنها لم تتطرق إلى بيان وتحليل الأثر الفعلي لتطبيق معايير مخاطر الائتمان في مجال تخفيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك من واقع تحليل البيانات المالية الفعلية لهذه البنوك.

٨ – دراسة برهان عمر بعنوان " **التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب** " ، فلسطين ، ٢٠٠٣ [٦]

تتلخص أهداف هذه الدراسة لتحقيق عدة أمور من أهمها ما يلي :

١. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ، والتي تعود لكل من إدارة العميل وإدارة البنك ولعوامل أخرى خارجة عن إرادة الطرفين

٢. معرفة حجم الديون المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي مصرفياً وضريبياً في الأراضي الفلسطينية ، وذلك من خلال دراسة حجم تلك الديون ، وحجم فوائدها المعلقة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من البنوك والعملاء والعوامل الأخرى لها علاقة في تعثر التسهيلات فمن ناحية البنك فان أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية هو منح تسهيلات بناءاً على علاقات شخصية، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٣,٩٧) أي (٧٩,٤%) ، وهذا يعني أن الموضوعية والنزاهة في القرار الائتماني له اثر ايجابي في الحد من تعثر الديون.

ومن ناحية العملاء فقد كان أكثر العوامل تأثيراً على التعثر المصرفي هو ضعف إدارة الشركة والإدارة المالية ، حيث كان الوسط الحسابي (٤,٣٨) أي (٨٧,٦%) ، وهذا يدل على مدى أهمية إدارة الشركة من حيث المؤهلات العلمية والخبرات ، وكذلك مدى أهمية وجود إدارة مالية قادرة على إعداد التقارير والبيانات المالية السليمة ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في إعداد دراسات ائتمانية سليمة من قبل البنك وبالتالي الحد من تعثر الديون.

---

[٦] - برهان حسني حسن عمر بعنوان " **التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب** " ، فلسطين ، ٢٠٠٣

أما من ناحية العوامل الخارجة عن إدارة البنك والعميل فإن أكثر العوامل الذي له الأثر في تعثر الديون هو الظروف السائدة والإغلاقات المتواصلة وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل (٤,٢٦) أي (٨٥,٢%) .

وقام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات المصرفية والقضائية والضريبية وملخص هذه التوصيات غلى النحو التالي :

١. مصرفياً . .

- تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية في البنوك التجارية
- المتابعة المستمرة للتسهيلات المصرفية
- تشكيل دوائر تحصيل للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها .

٢. قضائياً . .

- إنشاء قسم متخصص لقضايا البنوك في المحاكم الفلسطينية من خلال قضاه ومحامين يتمتعون بخبرات مصرفية من اجل متابعة قضايا الديون المتعثرة في البنوك بشكل أكثر فعالية

٣. ضريبياً . .

- اعتماد الفوائد المعلقة للديون المتعثرة في البنوك التجارية ضمن الوعاء الضريبي على الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق وبشروط.

٩ - دراسة دعاء زايدة بعنوان **" التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة "** ، فلسطين ، ٢٠٠٦[٧]

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتحديد حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني من العام 2001 حتى 2005.

[٧] - دعاء محمد زايدة : التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين ، ٢٠٠٦

وتم استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال توزيع 60 استبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة .

وأهم نتائج الدراسة، وجود ديون متعثرة لدى جميع المصارف، تتفاوت ما بين المصارف الوطنية والوافدة، وتساهم الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية بدرجة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها ، وأن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات 2001 ،2002، 2003 من أكثر النسب ارتفاعا في المصارف، وأن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بتكوين المخصصات لمواجهة التعثر.

ومن أهم توصيات الدراسة، يجب على المصارف أن تتخذ الوسائل التي تحد من ظاهرة الديون المشكوك في تحصيلها وهي : التأكد من سلامة قرار منح الائتمان، واستخدام التمويل في أغراضه المحددة ، ومراقبة الوضع المالي للعميل ، وتقييم الأحوال الاقتصادية العامة.

وأن تتبنى المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق مالي لمعالجة الديون المتعثرة، تساهم المصارف في تمويله.

١٠ – دراسة Tetsuro Sugiura بعنوان " **لا يوجد حل سحري لمشكلة القروض المتعثرة** " ، اليابان ، ٢٠٠٢[8]

بسبب تفاقم مشكلة القروض المتعثرة في اليابان فقد وضعت الحكومة اليابانية معالجة هذه المشكلة ضمن سلم أولوياتها في إطار برنامج إعادة الهيكلة ، فلدى الحكومة اليابانية قناعة بأن الاقتصاد الياباني لن يتعافى ويخرج من حالة الركود ما لم تتم معالجة مشكلة القروض المتعثرة.

وأشارت الدراسة إلى أن البنوك اليابانية تبذل جهوداً كبيرة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة ومع ذلك فإن المشكلة لا زالت تتفاقم وأن حجم القروض المتعثرة الآن أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى ، وأن هذه المشكلة ناجمة عن تفاعل عدد من المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، وكذلك بالاقتصاد الجزئي على مستوى الشركات والمؤسسات ، وفي مقدمة ذلك حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الياباني ، وهبوط أسعار الأراضي ، والزيادة

[8] Tetsuro Sugiura : No Silver Bullet For Bad Loan problem, Fuji Research Institute Corporation , Tokyo , 2002,pp 1-10

الكبيرة في عدد الشركات والصناعات ، وعدم تجاوب بعض القطاعات مع عملية الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الياباني ، وقصور إدارات الشركات عن خلق حلول إبداعية للمشاكل التي تعاني منها شركاتهم وزيادة ربحيتها .

إن اعتماد الشركات اليابانية بشكل واسع و كبير على تمويل أعمالها من خلال الاقتراض المصرفي بالإضافة إلى السياسات الحكومية الهادفة إلى دعم بعض الصناعات والقطاعات لمواجهة المنافسة المحلية والعالمية هي من الأمور المهمة التي يجب معالجتها للخروج من مشكلة القروض المتعثرة ، فعدم قدرة الشركات في الحصول على التمويل اللازم لها من خلال أسواق رأس المال ، وعدم وجود حوافز ضريبية مناسبة للمستثمرين دفع الشركات إلى التوسع في عمليات الاقتراض من البنوك ، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة المخاطر لدى البنوك في ظل الركود الاقتصادي والتغيرات الهيكلية الكبيرة في القطاعات الاقتصادية ، مما حمل البنوك أعباء وخسائر فادحة من جراء ذلك.

وخلصت الدراسة إلى إنه يجب تحديد رؤية واضحة حول أنواع الصناعات والقطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها والتي من شأنها إخراج الاقتصاد الياباني من وضعه الحالي ، وذلك بعد استكمال عملية إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة . ويجب أن يرافق ذلك تطبيق أنظمة وسياسة داعمة ومساندة تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود ، وإيجاد الحلول الملائمة التي تمكن الشركات اليابانية من الاعتماد بشكل أوسع على التمويل غير المباشر ، والحد من اعتمادها في التمويل على القروض المصرفية ، وهذا بدوره سيؤدي إلى تخفيف حدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك . وفي المقابل فإن على البنوك أن تعمل على تحسين ربحيتها ومصادر دخلها لتوفير مصادر دخل كافية تساعدها على تغطية نفقات إطفاء القروض المتعثرة وذلك من خلال إعادة تنظيم القطاع المصرفي ، وتعديل وضع السوق الائتماني.

إن مشاكل القروض المتعثرة موجودة في كثير من الدول ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية قريبة مما هي عليه في اليابان وقد تتجاوزها ، وشأن الولايات المتحدة شأن اليابان فإن المشكلة ناجمة عن التباطؤ الاقتصادي ، وتفاقم مشكلة قطاع التكنولوجيا وانخفاض إنتاجية بعض القطاعات ، وتدهور أوضاع بعض الشركات.

١١ – دراسة SAS بعنوان " إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية " ، ٢٠٠٤[9]

هدفت الدراسة إلى إجراء استطلاعا ميدانيا حول تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية، حيث شملت الدراسة عينة من 250 شركة مالية في عدة دول" الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، آسيا، دول الشرق الأوسط" . يحقق ٦٢ % من هذه الشركات حجم أعمال يفوق 1 بليون دولار سنويا. وتناولت الدراسة أهم المنافع التي تتحقق من تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان، حيث أفادت العينة بما يلي:

-- 86% من العينة، أن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يساهم بدرجة عالية في تحقيق أهداف خطة الأعمال.

-- 88% من العينة، تساهم تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في إحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء للمؤسسات المالية.

-- 85% من العينة، يتحقق التسعير السليم للخدمات" التسعير الحساس للمخاطر "من خلال تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.

-- 85% من العينة، يساعد تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي وتخفيضه بنسبة لا تقل عن10 %

-- 80% من العينة، يعمل تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على تخفيض خسائر الأعمال بنسبة 14%

-- 77% من العينة، يساهم تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في تحسين اختيار المستفيد وذلك بالاعتماد على التقييم السليم للمخاطر المحتملة للعملية الائتمانية .

وتساءلت الدراسة عن أهم العناصر التي تساهم في تطوير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية، حيث أجابت العينة بما يلي:

-- 80% من العينة، يتحقق تطوير في أنظمة إدارة مخاطر الائتمان بتطبيق معايير بازل والتركيز على التنويع في المحفظة الائتمانية.

-- 80% من العينة، بتحديد المخاطر الائتمانية، واستخدام منهجيات قياس ومتابعة ورقابة سليمة للمخاطر الائتمانية.

-- 75 % من العينة، بكفاية المخصصات وكفاءة إدارتها ، والتقييم السليم للمركز المالي للمستفيد .

75% من العينة، بجودة المعلومات الائتمانية، التي يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان، واتخاذ القرار الائتماني.

[9] Software and Services, Credit Risk Management in the Financial Services Industry, International benchmark survey, June 2004. www.sas.com

الفصل الأول
الائتمان المصرفي

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه و أهميته – نشأته – وظائفه)

المبحث الثاني: دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: معايير منح الائتمان

المبحث الرابع: أنواع التسهيلات الائتمانية

المبحث الخامس: إجراءات منح التسهيلات الائتمانية

المبحث السادس:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

المبحث السابع: إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه و أهميته – نشأته – وظائفه)

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الأهم والرئيسي لتلك الأموال . وعمليات الإقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف وفي الوقت نفسه المصدر المهم لربحيتها .[١٠]

حيث الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية و ركناً أساسياً من أركان العمل المصرفي والحاجة إليه تكاد تكون عامة لدى معظم المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها وطبيعتها فقلما نجد مؤسسة أو مشروع يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط ، ففي الغالب يتم تغطية جزء كبير من التمويل اللازم للمؤسسة أو المشروع من خلال الائتمان المصرفي.

ولقد أدى الانتشار الواسع للائتمان والتسهيلات الائتمانية في المجتمعات المعاصرة إلى ظهور العديد من المعاني والتعاريف :

فقد عرّفه (**Thomas**) هكذا: " الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل و حجم الديون تساوي حجم الائتمان " .[١١]

كما عرّفه (**Pulsinelli & Miller**) على أنه: " عبارة عن القوة الشرائية المقرضة أو التي تصبح متاحة للمقترضين، حيث أنّ أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حالياً على الانتظار الحصول على السلع التي يرغبون بشرائها، ولا بدّ لهذا العمل من سعر أو تكلفة ألا وهي سعر الفائدة " . [١٢]

و اعتبره (**Vaish**) " القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل، لكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية (البنوك) من دخل المودعين غير المستغل والمودع في البنوك " .[١٣]

---

[١٠] عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٥ ، **ص١٠٣**

[١١] Lloyd , Thomas , money banking and economic activity , 3rd edition , prentice-hall , inc , new jersey , 1986 , p. 67 .

[١٢] Roger Lerog Miller & Robert Pulsinelli , modern money and banking , 2nd edition , MC grow –hill book company , new York, 1989 , p. 20 .

و عرفته (زينب عوض الله) " بأنّه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقترض، ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ أخر يسمى الفائدة تدفع للدائن نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ".[١٤]

وبالنسبة لأصل كلمة ائتمان، فإذا أخذناها باللغة الانكليزية **credit** نجد أنها ناشئة من عبارة **credo** اللاتينية وهي تركيب لاصطلاحين أحدهما مستمد من اللغة السنسكريتية وهو **Crad** بمعنى **ثقة** والثاني من اللغة اللاتينية وهو **Do** بمعنى **أضع**

وعليه فمصطلح ائتمان معناه " **أضع الثقة** " أو" **أثق**".[١٥]

أما الدكتور عبد المطلب فيعتبر القروض المصرفية بأنها : " تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ معينة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر . [١٦]

ويعرف الزبيدي الائتمان المصرفي بأنه " عملية يرتضى بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابةً عن العميل لدى الغير".[١٧]

---

[١٣] M.C.Vaish , monetary theory , vikas publishing house , Sahibabad , India ,2003, p. 365 .

[١٤] زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت ، ١٩٩٥، ص ٧٧

[١٥] Abert Chapin and George Hasselt , credit and collection : principles and practice , N.Y, mcgray- hill book company inc , 1960. P 3.

[١٦] عبد المطلب عبد الحميد : البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها ، مرجع سابق ، ص ١٠٣

[١٧] حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢، ص١٨

ومن دراسة وتحليل هذه التعاريف فقد لاحظت إن جميعها تؤكد على الثقة والأمانة من الطرف الذي يحصل عليه ، أي توافر ثقة المعطي في الآخذ ، مما يعني إن العملية الائتمانية لا يمكن أن تتم ما لم تتوافر الثقة في أن هذا العميل سوف يفي بتعهداته والتزاماته في المستقبل ، وهذه الثقة لا تقتصر على أمانة العميل بل تتضمن أيضاً الثقة بأن الظروف الاقتصادية سوف تكون مواتية لكي يتمكن من أداء التزاماته. هذا بالإضافة إلى أنّ الائتمان يستلزم مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والاسترداد أي بين وقت الاقتراض والتسديد . وهذان العنصران هما المحوران الذي ترتكز عليهما عملية الائتمان.

واستناداً للتعاريف السابقة أستطيع أن أُعرف الائتمان بأنه " الثقة التي يولّيها المصرف لشخص ما سواء أكان هذا الشخص طبيعياً أم اعتبارياً حين يضع تحت تصرفه مبلغاً محدداً من المال (ائتمان مباشر) ، أو حين يتعهد المصرف بأداء قيمته للمستفيد لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين(ائتمان غير مباشر)، ويقوم العميل مقابل ذلك برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد ، نتيجة لما يتمتع به العميل من سمعة طيبة واحترام لتعهداته "

ثانياً: أهمية الائتمان

يعد الإقراض المصرفي النشاط الأكثر أهمية من بين أنشطة البنوك ، وذلك لكون القروض المقدمة للعملاء تمثل الجزء الأكبر والاهم من بين موجودات كل مصرف تجاري ومن ثم فهي المصدر الأكثر أهمية في تشكيل دخله، ومن منطلق هذه الأهمية حرصت البنوك على تخطيط سياستها الاقراضية بكل عناية ، واهتمت بوضع أسس ومعايير محددة للإقراض بهدف المحافظة على جودة موجوداتها الاستثمارية ، وتقليل خسائرها من الديون المعدومة إلى أدنى حد ممكن ، لاسيما وان التسهيلات الائتمانية المباشرة هي الأكثر خطورة على البنوك كونها تدفع نقداً من أموال البنك حال التوقيع عليه بين الفريقين.[١٨]

وللتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي:[١٩]

١. تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة (كشراء المواد الأولية ودفع أجور العاملين اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها) .
٢. تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية ، حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة ، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة ، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين ، ورفع معدل نمو الصادرات ، والحد من الاستيراد ، وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية ، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم في سهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.
٣. تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير ، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

---

[١٨] مرعي حسن حمد بني خالد : دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية – دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن ، رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٣

[١٩] صلاح الدين حسن السيسى : قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية)، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤-١٥

٤. المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في مصارف وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة ، وشركات إنتاج الدواء و الغذاء و الملابس و المساكن و الملاحة و السياحة.

٥. يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة ، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى آثار تضخمية ضارة ، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها الاقتصادي وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً و ملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة ، ولذلك أيضاً فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي ، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية حيث إن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها .

ومما سبق يمكن القول أن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً مهماً في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد الوطني ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها . بالإضافة إلى أن منح الائتمان يجب أن يتم وفقاً لقواعد وأصول وتشريعات متعارف عليها وليس بصورة عشوائية تتخللها مصالح فردية، قد تكون سبباً في تراجع المؤسسات المصرفية وإفلاسها وإفلاس المؤسسات الإنتاجية الأخرى التي تعتمد على المصارف بشكل مباشر .

ثالثاً: نشأة الائتمان المصرفي:

وزيادة في توضيح مفهوم الائتمان رأينا أن نعطي لمحة تاريخية عن نشوء المصارف وعن مفهوم الوساطة المالية:

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها . ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وشيوع استعمال النقود وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع ، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، ومن ثم بعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى .[٢٠]

إن هذا الدور الذي تمارسه البنوك التجارية جسد هيكلها في أن تكون مؤسسة مالية وسيطة مسؤوليتها تتحدد في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها خلال الزمن ووفقاً للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية ووفقاً للحاجات الاقتصادية.

وما يضمن تحقيق هذه المهمة ويساعد في انضباط هذه الوساطة وجود قطاعات داخل الاقتصاد تتميز بتوفير فائض لديها مع وجود قطاعات أخرى بحاجة إلى الأموال نظراً لحالة العجز الذي هم فيه ورغبة منهم في مواصلة نشاطهم .

---

[٢٠] إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٧ ، ص١٨

وعلى هذا الأساس نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدفق فيما بين القطاعات وبهذا يمكن القول أن الائتمان المصرفي قد نشأ أصلاً عندما قام ذوو الفائض بتقديم الأموال إلى الطالبين له من ذوي العجز وفق شروط اتفق عليها فيما بينهم ، ثم ما لبثت هذه العلاقة الشخصية إلى أن انقلبت إلى علاقة موضوعية بتطوير شكل ووظيفة الوسيط المالي إذ يقوم الآن معظم ذوي الفائض بإيداع أموالهم لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.[٢١]

و يمكن القول أيضاً إن العديد من الحضارات القديمة قد مارست الإقراض وبدليل وجود كتابات بابلية تعود للقرن الثالث قبل الميلاد تشير إلى تسجيل قروض تم منحها للتجار والمزارعين لمساعدتهم على ممارسة أنشطتهم.[٢٢]

وكانت القروض تتخذ صورة بضائع أو عملة، وكانت فوائدها عالية تحددها الحكومة بعشرين في المائة سنوياً إذا كانت نقوداً، وبثلاثة وثلاثين في المائة إن كانت بضاعة.

ولم يكن في بلاد بابل مصارف مالية ولكن بعض الأسر القوية كانت تقوم طيلة أجيال متعددة بعملية إقراض النقود، كما كانت تتجر في العقارات وتمول المشروعات الصناعية، وكان في وسع من لهم أموال مودعة بين هؤلاء أن يؤدوا التزاماتهم بتحاويل مالية مكتوبة ، وكان الكهنة أيضاً يقرضون، وأخص ما كانوا يقرضون له من الأغراض هو الزرع والحصاد .

وكانت الشرائع في بعض الأحيان تنصر المدين على الدائن. من ذلك أنه إذا رهن فلاح مزرعته، ولم يجن من كدحه محصولاً بسبب العواصف أو الشرَق أو غيرهما من "أفعال الله"، فانه لا يؤدي فوائد على دينه في السنة التي يعجز فيها المحصول، ولكن القانون كان في معظم الأحيان يحرص على حماية الملك وتجنيب صاحبه الخسائر، وكان من المبادئ التي تقوم عليها الشرائع البابلية أن ليس من حق إنسان ما أن يقترض مالاً إلا إذا رغب في أن يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن رده إلى صاحبه؛ ومن أجل هذا كان في وسع الدائن أن يقبض على عبد المدين أو ابنه يتخذه رهينة للدَّين الذي لم يؤده، على ألا يبقى في حوزته أكثر من ثلاث سنين. وكان الربا هو الكارثة التي رزئت بها بلاد بابل والثمن الذي أدته تجارتها، كما تؤديه الآن تجارتنا نحن، نظير ما كان يبعثه نظام الائتمان الواسع من نشاط تجاري عظيم.

[٢١] حمزة محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢، ص١٨
[٢٢] علي محمد شلهوب : شؤون النقود وأعمال البنوك ، دار شعاع للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص٢٩١.

لقد كانت حضارة البابليين حضارة تجارية بجوهرها[٢٣]، وأكثر ما وصل إلينا من وثائقهم ذو صبغة تجارية- تتصل بالبيوع، والقروض، والعقود، والمشاركة، والسمسرة، والتبادل، والوصايا، والاتفاقات والسفاتج، وما إليها .[٢٤]

رابعاً: وظائف الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي دورا أساسياً في حياتنا الاقتصادية ، ويمكن تلخيص أهم وظائف الائتمان في الأتي [٢٥]:

١. وظيفة تمويل الإنتاج : إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال ، لذلك أصبح اللجوء للمصارف آمراً طبيعياً و ضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.
٢. وظيفة تمويل الاستهلاك: أي تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك أي وقت شراء السلعة ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة للفوائد على أقساط أو في موعد يحدد حسب الاتفاق.
٣. وظيفة تسوية المبادلات : إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كيفية وسائل الدفع في المجتمع ،فزيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد يعنى استخدام الائتمان استخداماً واسعاً في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة ذلك في الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

يمثل موضوع إدارة مخاطر الائتمان المصرفي مكانة خاصة لدى المؤسسات المالية والمصرفية خاصة في الآونة الأخيرة وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار العديد من أكبر المؤسسات المالية العالمية نتيجة لعمليات

---

[٢٣] إن البابليين لم يسكوا النقود، ولكنهم حتى قبل أيام حمورابي كانوا يستخدمون في المقايضة- فضلا عن الشعير والقمح- سبائك الذهب والفضة وسيلة للتبادل ومعياراً لتقدير قيم الأشياء. ولم تكن السبائك المعدنية مختومة أو مطبوعة بل كانت توزن في كل مرة.

[٢٤] ول ديورات : قصة الحضارة ، الجزء الأول ، الباب التاسع ، بابل ، دار الجيل بالاتفاق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٤١٠

[٢٥] د .السنوسى محمد الزوام : إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل ،جامعة الزرقاء الخاصة ، ليبيا ،٢٠٠٩ ، ص٧

الاحتيال وضعف الرقابة وتزعزع ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية والمصرفية مما أدى إلى إلحاق الضرر بالمساهمين والمقترضين وبالاقتصاد العالمي كله.

لا شك أن وظائف الإدارة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، ونعرض فيما يلي لما يمكن أن تلعبه وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم ورقابة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

أولاً : التخطيط الائتماني:

يعد التخطيط عنصراً أساسياً من عناصر الإدارة وهو أداه هامة تساعد المدير في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء ، والتخطيط الائتماني على درجة كبيرة من الأهمية في المصارف التجارية ، فعدم التخطيط للائتمان في المصرف يؤدى حتماً إلى تخبط الإدارة الائتمانية في قراراتها مما ينعكس بآثار سلبية على نتائج الأعمال.

ومن الطبيعي أنه قبل وضع الخطة الائتمانية يجب تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية جيداً من حيث اتجاهات الاقتصاد الوطني من رواج أو كساد ومستوى المعيشة واتجاهات الإنفاق الحكومي والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقدرة العاملين على تنفيذ الخطة الائتمانية.

ثانياً: التنظيم الائتماني:

ترتبط إدارة الائتمان بالإدارة العليا لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مدى ربحية المصرف أو حجم خسارته ، وطبيعة عمل إدارة الائتمان تجعلها على دراية كاملة بالمعلومات المتعلقة بالمتعاملين والمصرف وهذه المعلومات ينبغي أن تكون سرية لذلك فإن الإشراف المباشر من الإدارة العليا على إدارة الائتمان يكون بهدف حسن سير الأمور فيه ، وفى نفس الوقت ترتبط إدارة الائتمان بعلاقات وثيقة مع باقي إدارات المصرف وأقسامه بحكم طبيعة عملها والاتصالات هنا تكون باتجاهين لذلك يكون من الضروري وجود تنسيق جيد بين إدارة الائتمان والإدارات الأخرى في المصرف لكي يؤدى العمل بكفاءة.

ثالثاً : الرقابة على الائتمان

من أهم أسباب أزمة الائتمان العالمية ضعف أو غياب أو عدم فاعلية الرقابة الائتمانية لذلك ركز المحللون الائتمانيين على وظيفة الرقابة تحديداً كأحد أسباب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.[٢٦]

المبحث الثالث: معايير منح الائتمان

من الأمور المتعارف عليها في العمل المصرفي وجوب وضع كل بنك لسياسة ائتمانية تحقق هدفه ، وتتسم بالشمول والواقعية والمرونة ، وأن تراعى تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل مستوى إداري ، وتحقق الانسيابية بين المستويات الإدارية المختلفة وفاعلية الأداء ، مع مراعاة المبتكرات المصرفية الحديثة الخاصة بالعمل المصرفي.

ويجب أن تشمل تلك السياسة أنواع التسهيلات التي يقدمها البنك ، وشروطها ، والنسب التسليفية ، والصلاحيات الائتمانية ، وأنواع الضمانات الممكن قبولها وذلك كله في ضوء مراعاة معايير العمل المصرفي ، وتعليمات وتوجيهات البنك المركزي والخاصة بالسياسة الائتمانية .

وبصفة عامة يراعى البنك عند منحه الائتمان ثلاثة معايير رئيسية هي الأمان ، السيولة ، الربحية ، سوف نتاولها بشيء من التفصيل .

١) الأمان:

ويتأتى عادة من خلال تقديم القرض لعميل يتسم بالنزاهة ، والسمعة الحسنة ، والمركز المالي الجيد ، والخبرة في مجال المشروع الذي يعمل به ، وإدارته الناجحة للمشروع الممول ، وقدرته على زيادة الإنتاج والمبيعات ومن ثم توليد إيرادات كافية لمقابلة الالتزامات المترتبة على عملية التمويل (الأقساط والفوائد) .٢٧

[٢٦] د .السنوسى محمد الزوام: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق ،ص١٨-٢٥

[٢٧] توافر عنصر الأمان والثقة بقدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وفوائده يعتبر من العوامل الهامة التي يأخذها المصرف بالحسبان لاتخاذ القرار بشأن منح القرض أو عدم منحه، فالمصرف بطبيعته مؤسسة تعمل بأموال الغير أكثر مما تعمل بأموالها الخاصة، وعدم حرص المصرف على سلامة توظيفاته لايقتصر أثره في الخسائر الرأسمالية نتيجة عدم قدرته على استرداد أو تحصيل

والمشروع الجيد الذي يجب أن يحظى بالموافقة على التمويل من جانب البنك يجب أن يتسم بما يلي:

- دراسة جدوى مقبولة وجيدة بجوانبها المختلفة (مالية – اقتصادية – قانونية – بيئية) توضح تكلفة المشروع ومصادر تمويله وإيرادات السداد .
- وجود سوق رائجة للسلعة المزمع إنتاجها .
- توافر المدخلات و التجهيزات اللازمة لتنفيذ المشروع (طاقة – مواد خام – وسائل نقل – مواد بناء – الإداريين – وسائل الاتصال) على أن يكون كل ذلك بتكلفة معقولة .
- المناخ السياسي الملائم لتشجيع الاستثمارات .
- إمكانية تغطية مخاطر تقلبات سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .
- أن يكون العائد المتوقع مناسباً وملائماً للتضخم .

ويرتبط بالمعيار السابق حصول البنك عل الضمانات الكافية مقابل تقديم الائتمان مع مراعاة أن يكون الضمان سهل التصريف أو التسييل أو التصفية دون خسائر كبيرة وأن يكون من السهولة الإشراف عليه ومتابعته وتخزينه ، وانخفاض تكلفة الاحتفاظ به .

ويرى الباحث أن العامل الأساسي الذي يجب أن يركز عليه البنك هو جدوى المشروع الممول وقدرته على توليد عائد كافي لسداد الالتزامات المترتبة على التمويل .

فرغم أن البنك قد يسترد حقه قبل العميل من خلال بيع الأصول الضامنة إلا أن ذلك عادة يكون مصحوباً بتكلفة ، كما يؤثر سلبياً على العلاقة بين البنك والعميل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة ولا يلجأ إليه البنك إلا كخيار أخير بعد استنفاذ كافة الطرق الممكنة للتسوية .

جانب من القروض ، بل تتعدى ذلك إلى تهديد حقوق المودعين المتعاملين مع المصرف والى سلسلة من عمليات سحب الودائع التي تتراكم أثارها السلبية بشكل متصاعد.

٢) **السيولة**

ويقصد بها قدرة البنك على توظيف موارده بدرجة تسمح له بتلبية طلبات العملاء (سحب ودائع – الحصول على التسهيلات المقررة لهم) في أي وقت وتحت كل الظروف ، وتتطلب الإدارة الجيدة للبنوك مراعاة التوازن بين تحقيق الأرباح وتوفير السيولة، وهو الأمر الذي يتوقف بدوره على خبرة ودقة توقعات القائمين على رسم سياسة البنك المتعلقة بتجميع الأموال والاستثمار ، هذا بالإضافة إلى الموائمة بين الاستثمارات قصيرة الأجل ، وطويلة الأجل وهو الأمر الذي يوفر السيولة الملائمة لاستمرارية البنك في مزاولة أعماله.

٣) **الربحية**

تعتبر القروض من أهم مصادر الإيرادات للبنك من خلال العائد المحقق نظير قيام البنك بتقديمها للمشروع وذلك بعد تغطية تكلفة الأموال ،والمصاريف العمومية والإدارية المختلفة مع الأخذ في الاعتبار سياسة البنك في توزيع نسبة من أرباحه على المساهمين وتكوين الاحتياطيات والمخصصات التي تتطلبها عملية تدعيم مركزه المالي ونموه.

ويجب أن تحقق محفظة قروض البنك عائداً يتناسب مع حجم الأموال المستثمرة وتكلفة الأموال التي تم تدبيرها لتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء مع مراعاة العائد الذي يستهدف البنك تحقيقه والعوائد التي تحققها البنوك الأخرى.[٢٨]

المبحث الرابع: أنواع التسهيلات الائتمانية

تصنف التسهيلات الائتمانية حسب معايير مختلفة كما يلي:

أولاً : تصنيف التسهيلات حسب الفترة الزمنية يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية بحسب الفترة الزمنية إلى الأنواع التالية:[٢٩]

[٢٨] محمد عبد الفتاح العشماوي : إدارة المخاطر المصرفية ، ورشة عمل ،جامعة المنوفية ،٢٠٠٨ ، ص٦

[٢٩] إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ، مرجع سابق ، ص٢٣

- **التسهيلات قصيرة الأجل:** وتتراوح مدتها بين٣٠ يوماً ولا تزيد مدتها عن عام واحد، وهي عادة ما تستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، ونظراً لقصر أجل استحقاقها فإن أسعار الفائدة عليها تتسم بالانخفاض في العادة.
- **التسهيلات متوسطة الأجل:** وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، وتستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها .
- **التسهيلات طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، وتستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات. وبسبب طول اجلها وزيادة المخاطر المحيطة بها فإن تكلفتها ممثلةً بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

ثانياً : تصنيف التسهيلات المصرفية بحسب نوع الضمان [٣٠] ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- **التسهيلات المضمونة :** هي تلك التي تستند إلى رهن ممتلكات منقولة أو غير منقولة (Collateral) أو كفالة شخص ثالث ، وذلك لغرض تقليل المخاطر الائتمانية . غير أن الضمانة لا تعني ضمان التسديد في كل الأحوال . ومن أهم دواعي طلب الضمانة ضعف المركز الائتماني للمقترض ، أو عدم توافر معلومات مناسبة أو كافية عنه ، أو رغبة المقترض فيها لغرض تقليل المعلومات المطلوبة منه من قبل المقرض ، أو لغرض تخفيض سعر الفائدة ، كما أنه من أسباب الضمانة التقاليد المتبعة في المعاملات (إذ قد يكون الائتمان مضموناً بمجرد التقليد في قطاع معين أو مجموعة معينة من المعاملات) أو لغرض إجبار المقترض على التسديد مستقبلاً ، أو لحماية المقرض من أخطاء وقع فيها عند تقريره للمركز الائتماني ، وغير ذلك من أسباب . وعلى الرغم من أن المقرض يفضل الضمانة ، فإن عمليات تحصيل الائتمان عن طريق بيع الموجودات المرهونة تستنزف وقتاً ومتاعب وقد تسيء إلى سمعته تجاه المقترضين الآخرين بصورة عامة (كتكوين انطباع عنه بأنه شديد في التحصيل ولا يراعي ظروف المقترض الطارئة) .

[٣٠] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤٢

- **التسهيلات غير المضمونة:** هي التي لا يحصل فيه المقرض على رهن موجودات معينة مقابل الأموال التي يقدمها للمقترض أو لا يحظى بكفالة شخص ثالث . فالسمعة والملاءة المالية للمقترض تكون كافية لضمانة هذه الأموال نظراً لأن بعض التجار أو الصناعيين يهتمون بسمعتهم ولا يجازفون ببعض الأموال على حساب هذه السمعة، وقد أثبتت التجارب أن الضمانات الشخصية هي أفضل من الضمانات العقارية للقروض

ثالثاً: تصنيف التسهيلات المصرفية حسب الجهة الطالبة لها

يصنف هذا النوع من التسهيلات إلى عام وخاص كما يلي:[٣١]

- **التسهيلات العامة:** وهي التي تمنح لأشخاص القانون العام(الدولة والهيئات والمؤسسات العامة) وتشكل نسبة ضئيلة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية.
- **التسهيلات الخاصة:** وهي التي تمنح لأشخاص القانون الخاص(الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين) وتشكل النسبة الرئيسية من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

رابعاً: تصنيف التسهيلات المصرفية حسب الغرض منها (نوع النشاط) [٣٢]

- **التسهيلات الزراعية** وتقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو معدات زراعية وتمنح لأجال قصيرة أقل من سنة حسب الموسم ، ويحمل هذا النوع من القروض مخاطر كبيرة وذلك بسبب أثر العوامل الجوية على المحصول أو الإصابات الزراعية التي قد تصيب المحاصيل الزراعية ، وتكون مدة القرض أكثر من سنة في حال شراء المعدات الزراعية أو شراء الماشية
- **التسهيلات الصناعية** وتقدم للحرفيين والمصانع ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروعات وتدعيم الطاقات الإنتاجية وتطويرها، وهي تساهم في تكوين رأس المال الثابت للمصانع فهي تؤدي بذلك لزيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

[٣١] خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد : إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، مرجع السابق، ص١٧٠
[٣٢] كنان الصوص: القروض المشتركة وأثرها على توزيع المخاطر(دراسة ميدانية في المصارف السورية)،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٧

- **التسهيلات التجارية** وهي من أهم التسهيلات المفضلة للبنوك التجارية والتي تمنحها البنوك لقطاع التجارة العامة وتفضل البنوك هذا النوع من التسهيلات لكونها مضمونة ومدتها قصيرة ودرجة سيولتها عالية وغالباً ما تمنح البنوك هذه التسهيلات بضمان البضائع المستوردة أو بضمان مستندات الشحن أو وصل الأمانة أو أحياناً السمعة والملاءة المالية للتاجر.[٣٣]

- **التسهيلات العقارية** ويتم منحها للأفراد والمشروعات لتمويل شراء المساكن أو اكسائها ، وشراء الأراضي ، وتوفير البنية التحتية للمشروعات العمرانية والسياحية والفندقية و تكون مدة هذه القروض عادة طويلة قد تصل إلى أكثر من١٥ سنة وغالباً ما تكون مضمونة بالعقار الذي سيتم شراؤه أو الذي سيتم بناؤه.

- **التسهيلات للقطاع العائلي والأفراد** وهي التسهيلات التي تمنح لموظفي الدولة وأصحاب الدخل المحدود ، وتعد السلف بضمان الراتب أكثر أنواع القروض المقدمة من المصارف وتحتسب الفائدة من تاريخ تقديمها للموظف، كما تسدد هذه القروض على أقساط شهرية.

خامساً: تصنيف التسهيلات من حيث طبيعتها يصنف هذا النوع من التسهيلات إلى التسهيلات المصرفية المباشرة والتسهيلات المصرفية غير المباشرة [٣٤]

- **التسهيلات المباشرة:** وهي التسهيلات التي تشكل التزاماً مباشراً على المصرف من خلال وضع مبلغ الائتمان مباشرةً تحت تصرف العميل ويستطيع التصرف به مباشرةً أو متى شاء ، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية هي :

١. القروض والسلفيات Loans and Advance

القرض هو أبسط صور الائتمان ، وغالباً ما يلجأ إلى طلب القرض العميل غير التاجر ، أما العميل التاجر لا يستطيع أن يقدر مقدماً المبالغ التي يحتاجها لتمويل مشروع يزمع القيام به[٣٥] .

---

[٣٣] خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد : إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦، ص١٧٤.

[٣٤] عبد الله أحمد موسى العمرات،: العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية ، دراسة ماجستير،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٣، ص٤٩+ص٥٦

[٣٥] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٩٨

وتعتبر عملية منح القروض للعملاء هي النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك التجارية ، فعلى الرغم من وجود مجالات أخرى لتوظيف البنوك التجارية لأموالها ، إلا أن الأرباح المتولدة عن القروض تحتل مركزاً بارزاً من حيث أهميتها النسبية.

وتمنح القروض عندما ترغب البنوك في إقراض قيمة محددة ، حيث تسجل قيمة القرض في حساب خاص يفتح بإسم العميل . ويتم الاتفاق بين العميل والبنك على أن يتم السداد على أقساط والتي عادة يتم تحويل قيمتها من الحساب الجاري للعميل إلى حساب قرض العميل. أو قد يتم سداد قيمة القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد ومتفق عليه.

ومهما اختلفت طريقة سداد القرض، إلا أن المبالغ التي يتم دفعها سداداً للقرض كله أو جزء منه لا يمكن سحبها مرة أخرى من قبل العميل بأي حال من الأحوال.

٢. الجاري المدين Overdraft

الجاري مدين أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط هو اتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها وأن يكون حسابه مديناً بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة[٣٦] .

كما ينظر إلى الجاري المدين على أنه تعهد البنك التجاري بأن يضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة. ويستفيد العميل من ذلك إما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى ، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما قد يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات[٣٧] .

[٣٦] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١١٤
[٣٧] حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص١٠٠

و الفرق بين القرض والاعتماد البسيط (الجاري المدين) يتمثل في أن القرض يقدم كله مباشرة عند التعاقد وتحتسب عليه الفوائد من وقت تقديمه. بينما الاعتماد لا يقدم إلا عندما يطلبه العميل، ولا تسري عليه فوائد إلا على المبالغ التي يسحبها العميل فقط.

ويجب أن ننوه بالذكر إلى أن التسهيلات الممنوحة وفقاً للجاري المدين لا يمكن أن تتحول إلى تسهيلات دائمة ومستمرة ولا يعقل أن يتم تجديدها سنة وراء أخرى بدون نهاية. ويسمح للعميل بعد توقيع الاتفاقية مع البنك بأن يسحب الحد الأقصى للجاري المدين دفعة واحدة أو أن يسحبه على دفعات حسب احتياجاته[٣٨]. وفي العادة يتم منح الجاري المدين لمدة سنة قابلة للتجديد وفقاً لرغبة الطرفين. فإذا رأى البنك أن العميل لم يستفد من الجاري مدين ولم يسحب أية مبالغ خلال السنة الماضية ، فعلى الأغلب لن يوافق على تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وإذا وجد البنك أن العميل قد سحب مبالغ أقل بكثير من السقف المتفق عليه ، فإنه في هذه الحالة قد لا يوافق على التجديد ، وقد يوافق ولكن بسقف أعلى أقل من السابق. أما إذا وجد البنك بأن العميل قد استغل التسهيلات الائتمانية وقام بسحبها أو بسحب معظمها ، فإنه في هذه الحالة وعلى الأغلب سيوافق على تجديد الجاري مدين. ويجوز للعميل أن يقوم بإيداع نقدية أو أي تحويلات مالية أو شيكات مسحوبة لصالح العميل في حسابه الجاري الدائن بدون أن تعتبر عملية الإيداع هذه سداداً للمدين ، أي أن يمكنه سحبها بعد إيداعها .

٣. الكمبيالات المخصومة **Discounted Bill of Exchange**

تُعد عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية شكل من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل ويشاع هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الأجل فيما بين التجار . فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر أخر في تاريخ محدد . وعلى صورة هذه العلاقة فإن البنك التجاري يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول

[٣٨] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١١٥

على قيمتها قبل حلول اجل استحقاقها ويقوم البنك بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها . ولهذا فان شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر[39] .

و إذا احتاج المصرف للأموال يقوم ببيعها في سوق الأوراق المالية (سوق النقد) وتعد هذه الأوراق من أهم أدوات التعامل في سوق النقد في البورصة .

– **التسهيلات غير المباشرة** وهي التسهيلات التي لا تشكل التزاماً مباشراً على المصرف في الوقت الراهن وإنما تصبح التزاماً مباشراً على المصرف في المستقبل وعند تحقق شروط معينة، وبمعنى أخر هي تعهد بالتزام من قبل البنك قد يتحقق وقد لا يتحقق. وجرت العادة في اعتبار الأنواع الآتية الأشكال الأكثر شيوعاً لصور التسهيلات المصرفية غير المباشرة وهي :

- **الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)** **Letters of Guarantee**خطاب

الضمان أو الكفالة المصرفية هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاها البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد ، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزاماته تجاه ذلك الطرف . ويعتبر التزام البنك في خطاب الضمان التزاماً أصيلاً وليس تابعاً لإلتزام الأصيل.[40]

مما سبق يتبن لنا أن أطراف الكفالة المصرفية ثلاثة:

- الكفيل وهو البنك الذي يصدر الكفالة المصرفية.
- المكفول وهو العميل الذي يطلب إصدار الكفالة.
- المستفيد وهو الشخص الذي تصدر الكفالة لصالحه.

[39] حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص١٠٤
[40] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٢١

- **الاعتماد المستندي Letter of Credit**

الاعتماد المستندي هو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب من العميل بدفع مبلغ معين للبنك الذي يعتمده المصدر للبضاعة في دولة أخرى مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها . والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد . وقد نشأ نظام الاعتماد المستندي من خلال الحاجة إلى إجراء المعاملات التجارية الخارجية عن طريق وسيط محل ثقة من المصدر والمستورد حتى يطمئن المصدر إلى أن بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه وأنه استلم ثمنها حال شحنها ، وحتى يطمئن المستورد كذلك إلى أنه لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد التأكد من شحنها واستلامه لمستندات شحن البضاعة وملكيتها ، وقد أطلقت صفة " المستندي " على هذا النوع من الاعتمادات وذلك بسبب انه يستوجب تقديم مستندات معينة ووثائق محددة كمستندات الشحن والفواتير المتعلقة بالبضاعة وغير ذلك من المستندات المطلوبة.

ويعتبر الاعتماد عقداً مستقلاً عن العمليات الأخرى كالقرض أو الخصم وعمليات البيع ، لذا عندما فتح أي اعتماد يتم التركيز في المقام الأول على سلامة مركز العميل المالي، وعلى ما توفره له حيازة المستندات من حماية تتمثل في الرهن على البضائع، بالإضافة لما تتضمنه وثيقة التأمين من غطاء يغطي جميع الأخطار التي قد تنشأ[٤١].

- **بطاقات الضمان Credit Cards**

تعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وبطاقة الائتمان تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى المصرف خلال ٢٥ يوماً من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ، و لا يدفع العميل فوائد للمصرف على هذه الخدمة إذا

[٤١] إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ،مرجع سابق ، ص٢٦-٢٧

سدد خلال الفترة ، إلا أنه يتحمل فوائد على الرصيد المتبقي بدون سداد ، أما المصرف فإنه يتقاضى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة.

وحتى ينجح نظام البطاقة الائتمانية فإن على البنوك تسهيل إجراءات الحصول عليها مع عدم التساهل في عملية منحها ، بالإضافة إلى ضرورة وجود عدد كبير من المحلات والمؤسسات التي تقبل التعامل في البطاقة الائتمانية مما يخلق أمام العميل مجالاً أكبر للإختيار . وعلى البنك أيضاً أن يصمم نظام رقابة صارم على العملية كلها وأن ينفذه بالشكل السليم بهدف **تخفيض الديون المعدومة أو الهالكة** إلى أقل حد ممكن .[٤٢]

[٤٢] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٢٥

المبحث الخامس: إجراءات منح التسهيلات الائتمانية

تقوم البنوك الكبيرة بتحديد إجراءات منح التسهيلات كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الائتمان إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الائتمانية . أما البنوك الصغيرة فقد تكون لديها إجراءات محددة غير مكتوبة ويقوم الموظفون بتنفيذها ، إلا أن ذلك قد يخلق نوعاً من الإرباك عند تعيين موظف جديد في قسم الائتمان مثلاً ، بالإضافة إلى أنه قد يخلق مجالاً للاجتهادات الشخصية ومبرراً لبعض الانحرافات.[٤٣]

هذا وتمر عملية منح التسهيلات الائتمانية بعدة إجراءات أهمها:

١. استلام طلبات الاقتراض: حيث يتقدم العميل بتعبئة طلب للحصول على التسهيل الائتماني وفقاً لنموذج معد من قبل المصرف، يحدد في هذا النموذج جميع البنود الأساسية التي تساعد في عملية تقييم العميل واتخاذ قرار منح الائتمان كالمعلومات الشخصية للعميل، وقيمة القرض المطلوب، والغرض منه، وتاريخ وكيفية السداد، إضافة إلى ذكر المصادر التي سوف يستعين بها العميل لسداد القرض.

٢. المناقشة المكتبية للعميل: وهي تمثل أهم مرحلة في عملية منح الائتمان ، حيث يقوم موظف الائتمان بمقابلة العميل في مكتبه والتحدث إليه ، ويفضل أن يكون الموظف ذو عقلية باحثة ويتمتع بدرجة عالية من الذكاء واللباقة والخبرة ، إذ أن توفر هذه الميزات فيه تساعده على معرفة نية العميل ومصداقيته وأمانته وتقدير مدى توافر العناصر الخمسة للائتمان[٤٤].

٣. استكمال المعلومات اللازمة عن العميل: بعد مناقشة العميل والاقتناع بحسن نيته ومعرفة غرضه من القرض، تقوم إدارة الائتمان باستكمال المعلومات اللازمة عن العميل للبدء بعملية التحليل الائتماني. يحصل المصرف على هذه المعلومات من مصادر مختلفة يمكن تقسيمها إلى نوعين وهما ، المصادر الداخلية للمعلومات والتي تتمثل في مقابلة العميل ، وزيارة مقر نشاطه ، والتقارير المالية (مثل قائمة المركز المالي – وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية التقديرية) وكما تلجأ المصارف إلى سجلاتها

---

[٤٣] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٢١

[٤٤] ليلى بو عزه شارف : أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك، ٢٠٠٤، ص ١٩-٢٠-٢١-٢٢

وملفاتها الخاصة للاطلاع على التعاملات السابقة للعميل، وكيفية استخدامه للقروض السابقة، وطريقة سداده، ومدى التزامه بشروط القرض ، وحركة حسابه بالمصرف . وأما النوع الثاني فهو يتمثل في المصادر الخارجية ، حيث يعتبر البنك المركزي أهم مصدر خارجي للحصول على المعلومات من خلال قسم الأخطار المصرفية الذي يمد المصارف بمعلومات عن العملاء من ناحية التزاماتهم وحدود التسهيلات المقررة لهم . إضافة إلى ذلك تقوم المصارف بالاستعلام عن عملائها من خلال الاتصال بالمصارف الأخرى وتبادل المعلومات فيما بينهم، وكذلك الاتصال بعملاء طالب القرض من تجار وموردين، وكما تلجأ إلى غرف التجارة ، والاتحادات المهنية، ومنشآت المعلومات الائتمانية ، والمحاكم والشهر العقاري ، والصحف والنشرات والمجلات المتخصصة.

٤. التحليل الائتماني وتقييم وضع العميل : بناءاً على المعلومات والوثائق التي تم الحصول عليها ، يقوم المحلل الائتماني بدراسة وضع العميل وتقييمه من خلال عملية التحليل الائتماني ، وذلك بدراسة مدى توافر العناصر الخمسة للتحليل الائتماني في العميل باستعمال التحليل المالي للقوائم المالية وتحليل المخاطر التي قد تنجم عن عملية إقراض العميل ، حيث تتمثل هذه المخاطر في مخاطر الإدارة ، ومخاطر عدم السداد ، ومخاطر السوق، ثم يقدم ملخصاً للنتائج والتوصيات التي توصل إليها إلى لجنة الائتمان للموافقة أو رفض الطلب.

٥. اتخاذ القرار المبدئي: بناءاً على نتائج التحليل الائتماني والتوصيات التي قدمها محللي الائتمان يتخذ المصرف قراره المبدئي بالقبول أو الرفض آخذاً بعين الاعتبار عدداً من العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان . ويتطلب القرار الائتماني الأمثل توافر عدداً من المقومات ، حيث يجب أن يمنح الائتمان لصالح عميل تتوافر لديه الجدارة الائتمانية وفق عناصر التحليل الائتماني المتعارف عليها . وكما يجب أن يكون الائتمان موجهاً لغرض واضح ومشروع يتفق وطبيعة نشاط العميل وبما يتفق والسياسة الائتمانية للمصرف. كذلك يجب أن تتناسب قيمة القرض مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للعميل المقترض ، وأيضاً يجب على المصرف أن يتأكد من وجود مصادر سداد

واضحة ومحددة ومرتبطة مباشرة بغرض استخدام الائتمان ، وأخيراً يجب التأكد من أن الشخص الذي يتصدى لصناعة قرار منح الائتمان تتوافر لديه المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

٦. التفاوض مع العميل: يتم التفاوض بين المصرف والعميل على مجموعة من النقاط (شروط العقد) من أهمها: حجم التمويل ومدته ، وطريقة سداده ، والضمانات ، وسعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط مثل : وجود رصيد تعويضي ، أو حظر المقترض بالاندماج مع شركة أخرى خلال فترة القرض.

٧. طلب الضمان التكميلي: في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات[٤٥].

٨. توقيع عقد القرض : بعد التفاوض وموافقة كلا الطرفين على شروط القرض تبدأ إجراءات التعاقد، ويجب أن يكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع.

٩. منح القرض ومتابعة العميل: بعد الموافقة على منح الائتمان والتعاقد تبدأ عملية صرف القرض حسبما تم الاتفاق عليه، حيث يمكن أن يصرف القرض دفعة واحدة أو على دفعات. كما يجب على المصرف أن يتابع القرض حتى يضمن التزام العميل بالشروط المتفق عليها.

وتعتبر عملية متابعة العميل من أهم مراحل عملية منح الائتمان حيث لا ينتهي دور المصرف بمجرد منح القرض ، وإنما يمتد دوره إلى متابعة هذه القروض لاكتشاف أي صعوبات محتملة في التسديد لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب وبالتالي تفادي مشكلة تعثر الديون .

---

[٤٥] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢

المبحث السادس:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان ، وبعضها الآخر يرتبط بالمصرف، والبعض الآخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه.

أولاً: العوامل الخاصة بالعميل:

بالنسبة للعميل تقوم عوامل : الشخصية ، و رأس المال ، والقدرة على إدارة النشاط وتسديد التزاماته ، والضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي يمر بها النشاط الذي يمارسه، تقوم جميعها بدور هام في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ثانياً: العوامل الخاصة بالمصرف تشمل هذه العوامل:

١. درجة السيولة التي يتمتع بها البنك متمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجته حالياً ، أو مقدار التوظيف الحالي وشكل هذا التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للتسييل بسرعة[٤٦]. ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. وتؤثر على عملية السيولة في البنك عدة عوامل أساسية أهمها: نسبة الاحتياطي القانوني – نسبة السيولة القانونية– السقوف الائتمانية.
٢. نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان، فعادة ما تقوم البنوك بإتباع أو تبني أحد الاستراتيجيات الآتية [٤٧]:

[٤٦] محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣١١
[٤٧] محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٣١٥

- إستراتيجية قيادة السوق وهي إستراتيجية هجومية تتبعها البنوك كبيرة الحجم ومن ثم تكون قدرتها ورغبتها في منح مزيد من الائتمان كبيرة واستعدادها أكبر لتقبُل درجة أكبر من المخاطر حتى يمكن أن تحقق حجم عمليات مناسب.
- إستراتيجية الانقياد للسوق وتتبعها البنوك المتحفظة التي تعاني من خلل في مراكزها المالية، ومن ثم فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منحها للائتمان ولا تقبل على أي عملية تتضمن مخاطر غير معتادة ، وعادة ما تقوم هذه المصارف باقتفاء أثر المصرف القائد أو المصرف الرائد في العمليات التي حققت نجاحاً لتقوم بتقليدها .
- إستراتيجية الرشادة الائتمانية وتقوم هذه الإستراتيجية على رفض منح الائتمان لأي عميل ، أو لأي نشاط يتضمن مخاطر مرتفعة ، وينحصر ائتمانها بشكل عام في تمويل النشاط الجاري وتقوم البنوك صغيرة الحجم بإتباعها عادةً.

٣. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

٤. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ثالثاً: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي :

١. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل ، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

٢. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

٣. طريقة التسديد المتبعة ، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة ، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة .

٤. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها .

٥. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة ، حيث كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف احرص في الدراسات التي يجريها ، خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي ، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر ، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة ، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعة محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

المبحث السابع: إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف

يعد نظام المعلومات الائتمانية أحد الأنظمة الوظيفية الفرعية في المصرف ، حيث يهدف هذا النظام إلى جمع البيانات عن المتعاملين مع المصرف ومعالجتها وتوفيرها إلى مديري دائرة الائتمان وموظفيها لأجل الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرار بالإضافة إلى استخدامها في الرقابة الائتمانية.

أولاً: عناصر نظام المعلومات الائتمانية في المصرف

يتكون نظام المعلومات الائتمانية في المصرف من أربعة عناصر أساسية (انظر الشكل رقم (١)) هي : المدخلات والعمليات (الأنشطة) والمخرجات ، والتغذية الراجعة ، وفيما يلي شرح لكل منها [٤٨]:

أ – المدخلات Inputs

تتعلق المدخلات بالبيانات المدخلة التي تشكل المادة الخام ولا تكون كافية للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب . وتشتمل مدخلات نظم المعلومات الائتمانية على تعليمات المصرف المركزي ، وسجلات المصرف نفسه ، ونظم المعلومات الفرعية الأخرى كنظام المعلومات المحاسبي وغيره ، بالإضافة إلى معلومات عن التدقيق الداخلي والطلبات المقدمة ، والنسب المالية ، ومعلومات واردة من البيئة الخارجية.

ب – العمليات Data Processing

المقصود بالعمليات كل ما يتعلق بتحويل المدخلات من البيانات إلى مخرجات من المعلومات بحيث تصبح صالحة للاستفادة منها .

---

[٤٨] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، ٢٠٠٨ ،ص٢٥٣-٢٥٧

ت – المخرجات Outputs

المخرجات هي النتائج التي يتم الحصول عليها واستخراجها من نظام المعلومات . وتكون هذه النتائج عادةً على شكل تقارير دورية يومية أو أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية . كما إنها قد تكون على شكل تقارير غير دورية تصدر حسب حاجات المستفيدين من المعلومات.

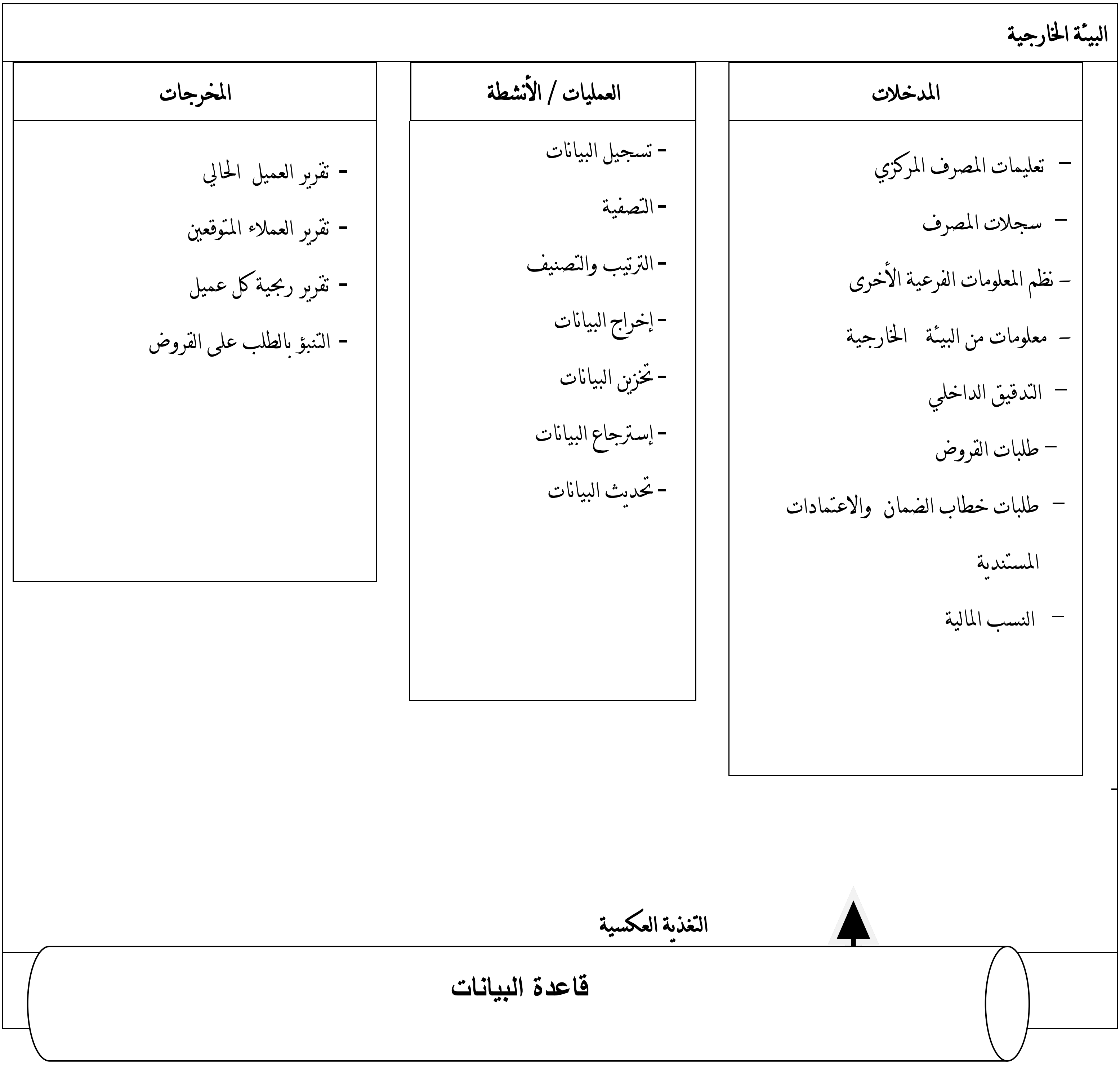
ث – التغذية العكسية (الراجعة) Feedback

من الضروري جمع المعلومات عن أداء النظام ومدى الاستفادة منه .

وتتم عملية جمع المعلومات من خلال ردود الفعل والملاحظات على طريقة التطبيق وعلى نتائج التطبيق وهو ما يعرف بالتغذية العكسية التي يمكن استخدامها كذلك في التعرف على مواطن القوة والضعف وإجراء تحسينات على النظام.

الشكل رقم (١)

عناصر نظام المعلومات الائتمانية في المصرف[٤٩]



[٤٩] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ، مرجع سابق،ص٢٥٤

ثانياً: مصادر المعلومات الائتمانية

تلجأ المصارف إلى العديد من المصادر لجمع المعلومات الضرورية عن مقدمي طلبات منح الائتمان . ومن أهم هذه المصادر[٥٠]:

١. **المقابلة مع طالب الائتمان :**

تعد المقابلة مع طالب الائتمان من أهم المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على معلومات أساسية عن طالب القرض . ومن المواضيع التي يتم التركيز عليها : سبب القرض وبرنامج التسديد الذي يقترحه طالب القرض . فمن خلال التعرف على سبب القرض والغرض منه، يمكن الوصول إلى مدى انسجام الغرض من القرض مع سياسات المصرف واتجاهاته .

كما يمكن الاستدلال على قدرة طالب الائتمان على السداد من خلال اقتراحه لبرنامج التسديد . إن المقابلة الشخصية في هذا المجال يمكن أن تكشف لإدارة المصرف الكثير من الجوانب التي لن يتمكن المصرف من اكتشافها من خلال تقديم الطلب.

وفي كثير من الأحيان، يسأل طالب القرض عن طبيعة عمله أو عمل الشركة التي يملكها وعن منتجاتها وعن الوضع التنافسي في السوق وكذلك قد يسأل عن توقعاته لاتجاهات السوق.

٢. **سجلات المصرف :**

تعد السجلات مصدراً هاماً للمعلومات عن طالبي القروض في حالة كونهم قد تعاملوا معه سابقاً . أما في حالة العميل الجديد فلن تكون هناك عنه أية معلومات يمكن استقصاؤها من سجلات المصرف .

يمكن الاستفسار عن وضع طالب القرض الذي سبق له التعامل مع المصرف من خلال الاتصال بقسم الودائع ومعرفة حركة ودائعه وأنماط السحب لديه وهل سجل عليه أية شيكات مرفوضة بسبب عدم توافر الرصيد

[٥٠] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ، موجع سابق، ص٢٦٢

. كما يمكن الاستفسار عنه في قسم الكمبيالات وقسم خطابات الضمان وقسم الاعتمادات المستندية لأجل معرفة مدى التزامه بتعهداته.

كما ينبغي الإطلاع على سجلات قسم التسهيلات الائتمانية نفسه إذا سبق للشخص نفسه أن منح قروضاً من قبل ، وذلك لمعرفة مدى التزامه في دفع الأقساط في حينها ، وهل تعثر في السداد في يوم من الأيام.

٣. **موردو طالب القرض والمتعاملون معه :**

قد تتصل إدارة الائتمان بالمصرف مع موردي طالب القرض والاستفسار منهم عن مدى انتظام طالب القرض في الوفاء بالتزاماته معهم ودرجة صدقه معهم. أما المتعاملون معهم فيمكن أن يتم من خلالهم الاستفسار عن منتجاته من حيث الجودة والأسعار والمنافسة مما يساهم في إعطاء معلومات جيدة عنه.

٤. **تحليل القوائم المالية :**

تهتم المصارف بتحليل القوائم المالية الختامية سواء فيما يتعلق بالميزانيات العمومية لعدة فترات زمنية أو بيان الدخل لآخر سنة أو قائمة الموارد والاستخدامات لآخر سنة.

يمكن الاستفادة من تحليل القوائم المالية لطالب القرض في تقييم مركزه المالي وتوقع قدرته على توليد الأرباح في المستقبل . ويتطلب الأمر تحليل بنود جانب الأصول وخاصة الذمم المدينة وأوراق القبض وبضاعة آخر المدة وكذلك جانب الخصوم وحقوق الملكية.[٥١]

٥. **غرف التجارة والصناعة والاتحادات المهنية:**

تقوم الغرف التجارية والصناعية بتصنيف التجار حسب إماكاناتهم المالية وطبيعة تعاملهم وتتابع التبدلات فيها وتزود هذه المعلومات إلى المصارف .

---

[٥١] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ، موجع سابق،٢٦٣

كما يقوم إتحاد غرفة التجارة واتحاد الصناعات بجمع معلومات عن المنشآت الصناعية الأعضاء فيها ونشرها في تقارير دورية تساعد المصرف في جمع معلومات أولية عن العميل المقترض العضو في الاتحاد . وتوجد في الدول المتقدمة اتحادات كثيرة لجمع مثل هذه المعلومات على أسس دقيقة.[٥٢]

٦. مكاتب المعلومات الائتمانية:

توجد في الدول المتقدمة مكاتب أو شركات غرضها جمع المعلومات الائتمانية عن أعداد كبيرة من المنشآت في حقول وقطاعات كثيرة في كل المناطق الجغرافية داخل البلد وخارجه . وهي تعمل بفروع كثيرة منتشرة في المدن والقرى والأرياف لتجميع المعلومات بصورة مستمرة من مصادر كثيرة وتطبعها في تبويبات منظمة حسب القطاعات ، بحيث يستطيع المصرف الاشتراك بهذه النشرات الدورية والاستفادة منه. وقد تكون النشرات أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية . كما تنشر هذه المؤسسات دراسات مفيدة حول التطورات الاقتصادية والمالية وأسباب فشل المنشآت ، ونسب مالية حسب القطاعات الاقتصادية على أساس المعدل وغير ذلك من مؤشرات . ومن أهم هذه الشركات في الولايات المتحدة دن و براد ستريت (Dun and Bradstreet) وروبرت موريس وشركاه (Robert Morris and Associates , RMA) ومودي (Moody's) وستاندره اند بور (Standard and Poor's) ، (Information Group Trade Indemnity).[٥٣]

٧. الصحف والمجلات والنشرات وقرارات المحاكم وغيرها :

كما أن هناك مجموعة أخرى من المصادر تضم الصحف والمجلات المهنية المختصة والنشرات التي تصدرها منشآت أو معاهد البحوث الاقتصادية ، إضافة إلى ما تصدره المحاكم من قرارات في صالح أو ضد العملاء في مختلف القضايا .

[٥٢] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٩١
[٥٣] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٩١

وتنظم المعلومات الائتمانية من المصادر المذكورة أعلاه في ما يسمى ب " ملف الائتمان " (Credit file) ، وعلى إدارة المعلومات ربط المعلومات سوية لتخلق منها صورة معينة متكاملة عن المقترض ويجب أن تحفظ هذه المعلومات بحيث يستطيع موظفو المصرف المختصون ومراقبو المصارف الرجوع إليها بسهولة . كما ينبغي تجديد أو تحديث هذه المعلومات بصورة مستمرة كي تكون معاصرة دائماً. ويحتوي ملف الائتمان على معلومات يتفاوت حجمها وسعتها تبعاً لمبلغ القرض والضمان ، والأجل ، وقابلية العميل وأمانته . وتضم بصورة خاصة الكشوفات المالية بعد تحليلها بواسطة النسب المالية ، وخلاصة بحركة حسابات العميل ، وتسهيلاته مع المصرف ، والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الأخرى ، وخلاصة المعلومات من المصارف عن العميل ، ومقتطفات من النشرات الأخرى ذات العلاقة . ويلخص ملف الائتمان في بعض المصارف ببطاقة International Equifax Europe و Graydon ATP تحوي على أهم المعلومات . وقد تطور استخدام الحاسوب في جمع وتحليل واسترجاع هذه المعلومات لدرجة سهلت كثيراً من عمل إدارة المعلومات .[٥٤]

ثالثاً: تحليل المعلومات الائتمانية

يعتمد منح الائتمان على تجميع وتحليل المعلومات الائتمانية حول المقترض والظروف المحيطة به. وتهتم المصارف كثيراً بجمع هذه المعلومات وتتبع في ذلك أساليب دقيقة.

كما يتفاوت الجهد والوقت الذين تكرسهما المصارف لتحليل الائتمان ، فبعض القروض تتطلب معلومات قليلة أو محدودة بينما يتطلب البعض الأخر تحليلاً دقيقاً ومطولاً . يعتمد الأمر هنا على مبلغ القرض ، ومصادر تسديده ، وغرضه ، وقدم العميل في معاملاته مع المصرف ، والضمانة المقدمة . فتحليل جدارة العميل القديم ، مثلاً، لا تحتاج لنفس الجهد الذي يحتاجه تحليل جدارة عميل جديد .

من أهم العوامل التي أدت إلى تطوير تحليل الجدارة الائتمانية في المصارف ما يأتي :

[٥٤] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٩٢

١. ازدياد حجم القروض وعددها مما جعل من الصعب على موظفي إدارة المعلومات الائتمانية أداء واجباتهم من حيث مقابلة العميل وجمع وتحليل المعلومات ، ثم البت في طلبات الاقتراض بدون تحضير مسبق.

٢. تعدد عمليات المنشآت بسبب تعقيد عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل ، مما جعل من الصعب حفظ التفاصيل ومتابعة التبدلات في الجدارة الائتمانية بدون معلومات تفصيلية محفوظة.

٣. نمو حجم المنشآت مما أدى إلى تقليص (أو إضعاف) العلاقات الشخصية المباشرة بين موظفي المصرف وبين العملاء ، ومما أضطر المصرف إلى الاعتماد بصورة متزايدة على جمع وتحليل المعلومات الائتمانية دورياً .

٤. تطور أنظمة المحاسبة في المنشآت لدرجة تحسن فيها تدريجياً أعداد التقارير المالية الدورية.

٥. التقلبات المكانية أو هجرة وتنقلات السكان من منطقة لأخرى مما جعل من الضروري استمرار الاحتفاظ بمعلومات حولهم.[٥٥]

[٥٥] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٨٧

الفصل الثاني

القروض المصرفية المتعثرة : طبيعتها ، أسبابها الرئيسية ، أثارها ، مؤشراتها

تمهيد : مخاطر الائتمان

المبحث الأول: طبيعة القروض المتعثرة

المبحث الثاني : تصنيف مخاطر الائتمان

المبحث الثالث: أسباب تعثر الديون المصرفية

المبحث الرابع : الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك

المبحث الخامس : مؤشرات تعثر القروض

المبحث السادس: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية

المبحث السابع : مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف والمؤسسات المالية في ظل اتفاق بازل ٢

المبحث الثامن : التجارب الدولية في علاج الديون المصرفية المتعثرة

تمهيد : مخاطر الائتمان

تواجه معظم البنوك مشكلة في تعثر قروضها المصرفية ، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام كل المختصين والخبراء المسؤولين في القطاع المصرفي ، حيث ظهرت لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالمصارف وأخرى تتعلق بالزبائن فضلاً عن أسباب بيئية عديدة ، وقد يؤدي تزايد تعثر القروض المصرفية إلى إفلاس البنوك لأنها تؤدي إلى انخفاض عوائد محفظة البنك من القروض وتصبح بعض أصوله أكثر تعرضاً للمشكلات مما يسبب عدم استقرار الصناعة المصرفية وخير دليل على ذلك الأزمة الائتمانية العالمية التي نعيشها في أيامنا هذه والتي طالت أثارها الجميع .

ما تزال تعرضات مخاطر الائتمان، هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي . والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف.
وهنا، يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة.[٥٦]

وعلى الرغم من أ ن منح الائتمان المصرفي تحكمه عادةً أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي من المحتمل وقوعها إلا انه عملياً لا يكاد يخلو أي بنك من حالات تعثر سداد القروض الممنوحة للأفراد والشركات لذلك لا يمكن لمصرف ما أن يحتفظ ضمن أصوله وتوظيفاته بمحفظة قروض منتظمة بالكامل (خالية المخاطر) ، وذلك يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي من حيث كونه مصحوباً دائماً بالمخاطر حيث لا ائتمان بلا مخاطر وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الممول وبما إن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فان تحصيلها غير مضمونٍ بالكامل.

[٥٦] ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازلII "، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٧، ص٨١

في هذا السياق تمثل القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة الكلف وأثار سلبية على كافة الأطراف سواء على المصرف الذي منح القرض أو المشروع المقترض هذا فضلاً عن الجهات الحكومية التي سوف تتأثر إيراداتها نتيجة الخسائر التي يتعرض لها المشروع مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية هذا غير الأطراف الأخرى غير المباشرة والتي لها علاقة بالمشروع مثل الموردين والموزعين وغيرهم وليس فقط في الوقت الحاضر لكن أيضاً وبشكل أكثر خطورة على المستقبل وبما تحدثه هذه المشكلة من عدم استقرار وتقويض لبنيان الثقة المصرفية بل وامتدادها أيضاً إلى باقي عناصر وأجزاء ووحدات الجهاز المصرفي بأكمله.[٥٧]

[٥٧] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٤٥

المبحث الأول: طبيعة القروض المتعثرة

تسعى إدارة الائتمان أن يكون قرارها الائتماني يتسم بدرجة عالية من الدقة في اختيار العميل وفي منح الائتمان وتأتي المقدرة على تسديد القروض والفوائد المترتبة على العميل في مقدمة الأمور التي يتم أخذها في الاعتبار عند القيام بإجراء الدراسات الائتمانية لكن على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان وحتى لو منح الائتمان وفق أسس مصرفية سليمة فإن الائتمان ينطوي على نوع من المخاطر لأن هناك احتمال أن تكون الأموال التي يقرضها البنك لا تسدد بسبب وقوع أحداث أو مؤثرات أو ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين وإذا تحقق هذا الاحتمال فان حقوق البنك على العميل تصبح في حالة خطرة أو مشكوك فيها والديون التي تصل إلى هذه المرحلة أطلق عليها مسميات عديدة منها : " الديون المجمدة " أو " الديون المعلقة " أو " الديون الخاصة " أو " الديون الحرجة " أو " الديون غير العاملة " أو " الديون الصعبة " أو " الديون الهالكة " أو " الديون الراكدة " أو " الديون المشكوك في تحصيلها " وغيرها من التسميات المختلفة إلا أن اغلب المسميات شيوعاً هي الديون المتعثرة أو الديون غير العاملة ، أما باللغة الانكليزية فقد لاحظت إن Bad Loans و Non performing Loans هما الأكثر شيوعاً ويتم استخدامهما كمرادفين لبعضهما .

" التعثر" هو التعرض لشيء يخل بالتوازن ، يفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه فيه ، أي العودة إلى التوازن والتحكم في حركة القدمين تمهيداً لاستئناف المسيرة وهو بهذا يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار فالتعثر مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة . ولعل مقوله عمر بن الخطاب (أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه) ((لو أن بغله تعثرت في أرض العراق لخشيت أن أسال عنها لما لم أمهد لها الطريق)) أفضل دليل على ذلك وعلى وضوح وأبعاد مفهوم التعثر .[٥٨]

و التعثر في اللغة تعني كبا واختل توازنه، يقال عثر به فرسه فسقط وتعثر لسانه:أي تلعثم[٥٩]

[٥٨] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٢٣
[٥٩] ابن منظور : لسان العرب ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ،٢٠٠٥، مجلد ٤ ، ص٥٣٩

من خلال معظم المراجع التي تمكنت من الإطلاع عليها لم يلاحظ وجود اختلاف كبير في تعريف مفهوم القروض المتعثرة ، فقد عرف (نوفل) الدين المتعثرة بأنه [٦٠]: " الدين الذي يعتبره البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل ، وضمانات الدين ، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة "، أما أبو جبارة فقد عرفها بأنها [٦١]"التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة ٥١% ، أما الشماع[٦٢] فيعتبر تعثر القرض بأنه " الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الإنتهاك أو النكول، مما يعرض البنك لخسائر محتملة " وقد عرف (ROSE)[٦٣] القروض غير العاملة بأنها " القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض."

ويعرف الخضيري[٦٤] التعثر المالي بأنه " مواجهة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير".

وحسب JACK RODMAN[٦٥] فان القرض المتعثر هو القرض الذي وصل إلى مرحلة أصبح وضعه فيها غير متوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية عقد القرض الأصلية.

أما الهندي[٦٦] فيقول إنها القروض التي تتعرض اتفاقيات دفعها بين المصرف والمقترض إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول إن هناك احتمالات خسارة للمصرف.

---

[٦٠] - صبري حسن نوفل: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٢..

[٦١] - هاني أبو جبارة : الديون المتعثرة والتعامل معها ، مجلة البنوك ، العدد السادس ، المجلد١٣ ،عمان، ١٩٩٤ ، ص٤

[٦٢] - خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، عمان ، ١٩٩٩، ص ٤٤.

[27-] Rose, peter s . Commercial Bank Management , International Edition, McGraw- Hill Irwin New York ٢٠٠٢، p118.

[٦٤] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٢٣

[29] - Rodman, Jack, Asia's non performing Loans : Can the problem be solved ? , Ernest & Young, Tokyo 2002, P 2

[٦٦] - عدنان الهندي :الديون غير العاملة - في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ،١٩٨٧ ، ص ٣٨١.

وكذلك عرف الدكتور جمال عبيد القروض غير العاملة في المصرف بأنها: " القروض التي تصبح درجة مخاطرها أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض وذلك وفق المعايير المقررة من قبل جهة الرقابة المصرفية في البلد المعني ".[٦٧]

وأخيراً وحسب تعليمات البنك المركزي السوري فقد تم تعريف القروض المتعثرة ((الديون غير المنتجة)) بأنها تشمل كلاً من الديون دون المستوى العادي المقبول والديون المشكوك بتحصيلها والديون الرديئة.

ويقصد بالديون دون المستوى بأنها الديون التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها، أو جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديدات مدة تزيد عن ٩٠ يوماً وتقل عن ١٨٠يوماً.

أما الديون المشكوك في تحصيلها فهي الديون التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها ، أو جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديدات مدة ١٨٠يوماً إلى ٣٩٥يوم.

في حين تم تعريف الديون الرديئة بأنها الديون التي يتوفر لدى البنك أدلة قاطعة على عدم إمكانية استردادها والتي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها ، أو جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديدات مدة ٣٦٠ فأكثر.

ويرى الباحث انه لتفسير ظاهرة القروض المتعثرة أكثر ينبغي الربط دائماً بين السبب وبين النتيجة وفي هذا الإطار يمكن لنا أن نصيغ تعثر القرض بأنه "عملية" و "حالة" فمن حيث كونه "عملية" فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى "الحالة" التي عليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:[٦٨]

- عدم مقدرة العميل على سداد الدين وفوائده.

[٦٧]- جمال أبو عبيد : القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٨

[٦٨] دعاء محمد زايدة : التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني ، مرجع سابق ، ص ٤٧

- عدم قدرة العميل بالالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها.
- تأخر العميل في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

واستناداً للتعاريف السابقة أستطيع أن أُعرف القروض المتعثرة بأنها القروض التي يسفر عن فحصها وجود صعوبات تواجه العميل في سداد التزاماته مما يمكن القول معه أن هناك احتمال خسارة جزئية أو كلية للمصرف ، الأمر الذي يستلزم من المصرف القيام بإعادة هيكلة وضع التسهيلات الائتمانية بما يتفق والأوضاع الحالية للعميل من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح. . .الخ.

من خلال ما تقدم يلاحظ ما يلي:

١. على إدارة الائتمان في البنك أن تدرس اتفاقية القرض بصورة كافية قبل منح القرض والتأكد من أن الشروط الواردة فيها تضمن حقوق البنك بحيث تراعي هذه الشروط ظروف المقترض وإمكانياته الحقيقية وقدرته على التسديد، كون التعثر يتمثل في إخلال المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك.

٢. يجب أن يعتمد سداد القرض بشكل رئيسي على التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة له.

٣. إن تعثر القرض قد ينجم عن عدم رغبة العميل بالسداد أو عن حدوث أسباب وظروف خارجة عن سيطرة المقترض وايرادته .

٤. تمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنك في أعماله حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك ويكون ملزماً بتعليق فوائد القروض المتعثرة ووضع المخصصات لمواجهتها الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

المبحث الثاني : تصنيف مخاطر الائتمان

تقوم المصارف العاملة في سوريا في إطار عملية تقييم مخاطر الائتمان ، وتماشياً مع الممارسات المصرفية الدولية ، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي السوري والخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ ، بتزويد مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بوضعيات تصنيف الديون حسب مخاطرها وفقاً لنماذج وجداول محددة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من الشهر الذي يلي انتهاء كل ربع.

إن عملية التصنيف يجب أن تتم بجذر وبموضوعية قدر الإمكان لكي تعكس عملية الإفصاح عن الوضع الحقيقي لمحفظة الديون.

وفيما يلي ملخص لتعليمات البنك المركزي السوري المبنية في الملحق رقم (٤)[٦٩] والخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة:

أولاً : تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب درجة المخاطرة

يقسم البنك المركزي السوري الديون إلى نوعين أساسين وهما :

أ الديون غير المنتظمة **Non Performing**

وهي الديون التي يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو فوائده أو كلاهما ولا يكون تحت يد البنك ضمانات كافية ذات جودة عالية قابلة للتسييل في آجال قصيرة ، وتنقسم هذه الديون إلى ثلاث فئات أساسية :

١. ديون دون المستوى العادي المقبول Sub Standard

[٦٩] انظر البنك المركزي السوري ، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩

وهي الديون التي توضح البيانات المتعلقة بها بعض مظاهر احتمالات تعرض سدادها للخطر (كعدم كفاية التدفقات النقدية لدى العميل لسداد التزاماته للبنك طبقاً لمواعيد استحقاقها أو أن يكون هناك خلل في المركز المالي للعميل) ، الأمر الذي يستلزم تأمين الترتيبات اللازمة مع المدين لتصحيح الخلل القائم ، ووضع برنامج لتفعيل حركة الدين وتسديده ضمن برنامج زمني معين.

هذا الأمر يتطلب ضرورة متابعة الدين الخاضع لهذه الفئة ومراجعته خلال فترة ثلاثة أشهر لمعرفة ما قد يستجد عليه من تطورات فإذا لم يتبين حصول تطورات إيجابية مهمة ، فإن الأمر يتطلب ضرورة إعادة تصنيفه واعتباره ديناً مشكوكاً بتحصيله أو ديناً رديئاً طبقاً لتردي وضعه.

٢. ديون مشكوك بتحصيلها Doubtful

وهي الديون التي تتسم بها الديون دون المستوى العادي المطلوب ولكنها ذات درجة أعلى من الخطورة مثل عدم توافر ضمانات عالية الجودة أو أن صافي حقوق الملكية للعميل سالب ، الأمر الذي يجعل تحصيل كامل المديونية محل شك وبالتالي ارتفاع احتمال الخسارة.

على المصرف ضرورة متابعة الدين الخاضع لهذه الفئة ومراجعته خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر لمعرفة ما يستجد عليه من تطورات و في حال بقاء الدين على وضعه خلال هذه الفترة يعاد تصنيفه ويعتبر دينًا رديئًا .

٣. الديون الرديئة Loss

وهي الديون التي تنطبق عليها المواصفات التي تتسم بها الديون المشكوك بتحصيلها إضافة إلى أن المبالغ المنتظر استردادها من العميل معدومة أو ضئيلة القيمة بحيث لا يعتد بها ، وكذلك فقدان الاتصال بالعميل وعدم استعداد أو عدم قدرة الكفلاء على تنفيذ كفالتهم مقابل الدين المكفول.

يراعي تصنيف الديون غير المنتجة حسب الجدول التالي:

الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
ديون دون المستوى	٩٠ يوم إلى ١٧٩ يوم
ديون مشكوك في تحصيلها	١٨٠ يوم إلى ٣٥٩ يوم
ديون رديئة	٣٦٠ يوم فأكثر

جدول رقم (١) تصنيف الديون غير المنتجة حسب عدد أيام التأخر عن السداد

ب – الديون المنتظمة Performing

وتنقسم هذه الديون إلى ثلاث فئات رئيسية وهي :

١. ديون متدنية المخاطر

وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

- ❖ الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها
- ❖ الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة/العائد.
- ❖ الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة .
- ❖ الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٨٣ /م.ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق .

٢. ديون عادية Standard

وهي الديون القابلة للتحصيل رأسمالاً و فوائد دون احتمال حصول أية خسائر عليها ، ومن أهم مؤشراتها:

- التزام المدين بشروط منح التسهيلات الممنوحة.
- وجود تدفقات نقدية لدى المدين كافية للوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها

٣. ديون عادية تتطلب اهتماماً خاصاً Special Attention

يكون هذا قابلاً للتحصيل رأسمالاً وفوائد لكنه يحمل في طياته بعض المؤشرات غير المشجعة التي تتسم بالضعف أحيانًا وتجعل المصرف عرضة لأن يواجه في المستقبل خسائر محتملة إذا لم يتم معالجة ومتابعة الدين بشكل سريع .

على المصرف مراقبة ومتابعة هذا الحساب خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر وذلك لاستكمال الملف ومتابعة الأمور التي قد تكون موضع استفسار.

في حال لم تحدث تطورات إيجابية تذكر بخصوص هذا الدين ، فإن الأمر يتطلب إعادة تصنيفه وتخفيض التصنيف إلى فئة الديون " دون المستوى " أو فئة " الديون المشكوك بتحصيلها. " ومن أهم مؤشراته :

- عدم كفاية المعلومات الواردة في ملف المدين.
- تباطؤ نشاط المدين وانعكاس هذا التباطؤ سلبًا على وضعه المالي.
- تدني ربحية المدين وتضاؤل تدفقاته النقدية.

ثانياً: المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية.

يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة إن وجدت وكما يلي:

١) الجزء من الديون **غير المغطى** بضمانات

أ – ٢٠ % من الديون دون المستوى.

ب – ٥٠ % من الديون المشكوك في تحصيلها.

ت – ١٠٠ % من الديون الرديئة.

٢) الجزء من الديون **المغطى** بضمانات مقبولة

أ – **التأمينات النقدية : لا** يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب – **العقارات :** في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار 5 سنوات منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة وبنسبة ٢٠ % سنوياً.

ت – **الأوراق المالية والسيارات والآليات والمعدات :** في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني **بكامل** قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول.

ث – **مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين :** على المصرف إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور **سنة** من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة ضمان القروض/شركة التأمين بالدفع

المبحث الثالث: أسباب تعثر الديون المصرفية

كما هو معروف بأنه في عملية الائتمان هناك طرفان رئيسيا ن هما البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى لذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر قد يكون ناجماً عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما وبما أن كلاً من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية تحيط بها فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفاً ثالثاً من الأطراف المسببة لتعثر القرض ، لذا يمكن رد أسباب تعثر بعض العملاء في سداد مديونيتهم للبنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

١- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للعميل المقترض

٢- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للبنك

٣- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للظروف العامة والطارئة

وقد بينت الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بمشكلة تعثر الديون بأن البنوك تتحمل المسؤولية الأكبر في بروز مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة نتيجة لكون بعض القرارات الائتمانية الصادرة عنها خاطئة منذ البداية أو لعدم متابعتها القروض الممنوحة والتأكد من أوجه استخدامها بعد ذلك . وفيما يلي تحليل لكل مجموعة من هذه المجموعات .

أولاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض

كثيرا ما يكون العميل هو السبب في حالة التعثر التي تواجه البنك سواء أكان عن عمد أو بدون عمد وهذا يعني أنه على البنك أن يراعي استيفاء جميع الجوانب الخاصة بالعملاء وتنوع هذه الأسباب وتتعدد بتعدد الحالات الائتمانية التي تعثرت ولم يستطيع أصحابها تسديدها في المواعيد المحددة. ومن أهم أسباب تعثر العملاء هي:

١) اعتماد المشروع الممول أو الشركة المقرضة على دراسة جدوى خاطئة وقائمة على افتراضات غير واقعية كأن تكون هناك مبالغة في تقدير الإيرادات أو تخفيض في تقدير النفقات الرأسمالية أو الجارية ، أو عدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع مواعيد سداد أقساط القرض وبالتالي فإن الأداء الفعلي للمشروع سيظهر انحرافاً عما هو متوقع في دراسة الجدوى الاقتصادية وقد يؤدي إلى فشل المشروع وإيصال القرض الممنوح إلى مرحلة التعثر، لذا يتوجب على البنك أن يراجع دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة له ويتأكد من سلامتها وسلامة الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسات وكذلك التأكد من أن معدل العائد على الاستثمار للشركة المقترضة يفوق معدل كلفة الأموال المقترضة.[٧٠]

٢) قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد إلى البنك تظهر المشروع على غير حقيقته ، مما يؤدي بالبنك إلى منح العميل القرض المطلوب دون محاولة منه لتقصي الحقيقة فيما قدم إليه من بيانات [٧١]. لأن البيانات تعتبر بمثابة المرآة التي تعكس وضع المقترض كما هي الأساس الذي يعتمد عليه البنك في القرار الائتماني لذا يتوجب على البنك أن يتأكد من صحة وصدق ما يقدم إليه من معلومات من خلال التحري عن وضع المقترض.

---

[٧٠] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٨٤

[٧١] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٥٥

٣) قيام المشروع الممول باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض كأن يتم استخدام حصيلة القرض في المجالات الاستهلاكية أو سداد دين شخصي على العميل أو شراء أشياء لا علاقة لها بالمشروع الممول (فيلا فاخرة ، أثاث منزلي ، سيارات خاصة ، عقارات . . . . الخ) ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الغاية من القرض ومن ثم وصوله إلى مرحلة التعثر.[٧٢]

٤) استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك لاستخدام التمويل المقدم للمشروع وعدم التزامه بتقديم بيانات المتابعة أو تقديمها بشكل يتفق مع رغبات البنك ، ولكن دون أن تكون عاكسة لحقيقة الأوضاع القائمة في المشروع الممول . . . . ومن ثم يترتب على ذلك اتخاذ قرارات خاطئة لا تتفق ومجريات الأوضاع الجارية في المشروع.[٧٣]

٥) وجود ضعف في القدرات الإدارية لدى المشروع الممول مما يجعله غير ناجح وغير قادر على تحقيق أهدافه وبالتالي عدم تمكنه من تسديد التزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث التعثر غير المأمول ، كما أن حداثة خبرة المقترض قي إدارة المشروع الممول قد يؤدي إلى تعثر المشروع وبالتالي تعثر القرض.[٧٤]

٦) عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المشروع فقد يواجه المشروع منافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية تجعله غير قادرٍ على تصريفها بكفاءة وبالتالي ستنخفض أرباحه وتزداد خسائره ، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي تناولت أوضاع ٢٥ شركة متعثرة إن التعثر يرد إلى غياب الدراسات التسويقية في بدء حياة تلك الشركات.

٧) ضعف في التخطيط التمويلي وعدم المواءمة بين مصادر التمويل واستخداماتها وأهمها استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل شراء الآلات وإشادة المباني وغيرها من أشياء تحتاج لقروض طويلة الأجل.[٧٥]

---

[٧٢] - عبد الفتاح سليمان : "معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية " - في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٢٢٦

[٧٣] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق، ص٥٥

[٧٤] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٨١

[٧٥]- محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٨٤

٨) سوء وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم لدى المشروع الممول وكذا العاملين فيه وعدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية عن المنشأة [٧٦]، مما قد يؤدي إلى إظهار وضع المشروع على غير حقيقته ومع مرور الزمن فان المشروع سيعاني من التعثر وسيواجه صعوبات في تسديد التزاماته .

٩) توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية مثل الموردين والموزعين فضلاً عن حصوله على قروض وتسهيلات مصرفية بشكل مغالي فيه مما يؤدي إلى ارتفاع عبء المديونية وعدم تمكن المشروع من الوفاء بالتزاماته . وعلى الرغم من اتفاقيات القروض تفرض في العادة على المقترض الالتزام بنسب معينة للتمويل بالقروض فإن بعض المقترضين لا يلتزمون بذلك الأمر الذي يؤدي إلى فشل المشروع الممول.

١٠) وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد سواء أكان ذلك ناجماً عن عدم رغبة الورثة بالسداد أم بسبب وجود مشاكل بين الورثة تؤدي إلى تعثر المشروع الممول أو بسبب عدم قدرة الورثة على إدارة المشروع الممول بشكل سليم.

١١)عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ ، واستخدامه للأساليب غير المشروعة من اجل الحصول على أموال البنك ، وقيامه بإعلان إفلاس المشروع وهروبه إلى الخارج ، أو الدخول في منازعات قضائية عقيمة وطويلة بهدف حرمان البنك من استرداد حقوقه أو بعض هذه الحقوق والمماطلة في السداد طمعاً في الإعفاء من الفوائد ، ومن بعض أقساط القرض الذي حصل عليه.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي تعود إلى العملاء والتي يتعين على البنوك الحذر منها ، خاصة وأن هناك من العملاء من يملك القدرة على خداع رجال المصارف ، لما يملكه ويجيده من وسائل وحيل للخداع ، وما لديه من قدرة على توريط أصحاب النفوذ في العلاقات وصداقات شخصية ومعاملات غير رسمية والمتاجرة بها واستخدامها كوسائل

[٧٦] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٥٤

ضغط على متخذ القرار بالبنك ، والذي بدوره يقوم بالضغط على الباحث الائتماني وعدم إعطائه الوقت اللازم للدراسة ، والذي يضطر تحت هذا الضغط إلى التغاضي عن كثير من التفاصيل الدقيقة التي لو لم يتغاض عنها لاستطاع أن يكتشف المخاطر الجسيمة الواضحة في هذا العميل.[٧٧]

ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك

البنك هو الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرار الائتمان وعن إجراءات وخطوات وأساليب الدراسة والتحليل المتعلقة بالقرض ، وهو الجهة المسؤولة عن متابعة القرض وبالتالي فإن أي تقصير من جانب البنك في هذا المجال سيؤدي إلى تعثر القرض.

وفيما يلي أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القرض ويكون مصدرها البنك نفسه:

١- قصور في جوانب الدراسة التي أعدتها دائرة التسهيلات الائتمانية

إن من أهم شروط تنفيذ مثل هذه الدراسة هو الحصول على معلومات عن مشروع العميل تتوافر فيه المصداقية والشمولية وتحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعيا ومنهجياً ، وأن أي قصور في التحليل الائتماني أو وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم مما يعرض القرض لاحتمالات التعثر.[٧٨]

٢- عدم كفاية الضمانات المقدمة والمغالاة في تقدير قيمتها وعدم متابعتها :

تشكل الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على قرض صمام أمان للبنك في مواجهة أية مخاطر قد تتأتى نتيجة لهذا القرض ، والمغالاة في تقدير قيمة هذه الضمانات وتسعيرها بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وعدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة من حيث ملكيتها ورهنها أو حيازتها ، والقوانين المنظمة لتداولها تؤدي إلى عدم قدرة البنك على استيداع حقوقه عند الاقتضاء .[٧٩]

---

[٧٧] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص ٥٧
[٧٨] - عبد البديع الصادق ، ، معالجة الديون المتعثرة ، مركز التدريب العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٦
[٧٩] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص ٧١

وتجدر الإشارة انه على الرغم من أن الضمان الجيد عنصر رئيسي و أساسي في اتخاذ القرار الائتماني وهو عنصر يصعب إن لم يكن مستحيلاً التغاضي عنه أو إهماله أو تجاهله إلا أنه يجب على البنك ألا يعول كثيراً على الضمانات المادية بقدر ما يعتمد على قدرة المشروع على توليد عائد ودخل مناسب يكفي لسداد التزاماته وأعبائه أول بأول ، فالمشروع الجيد هو الضمان الرئيسي لأن البنوك مؤسسات صانعة لأسواق و صانعة العملاء وليس مؤسسات تعمل على إفلاس عملائها ومصادرة ضماناتهم كما يظن ويعتقد البعض[٨٠] ، لذلك يرى الباحث أنه إذا كان القرار الائتماني للبنك مستندا إلى توفر ضمانات كافية للقرض بغض النظر عن جدوى المشروع الممول أو الغاية من الاقتراض فإن الضمانات في مثل هذه الحالة وعند ظهور تطورات مفاجئة لدى العميل المقترض ستكون الملجأ الأول وليس الملجأ الأخير لتحصيل حقوق البنك ولذلك فإن القروض الممنوحة في هذه الحالة ستكون معرضة للتعثر بدرجة عالية.

٣- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض

يجب أن تتناسب قيمة القرض الممنوح مع احتياجات العميل فإذا تم منح العميل تسهيلات ائتمانية تزيد عن حاجة نشاطه الذي يمارسه فإنه سيستخدم المبلغ الزائد في تمويل أنشطة فرعية أو خفية ليس لها علاقة بغاية القرض أو تحتوي على مضاربات أو معاملات مرتفعة المخاطر . مما يفقده القدرة على السداد إذا ما حدثت وتحققت هذه المخاطر، كما أنه في حال تم منح العميل تسهيلات ائتمانية أقل بكثير من احتياجاته فإنه سيصل إلى مرحلة يكون فيها غير قادر على استكمال مشروعه وسيدخل في مرحلة التعثر لذلك يجب على البنك أن يراعي حاجة المشروع الفعلية عند تحديد قيمة القرض.[٨١]

---

[٨٠] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ١٠٤

[٨١]- Hempel , George H & Simson , Donald G , BANK MANAGEMENT : Text & Cases ,f fifth Edition , john Wily & Sons inc , New York ,1998, p 391

٤- السماح للعميل باستعمال مبلغ القرض دفعة واحدة

عادة ما يمنح القرض لتمويل مشروع يتم تنفيذه على مراحل فإذا سمح للعميل باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة فإنه قد لا يستخدمه في الغرض المخصص له وقد تضيع أموال البنك بالكامل ولذلك على البنك أن يربط مواعيد دفع أجزاء القرض مع تقدم سير العمل في المشروع الممول.[٨٢]

٥- قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول

تشير معظم الدراسات إلى أن التزام المقترض أو اهتمامه بنجاح المشروع يرتبط عادة بحجم استثماراته الشخصية في المشروع فإذا كانت هذه الاستثمارات قليلة أو معدومة فان اهتمام المقترض بنجاح المشروع ستقل ، لذلك إذا كانت قيمة القرض تمثل الجزء الأكبر من قيمة المشروع فإن مخاطر الائتمان ستكون عالية لذلك يجب التأكد من أن حجم التمويل المقدم من البنك إلى المشروع مناسب.[٨٣]

ولا يجوز أن يتجاوز حجم التمويل أكثر من ٥٠٪ من قيمة المشروع لأنها بعدها يصبح في خطر.

٦- عدم وجود سياسة محددة وواضحة للإقراض:

غني عن البيان ، أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة ، وتنفيذها على نحو مرض ، وتفادي أخطاء العاملين في مجال منح القروض ، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ، يرتهن أساساً بوجود خطة واضحة ومحددة للإقراض بحيث يمكن بسهولة تحقيق ما يلي :

-تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية.

-تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز عملية بكافة مراحلها في يد شخص واحد.

---

[٨٢] - ماجد حسن الداوود : إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين - الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٢

[٨٣] - عبد الفتاح سليمان : "معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية " - في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان ، مرجع سابق ، ص٥١

- وضع التنظيم الداخلي لجهاز الائتمان على نحو يسهل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.

- العمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية ودونما انتظار لطلب المدين تجديد التسهيلات.

- المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات ومدى تنفيذ القروض وفقاً للشروط الصادرة في شأنها .[٨٤]

- الاستعانة بالخبرات والاختصاصات المصرفية ذات الخبرة.

- عرض المشروع على المحللين الماليين أو على قسم مراجعة الجدوى والتأكد منها .

- الاستعلام بشكل جديد من زبائن المقترض ومورديه وغرف التجارة والصناعة حول وضع المقترض .

٧- تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة

إذا كان هدف الإدارة الرئيسي هو تعظيم الربح ومارست ضغوطاً على مديري الفروع وأقسام الائتمان لزيادة حجم القروض الممنوحة ، فإن موظفي الإقراض سيتوسعون في عمليات منح القروض دون النظر إلى المخاطر التي قد تنجم عن ذلك ، بحيث يتم منح القروض لأشخاص غير مؤهلين ومنح قروض بمبالغ تفوق حاجات المقترضين وقدرتهم على السداد [٨٥].

٨- اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى

يمكن لبعض رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية في البلد أن تمارس ضغوطاً على المسؤولين من إدارة الائتمان وموظفي الائتمان لاتخاذ قرار الائتمان خلافاً لقناعتهم وبالتالي فان مصير مثل هذه التسهيلات ستكون الفشل والتعثر في معظم الأحيان.[٨٦]

[٨٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٧٧
[٨٥] -- هاني أبو جبارة : معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص٩
[٨٦] - محمد روجي أسعد : معالجة وإدارة الديون المتعثرة ،معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،٢٠٠٢، ص٥

٩- امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي رغم حاجة العميل المبررة

قد يتعرض المقترض لظروف طارئة تؤدي إلى زيادة حاجته من الأموال ، فإذا كانت هذه الحاجة مبررة وامتنع البنك عن تقديم تمويل إضافي للعميل فإن ذلك سيؤدي إلى فشل المشروع الممول مما يؤدي إلى تعثر القرض ، كما أن عدم مراعاة البنك لظروف العميل في مرحلة السداد قد يؤدي إلى مثل هذه الحالة ، فإذا أصر البنك على أن يقوم العميل بسداد القرض أو جزء منه عند الاستحقاق وكانت ظروفه لا تسمح بذلك بسبب وضع طارئ فإن ذلك قد يوصل العميل إلى مرحلة التعثر .[٨٧]

١٠- الإقراض المترابط Related Lending

الإقراض المترابط هو ذلك النوع من القروض الممنوحة لأشخاص أو مؤسسات تربطهم علاقات مع البنك سواء أكانت هذه العلاقات مع البنك نفسه أو مع أعضاء مجلس الإدارة أو مع أفراد الإدارة التنفيذية للبنك، وخير مثال على أثر هذا الإقراض على تعثر القروض المصرفية هو تجربة بنك الإتحاد والتجارة الدولي (BCCI) حيث كانت هذه القروض أحد أهم أسباب إفلاس البنك وتصفيته .[٨٨]

١١- سوء الإدارة ونقص الكوادر الكفؤة والمؤهلة والمدربة وخصوصاً العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية يعتبر أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة.

١٢- عدم رضى الموظفين عن ظروف عملهم في البنك

إذا كان الموظف يعمل في ظروف عمل غير ملائمة سواء من حيث الراتب أم المكافآت أو من حيث الإمكانيات المادية والفنية مثل الأجهزة والمعدات والمكاتب فإن ذلك سينعكس على أدائه وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى قيامه بممارسات

[٨٧] - ماجد حسن الداوود : إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ٢٠٠٠، ص٤٢

[٨٨]- Beim , David O& Calomiris , Charles W **, EMERGING FINANCIAL MARKETS** , McGraw- Hill Irwin New York ,2002,p118

غير سليمة مثل قبول الرشوة أو طلبها من المقترضين الأمر الذي سيؤثر سلباً على مجمل النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر .[٨٩]

١٣–عدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية:

إن العديد من البنوك لا تعطي متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة الأهمية الكافية بدعوى أن معظم وقت المسؤولين فيها غالباً ما يخصص للقيام بالدور التسويقي في البحث عن عملاء جدد ، وأنه ليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة نشاط العملاء الحاليين ومدى التزامهم بشروط عقد القرض الممنوح لهم ، فغالباً ما يترتب على التراخي في المتابعة المبكرة لمراحل التعثر عدم الانتباه أو الالتفات إلى المؤشرات التي تعكس الصعوبات المالية التي تواجه المقترض ، وعدم القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقت ملائم قبل استفحال الأمر .[٩٠]

١٤– الممارسة غير السليمة في التعامل مع حسابات الجاري المدين وغير المنسجمة مع الأعراف المصرفية

المعنى من ذلك التجديد التلقائي لحساب الجاري المدين دون مطالبة العميل بتسديد رصيد حسابه في الجاري المدين عند استحقاقه، كذلك عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي يطلبها العميل على أساس مؤقت والتي تتحول في النهاية إلى ديون متعثرة.

[٨٩]- محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ١١٧- ١١٨
[٩٠] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٧٢

ثالثاً : مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والطارئة

تتعلق هذه الظروف بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان المصرفي وعلى النشاط الذي يموله هذا الائتمان وكلما كانت العوامل تتصف بعدم الاستقرار كلما كان هناك مخاطرة مرتفعة لعدم قدرة أصحاب المنشات على إدارة مشروعاتهم بكفاءة في ظل تزايد ظروف عدم التأكد عما سيكون عليه مستقبلاً

وفيما يلي أهم الأسباب الخارجية التي تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية

١. تراجع الأداء الاقتصادي العام سواء أكان هذا التراجع على شكل تباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أم كان على شكل ركود أو كساد اقتصادي فان ذلك سيؤثر على المؤسسات العاملة في البلد وكذلك على المواطنين الأفراد مما يؤثر سلباً على قدرة المقترضين على السداد وخير مثال على ذلك ما تعاني منه البنوك اليابانية حيث تبين من دراسة (Harada) [٩١] أن هناك علاقة قوية بين حالة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد الياباني وبين مشكلة القروض المتعثرة.

وقد أظهرت دراسته انه في حال وجود نمو في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (١%) فان القروض المتعثرة ستنخفض بنسبة (٢,٨%) ، وفي حال وجود انكماش نسبته (٢%) فان ذلك سيؤدي إلى تراجع أرباح الشركات بمعدل (٢%) ، وخلصت الدراسة إلى أن وقف حالة الانكماش في الاقتصاد الياباني يعتبر الخطوة الأولى والمهمة لمعالجة القروض المتعثرة.

٢. قيام الدولة بتحديد أسعار بيع السلع التي تبيعها الشركة أو أسعار مدخلات العملية الإنتاجية أو رفع الدعم الجمركي والضريبي عن السلع والخدمات التي تنتجها الشركة أو تستخدمها بدرجة عالية أو رفع القيود عن السلع المماثلة لهذه السلع

[٩١]- Harada , Yutaka , Non performing Loans As a result of Deflation , march 2002. htt://www. Glocom .org.

كل ذلك يساهم في تخفيض ربحية منشات الأعمال ومن ثم إلى اختلال قدرتها على السداد مما يؤدي إلى تعثر القرض.[٩٢]

٣. دخول منافسين أقوياء إلى السوق مما يؤثر سلباً على الحصة السوقية للمشروع ومن ثم سيؤثر على حجم المبيعات وقد تكون المنافسة ناجمة عن دخول سلع وخدمات بديلة للسلعة أو الخدمة إلى يقدمها المشروع الممول أو من تبدل أنماط الاستهلاك وأذواق المستهلكين فإذا لم يكن لدى المشروع الممول القدرة على مواجهة مثل هذه المنافسة فإن قدرته على البقاء والاستمرار ستتأثر سلباً وبالتالي فإن القروض الممنوحة للمشروع ستصبح متعثرة.[٩٣]

٤. الكوارث الطبيعية مثل حدوث حرائق أو فيضانات أو زلازل وبالتالي سينتج عنها خسارة المشروعات الممولة.

٥. حدوث أزمات مالية في بعض المناطق من العالم ، مثل الأزمة المالية التي ألمت بدول جنوب شرق أسيا التي تراجعت أسعار عملاتها بشدة، حيث انتقلت أثارها إلى بعض الأسواق الأخرى في العالم . وأخيراً أزمة الرهن العقاري الأمريكي والتي تحولت إلى أزمة مالية عالمية في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وبلغت ذروتها في أكتوبر ٢٠٠٨ . وامتدت إلى ٢٠٠٩ ومازالت مستمرة خلال عام ٢٠١٠ ويمكن أن تمتد إلى ٢٠١١.

٦. زيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وإغراقها أسواق الدول النامية بمنتجاتها ، مما يؤثر سلباً على الحصص السوقية للمنتجين المحليين ، ومن ثم تراجع إيراداتهم ، بما يؤدي إلى عدم قدرتهم على خدمة الائتمان الممنوح لهم.

---

[٩٢]- محمد روجي أسعد ، معالجة وإدارة الديون المتعثرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦
[٩٣] - صبري حسن نوفل: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، مرجع سابق ، ص ١١٨- ١١٩

٧. التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن التطور السريع في أساليب الإنتاج ، مما يحد من القدرة التنافسية لمنتجات المشروعات التي لا تستطيع مواكبة هذه التطورات ، وبالتالي تنخفض مبيعاتها وأرباحها ، مما يؤدي إلى تعثرها في سداد التزاماتها .[٩٤]

٨. سياسة الحصار الاقتصادي الدولي وعادة يكون هذه الإجراء لأسباب سياسية مثل منع الاستيراد والتصدير من والى بلد معين الأمر الذي يؤدي إما إلى ندرة السلع التي يعتمد إنتاجها على استيراد مواد خام للإنتاج أو عدم استهلاك السوق المحلي لتلك السلع بسبب الكساد . وفي جميع الحالات ينتج عن ذلك خسائر في المشروعات الممولة وبالتالي حدوث عجز في السداد .

٩. الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة بحيث تؤثر سلباً على القدرات الإنتاجية والتسويقية للمشروع الممول وعلى قدرته على سداد التزاماته وخير مثال على ذلك ما تعاني منه البنوك العاملة في فلسطين نتيجة الإجراءات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي والذي أدى إلى تدمير المشاريع الإنتاجية في المناطق المضطربة وغير المستقرة وأصبحت في وضع لا تستطيع معه الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك.

١٠. تغير التشريعات والأنظمة بشكل يؤثر على قدرة الشركة على توليد الأرباح والتدفقات النقدية وبالتالي على قدراتها على سداد التزاماتها ، وقد تتغير القوانين المنظمة للعمل سواء في مجال الاستثمار مثل فتح الاستيراد لسلع معينة كان محظوراً استيرادها(السماح باستيراد الألبسة من الصين إلى سورية)، أو تغير في قوانين الضرائب وسن ضرائب جديدة كضريبة المبيعات. التغيرات في القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ، والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي للمشروعات المختلفة ، ومثال ذلك التشريعات الخاصة بتطبيق الضرائب على

[٩٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٨٦

بعض الأنشطة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي ، فضلاً عن القرارات المتعلقة برفع الحماية عن بعض الأنشطة ، مثل تخفيض الجمارك المفروضة على المنتجات المستوردة التي لها مثيل محلي نتيجة لأعمال اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات ، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الكثير من المنتجات نتيجة تطبيق ضريبة المبيعات بمراحلها المختلفة.

١١. عدم وجود أجهزة رقابة مؤهلة ومدربة في البنوك المركزية وبالتالي فإن قدرتها على مراقبة أوضاع البنوك وتجنيبها التعثر سوف تكون محدودة أو معدومة وكلما كانت الرقابة ضعيفة ازدادت احتمالات قيام البنوك بممارسات خاطئة مما يؤدي إلى ازدياد احتمالية التعثر.

١٢. الاختلال الذي يصيب أسواق الصرف ، حيث تضطرب أسعار الصرف بما ينعكس على العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، الأمر الذي ينعكس تأثيره سلباً على المشروعات المقترضة بالعملات الأجنبية ، والتي ترتفع نسبة المكون الأجنبي في عناصر تكلفتها الاستثمارية ومستلزمات إنتاجها ، وبالتالي ارتفاع قيمة المديونيات بالعملة الأجنبية لهذه المشروعات ، الأمر الذي ينطوي على اختلال غير قابل للتصويب في هياكلها التمويلية لا سيما تلك المشروعات التي لا تمكنها عائداتها التصديرية من تدبير النقد الأجنبي اللازم لسداد مديونياتها المصرفية.[٩٥]

[٩٥] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ،مرجع سابق ، ص٨٧

المبحث الرابع : الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك

تنشأ عن ظاهرة القروض المتعثرة تأثيرات عديدة على الجهاز المصرفي وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام ، وهنا يفترض على كل بنك أن يحيط بالآثار السلبية المتشابكة لهذه المشكلة ، وفيما يأتي بعض من هذه الآثار:

١. احتجاز جانب كبير من أموال البنك في شكل ديون متعثرة ، نتيجة عدم توافر القدرة لدى العملاء المتعثرين (أو عدم رغبتهم) في السداد في مواعيد الاستحقاق ، وبالتالي تعطل دورة رأس المال داخل البنك ، مما يؤدي إلى فقدان العائد المتوقع الحصول عليه في حالة استثمار هذه الأموال عن طريق إعادة إقراضها لعملاء جدد[٩٦].

٢. تعرض البنك إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبين من مقومات تواجده أولهما مادي ، والأخر معنوي حيث إن الجانب المادي يتمثل بانخفاض الربحية و قدرة البنك على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه وأكثر الشرائح تأثراً بانخفاض النفقات هم العاملين في البنوك حيث تقل المنافع والعلاوات الممنوحة لهم وكذلك انخفاض حالات التعيين الجديدة.

أما الجانب المعنوي فيتمثل بانعدام درجة الثقة في كفاءة القائمين على إدارة البنك وقدرتهم على توظيف أموال المودعين بشكل امثل دون خسائر ، مما يؤدي إلى انكماش أعمال البنك وتقلص نصيبه من السوق تدريجياً حتى يختفي عن الوجود .

٣. اتساع الفجوة بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة. إن كبر حجم القروض المتعثرة لدى البنوك دفع إدارتها إلى زيادة أسعار الفائدة المستوفاة من العملاء على القروض الممنوحة لتغطية العجز الحاصل من القروض المتعثرة التي لا تولد دخلاً للبنك.[٩٧]

[٩٦] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٠٦

[٩٧]- ماجد حسن الداوود : إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٤٥

٤. حاجة البنك الذي تتضمن محفظة قروضه حجماً كبيراً من الديون المتعثرة إلى تدعيم المخصصات اللازمة لمقابلة هذه الديون ، وهو ما يمثل عبئاً على قائمة الدخل ، مما ينعكس في النهاية على تخفيض الفائض الذي يحققه البنك ..[98]

٥. تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على الجو النفسي للعمل فتؤدي إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد والمبالغة والمغالاة في الإجراءات وطلب البيانات والمعلومات وإجراء البحوث والدراسات والتحريات المبالغ فيها عن جميع العملاء سواء الجدد أم الحاليين وطلب المزيد من الضمانات التي قد يعجز العملاء عن تقديمها وهذا التشدد قد يدفعهم إلى اللجوء إلى بنوك أخرى أقل تشدداً وأكثر مرونة واستعداداً لمنح القروض.[99]

٦. تحتاج القروض المتعثرة إلى معالجات خاصة وهي بدورها تحتاج كفاءة إدارية وإشرافية وتنفيذية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة والمعرفة والدراية وهي كفاءات باهظة التكاليف نادرة الوجود ويصعب توفيرها لبنك يواجه حالة إفلاس أو إعسار.

٧. تحتاج معالجة القروض المتعثرة إلى مزيد من الوقت والجهد والتكلفة سواء من جانب المسؤولين أو من جانب الأفراد العاملين بالبنك مما يؤثر على قدرتهم على خدمة العمليات الأخرى وبالتالي تتأثر درجات الجودة في الأداء الوظيفي لأعمال البنك وتقل معها قدرة البنك على جذب عملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء الحاليين ومن ثم تنخفض قدرة البنك على النمو وتزداد بالتبعية المخاطرة.

[98] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٠٧
[99] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٤٨

٨. تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات قانونية بل قد تلجأ معها البنوك إلى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها وتصفية المشروع الممول و إلى الإعلان عن هذه التصفية بالجرائد والصحف. . . وهو ما يعني تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية البنك.

٩. تؤدي الديون المتعثرة إلى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحاليين حيث يسارع كل منهم إلى البحث عن مصرف جديد مستقر يحقق رغباتهم ويشبع حاجاتهم.

١٠. تؤدي الديون المتعثرة إلى اهتمام رجال الصحافة والإعلام واستخدام تحقيقاتهم الصحفية في مهاجمة البنك مما يؤدي إلى خلق انطباع سلبي حول البنك والتأثير على حجم أعماله مستقبلاً مما يؤدي إلى إفلاسه.

١١. تلقي الديون المتعثرة بآثارها السلبية على الاقتصاد القومي ، حيث تؤثر على مناخ الاستثمار ، وعلى سيولة المشروعات ، وكذلك على الميزان التجاري ، وعلى جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة ، كما تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة وذلك على النحو التالي.[١٠٠]

أ - **مناخ الاستثمار :** يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات، والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل.[١٠١]

ب - **سيولة المشروعات :** يؤثر تزايد مستحقات المشروعات لدى بعضها البعض على اقتصاديات تشغيلها ويعرضها لأزمات في السيولة ، فضلاً عن أعباء خدمة الائتمان المصرفي.

[١٠٠] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٠٣

[١٠١] يستلزم تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة توافر سيولة كافية في الجهاز المصرفي ، في حين قد يتعطل جزء غير قليل من موارد البنوك في صورة قروض متعثرة

ت - **الميزان التجاري:**تعتبر المشروعات المتعثرة بما تمثله من طاقات عاطلة، ذات تأثير سلبي على الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي من السلع ، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

ث - **الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة :** يؤدي التعثر إلى تراجع القيمة المضافة لكل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة ذاتها ومن ثم تراجع الدخل القومي ، فضلاً عن حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية نظراً لانخفاض حجم حصيلة الضرائب المحولة للدولة من كل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة.

ج - زيادة الطاقات العاطلة:

يؤدي تعثر المشروعات في سداد ديونها إلى الاستغناء عن جانب كبير من العمالة، وما يستتبعه ذلك من زيادة نسبة البطالة ، ولا يخفي ما يترتب على ذلك من أثار اجتماعية سيئة.

وفضلاً عما تقدم ، تؤدي الديون المتعثرة إلى شيوع جو من عدم الثقة ، وهو ما ينعكس على تراجع معدل تدفق تحويلات العاملين في الخارج لتفضيلهم البحث عن طرق استثمار مضمونة خارج قنوات الاقتصاد القومي ، مما يؤثر سلباً على حجم الادخار اللازم لعملية التنمية من جهة ، فضلاً عن انخفاض الموارد من النقد الأجنبي من جهة أخرى

نستخلص مما سبق إن اتساع هذه الظاهرة يستحق إعطائها الكثير من الأهمية، لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد القومي، وعلى المراكز المالية للمصارف .ومن منطلق السلامة العامة ومن أجل استقرار عمل الجهاز المصرفي ، وللخفض من حجم هذه الظاهرة، سوف نستعرض في المبحث القادم إنشاء الله بعض المؤشرات والإنذارات المبكرة التي يستطيع أن ينتبه إليها العامل في مجال الائتمان المصرفي لتكون له بمثابة دعامة في الحد من نشوء مثل هذه الظواهر التي تضر بالعمل المصرفي.

المبحث الخامس : مؤشرات تعثر القروض

كما لا يحدث المرض لدى الإنسان فجأة ، أيضاً لا يحدث التعثر لدى العملاء المقترضين فجأة ولكن له مؤشرات ومظاهر تدل عليه ، فارتفاع حرارة المريض ، وتباطؤ حركته ، وشعوره بعدم التوازن كلها مؤشرات ودلالات على انه يعاني من مرض ما وكذلك الحال بالنسبة للمشروع الممول الذي يتصف بخصائص الكائن الحي من حيث الحيوية الدافقة والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيط به ومن هنا كان اهتمام البحث بالتأكيد على ضرورة معايشة إدارة البنك لعميله ومتابعة ورصد حركة هذا العميل المقترض ونشاطه الذي يمارسه لمعرفة مدى قدرته على إدارة هذا النشاط ومواجهة الأزمات والمشكلات التي قد تصيب هذا النشاط أو أصابته بالفعل وكذلك معرفة الطرق والأساليب التي اتبعها العميل لمعالجتها ومدى سلامتها وتقديم النصح والإرشاد لهذا العميل ومن ثم تحقيق الإنذار المبكر الفعال لإدارة البنك ولإدارة المشروع الممول والوصول لحل يمنع تحول القرض إلى خسارة محققة للبنك ويتم ذلك من خلال عدة وسائل :[١٠٢]

١. المتابعة المكتبية للعميل بالحصول على القوائم المالية للعميل المقترض بشكل دوري منتظم ومن ثم تحليلها ورصد أي تغيرات تحدث فيها واستخلاص المؤشرات الدالة على سلامة أو عدم سلامة الموقف المالي للعميل.
٢. الزيارات الميدانية للعميل والتي تساهم بدور أشد فاعلية، حيث يتم الحصول على كم هائل من البيانات والمعلومات التي لم تظهرها القوائم المالية ، فضلاً عن معرفة مدى سلامة البيانات التي تضمنتها القوائم المالية أصلاً ، ومن خلال مقابلة المسؤولين والعمال ولمس ما يحدث لدى العميل عن قرب ومعايشة الأحوال وظروف العمل لديه.
٣. الاستعلام عن العميل من كافة الجهات المتعاملة معه ومتابعة الصفقات التي يتم إبرامها وخطوات ومراحل تنفيذها وجدية العميل في هذا التنفيذ فضلاً عن سداده لالتزاماته الدورية وغير الدورية للجهات الحكومية والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي يتعامل معها .

[١٠٢] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٥١

تقسم مظاهر التعثر ومؤشراته إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

أولاً: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك .

ثانياً: مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض.

ثالثاً: مؤشرات أخرى غير مالية .

وبالرجوع إلى الأبحاث والدراسات التي تمت حول الموضوع وجدت أن هذه الدراسات قد أوردت نفس المؤشرات فهناك ما يشبه الإجماع عليها أو أنها أصبحت بمثابة قواعد متعارف عليها .

وفيما يلي تحليل لكل مجموعة من المجموعات الرئيسية لمؤشرات التعثر ومظاهره.

أولاً: المظاهر والمؤشرات المتعلقة بمعاملات المقترض مع البنك

١) المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك

- ارتداد الشيكات التي سحبها العميل على البنك أو على بنوك أخرى ، أو هبوط وتدهور نسبة تحصيل الأوراق التجارية المسحوبة من عملاء هذا العميل.[١٠٣]
- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجاته من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول طرف البنك ، وبصفة خاصة في جانب الإيداع ، حيث يعد هذا مؤشراً أن هناك صعوبات مالية يواجهها العميل قد تكون ناجمة عن الآتي :

[١٠٣] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٥٢

أ – صعوبة تصريف منتجات المشروع وانخفاض القدرة التسويقية للمشروع ، سواء لانصراف المستهلك عن منتجات المشروع لعدم تناسبها مع تطور احتياجاته وإشباع رغباته المتغيرة أو لاكتشافه شيئاً ما أدى إلى انصرافه عن هذه السلعة أو لحدوث انخفاض كبير في جودتها وطرق تقديمها ، مما يؤدي إلى تباطؤ حركة المبيعات وانخفاض إيرادات البيع بدرجة ملموسة .

ب – انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع ، أو وجود أعطال كبيرة في خطوط الإنتاج نتيجة لعدم انتظام ورود المواد الخام أو لتدني الإنتاجية الخاصة بالعمال نتيجة ارتفاع معدل دوران العمالة ، أو لإتباع سياسات إنتاجية غير سليمة في المشروع.

ت – انخفاض القدرة التحصيلية للمشروع المتعثر ، وانخفاض أرباحه ، فضلاً عن عدم تناسبها مع مصاريف البيع.

ث – إن الإضافة غير الطبيعية في الحساب قد تكون مؤشراً لحالة تعثر العميل ، خاصة إذا كان الإيداع غير موسمي ، فقد يدل على قيام العميل ببيع اصل من أصوله الثابتة الرأسمالية ، وذلك للخروج من عثرته وأزمة السيولة التي يعاني منها .

- كثرة ارتداد الشيكات والكمبيالات المقدمة من جانب العميل للبنك سواء للتحصيل أو برسم الضمان مما يقلل من الإيرادات النقدية للمشروع ، والتي يعكسها الحساب الجاري له، ويرجع هذا إلى الكثير من الأسباب من بينها ما يلي:

أ – تحت ضغط هبوط المبيعات يلجأ العميل إلى بيع منتجاته بالأجل لتجار موزعين لا تتوفر فيهم الملاءة الائتمانية الكافية مما يؤدي إلى عدم التزامهم بالسداد في مواعيد الاستحقاق التي تعهدوا بها .

ب –لجوء العميل إلى استخدام كمبيالات المجاملة بالاستعانة بغيره من العملاء الذين يعانون من مشاكل في السيولة أيضاً (متاعب مالية) . [١٠٤]

[١٠٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٥٣- ١٥٤

٢) المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

- طلب العميل الدائم بتحرير الضمانات المقدمة منه أو زيادة السحب على نفس الضمانات.[١٠٥]
- طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في مخازن البنك الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه.

- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلاً أو تقديمها ضماناً لدائنين آخرين، والمعروف أن الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.

- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

٣) المؤشرات المتعلقة بالضمانات

- تقديم كمبيالات وهمية للبنك وعائدة لعدد محدد من الزبائن كضمانات للحصول على تسهيلات إضافية.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات. فكما هو معروف فإن قيم الضمانات ليست ثابتة على مدى عمر القرض فسواء كانت هذه الضمانات تمثل رهوناً عقارية أم عبارة عن رهن أسهم وسندات أو أي أوراق مالية أخرى فإن قيمة هذه الأصول الموضوعة رهناً للدين تتعرض للتقلب في أسعارها السوقية نظراً للتغيرات الاقتصادية العامة ولذلك فإن على البنك أن يقوم بعملية متابعة مستمرة لأسعار الأصول الموضوعة رهناً لديونه وإذا ما انخفضت قيمة هذه الضمانات بشكل كبير فعلى البنك أن يطلب ضمانات تعزيزية أخرى.

---
[١٠٥] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٦٨

- انخفاض قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح . عادة تشترط معظم البنوك أن لا تقل هذه النسبة عن ٧٥% وإلا أصبح القرض في حالة حرجة من منظور الضمانات.

ثانياً: المؤشرات التي تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض

من خلال تحليل البيانات المالية للعميل المقترض تظهر بعض الإنذارات المالية والتي تكون مؤشراً لتعثر الديون وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

١ – مؤشرات يستدل عليها من خلال الميزانية العامة

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.

يعني هذا المؤشر أن الشركة تعاني من أزمة في تحصيل حقوقها من المدينين وأن هناك مشاكل تشوب علاقة الشركة بعملائها المدينين مما قد يؤدي إلى عدم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك في المواعيد المحددة لأن قدرة أي مؤسسة على تسديد التزاماتها تعتمد على قدرتها في تحصيل حقوقها .

- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين

يعتبر مؤشراً على عدم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين الآخرين وبالتالي على عدم قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه البنك

- زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون

إن أي زيادة غير مبررة في حجم المخزون لدى الشركة المقترضة فإن ذلك مؤشر على عدم قدرتها على تصريف بضائعها بشكل جيد الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع إيرادات وأرباح الشركة ومن ثم تراجع قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه الآخرين ومن ضمنهم البنوك، وهذا يعود إلى ضعف خبرات التسويق.

- تقلبات حادة في السيولة

إذا حصلت تقلبات حادة في نسبة السيولة لدى الشركة المقترضة وكانت هناك انحرافات كبيرة عن النسبة المعيارية للقطاع الذي تنتمي إليه فإن ذلك مؤشر على وجود مشاكل لديها ، فنقص السيولة مؤشر على عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها الحالية عند استحقاقها تجاه الغير،وارتفاع نسبة السيولة بشكل كبير مؤشر على أن الشركة لا تستثمر أموالها بشكل كفء مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها ويؤثر سلباً على موقفها المالي.

- ارتفاع نسبة مديونية الشركة

إن أي زيادة كبيرة في نسب مديونية الشركة عن الحدود المعيارية للقطاع الذي تنتمي إليه فإن ذلك مؤشر على وجود خلل في توازنها المالي (التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي) وبالتالي ارتفاع درجة مخاطرها ، فكلما تجاوزت الديون ٥٠% من أصول الشركة كلما كان خطر عدم سدادها أكبر.

- وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها

على الشركة أن تمول الأصول الثابتة من خلال الأموال الدائمة وذلك استناداً إلى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة من الخصوم المتداولة (الديون القصيرة الأجل)، وإذا حصل اختلال في هذه القاعدة فإن الشركة لن تكون قادرة على إدارة سيولتها بشكل جيد وستعجز بالتالي عن الوفاء بالتزاماتها في الأوقات المحددة للسداد .

- تراجع الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

إن رأس المال الخاص للشركة يمثل الضمان الرئيسي للدائنين في حال تعرض الشركة للإفلاس وإن انخفاضه يعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على وجود مشاكل مالية لدى الشركة لأن السبب الرئيسي في تراجعه سيكون ناجماً في العادة عن تراكم الخسائر المدورة ، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعرض حقوق البنك على هذه الشركة لمخاطر عدم التسديد .

- التغير المفاجئ في الأصول الثابتة

إن الأصول الثابتة تعتبر من العناصر الرئيسة للإنتاج وبالتالي إن بيعها بدون أي مبرر يعتبر مؤشراً على تراجع قدرتها التشغيلية ومن ثم انخفاض ايرادتها وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها أما إذا كان هناك زيادة خسارة غير مبررة في الأصول الثابتة فذلك مؤشراً على إن جزءاً كبيراً من الموارد المالية للشركة موظفة في أصول غير مُدِّرة للدخل.

- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك في المواعيد المحددة والمعتادة يدل على أن هناك مشاكل مالية لدى المقترض.

٢- مؤشرات تعثر يستدل عليها من حساب الأرباح والخسائر

- انخفاض أو تدهور المبيعات : تعتبر المبيعات المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة وان تراجعها يُعد مؤشراً على تراجع القدرة الايرادية للشركة مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك والدائنين لها، ويعود تراجع مبيعات الشركات إما لسوء تصنيع المنتجات أو لضعف خبرات التسويق.

- زيادة حجم المبيعات الآجلة بشكل مفاجئ. يعتبر مؤشراً على أن الشركة تسعى لتصريف بضائعها خلال وقت قصير لأسباب تتعلق بالجودة أو إن الشركة تتوقع وجود مشاكل مستقبلية في تصريف هذه البضائع

- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة

- ارتفاع قيمة المبيعات المرتجعة.

- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.

- تصاعد الديون الرديئة.

- زيادة المبيعات وانخفاض الإرباح

ثالثاً: المؤشرات الأخرى (غير المالية)

من أهم هذه المؤشرات التي يستدل من خلالها على احتمال تعثر المقترض وارتفاع درجة مخاطره ما يلي :

١. تعرض أحد الشركاء أو المديرين الأساسيين لمرض مزمن أو الوفاة أو أي شخص أخر له دور ايجابي في كفاءة واستمرار أداء الشركة بصورة مرضية.

٢. وجود مشاكل عائلية لدى المقترض تنعكس سلباً على سلوكهم العملي مثل وجود مشاكل زوجية أو حالات طلاق أو حالات الزواج المتعدد .

٣. انخفاض القدرة الإنتاجية ، أو وجود أعطال في خطوط الإنتاج نتيجة عدم انتظام ورود المواد الخام ، أو نقص في الطاقة ، أو لتدني إنتاجية العميل أو لارتفاع معدل دوران العمالة ، أو لإتباع سياسات إنتاجية غير مناسبة.

٤. سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض ما يدل على وجود مشاكل في علاقته مع الموردين .

٥. وجود مشاكل عمالية لدى الشركة مما يؤثر سلباً على سير العمل في الشركة وقد يؤدي إلى تعطلها وفشلها .

٦. دخول العميل في أنشطة أخرى لا تتوافر له الخبرة الكافية فيها وعدم القدرة على إدارتها بالكفاءة اللازمة يمثل أولى بوادر التعثر.

٧. ظهور بعض التعليقات الصحفية السيئة أو السلبية عن المشروع المتعثر ، أو نقل الصحف أخبار عن حوادث داخلية مثل ما يلي :

- ظهور تذمرات عمالية ومشاحنات بين العمال والرؤساء نتيجة عدم حصول العمال على ذات الدخل الذي كانوا يحصلون من قبل وبصفة خاصة الأجور والحوافز المتغيرة. . . وتزايد عدد المصادمات والإضراب عن العمل .

- كثرة الحرائق وحوادث العمل سواء نتيجة للنزاعات الانتقامية من جانب العاملين ، أو للتغطية على الاختلاسات المختلفة التي يتسع نطاقها نتيجة لتدهور الدخول واتساع نطاق المعاملات غير المشروعة بين العاملين في المشروع بعضهم البعض وبينهم وبين الغير .[١٠٦]

٨. تراجع التقييم الائتماني للمقترض.

٩. العمل بمجال أخر مثل المضاربة بالعقارات إلى جانب عمله الأساسي في الصناعة، قد يؤثر على طبيعة عمل الشركة الإنتاجية.

١٠. السلوك الاجتماعي المعيب للعميل المقترض وتحوله إلى الإنفاق ببذخ ، وتخليه عن انضباطه وعدم التزامه بأسس وسلوكيات قوية ومتحضرة ، واتجاه العميل إلى المضاربة بغرض تحقيق ثروات ، مما يعكس عدم اعتدال العميل وافتقاده إلى الاتزان وهي سمات شخصية سلبية تعطي أولى بوادر التعثر.[١٠٧]

إن هذه المؤشرات وغيرها الكثير مما يلمسه الباحث الائتماني الخبير والمتمرس والتي تشكل علامات تنذر بالخطر تدفعه إلى أن يدق ناقوس الخطر محذراً من خطورة أوضاع العميل وينبه إلى ضرورة التدخل في الوقت المناسب لإصلاح مسار العمل ومعالجة أوجه القصور في الأداء التشغيلي للعميل الذي يواجه حالة تعثر ومن ثم حماية أموال البنك ومصالحه.

---

[١٠٦] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٦٠

[١٠٧] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٧٠

المبحث السادس: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية

تتبع البنوك التجارية العديد من الأساليب والطرق والإجراءات للحد من مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها ، ومن هذه الأساليب ما هو وقائي يتم إتباعها قبل منح التسهيلات الائتمانية ومنها ما يتخذ بعد منح التسهيلات الائتمانية.

أولاً: الإجراءات والأساليب الوقائية قبل منح التسهيلات الائتمانية

١- عند دراسة أي حالة من حالات الائتمان على المصرف أن يقوم بإعداد دراسة شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على الائتمان ، ويهدف البنك من خلال الدراسة الائتمانية إلى ضمان توافر درجة عالية من الأمان في تعامله مع المقترض ، وبطبيعة الحال فإن درجة الأمان هذه تعتمد على أهلية العميل للاقتراض من حيث السمعة الجيدة والخبرة العملية المناسبة والمركز المالي المناسب ، ولذلك فإن البنك يركز على دراسة عناصر الجدارة الائتمانية والتي يطلق عليها اختصاراً (Cs of credit)لأنها تبدأ بحرف(C) باللغة الانكليزية ، وتورد معظم الكتابات التي تتناول موضوع الائتمان خمسة عناصر للجدارة الائتمانية يطلق عليها (5Cs) ، وفيما يلي استعراضاً شاملاً لهذه العناصر:

❖ شخصية العميل : Character

يتعلق عنصر الشخصية بالحكم على مدى جدارة العميل وأهليته للحصول على تسهيل ائتماني من أي بنك من البنوك ، و ملائمته الائتمانية التي تم حسابها من جانب البنك وأعطت له الحق في الحصول على التمويل المطلوب ، وهي من أهم العوامل التي يتعين دراستها بدقة تامة قبل اتخاذ أي قرار بمنح الائتمان لعميل ما ،فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية ،وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً عل الوفاء بالتزاماته ، كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنح الائتمان المطلوب[١٠٨] .

[١٠٨] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠

إن قياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له ، لمعرفة المستوى المعيشي، وموارده المالية الخاصة والمشاكل المالية التي يعانيها ، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى .

وهنالك مجموعة متكاملة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافية عنها بحيث توضح شخصية العميل بشكل كامل وهذه المؤشرات :

- مدى انتظام العميل في سداد التزاماته مع البنوك الأخرى التي يتعامل معها ومن ثم يجب الحصول على استعلام عن العميل من هذه البنوك.
- مدى وفائه بتعهداته مع الشركات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها سواء كانت موردة لاحتياجاته أو مستخدمة لمنتجاته.
- الاطلاع على سجلات المحاكم للوقوف على وجود أو عدم وجود حجوزات موقعه عليه أو أحكام لإخلاله بالتزاماته أو بروتستو بعدم الدفع.
- الوقوف على السجلات التجارية والأحكام التجارية والخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا. أو حدث تصالح واقي للإفلاس.
- التصرفات الشخصية للعميل، سواء في حياته الاجتماعية أو في محيط العمل ومدى تمتعه باحترام المجتمع له، ومدى توافقه وانسجامه مع تقاليد وقيم المجتمع وهواياته المفضلة.
- الزواج ، الطلاق أو تعدد الزوجات أو كثرة عدد الأولاد وعلاقاته الشخصية مع محيطه وأقاربه.
- ارتياده لأماكن اللهو (نوادي ليلية وغيرها) .

وبالتالي إذا وجد الباحث الائتماني إن هناك شيئاً ما يشوب سمعة العميل السلوكية[١٠٩] أو المهنية فإن عليه أن يرفض رفضاً قاطعاً منح العميل الائتمان المطلوب .

❖ المقدرة: Capacity

يجب أيضاً أن يتمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والمالية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح ، حيث لا تكفي الرغبة في تسديد القروض المستحقة للمصرف ما لم يكن العميل قادراً على متابعة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة منه ، فدخل المقترض مقترن بحيويته و طموحه وتعليمه وخبرته وقدراته الإدارية[١١٠] .

ويتحقق البنك من قدرة العميل على ممارسة النشاط الذي يقوم به بنجاح من خلال قياس ثلاثة عوامل أساسية وهي :

العامل الأول: مدى خبرة العميل في ممارسة النشاط موضوع التمويل، ويتم قياسها بعدد سنوات ممارسة هذا النشاط بنجاح ومقدار الأرباح المحققة في كل سنة ومدى تناسب معدل الربح مع عوائد الفرص البديلة.

العامل الثاني: مدى تطبيقه الأسس وقواعد ومبادئ الإدارة العلمية في مجالات النشاط المختلفة التي يمارسها المشروع. فكثيراً ما تكون الأسباب الحقيقية للتعثر هو ابتعاد القائمين على إدارة المشروع عن عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والرقابة واعتماد أسلوب الإدارة يوم بيوم ، وأساليب الفعل ورد الفعل والقيام بما يمليه الموقف.

---

[١٠٩] - كثيراً ما تؤثر السلوكيات الخفية على تحويل العملاء الجيدين إلى عملاء متعثرين ومن أمثلة هذه السلوكيات إدمان العميل للمخدرات ، أو لعب القمار ، أو تعدد علاقاته النسائية ، أو شغله بالإسراف البذخي على الدعاية والإعلان والمظاهر العامة ....الخ

[١١٠] - وسيم محمد يحيى حداد : الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، إربد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥

العامل الثالث : مدى اعتماده على الكفاءات والخبرات الفنية ، هل لديه خبراء و مستشارين أم يدير العمل بنفسه ولا يعتمد على أحد ،لأن هذا العامل يوضح عقلية المقترض وتعامله مع الاستشارات والكفاءات والإدارة العلمية.

❖ رأس المال Capital

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل قوة العميل المالية، فهو بمثابة الضمان الإضافي(صمام الأمان) في حال فشل العميل في تسديد التزاماته (أو في حال تصفية الأصول)، وكلما كبر حجم رأس مال العميل كلما قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين[١١١].

ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح غير الموزعة.

وينبغي خلال دراسة هذا العنصر التحقق من كفاية الموارد الذاتية للمنشأة ومن تناسبها مع الموارد غير الذاتية (الأموال المقترضة من الخارج) والتي من بينها القروض المقدمة للمنشأة من الجهاز المصرفي. ومن ثم التأكد من كفاية المصادر الذاتية لتوليد عائد كافي لسداد التزامات العميل تجاه الغير،ومن كفايتها أيضاً في حالة إعساره وعدم تمكنه من سداد هذه الالتزامات في مواعيدها وقدرة البنك على تسييل هذه المصادر الذاتية.

وبصفة عامة يتعين على الباحث الائتماني في سبيل تحديده لقدرة العميل على سداد التزاماته الحصول على بيانات ومعلومات عن العميل تكفي للتعرف على النواحي التالية:

- حجم الاستثمارات المطلوبة لممارسة العميل لنشاطه .
- مصادر تمويل هذه الاستثمارات ومدى تناسبها بين مصادر التمويل الذاتية(رأس المال والاحتياطيات) ومصادر التمويل الخارجية (القروض والالتزامات)

---

[١١١] - إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ، مرجع سابق ص٣٦

- قيمة الأصول الخاصة بالعميل أو الشركة ومدى ملائمتها الائتمانية من حيث سرعة بيعها والتخلص منها بتحويلها لأي نقد سائل لسداد التزامات العميل إذا اخفق في سدادها .[١١٢]

أي إن الباحث يقوم بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمنشأة للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي، ومدى توازن هيكل التمويل الخاص بها وتحليل كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنوات القليلة الماضية وكذا الموازنة المقبلة للتأكد من ذلك.

❖ الضمان Collateral

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من أصول منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي. وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص أخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانات بحسب ضماناتها ، إذ هناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية وهناك قروض بضمان أقطان أو محاصيل زراعية أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.[١١٣]

ويعتبر الضمان في الواقع مسألة مكملة بجانب العناصر الثلاث الأولى السابق ذكرها، إذ تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمان على السياسة الائتمانية للمصرف ، ويفضل المصرف التعامل مع منشأة قائمة أو عمل ناجح وليس العكس ، حيث إن الرجوع إلى الضمان يعني فشل المنشأة أو تصفيتها أو إفلاس العميل ، وطالما يهتم المصرف بالعناصر السابقة ، ويراعي دقة الدراسة والاختيار، فإن أهمية الضمان تقل إلى حد بعيد .

وترى بعض المصارف ضرورة الحصول على ضمان من المقترض ، إلا إن الإصرار على ضرورة توفير ضمانات للقروض الممنوحة يجب ألا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيل القرض في موعده ، وبمعنى أنه لا يجوز على المصرف اللجوء إلى طلب الضمان إلا كإجراء احترازي بعد التأكد من سلامة القرض لأن العجز عن السداد يحمل المصرف نفقات الإجراءات القانونية للتنفيذ على الأصل المضمون ،

---

[١١٢] عادةً ما يكون رأس المال الخاص بحدود ٥٠% من قيمة الاستثمار بحيث يوفر رأس المال عامل الأمان.

[١١٣] - حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص١٤٧-١٤٨

بالإضافة إلى احتمال تحقيق مخاطر يتعرض لها المصرف نتيجة هبوط قيمة الضمانة ، بجانب احتمال عدم قدرته على التخلص منها . وفي أحسن الظروف يتعرض المصرف لتجميد أمواله في الفترة مابين تاريخ استحقاق القرض وتاريخ صدور الحكم النهائي من المحاكم المختصة التي تتيح له التنفيذ على الأصل المرتهن.

وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات عينية، فإنه يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:[١١٤]

١. أن يكون قابلا للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعاً .
٢. عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق المصرف.
٣. أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.
٤. أن يتوفر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات وتسييلها وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد .
٥. كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

❖ الظروف المحيطة بالمقترض Condition

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة

[١١٤] - إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، مرجع سابق، ص٣٧

حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة الاستقرار، أم في مرحلة الانحدار. . .

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه العناصر مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه العناصر تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على العناصر الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه العناصر أهمية . كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع العناصر الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد العناصر يمكن أن يعوض بقوة العنصر الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه العناصر الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

٢- الحصول على جميع الوثائق المطلوبة والتي تساعد على اتخاذ القرار الائتماني السليم مثل شهادات التسجيل ورخص المهن والميزانيات لتدقيقها، وضرورة التحقق الائتماني من حيث التأكد من صحة الأرقام المقدمة من قبل العميل والاستماع له جيداً ومعرفة حاجاته بالضبط وبالتحديد، وغايته من طلب التسهيلات ومدتها وبرنامج السداد الذي يرتأيه ، وبالتالي تكوين الانطباع العام عن العميل.[١١٥]

٣- سلامة قرار منح التسهيلات الائتمانية ويعتبر هذا من أهم الوسائل والطرق الوقائية، وذلك من ناحية الحرص على أن يصدر قرار منح التسهيلات الائتمانية حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها أو الإهمال بها .

٤- أن يقوم البنك بمراجعة البيانات والتحليلات الواردة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي تمويله ، ويجب أن يتأكد البنك أن العائد المتوقع لهذا المشروع لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه من خلال دراسته للمشروع وأحوال السوق المحيطة.

---

[١١٥] - محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة عمان ، ١٩٩٥ ، ص ٦٤

٥ - الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع ، حيث أن الهدف من التسهيلات الائتمانية هو تغطية العجز الحاصل في رأس مال المشروع، وليس توفير كامل رأس المال لهذا المشروع ، ومشاركة العميل برأس المال تجعله يشارك في المخاطرة وبالتالي تدفعه للعمل بجد والسعي من أجل استمرار العمل ونجاحه.

٦ - الطلب من العميل التأمين على المشروع الممول لصالح البنك.

٧ - ضرورة أن يأخذ طلب التسهيلات مجراه الحقيقي من خلال الجهة واللجنة الممنوحة الصلاحية اللازمة بخصوص ذلك، وضرورة التعاون والتنسيق مابين موظفي منح التسهيلات الائتمانية وموظفي أقسام المتابعة والاستعلام في البنك.

ثانياً: الإجراءات والأساليب الوقائية الواجبة بعد منح التسهيلات الائتمانية وقبل ظهور مؤشرات التعثر

تتبع البنوك التجارية وسائل وأساليب للحد من مخاطر التسهيلات الائتمانية بعد منح التسهيلات ، وذلك عن طريق متابعة استخدام التسهيلات الممنوحة للعميل حسب الغرض الذي منحت من اجله ، ومن اجل اتخاذ القرارات المناسبة في حالة حدوث تغيرات عكسية سواءً في سمعة العميل أم مركزه المالي أم تدهور نشاطه بحد ذاته

حيث إن العميل يمكن أن يتعرض لمخاطر قد تكون خارجة عن إرادته ، وللبنك التجاري دور هنا وذلك عن طريق قبول التأجيل في مواعيد السداد للتسهيلات أو منح العميل تسهيلات إضافية في حالة الضرورة من اجل المساعدة على التغلب على الظروف التي يمر بها، وفي هذا المجال يمكن التطرق للإجراءات والأساليب الوقائية التالية[١١٦]:

١. فحص محتويات ملف الائتمان، حيث يجب الحصول على البيانات الحديثة وآخر القوائم المالية لتحليلها وحفظها في الملف. ويجب التحذير من إبقاء الملف كاملاً وشاملاً لجميع المستندات الضرورية[١١٧] .
٢. مراقبة حركة حساب العميل ، حيث أن طبيعة حركة حساب العميل بحد ذاتها تعكس طبيعة النشاط الذي يمارسه ، وبالتالي فإن متابعة هذه الحركة للحساب ومراقبتها من قبل البنك تمكنه أن يعيش مع العميل يوماً بيوم ، ويتوفر له صورة واضحة عن الحساب وحجم تجاوزه ، وبالتالي يستطيع البنك التعرف على الخلل أو الاضطراب إن وجد ويستطيع أن يتدارك أي مخاطرة ويقدم العلاج اللازم قبل أن تتوسع وتتفاقم .

ويجب الاطلاع على حجم الإيداعات والسحوبات وعددها ، فالسحوبات الكثيرة تلفت النظر خاصة إذا كانت غير مقنعة وغير مبررة ، وقد يصل الأمر إلى التعرف على المستفيدين في شيكات العميل للتعرف هل هذا بخصوص مشروعه أم لا .

---

[١١٦] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق، ص ٦٤- ٦٥

[١١٧] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦

٣. مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية للضمان ، بالإضافة إلى التأكد من سريان بوليصة التأمين على الضمان المقدم . و في حالة كون الضمان نوع من أنواع البضاعة، فإنه يجب التأكيد على ضرورة قيام ممثلي البنك بزيارات تفتيشية على المخازن للاطمئنان إلى وجود البضاعة واهتمام العميل بتوفير شروط التخزين الملائمة.[١١٨]

٤. التأكد من استخدام التسهيلات حسب الغرض الذي منحت من أجله ، وهنا تأتي أهمية المتابعة من قبل البنك من اجل التأكد من أن التسهيلات قد استخدمت حسب الغرض الممنوحة لأجله أصلاً ، والتأكد من أنه لا يتم خلاف ذلك ، كأن تستخدم التسهيلات بسداد الديون للعميل أو لشراء الأثاث أو المستلزمات المنزلية أو السيارات الشخصية أو شراء الآلات والمعدات لمشروع آخر ، وتعتبر هذه الأمور من مسؤوليات أقسام المتابعة في البنوك التجارية ، وإذا استدعى الأمر أي نفقات من التسهيلات في غير الغرض الذي منحت من أجله يجب أخذ موافقة البنك على ذلك.

٥. عدم التجاوز في حساب العميل ، وهذه نقطة هامة في أن لا يسمح للعميل بالتجاوز في الحساب خاصة الجاري مدين إلا لأغراض محددة وطارئة وتكون لفترة مؤقتة ومحددة ، حيث أن التجاوز المسموح به يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ويدرس من قبل أقسام التسهيلات في البنوك التجارية ، وفي الواقع العملي أصبحت ظاهرة التجاوز للحساب ظاهرة متكررة ومستمرة ، لذلك يجب أن تؤخذ هذه الناحية بعين الاعتبار عند إجراء الدراسة الائتمانية واحتمالية التجاوز من أجل تحديد مدى قدرة العميل على تغطية التجاوز الحاصل، والتجاوز المستمر في الحساب هو تمويل إضافي للعميل لم يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء الدراسة الائتمانية له أو عند تقييم الضمانات المقدمة ، أو عند ترتيب مواعيد السداد ، وإذا احتاج العميل لتجاوز معين ومحدد ولفترة محددة ، عليه أن يتقدم بطلب من اجل ذلك للبنك في وقت سابق حتى يتمكن البنك من دراسته وإقراره.

[١١٨] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧

٦. تقديم التمويل الإضافي للعميل عند الحاجة الفعلية وقيام المبررات لذلك ، حيث أن حرص البنك على عدم التجاوز لا يعني امتناعه عن تقديم هذا التمويل الضروري حتى يتمكن العميل من إكمال مشروعه وبالتالي تسديد التزاماته تجاه البنك ، وللتمويل الإضافي عدد من الاعتبارات منها الحاجة الفعلية له و ما هو اثر ذلك على استرداد قيمة التسهيلات الأصلية بالإضافة إليه (التمويل الإضافي)، ومنها الضمانات ومدى كفايتها .

٧. مراقبة الوضع المالي للعميل ، فعلى الرغم من أن هناك صعوبة في إجراء المراقبة السرية للأوضاع المالية للعملاء ، إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع جهاز الائتمان لدى البنك من القيام بواجبه ، وعلى هذا الجهاز التأكد من وضع المشروع المالي ، وسداده لالتزاماته مثل أجور العمال والموظفين والموردين وسداد الالتزامات تجاه الدولة مثل الضرائب.

٨. متابعة الظروف الخاصة بالعميل، فهذه المتابعة هامة للتعرف على أسعار المواد الخام، والمنافسة في السوق، من أجل أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار عند تقييم وضع المقترض، ويجب الضغط على العميل إذا تعثر من اجل سداد الالتزامات إذا استوجب الأمر ذلك.

٩. مراقبة الظروف الاقتصادية والعوامل المؤثرة بها، وهذا يعني تحليل القرارات الاقتصادية الصادرة عن الدولة والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي مثل القرارات المؤثرة على الاستيراد والتصدير والإنتاج والضرائب والرسوم الجمركية، وتأثير ذلك على عمل المقترض، ومراقبة تقلبات الأسعار وتحليل أثر ذلك على العميل.

في كل مما سبق نجد أن متابعة العميل وحساباته ومشاريعه الممولة ، لا تقل أهمية عن قرار منح التسهيلات الائتمانية بحد ذاته ، من حيث أن سلامة هذا القرار لا تكفي لاسترداد قيمة التسهيلات ، فالأمر يتعلق بحسن استخدام القرض ومتابعته متابعة حثيثة وجدية، لذلك فإن البنوك الكبرى تحرص على إيجاد قسم خاص لديها يطلق عليه ((قسم الإنذار المبكر)) يضم مجموعة من الأفراد المدربين تدريباً عالياً تسند إليهم مهمة حماية مصالح وامن البنك الاقتصادي من خلال قيامهم بجمع البيانات والمعلومات وإجراء الدراسات المتعمقة للمؤشرات المختلفة التي أمكن استخراجها من البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من العملاء المقترضين ، وعن الأنشطة التي يمارسونها ،

وعن الظروف السوقية المحيطة بممارسة هذه الأنشطة . . . .الخ، وتقديم تقاريرها السرية إلى متخذ القرار في البنك للتدخل في الوقت المناسب لحماية مصالح البنك والحفاظ عليه.

ثالثاً: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً لعلاج التعثر بعد ظهور مؤشراته

أصبحت مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة بمثابة المشكلة العامة التي تضم غالبية البنوك التجارية ، ويستدل على ذلك من خلال الإحصائيات المصرفية عن حجم التسهيلات الائتمانية المستحقة وغير المسددة ، ومن خلال الإعلانات في الصحف المختلفة والتي يمكن أن تكون يومية عن تصفية الضمانات ، والمزادات العلنية بخصوص الرهونات المتعددة، ومن هذا المنطلق لا بد من البحث وتضافر الجهود وتوزيع الأدوار مابين إدارة مخاطر الائتمان والإدارة العليا بالبنك والبنك المركزي لمواجهة التسهيلات الائتمانية المتعثرة والحد منها[١١٩].

كما وإن لجنة بازل وضعت حداً لنسب التعثر ما بين ٢% – ٤% والحالات العملية في المصارف الأمريكية توضح أن نسب التعثر وصلت إلى ١٣ % في سيتي بنك أوف أمريكا وبالمتوسط وصلت في المصارف الأمريكية إلى ١٠% ، لذلك طالبت المصارف الأمريكية برفع مؤشر التعثر إلى ١٠% بدلاً من ٤% في مفردات بازل .

لكن مهما قيل وكتب ونوقش فإن حالات التعثر ازدادت منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر وذلك بسبب التطور الاقتصادي الإجمالي الذي حصل ، وتطورات ظروف العولمة واندماج الشركات وتداخل الأسواق وزيادة حدة المنافسة بين الشركات والدول.

❖ **دور إدارة مخاطر الائتمان في البنك تجاه معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة**

يمكن الإشارة لبعض الإجراءات التي يمكن أن تتم من خلال إدارة مخاطر الائتمان حال تصورها لتدهور حالة العميل أو ظهور بعض من مؤشرات التعثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

---

[١١٩] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق، ص ٦٤ـ ٦٥

١. العمل على مراجعة ملف العميل لدى البنك ودراسته من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن القرض لمعرفة العوامل والظروف والأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض في حالة لا تنبئ إلا بالتعثر ، لأن معرفة ذلك سيساعد كثيراً على وضع الحلول اللازمة لتسوية القرض وتحصيله ، لذا يجب على مسؤول الإقراض (ضابط الائتمان) أن يكون على جاهزية عالية لتوضيح الأمور التالية لإدارته [١٢٠]:

- طبيعة المشكلة وحيثياتها ، على سبيل المثال فشل المقترض في إدارة أعماله وموظفيه ، سرقة البضائع، أو المرض ، أو غيره من الأسباب.
- جاهزية وتمام وثائق القرض وسجلات المتابعة وجميع الوثائق القانونية للمراجعة.
- حالة الضمانات المقدمة من العميل وتقييمها وتقديرها بشكل جيد والتأكد من عدم وجود ثغرات فيها واستشارة الدائرة القانونية في البنك للحصول على صورة واضحة بشأن ذلك.
- علاقة المقترض مع مسؤول الإقراض في الماضي والحاضر وهل هي ايجابية أم سلبية.
- وصف حالة القرض حسب نظام تصنيف مخاطر الائتمان.

إن جمع وترتيب المعلومات السابقة قبل الاجتماع الأول مع المقترض سيسهل تطوير خطة عمل سريعة للتعامل مع المشكلة.

٢. استدعاء العميل للدخول معه في نقاش صريح حول أوضاعه، فالمحادثة الشفهية والحوار الصريح مع المقترض هي البداية الفعالة لتنفيذ خطة العمل لحل مشكلة القرض المتعثر، ويجب على المقترض أن يدرك ويشعر أن المؤسسة الممولة جادة وتعتبر أن القرض في مشكلة حقيقية يجب حلها ، وأنها في طريقها لاتخاذ سلسلة من الإجراءات لاسترداد وحماية أموالها واستثماراتها المتمثلة في القرض الممنوح له إذا لم يتعاون المقترض في حل المشكلة ، وبما أن تجاوب المقترض يشكل الجزء الأكبر في حل المشكلة لذا يجب أن تكون المفاوضات الودية

[١٢٠] إن الإجراء التصحيحي المعتاد من قبل موظف ائتمان غير متمرس بعد في مشكلات القروض هو دعوة المقترض إلى الاجتماع حالاً ، مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى تعقيد جهود المصرف لتذليل المشكلة بنجاح ، فالاجتماع الأول الذي يعقد بعد تشخيص القرض قد يكون أهم لقاء ينظمه المصرف مع المقترض لذلك يجب الاستعداد له.

والإقناع المنطقي سمة الاتصال ، كذلك يجب الابتعاد عن الشدة والترهيب في بدايات الاتصال حتى لا تؤدي إلى ردة فعل عكسية من قبل المقترض قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة وتعقيدها ، فالهدف الرئيسي هو إعادة القرض إلى مساره الطبيعي والحفاظ على استثمارات المصرف.

فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي يجب الإجابة عليها في الاجتماع الأول وذلك للحصول على المعلومات الضرورية والاستفسار عن عمل المقترض والتعرف على طلباته وقدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك من اجل كسب ثقة العميل من جهة ووضع الخطط التصحيحية والإجراءات التي يمكن اتخاذها من جهة أخرى:

- ما هي أراء المقترض وتفسيره للحالة القائمة؟
- ما هي حالة التدفق النقدي للمشروع؟
- ما هي الخطوات التي نفذها المقترض أو سينفذها لتصحيح الوضع القائم؟
- هل يدرك المقترض أن عدم سداده للقرض الحالي سيؤدي إلى إدراجه ضمن ذوي السجل الائتماني السيئ وأن هذا سيحرمه فرصة الحصول على قروض مستقبلية من مختلف المؤسسات ؟

٣. محاولة الوصول إلى تسويات معقولة مع العميل تكفل حق البنك من خلال الاجتماعات والمناقشات التي تعقد معه وقد تتضمن هذه التسوية تأجيل السداد أو إعادة جدولة السداد أو تخفيض نسبة الفوائد على القرض أو حتى قد يصل البنك إلى اتفاق مع العميل على إعطائه تسهيلات إضافية لحل مشكلته إذا رأى البنك أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ على أوضاعه المالية بحيث يصبح قادراً على إنتاج كميات أكبر وبالتالي تحقيق أرباح أكبر تمكنه من الوفاء بالتزاماته . وفي هذا يقول منير صالح هندي بأن البنك قد يقوم بتأجيل القرض والفوائد وتقديم قروض إضافية لإنقاذ العميل من عسرته إذا اتضح له أن الظروف التي يمر بها العميل هي ظروف طارئة. وعند اتخاذ هذا القرار فإن البنك يفترض أن العميل أمين واتجاهاته ايجابية للدفع وأنه يعمل في منشأة قادرة على عمل الأرباح ، وهنالك أشكال عديدة لهذا القرار فقد يتم تحديد فترة التسديد أو

قد يتم الاتفاق على مشاركة البنك في إدارة المنشأة المقترضة أو حتى إدارتها بشكل كامل حتى يتم سداد القرض[١٢١] .

٤. المباشرة باتخاذ الإجراءات القانونية إما بإقامة قضية بحقه مع الحجز على أمواله أو المباشرة في بيع المرهونات الموثقة لدى البنك[١٢٢] ، وذلك في حالة عدم تجاوب العميل وتهربه من تقديم جدول زمني مقبول ومناسب لتسديد التزاماته أو هنالك تزويراً أو زيفاً بالمستندات المقدمة للبنك ، مع ملاحظة أن الشروع في ملاحقة العميل قضائياً لا يمنع من معاودة تنظيم التسويات معه بشكل مباشر ، أو مع محاميه لأن في ذلك مصلحة للطرفين وخاصة للبنك[١٢٣] .

٥. الاتصال بالكفلاء وإطلاعهم على مجريات الأمور حتى يساهموا بجهود التحصيل بصفتهم ضامني القرض ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام أسلوب الضغط من قبل الكفلاء والأقارب والأصدقاء له اثر ايجابي وفعال في عملية التحصيل ، حيث أن المقترض يهتم بسمعته ويشعر بالإحراج أمام الأشخاص المقربين منه ، لذا يجب على مسؤول الإقراض عدم التردد في الاتصال بالكفلاء وكافة الأشخاص الذين يشعر بأنه سيكون لهم دور فعال وايجابي في الضغط على المقترض وحل المشكلة.

٦. تصنيف الدين على أنه مشكوك فيه وذلك بالتوقف عن احتساب الفوائد على الدين المشكوك في تحصيله وترحيلها إلى ما يسمى بحساب الفوائد المعلقة، لأن هذه الفوائد تعتبر أرباحاً غير حقيقية وتمثل تضخماً في أرباح البنك.

٧. إعداد البيانات المتعلقة بالقروض المشكوك في تحصيلها وتنظيمها في كشف خاص وتشمل هذه البيانات ما يلي[١٢٤]:

---

[١٢١] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨

[١٢٢] - إذا خاف البنك على فقدان أمواله من خلال ملاحظته للتدهور السريع لمصالح العميل وأمواله، فإن البنك قد يكون مضطراً لرفع دعوى لإعلان إفلاس العميل. ويلجا البنك عادة لإعلان إفلاس العميل المقترض عندما يكون مقتنعاً بأن هذا الإجراء هو آخر حل يمكنه اللجوء إليه.

[١٢٣] وسيم محمد يحيى حداد : الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ، ص ٥٠

[١٢٤] قاسم الجنيدي : التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي- دراسة تطبيقية في المصارف اليمنية ، دراسة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٤

- اسم العميل بالكامل مع رقم الحساب.
- نوع الضمانات المتوافرة لدى المصرف سواء كانت منقولة أم غير منقولة.
- بيان خاص بكل بند من بنود التقارير الخاصة بالعميل من حيث نوع الحساب وقيمة الضمانات وبيان حركة الحساب من حيث الإيداعات.
- التزامات العميل إلى جهات أخرى غير المصرف.
- تقييم المركز المالي للعميل لمعرفة ما لديه من التدفقات النقدية ، ومدى كفايتها لسداد ما عليه من التزامات.
- قيمة الفوائد والعمولات التي قيدت على حساب العميل من تاريخ منحه القرض.

٨. إعداد المخصصات اللازمة للديون المتعثرة والمشكوك فيها حسب الأنظمة ، وتنظيم التقارير والكشوف اللازمة لتقديمها للبنك المركزي حيث يظهر فيها مقدار الالتزامات ، ومقدار المخصصات ، وقيمة الضمانات المتوفرة ، ومقدار الفوائد والعمولات المعلقة ، والإجراءات المتخذة بحق هؤلاء العملاء لغايات تحصيل الذمم المترتبة عليهم.

٩. تحديد القروض الهالكة (المعدومة) [١٢٥]، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الاستهلاك ومتابعة كل ما يترتب على ذلك بالنسبة للبنك المركزي ، ودائرة ضريبة الدخل.

١٠. تنفيذ الأحكام القضائية لدى المحاكم المختصة وبيع العقارات المرهونة و أية أموال منقولة وغير منقولة تكون مرهونة لصالح البنك في المزاد العلني ، ويتحمل المدين كافة النفقات التي يتكبدها البنك ، فإذا بيعت بأكثر من قيمة الدين يحول مأمور الإجراء للبنك قيمة الدين ومصاريف المحكمة وأتعاب المحامي أما إذا بيع العقار بأقل من قيمة الدين يحول مأمور الإجراء للبنك قيمة المبلغ المباع به العقار مطروحاً منه مصاريف المحكمة وأتعاب المحامي[١٢٦].

[١٢٥] - القروض الهالكة هي القروض التي استنفذت كافة الطرق الممكنة لتحصيلها بحيث أصبح مستحيلاً تحصيلها أو حتى تحصيل جزء منها على أرض الواقع ، إن الفرق الأساسي بين القروض المتعثرة والقروض الهالكة هو أن الأخيرة قد مرت بمرحلة تم اعتبارها خلالها على أنها قروض متعثرة ، فالقروض الهالكة ثبت عدم إمكانية تحصيلها وبالتالي فهي تعتبر ضمن تكاليف البنك ، أما القروض المتعثرة فلا يمكن اعتبارها كتكلفة على البنك طالما أنه لم يثبت عدم إمكانية تحصيلها ، ولكن ينبغي تكوين احتياطي لهذه القروض ، حتى تظهر أصول البنك بقيمتها الحقيقية.

[١٢٦] وسيم محمد يحيى حداد : الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٥١

❖ **دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك تجاه معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة**

إن دور مجلس الإدارة والإدارة العليا في معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة لا يقل أهمية عن دور مسؤول الإقراض والعاملين في أقسام ودوائر الائتمان ، فيجب عليها أن تقوم بتحديد ووضع الأنظمة والسياسات العملية والمناسبة لمعالجة أي من التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، وفي هذا المجال يمكن الإشارة لما يلي [١٢٧]:

١. القيام بوضع الأهداف والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، وأخذ رأي المحاميين والمهندسين المختصين للمساعدة في تقديم الرأي والمشورة المناسبة .

٢. القيام بتشكيل لجان متخصصة من ذوي الخبرة من الموظفين ودعمهم بالتدريب والتأهيل، من أجل رفع قدراتهم في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة للمعالجة.

٣. اللجوء إلى لجان تحكيم مشكلة من ممثلين عن البنك المقرض والعملاء المقترضين إضافة لممثلين عن البنك المركزي والخبراء المصرفيين والقانونيين، من اجل اتخاذ القرارات المناسبة والحلول التي تكفل مصلحة وسلامة البنك والعميل وتضمن مصلحة وسلامة التطور والنمو الاقتصادي بشكل عام.

٤. اتخاذ القرار بشأن تطبيق الحجوزات على العملاء وأموالهم المنقولة وغير المنقولة ، وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية المتعثرة حسب طاقات العملاء انطلاقاً من التيسير من قبل البنك للعميل وليس تعقيد أعماله وتوقفه[١٢٨] .

❖ دور البنك المركزي في معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة

يعتبر البنك المركزي المحطة الأولى التي يجب أن تنطلق منها أية محاولة لمعالجة مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصرف ، سواء كان ذلك قبل وقوع المشكلة أو بعدها ، أما في مرحلة ما قبل وقوع هذه

[١٢٧] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق ، ص ٧٠

[١٢٨] - لا بد أن تكون أولويات الإدارة في النظر بإمكانية إعادة نشاط العميل والابتعاد قدر الإمكان عن الإجراءات القانونية والقضائية .

المشكلة فإن دور البنك المركزي في تحجيم مشكلة التعثر لدى المصرف يعتبر في غاية الأهمية ، نظراً لمكانة البنك المركزي بين البنوك ، وسلطته المركزية التي تؤهله لوضع السياسات والإجراءات التي تحكم عمل جميع المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي ، كما تنبع هذه الأهمية من الإمكانيات الفنية الكبيرة التي يتمتع بها البنك المركزي ، وقدرته على وضع اللوائح وإصدار التعليمات والتي تضمن المحافظة على سمعة الجهاز المصرفي ، ومعالجة جميع المشكلات التي تواجه المصرف ، بما فيها مشكلة التعثر والتي تعد أحد أهم المشكلات التي تهدد مستقبل البنوك محلياً وعالمياً . ولذلك فإن دور البنك المركزي في مواجهة التسهيلات الائتمانية المتعثرة للعملاء يعتبر دوراً فاعلاً ، سواء فيما يتعلق بوضع التعليمات التي تساعد على منع المشكلة قبل حدوثها ، أو في تقديم الحلول المناسبة لمعالجتها بعد وقوعها ، وبشكل عام يمكن تلخيص أهم هذه السياسات والإجراءات في العناصر التالية[١٢٩]:

١. تطوير ودعم نظام مركزية المخاطر على نحو يسهل على جميع المصارف الحصول على ما تحتاج إليها من معلومات عن طالبي التسهيلات الائتمانية أو المدينين ، ويلاحظ أن هذا النظام يحتاج إلى مزيد من التطوير ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن طريقة تطبيقه لدى كثير من الدول لا يلبي حاجة كثير من المصارف إلى المعلومات عن العملاء الذين يتم الاستعلام عنهم ، وذلك نتيجة كون البيانات التي يتضمنها هذا النظام تتركز في شريحة معينة ، أي العملاء الذين تزيد التسهيلات الممنوحة لهم عن حد معين ، مما يعني أن العملاء الذين حصلوا على تسهيلات ائتمانية تقل عن هذا الحد لا يمكن الاستعلام عنهم وفق هذا النظام ، وهو أمر ينطوي على مخاطر عديدة أهمها أن بعض العملاء يستطيعون الحصول على أكثر من تسهيلات ائتمانية من أكثر من مصرف ، إلى أن يتجاوز مجموع التسهيلات التي حصلوا عليها هذا السقف المحدد من قبل البنك المركزي ، دون أن يتم حصرهم ضمن نظام مركزية المخاطر ، مما قد يؤدي إلى تعثر هؤلاء في سداد ديونهم تجاه المصارف الدائنة ، نتيجة زيادة التزاماتهم تجاه المصارف عن قدرتهم على السداد .

[١٢٩] فهد سليم بكر الديحاني : الالتزامات المتعثرة للعملاء – تجاه المصرف الاسلامي ، دراسة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٣-١٢٧

وقد فطنت بعض الحكومات إلى هذا الخلل في نظام الحصر المركزي ، وقامت بإنشاء شركات متخصصة لهذا الغرض ، بحيث تحتفظ ببيانات شاملة عن جميع العملاء والمدينين لدى المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى ، مما يسهل على أية جهة مانحة للقروض والتسهيلات الائتمانية الحصول على المعلومات المطلوبة عن العملاء قبل الموافقة على منح التسهيلات ، ومن ثم تجنيب المصرف مخاطر التعثر قبل وقوعها .

٢ . وضع القواعد والأسس العامة المتعلقة بمراقبة مدى ملاءة المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، وتكوين المخصصات ، وذلك بهدف مساعدة هذه المصارف على استيعاب أية مخاطر تواجهها بسبب ما قد يظهر من ديون متعثرة ، ومما يجب التنويه به في هذا الصدد أن نجاح البنك المركزي في هذا الشأن لا يكمن في قدرته على وضع القواعد والإجراءات المنظمة لعمل المصارف على نحو يطوق مشكلة التعثر لديها ، بقدر ما يتوقف على جديته وصرامته في تطبيق التعليمات وفرض الغرامات والجزاءات ضد المصارف المخالفة.

٣ . وضع برنامج خاص بتسوية الديون المتعثرة ، وكذلك لتسهيلات العملاء الذين تظهر عليهم بوادر التعثر ، ويمكن للبرنامج أن يتضمن مشاركة الدائن والمدين في تسوية المديونية، على أن تتم عملية التسوية من خلال إمكانيات المدين وقدرته على سداد التزاماته ، مع محافظته على السكن المناسب والدخل الذي يكفل له ولأسرته العيش الكريم.

٤ . وضع تعليمات واضحة وملزمة لجميع المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي ، تتضمن مطالبة هذه المصارف برسم خطة شاملة لمواجهة مشكلات التعثر لديها ، يتم بموجبها منح صلاحيات أوسع للإدارات القانونية بالمصارف لاتخاذ الإجراءات ضد المتقاعسين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف ، وزيادة حجم المخصصات اللازمة لمقابلة تلك الديون في المصرف ، ورسم إستراتيجية متكاملة لفترات معينة لتنقية محفظة الديون المتعثرة ، وتكوين المخصصات والاحتياطيات لدعم المركز المالي للمصرف ، والاهتمام بتطوير نظم التدريب.

٥. كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم بإنشاء شركات متخصصة في تحصيل وإدارة الديون المتعثرة ، ويتم إلزام جميع البنوك بالمساهمة في تلك الشركة ، كما يتم تحويل عملية إدارة الديون المتعثرة لكل مصرف والتي تزيد عن مستوى معين إلى هذه الشركة ، على أن يتحمل كل مصرف أعباء ومصروفات إدارة وتحصيل الديون الخاصة به ، لأن ذلك من شأنه أن يدفع كل مصرف إلى محاولة تقليل حجم ديونه المتعثرة حتى لا يتحمل مصروفات إدارتها ، والتي ستكون أكبر من المصروفات التي كان يمكن تحملها فيما لو تولى المصرف إدارتها بنفسه.

٦. تشجيع سياسات الدمج ما بين البنوك المتعثرة والضعيفة الأداء، مع بعضها البعض على غرار الدمج الذي يحصل ما بين الشركات المختلفة ذات النشاط المتشابه.[١٣٠]

٧. إنشاء وتطوير دائرة للتفتيش على البنوك تضم أفراد مؤهلين ومدربين علمياً وإدارياً وتعنى بأمور البنوك ومراقبة عملها ومدى التزاماتها بالقوانين والتعليمات الخاصة بها .

٨. وضع البرامج لمتابعة ظواهر وأسباب التعثر الائتماني في البنوك وبناء المؤشرات للإنذار المبكر لأغراض التنبيه على الإدارات بضرورة العلاج.

٩. مساعدة البنوك قدر المستطاع بمد يد العون لها لتجاوز مشاكلها سواء كان ذلك بالسماح لهذه البنوك بزيادة رأسمالها أم إيداع بعض الأموال العامة فيها .

المبحث السابع : مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف والمؤسسات المالية في ظل اتفاق بازل ٢

أولاً: مقدمة

في ظل تفاقم مشكلة الديون المصرفية المتعثرة في كثير من بنوك العالم وصولاً للأزمة المصرفية العالمية ، وما سبقها من أزمات مصرفية ، فقد صدرت مقررات لجنة بازل (١) ، وبازل (٢) اللتان حملتا في ثناياهما ضوابط لإدارة الديون

[١٣٠] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق ، ص ٧٢

المصرفية المتعثرة ومخاطر الائتمان للحيلولة دون تفاقم الأزمات المصرفية ومحاصرة الديون المصرفية المتعثرة عند أدنى مستوى لضمان سلامة العمل المصرفي على مستوى العالم.

على الرغم من إدراج مقترحات بازل ٢ للعديد من المخاطر التي لم تدرج من قبل بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ، إلا أن الأخيرة تعد الأهم والأكثر تأثيراً ضمن كل تلك المخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بالقصور في تطبيق المعايير الائتمانية عند القيام بعملية الإقراض ، أو في الإدارة الضعيفة لمخاطر المحفظة الائتمانية.

أن تزايد سرعة عجلة العولمة المالية في السنوات الأخيرة أدى إلى تزايد الأزمات وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات الدول الأخرى ، فقد أثبتت غالبية الدراسات التي بحثت أسباب الأزمات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية ، سواء في الدول النامية أو المتقدمة .وتعتبر المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك وحدوث الأزمات ، لذلك كان اهتمام لجنة بازل بالرقابة المصرفية ، وذلك بإصدار أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفي التي تعتبر جيدة بجميع المقاييس ، نظراً لأنها تغطي جميع جوانب مخاطر الائتمان وتضمن للبنوك المحافظة على تسهيلاتها الائتمانية بدرجة عالية من الأمان وبعيداً عن المخاطر.[١٣١]

وتعرف مخاطر الائتمان كما جاءت في بازل ٢ ، بأنها احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها . وعلى هذا تهدف أسس إدارة مخاطر الائتمان بصفة أساسية إلى تحقيق الحد الأقصى من العائد مقابل المخاطر التي يتحملها البنك وذلك من خلال الإبقاء على المخاطر الائتمانية في حدود المعايير المقبولة. وتعد الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان هي العنصر الأساسي لتحقيق النجاح لأي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل

وقد وردت وثيقة واحدة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان كوثيقة مساندة للوثيقة الرئيسية لبازل II ، وهي وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان[١٣٢]

[١٣١] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٣١٣- ٣١٤

[١٣٢] على الرغم من وجود وثيقة مساندة واحدة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان تابعة لوثيقة بازل الرئيسية، إلا أن هذا لا يعني أن لجنة بازل قد أصدرت العديد من الوثائق عن الموضوعات الهامة المتعلقة بالائتمان مثل الإفصاح عن الائتمان والأسس المحاسبية السليمة للائتمان ونماذج الائتمان (Credit Models) والتصنيف الائتماني.....الخ.

(Principles For The Management Of Credit Risk) الصادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٠ وتعتبر هذه الوثيقة والتي تحتوي على(١٧) مبدأ من أهم الوثائق التي أصدرتها لجنة بازل .ومن الجدير بالذكر أن البنوك في حالة التزامها بتطبيق تلك المبادئ أو الأسس، فإنها ستخفض إلى حد كبير من مخاطر الائتمان.[١٣٣]

وقد أصدرت لجنة بازل هذه الوثيقة لتشجيع المراقبين المصرفيين على المستوى العالمي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان .ومع أن هذه المبادئ الواردة في هذا الوثيقة يمكن تطبيقها بوضوح على عملية الإقراض ولكنها من الممكن أن تطبق على جميع الأنشطة التي يكون بها مخاطر ائتمان.

إن الممارسات السليمة الواردة في هذه الوثيقة تتناول المجالات الآتية:

١) إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان .

٢) العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة.

٣) المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط ائتمان وافية ومناسبة

٤) التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

ومع أن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان قد تختلف بين المصارف، حسب طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة الائتمان، إلا أن برنامج إدارة مخاطر الائتمان الشامل يتناول هذه المجالات الأربعة.

كما أن هذه الممارسات يجب أن تُطبق بتوافق مع الممارسات والمعايير السليمة المتعلقة بتقييم نوعية الأصول، وكفاية المخصصات والاحتياطيات، والإفصاح عن مخاطر الائتمان، والتي تم تداولها في وثائق أخرى للجنة بازل . وسنناقش هذه المجالات لإدارة مخاطر الائتمان كالآتي:

---

[١٣٣] نبيل حشاد : دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية(موسوعة بازل – الجزء الثاني) ،www.pdffactory.com، ٢٠٠٥ ، ص٣٣

ثانياً: مبادئ تقييم مخاطر الائتمان لدى البنك

١) **إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان**

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ١ : إن لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان وسياسات مخاطر الائتمان لدى المصرف والمراجعة الدورية لها (على الأقل مرة كل سنة) . هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى استعداد المصرف لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها في حال التعرض للمخاطر الائتمانية كافة.

وفي إطار هذا المبدأ يجب التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

أ - على المصرف أن يتبع إستراتيجية معينة خاصة بمخاطر الائتمان لتوجيه وإدارة العمليات الائتمانية لدى المصرف ولتبني السياسات والإجراءات اللازمة للقيام بهذه العمليات.

ب - لا بد أن تتضمن الإستراتيجية إفادة باستعداد البنك لمنح الائتمان بناء على نوع التعرض للمخاطر(تجارية ، عقارية ، شخصية) ، وأيضاً بناء على القطاع الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملة، ومدة الاستحقاق، والربحية المتوقعة.

ت - على إستراتيجية مخاطر الائتمان أن تأخذ بعين الاعتبار نوعية أهداف الائتمان والإيرادات والنمو حيث يكون هناك مبادلة ما بين المخاطرة والربحية.

ث - على إستراتيجية مخاطر الائتمان في أي بنك أن تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل لذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية، الناجمة عن هذه التقلبات .

ج - على مجلس الإدارة الحرص على أن سياسات المكافأة والتعويض لدى المصرف لا تتعارض مع إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية. فسياسات التعويض التي تكافئ العمليات المشبوهة ذات الأرباح السريعة، والتي تتعارض مع سياسات إدارة مخاطر الائتمان، قد تُضعف العمليات الائتمانية لدى المصرف.

المبدأ ٢ : يجب أن يكون لدى الإدارة العليا في البنك المسؤولية في تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة .كما لهذه الإدارة الصلاحية في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان، وذلك للتعامل مع مخاطر الائتمانية ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط الرئيسية التالية :

أ – أن حجر الزاوية في أمان البنك هو وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة، وبالتالي لابد من وجود سياسة ائتمانية دقيقة تتناسب مع عمليات البنك ومتطلباته التنظيمية ودرجة تعقيده.

ب –لا بد أن تتناول سياسات الائتمان بعض الموضوعات مثل الأسواق المستهدفة، تنوع المحفظة الائتمانية ، شروط التسعير والشروط الأخرى ، هيكل الحدود، سلطات الموافقة، تقارير/معالجة الاستثناءات، الخ.

ت –يجب أن تصمم وتطبق السياسات ضمن سياق العوامل الداخلية والخارجية مثل وضع السوق للبنك، المنطقة التجارية، قدرات طاقم العمل، والتكنولوجيا والتي تمكن البنك من تحقيق ما يلي :

١ –المحافظة السليمة على معايير منح الائتمان.

٢ –مراقبة وضبط مخاطر الائتمان.

٣ –التقييم الجيد لفرص العمل الجديدة

٤ –تحديد وإدارة مشاكل الائتمان.

ث –على البنك أن يطور ويطبق سياسات وإجراءات مدروسة لتأمين التنويع المناسب في المحفظة الائتمانية فيما يتناسب مع الأسواق المستهدفة وسياسة الائتمان لدى البنك.

ج – على سياسات الائتمان أن تراجع بشكل دوري للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأوضاع الداخلية والخارجية.

ح – عند قيام البنوك بإعطاء تسهيلات على الصعيد الدولي يجب أن يكون لديها سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد، وقياس، ومراقبة وضبط المخاطر المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ذات الصلة بالمقترض

المبدأ ٣ : على البنوك أن تحدد وتدير مخاطر الائتمان المتعلقة بجميع الخدمات والعمليات المصرفية . وعلى البنوك أيضاً أن تحرص على إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المختصة. وهنا تبرز عدة نقاط رئيسية :

أ – إن أساس عملية إدارة مخاطر الائتمان الفعالة هو تحديد وتحليل للمخاطر القائمة والمحتملة المتعلقة بأي منتج أو نشاط.

ب – على البنوك أن تطور المعرفة الواضحة بمخاطر الائتمان الناجمة عن عمليات منح الائتمان المعقدة (كالقروض لقطاعات صناعية معينة، توريق الأصول ، ومشتقات الائتمان والإشعارات المتصلة بالائتمان، لأن مخاطر الائتمان الناجمة، والتي لا تكون حديثة العهد بالبنك، تكون أقل وضوحاً وتتطلب تحليلاً أكثر من المخاطر التقليدية لأنشطة منح الائتمان.

ت – من الضروري على الإدارة العليا للبنك التأكد من أن طاقم العمل المشارك في أي عمليات مصرفية ذات مخاطر ائتمانية للمقترض قادر وبشكل كلي على إتمام هذه العمليات بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات وإجراءات البنك.

٢) العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ٤ : على البنوك أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة تتضمن تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة للمصرف وتفهماً كاملاً وجلياً للمقترضين أو الأطراف الأخرى، هذا بالإضافة إلى تحديد أهداف وهيكل الائتمان وموارد إعادة سداده ويتفرع من هذا المبدأ عدة نقاط أساسية أبرزها:

أ – على البنوك أن تحصل على المعلومات الوافية والكافية لتمكنها من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان المتعلقة بالمقترض والتي تتضمن:

- الغاية من الائتمان ومصادر سداده
- صورة المخاطر الحالية المتعلقة بالمقترض ومدى تأثره بالمتغيرات السوقية و الاقتصادية
- قدرة المقترض السابقة والحالية في تسديد الائتمان

- فيما يتعلق بالتسهيلات التجارية، على البنك الإحاطة بخبرة المقترض في عالم الأعمال ووضعية القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه ومكانته في ذلك القطاع.
- نزاهة وسمعة المقترض وأيضاً أهليته القانونية للاقتراض.

ب – على البنوك أن تقيم العلاقة بين المخاطر والعائد عند إتمام أي معاملة ذات صفة ائتمانية بالإضافة إلى تقييم الربحية الكلية لها.

ت – على البنوك أن تعي أهمية تخصيص مخصصات مالية للخسائر المحددة أو المتوقعة وامتلاك رأس مال كاف لتغطية الخسائر غير المتوقعة .

المبدأ ٥ :على البنوك أن تضع حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد ، وعلى صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم والذين يجب إجمال تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر المصرفية والتجارية وداخل وخارج الميزانية.

وهنا تبرز عدة نقاط رئيسية:

أ –أحد العناصر الرئيسية في إدارة مخاطر الائتمان هو وضع حد أعلى للتعرضات المحتملة للمخاطر على المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم .وترتكز هذه العملية على تصنيف المخاطر الداخلية للمقترض أو الطرف الآخر بحيث يعطى المقترض ذو الحد الأعلى من التعرضات تصنيفا أعلى .كما لا بد أن توضع الحدود لقطاعات الصناعات أو الاقتصاد، والمواقع الجغرافية ومنتجات معينة.

ب – إن الحاجة إلى وضع حد أعلى للتعرض المحتمل للمخاطر، تكمن أهميته على صعيد التنويع الكافي لمحفظة الائتمان .

ث – على المصرف الأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية، وأسعار الفائدة والتحركات الأخرى للسوق، بالإضافة إلى أوضاع السيولة.

ج – على حدود ائتمان البنك أن تعكس المخاطر المتعلقة بأوضاع السيولة قريبة الأجل في حالة تعثر الطرف الآخر.

المبدأ ٦: على البنوك أن تضع قواعد وأسساً واضحة للموافقة على تسهيلات جديدة بالإضافة إلى تعديل، وتجديد وإعادة تمويل تسهيلات قائمة. وفي إطار هذا المبدأ يجب التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

أ – للمحافظة على محفظة ائتمانية سليمة، على البنك أن يضع قواعد وأسساً رسمية لتقييم المعاملات، ولعملية الموافقة على منح الائتمان .وعلى هذه الموافقات أن تتم بالانسجام مع تعليمات البنك السارية وأن تمنح من قبل الإدارة المخولة وذات الصلاحية للقيام بذلك .

ب – كل عرض ائتمان لا بد أن يخضع لتحليل ومعاينة دقيقتين من قبل محلل ائتمان مؤهل ذو خبرة ومعرفة بحجم المعاملات وتعقيداتها .

ت – على المصارف أن توظف وتؤهل مجموعة من خبراء إدارة مخاطر الائتمان لديهم الخبرة، والمعرفة والخلفية الكافية لإجراء تقييمات وقائية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها .

المبدأ ٧ : كل التمديدات لعقود الائتمان يجب أن تنفذ على قواعد مستقلة .أما فيما يتعلق بتمديد التسهيلات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي العلاقة بالبنك، يجب أن تنفذ على قواعد استثنائية وأن تراقب بعناية وأن تؤخذ كافة الإجراءات المناسبة لضبط أو تخفيض المخاطر لقواعد التسليف غير المستقل.

٣) **المحافظة على عملية إدارة، وقياس، وضبط الائتمان المناسبة**

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ٨ :على المصارف أن تضع نظاماً لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر ائتمانية. وهنا تبرز عدة نقاط رئيسية:

أ –إن لإدارة الائتمان دورا حيوياً وهاما في المحافظة على سلامة ورصانة البنك، وهذا يتضمن تحديث الملف الائتماني والحصول على المعلومات المالية الحالية، وإرسال إشعارات بالتجديد وتحضير مستندات مختلفة كاتفاقيات القروض.

ب –خلال عملية تطوير الإدارة الائتمانية، على البنوك التأكد من:

- فعالية وكفاءة عمليات إدارة الائتمان.
- دقة وحداثة المعلومات المقدمة إلى نظم ودوائر إدارة المعلومات.
- فصل مناسب للمهام.

- ضبط إجراءات المكاتب الخلفية (Back Office) بشكل كاف.
- التوافق مع الإجراءات والسياسات الإدارية السارية بالإضافة إلى القوانين والنظم القابلة للتطبيق.

ث –على ملفات الائتمان أن تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بتحديد الوضع المالي الحالي للمقترض .

المبدأ ٩ :على المصارف أن تضع و تفعل نظاماً لمراقبة وضعية التسهيلات الفردية ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة.

ويشمل هذا المبدأ على عدة نقاط رئيسية:

أ – إن نظام مراقبة الائتمان الفعال يتضمن قياسات ل:

- تأمين معرفة البنك للوضع المالي الحالي للمقترض .
- مراقبة توافق وتطابق العملية الائتمانية مع المواثيق القائمة.
- تقييم مستوى الضمان بالنسبة للوضع الحالي للضامن.
- تحديد التقصير في المدفوعات التعاقدية وتصنيف المشاكل الائتمانية المحتملة على أساس دوري.
- رفع المشاكل الائتمانية المتكررة مباشرة للإدارة العليا .

ب –على الموظفين المختصين مسؤولية تأمين وصول المعلومات الكافية إلى المسؤولين المكلفين بوضع تصنيفات داخلية للمخاطر الائتمانية.

إن اتخاذ وتحديد هذه المسؤوليات ستساعد إدارة البنك على إدراك احتمال تضارب المصالح، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يقيِّمون ويكافئون حسب مؤشرات معينة كحجم القرض ونوعية المحفظة والربحية قصيرة الأمد.

المبدأ ١٠ : حثّ وتشجيع البنوك على تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان . نظام التصنيف يجب أن يكون متناغماً مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة البنك.

المبدأ ١١ : على البنوك أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية . فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية والتي تتضمن تحديداً لأي تركز للمخاطر.

المبدأ ١٢ : على البنوك أن توظف نظاماً لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

أ – نظام مراقبة هيكل ونوعية محفظة الائتمان، يجب أن يكون متوافقا مع طبيعة وحجم وتعقيد المحفظة الائتمانية الإجمالية لدى المصرف.

ب – التركزات الائتمانية تمثل أهم مخاطر المحفظة الائتمانية، ويحدث التركيز عندما تتضمن المحفظة الائتمانية لدى المصرف مستويات عالية من الائتمانات المباشرة أو غير المباشرة :لطرف فردي، لمجموعة أطراف ذات صلة بالمصرف، لقطاع اقتصادي معين، لمنطقة جغرافية، لدولة ما، نوع التسهيلات الائتمانية، نوع الضمان .قد تحتاج المصارف إلى استخدام البدائل لخفض أو تخفيف التركزات مثل :التسعير المناسب الحساس للمخاطر الإضافية، زيادة رأس المال للتعويض عن المخاطر الإضافية.

المبدأ ١٣ : على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم التسهيلات الفردية والمحفظة الائتمانية المتعلقة بها، ويجب على البنوك أيضاً تقييم تعرضها للمخاطر الائتمانية في ظل أحلك الظروف.

٤) التحقُّق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ١٤ : على المصارف وضع نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان ونقل النتائج الناجمة عن هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. هذا النظام لا بد أن يقدم معلومات كافية ووافية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لتقييم أداء موظفي الحسابات ووضع المحفظة الائتمانية.

المبدأ ١٥ : على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم وأن التعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن مستويات منسجمة مع المقاييس التدبيرية الداخلية للبنوك .وعلى البنوك أيضاً إرساء وتدعيم المراقبة الداخلية وغيرها من الممارسات للتأكد من أن التوقعات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والحدود يتم إعلامها

دورياً للإدارات المعنية لمعالجتها. إن هدف إدارة مخاطر الائتمان هي المحافظة على تعرضات مخاطر ائتمان البنك ضمن المؤشرات الموضوعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا .

المبدأ ١٦ : على المصارف وضع نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالتسهيلات المتدهورة وإدارة التسهيلات غير الثابتة والحالات المماثلة.

٥) دور المراقبين

المبدأ ١٧ : على المراقبين الطلب من المصارف أن تستحدث نظاماً فعالاً لتحديد، قياس، مراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر .وعلى المراقبين أيضاً إجراء تقييم مستقل لإستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان والإدارة القائمة للمحفظة .وعلى المراقبين كذلك التفكير في وضع أطر تدبيرية لتقييد تعرض البنك للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات الصلات المالية أو غيرها .

لقد وجدت أن هذه المبادئ التي وضعتها اللجنة بمثابة حزمة متكاملة ، يجب على البنك أن يعمل على تطبيقها جميعها لضمان أن تكون سياسة الائتمان جيدة ، وأن تبعده عن المخاطر إلى أقصى حد ممكن ، خاصة إن مخاطر الائتمان هي السبب الرئيسي في أزمات المصارف والبورصات ، وهذه الأسس إنما تم وضعها في ضوء متابعة أداء البنوك على المستوى الدولي ، والتي اتضح للجنة بازل أن مخاطر الائتمان تمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على مستوى العالم .

لكن وبشكل عام يصعب تطبيق هذه الشروط والمبادئ دفعة واحدة لأنها تستلزم جيش من الموظفين والكفاءات ومع أن بعض المصارف تطبقها إلا أننا لاحظنا وجود حالات تعثر في هذه المصارف ، فالتعثر لا يرتبط بالبنك بل بالبنك والمقترض والظروف الاقتصادية وتبقى هذه المبادئ حالات مثالية صعبة التطبيق .

إضافة إلى ذلك لماذا تعرضت المصارف الأمريكية لحالات التعثر التي أعقبها إفلاس حوالي ٢٠٠ مصرف منذ أيلول ٢٠٠٨ وحتى الوقت الحاضر .

وفي هذا الشأن وبغرض حصر التركيز في مخاطر الائتمان ومراقبتها ومتابعتها ، وتماشياً مع معايير بازل ٢ ، وتوخياً لمبدأ الحيطة والحذر ، فقد ألزم مجلس النقد والتسليف مجالس إدارات المصارف بوضع سياسات ائتمانية للمتابعة الجيدة للعملية الائتمانية لعملية منح الائتمان وذلك من خلال عدة قرارات صدرت عنه في هذا المجال والمتمثلة بـ:

- القرار رقم (٩٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩الذي تضمن التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان التي أكدت على إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان ووجود رقابة كافية عليها،مع ضرورة العمل بالمعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية والمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف.
- القرار رقم ٩٤/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ المتضمن عملية تصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.

- القرار رقم ١٠١/م ن/ب٤ تاريخ٢٠٠٥/١/٢ الذي يتضمن التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات المسموح بها ، والذي تم تعديله مؤخراً بالقرار (٣٩٥/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩[١٣٤].
- القرار رقم ١٠٠/م ن/ب٤ تاريخ٢٠٠٥/١/٢ المتضمن التعليمات الخاصة بالحدود القصوى لتركزات المخاطر المصرفية .

ويرى الباحث إن أهم التحديات التي تواجهها المصارف السورية لتطبيق بازل ٢ هي :

١. عدم فاعلية إدارة المخاطر في بعض المصارف وخاصة المصارف العامة.
٢. الحاجة إلى الارتقاء بمستوى المهارات للعاملين في المصارف لتوافق مع متطلبات المعيار الجديد .

[١٣٤] مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية(٣٩٥/م ن/ب٤)تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩م

المبحث الثامن : التجارب الدولية في علاج الديون المصرفية المتعثرة

سوف يتناول هذا المبحث تجارب بعض الدول المتقدمة ، وهي اليابان وأمريكا والصين ، والتي تعرضت لأزمات مصرفية أو مالية كنتيجة لأزمة الديون المتعثرة بها ، والإجراءات المستخدمة في علاج تلك الأزمات وذلك على النحو التالي :

١) التجربة اليابانية لعلاج أزمة الديون المتعثرة:

تعرضت البنوك اليابانية منذ نهاية عقد الثمانيات إلى مشكلة الديون المتعثرة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الياباني ، ولم تنجح الحكومة اليابانية في علاج تلك الأزمة مواجهة تداعياتها بشكل كامل وتام ، خاصة في بداية الأزمة.[١٣٥]

ولعل أهم سبب زيادة حدة المشكلة في اليابان واستمرارها لمدة طويلة ما يلي :

- انتشار حالات الفساد في الشركات اليابانية وازدياد هذه الحالات في أعقاب الركود الذي لحق بالاقتصاد الياباني وترتب عليه توقف الجهات المقترضة عن سداد ديونها للبنك ، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدى.
- توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة لأجيال طويلة ، متأثرة بالازدهار الذي شهده سوق العقارات آنذاك.

وحسب نتائج دراسة (SUGIURA) فإن حجم القروض المتعثرة لدى البنوك اليابانية خلال السنوات (١٩٩٢–٢٠٠٠) بلغ (٧١٨٠٠) بليون ين(١٠٧٧ مليار دولار) وقد شكلت قيمة القروض المتعثرة في نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٠%–٣٠%)من الناتج المحلي الإجمالي .[١٣٦]

---

[١٣٥] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٢٤٤

[١٣٦] Tetsuro Sugiura : No Silver Bullet For Bad Loan problem, Fuji Research Institute Corporation , Tokyo , 2002,pp 1-10

وفي إطار المساعي المبذولة لحل هذه المشكلة قامت الحكومة اليابانية بتخصيص ١٠ تريليون ين ياباني (ما يساوي ٧٤٠ مليار دولار أمريكي) من أموال خطة الطوارئ لإنقاذ الجهاز المصرفي .

كما أسندت لوكالة RCC (Resolution and Collection Corporation) مهمة إدارة الديون وتملكها والتصرف بها ، كما تم تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي.

٢) التجربة الأمريكية لعلاج الديون المتعثرة :

تعرضت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لأسوء أزمة بر بها الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الكساد العظيم في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي فقد تم تصفية وإغلاق أكثر من ١٦٠٠ بنك تجاري وكان وراء هذه الأزمة عدة أسباب منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي بالإضافة إلى أسباب قانونية وتشريعية .

ولقد تمكنت الولايات المتحدة من إدارة الأزمة التي تعرضت لها بشكل ناجح ومن الأمور التي ساعدت على تحقيق ذلك ما يلي :

أ -قيام المؤسسات المالية الأمريكية بتطوير واستحداث أوراق مالية للتعامل مع الديون المتعثرة بيعاً وشراءً .[١٣٧]

ولعل احد أهم أسباب انخفاض نسبة القروض غير العاملة من إجمالي القروض في القطاع المصرفي الأمريكي يعود إلى قيام البنوك الأمريكية ببيع القروض غير العاملة لمؤسسات متخصصة وبالتالي فإن البنوك تخرج القروض المتعثرة من محافظها الائتمانية لتتولى المؤسسات التي تقوم بشراء هذه القروض المتعثرة مهمة إدارتها وتحصيلها وهناك شركات ومؤسسات كثيرة تتعامل في مجال شراء وبيع القروض المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما إن هناك أساليب عديدة يتم إتباعها في مجال المتاجرة بالقروض المتعثرة من أهمها بيع القروض المتعثرة بالمزاد العلني وخاصة من قبل مؤسسة

[١٣٧]- جمال أبو عبيد : القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٤

التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC)[138] وهي مؤسسة تقوم بالمحافظة على ثقة الشعب بالنظام المالي الأمريكي عن طريق ضمان الودائع في المصارف والمنشآت الاقتصادية لمبلغ قدره (١٠٠ ألف دولار)، وذلك عن طريق تحديد ومراقبة وتتبع المخاطر للودائع المضمونة، وعن طريق تقليص الأثر على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام عند فشل مصرف أو منشأة اقتصادية، ولا تستلم هذه المؤسسة مخصصات من الكونغرس، فهي تمول عن طريق الأقساط التي تدفعها المصارف والمنشآت الاقتصادية ومن عوائد الاستثمار في أذونات الخزينة الأمريكية .

و عند إخفاق مؤسسة مالية ما يكون لدى مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية عدة حلول لتتخذها، ولكن الأكثر شيوعا هو أن تبيع ودائع وقروض المؤسسة المفلسة لمؤسسة أخرى، وبالتالي فإن المتعاملين مع المؤسسة المفلسة يصبحون مباشرة متعاملين مع المؤسسة الجديدة[139]

وقد بلغ عدد صفقات القروض التي قامت ببيعها هذه المؤسسة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ما مجموعه ٧٧٢٤٩٠ صفقة بلغت قيمتها البيعية (١٩١٨٠) مليون دولار أي ما يعادل (٥٥,١%) من قيمتها الدفترية البالغة حوالي (٣٤٧٩٦) مليون دولار موزعة كما يلي :[140]

- قروض غير عاملة (متعثرة) قيمتها الدفترية (١٨٤٣٨) مليون دولار بلغت قيمة بيعها (٣٠%) من قيمتها الدفترية.
- قروض جيدة قيمتها الدفترية (١٦٣٥٩) مليون دولار بلغت قيمة بيعها (٨٤%) من قيمتها الدفترية .

ويبين الجدول التالي مبيعات القروض من قبل مؤسسة ضمان التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

[138] على إثر الانهيار الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) وتعثر العديد من البنوك وإفلاسها بحيث تقلص عددها من٢٥٠٠٠ بنك إلى أقل من ١٥٠٠٠ بنك و إزاء هذا الفشل الذريع للبنوك تأسست في عام ١٩٣٤ مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية(FDIC) التي تعتبر أقدم نظام للتأمين على الودائع في العالم وقد تم تطويره أكثر من مرة في ضوء الأزمات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الأمريكي.

[139] البنك المركزي السوري ،مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات ،أنظمة ضمان الودائع،دمشق ،٢٠٠٧،ص٩

[140]. FDIC Loans And Real Estate Sale Summary 1990-2009.
http://WWW.fdic. gov/buying/historical/loans/index.html

السنة	القيمة الدفترية	القيمة البيعية	عدد الصفقات	القيمة البيعية / القيمة الدفترية
1990	1,341	646	106,668	48.20%
1991	2,119	1,455	143,462	68.70%
1992	3,480	2,811	96,529	80.80%
1993	5,387	3,332	136,347	61.90%
1994	4,562	2,654	63,780	58.20%
1995	2,005	822	23,783	41.00%
1996	4,146	1,458	17,112	35.20%
1997	1,450	845	23,207	58.30%
1998	335	204	6,545	60.80%
1999	568	204	16,976	35.90%
2000	336	207	11,584	61.50%
2001	230	106	16,140	46.10%
2002	675	420	7,299	62.30%
2003	354	180	2,729	50.80%
2004	69	40	758	57.90%
2005	2	1	13	88.70%
2006	8	4	66	44.90%
2007	449	422	11,211	94.10%
2008	1,597	916	24,526	57.30%
2009	5,684	2,453	63,755	43.20%
الإجمالي	34,796	19,180	772,490	**55.10%**

جدول رقم (٢) مبيعات القروض خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ بملايين الدولارات الأمريكية

نوع القرض	القيمة الدفترية	القيمة البيعية	عدد الصفقات	القيمة البيعية / القيمة الدفترية
قروض جيدة	16,359	13,686.60	358,232.40	84.00%
قروض متعثرة	18,437.5	5,467.50	350,584	30.00%
الإجمالي 1990–2009	34,796.30	19,180.80	772,385	55.10%

جدول رقم (٣) تصنيف مبيعات القروض من قبل مؤسسة ضمان التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC)

ب – إصدار قانون إصلاح وتقوية وعلاج المؤسسات المالية.

ج – إنشاء مؤسسة Resolution Trust Corporation (RTC) لإدارة وتصفية أصول المؤسسات المالية التي تعرضت للإفلاس.

تم تأسيسها في عام ١٩٨٩ وهي مؤسسة حكومية كان الهدف من تأسيسها هو تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال.

٣) التجربة الصينية في إصلاح القطاع المصرفي

تعد التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية بحق نموذجاً اقتصادياً أبهر العالم وأثار اهتمامه ، نظراً للتقدم الهائل الذي تحقق اقتصادياً من خلال معدلات نمو غير مسبوقة خلال٢٠ سنة، وهو الأمر الذي يثير تساؤلات حول مكانة الصين خلال العقد القادم . وقد تضمنت الإستراتيجية الشاملة التي تبنتها الصين في التنمية الاقتصادية خلال عقد التسعينات سياسات إصلاح القطاع المصرفي وتحديثه بعد أن واجه أزمة الديون المتعثرة.[١٤١]

ولعل ما يميز الصين في إطار تحليل مشكلة القروض المتعثرة هو طبيعة النظام الاقتصادي الصيني القائم على ما يسمى باستراتيجية السوق التي لا يزال القطاع العام فيها مهيمناً على مجمل القطاع الاقتصادي بشكل عام [١٤٢]، وفي مثل هذا الوضع فإن الدولة ممثلة بالحكومة تشجع وتدفع البنوك المملوكة من قبل الحكومة لمنح قروض وتسهيلات ائتمانية لمؤسسات القطاع العام وخاصة الإنتاجية منها ، حتى وإن لم تكن هذه المؤسسات مؤهلة للحصول على الائتمان أو حتى إن كانت هناك قروض مستحقة وغير مسددة على هذه المؤسسات العامة وقد ساعد هذا النهج في تفاقم أزمة القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك الصينية .

وتشير التقديرات إلى أن حجم القروض المتعثرة في نهاية عام ٢٠٠٣ بلغت ٢٣٢ مليار يوان (ما يعادل نحو ٣٠٥,٨ مليار دولار) . ، وقد اتخذت الحكومة الصينية عدداً من الإجراءات والتدابير لعلاج القطاع المصرفي وأزمة الديون المتعثرة من ضمنها :

١ – تأسيس أربع شركات لإدارة الموجودات Asset Management compares (AMCs) تتولى إدارة وتحصيل القروض المتعثرة المحولة إليها من البنوك الحكومية الرئيسية.[١٤٣]

٢ – إنشاء لجنة الرقابة على البنوك China Banking Regulation Commission من أهم أهدافها :[١٤٤]

---

[١٤١] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤

[١٤٢] جمال أبو عبيد : القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة ،مرجع سابق ، ص ١٥٧

[١٤٣] تم تخصيص شركة واحدة لكل بنك من البنوك الحكومية الأربعة الرئيسية وهي البنك الصناعي والتجاري والزراعي وبنك التعمير ، وتعد هذه البنوك الأربعة الأولى مسؤولة عن ٦١% من إجمالي قروض القطاع المصرفي الصيني)

[١٤٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٤

أ – تدعيم وتطوير النظم الرقابية

ب – دعم قدرة البنوك على إدارة المخاطر

ت – تطبيق المعايير الدولية

الفصل الثالث

القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية السورية

المبحث الأول : النشاط الائتماني للمصارف التجارية السورية

المبحث الثاني : لمحة عامة عن البنوك المشمولة بالدراسة

المبحث الثالث : القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري

المبحث الرابع : تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية في المصارف السورية

المبحث الأول :النشاط الائتماني للمصارف التجارية السورية

شهد إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك السورية نمواً متزايداً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) باستثناء عام ٢٠٠٢ الذي شهد انخفاضاً في هذا الرصيد إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذا الرصيد خلال الفترة المدروسة ٢٠.٣% وهو أعلى من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال نفس الفترة والبالغ ١٢%[١٤٥] ، وقد زاد رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٢٩% في عام ٢٠٠٠ إلى ٤١% في عام ٢٠٠٩ وبما أن موضوع الدراسة يعالج مشكلة من المشاكل التي تعاني منها بعض البنوك السورية في مجال الائتمان فسيتم فيما يلي استعراض تطور المؤشرات الرئيسية للنشاط الائتماني لدى البنوك المحلية وذلك وفق عدد من المعايير . فيما يلي تحليل لأهم المؤشرات الرئيسية للنشاط الائتماني لدى البنوك المحلية

أولاً: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها الرئيسية : فيما يلي جدولان أحدهما يبين تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية حسب أنواعها الرئيسية (محفظة السندات ، القروض و السلف ، الحسابات الجارية المدينة ، صافي الديون المتعثرة) أما الآخر يظهر تطور الأهمية النسبية لكل نوع من هذه القروض والتسهيلات.

القيم بملايين الليرات السورية

السنة	محفظة السندات	القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	صافي الديون غير المنتجة	المجموع
2000	13,830	189,604	54,563	5,970	263,967
2001	15,070	172,352	75,453	6,882	269,757
2002	15,212	132,836	89,290	8,236	245,574
2003	19,255	142,130	116,939	8,646	286,970
2004	29,796	190,770	101,486	8,046	330,098
2005	58,476	243,234	106,334	13,679	421,723
2006	9,850	292,770	159,192	29,710	491,522
2007	16,842	320,722	254,519	41,303	633,386
2008	26,327	392,133	399,108	52,726	870,294
2009	29,032	524,497	409,881	66,057	1029,458

[١٤٥] تم احتساب النسب من قبل الباحث استناداً للنشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي السوري/أعداد مختلفة/

جدول رقم (٤) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها الرئيسة خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)[١٤٦]

السنة	محفظة السندات	القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	صافي الديون غير المنتجة[١٤٧]
2000	5.24%	71.83%	20.67%	2.26%
2001	5.59%	63.89%	27.97%	2.55%
2002	6.19%	54.09%	36.36%	3.35%
2003	6.71%	49.53%	40.75%	3.01%
2004	9.03%	57.79%	30.74%	2.44%
2005	13.87%	57.68%	25.21%	3.24%
2006	2.00%	59.56%	32.39%	6.04%
2007	2.66%	50.64%	40.18%	6.52%
2008	3.03%	45.06%	45.86%	6.06%
2009	2.82%	50.95%	39.82%	6.42%

جدول رقم (٥) تطور الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الائتمان خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)[١٤٨]

يلاحظ مما سبق ما يلي :

- إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تحت بند القروض والسلف شكلت الجزء الأكبر من رصيد التسهيلات الائتمانية إلا أن الأهمية النسبية لهذا النوع انخفضت بشكل واضح من ٧١,٨% في نهاية العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٥٠,٩٥% في نهاية عام ٢٠٠٩ أي أن وزنها النسبي انخفض بما يعادل ٢١ نقطة مئوية ، وكذلك الأمر انخفاض الوزن النسبي لبند محفظة السندات بواقع ٢,٤٢ نقطة مئوية وذلك لصالح زيادة بند الحسابات الجارية المدينة ب ١٩ نقطة مئوية ونظراً لارتفاع درجة مخاطر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية [١٤٩] نجد أن بند الديون غير العاملة قد ارتفع بما يعادل ٣,٧٨ نقطة مئوية

[١٤٦] المصدر: النشرة الإحصائية الربعية (أعداد مختلفة) ،البنك المركزي السوري ، دمشق

[١٤٧] لا توجد نسبة معيارية عالمية للديون غير المنتجة بسبب ارتباط هذه النسبة واعتمادها على عدد من المتغيرات الداخلية على مستوى البنك وعلى متغيرات اقتصادية عامة وعلى مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ، كذلك بسبب الاختلاف في المعالجة العملية والمحاسبية ، فالدول التي لديها شركات إدارة وتحصيل للديون المتعثرة تكون النسبة لديها أقل مما هي لدى البنوك في الدول الأخرى.

[١٤٨] تم احتساب النسب من قبل الباحث استناداً الى بيانات الجدول السابق

[١٤٩] قيام المصارف بمنح حسابات جارية مدينة للعملاء خفف عليها دراسة القرض ذلك لأن حساب الجاري مدين يمنح لأن العميل لديه أنشطة تجارية أو صناعية ، هذا الأمر زاد من نسب الديون المتعثرة حيث توجهت هذه القروض للمضاربات العقارية الأمر الذي زاد من ارتفاع أسعار العقارات عام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ في سورية.

- إن معدل النمو الذي حصل في أرصدة الديون غير المنتجة لدى البنوك المحلية كان أعلى من معدل النمو في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في معظم أعوام الدراسة حيث إن رصيد الديون غير المنتجة في نهاية عام ٢٠٠٩ يزيد بما نسبته (١٠٠٦%) عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٠ في حين كانت نسبة الزيادة في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة (٢٩٠%) .
- نجم عن نمو أرصدة الديون غير المنتجة بمعدل يفوق معدل نمو أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ارتفاع كبيير في نسبة الديون غير المنتجة من إجمالي أرصدة القروض حيث ارتفعت هذه النسبة من ٢% في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى٦.٤ % في عام ٢٠٠٩

ثانياً: توزيع التسهيلات حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية

فيما يلي جدولان أحدهما يبين تطور أرصدة التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة قطاعياً والأخر يظهر تطور الأهمية النسبية الممنوحة للتسهيلات الممنوحة لكل قطاع

القيم بملايين الليرات السورية

السنة	الزراعة	الصناعة و التعدين والمرافق	الإنشاءات العقارية	تجارة الجملة و المفرق	خدمات أخرى	مجموع التسليفات
2000	23,253	6,437	24,971	191,285	18,021	263,967
2001	47,502	8,333	26,187	168,980	18,755	269,757
2002	60,921	9,627	29,529	125,956	19,541	245,574
2003	82,447	19,840	35,136	124,879	24,668	286,970
2004	85,396	26,052	47,384	142,460	28,808	330,100
2005	80,424	29,937	64,237	177,247	69,878	421,723
2006	82,039	39,777	70,974	213,844	84,887	491,521
2007	98,326	33,667	91,287	310,621	99,485	633,386
2008	96,286	45,090	113,260	490,901	124,759	870,296
2009	199,055	77,760	142,583	451,899	158,161	1,029,458

جدول رقم (٦) تطور التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

السنة	الزراعة	الصناعة و التعدين والمرافق	الإنشاءات العقارية	تجارة الجملة و المفرق	خدمات أخرى
2000	8.81%	2.44%	9.46%	72.47%	6.83%
2001	17.61%	3.09%	9.71%	62.64%	6.95%
2002	24.81%	3.92%	12.02%	51.29%	7.96%
2003	28.73%	6.91%	12.24%	43.52%	8.60%
2004	25.87%	7.89%	14.35%	43.16%	8.73%
2005	19.07%	7.10%	15.23%	42.03%	16.57%
2006	16.69%	8.09%	14.44%	43.51%	17.27%
2007	15.52%	5.32%	14.41%	49.04%	15.71%
2008	11.06%	5.18%	13.01%	56.41%	14.34%
2009	19.3%	7.6%	13.9%	43.9%	15.4%

جدول رقم (٧) تطور الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدولين السابقين ما يلي:

١ - بخلاف بند (خدمات أخرى) الذي يمثل مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية الصغيرة فإن قطاع التجارة قد احتل المرتبة الأولى بين القطاعات إذ إن التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع تعادل تقريباً نصف الحجم الكلي للتسهيلات ، تلاه كل من قطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات العقارية أما قطاع الصناعة فقد جاء في الترتيب الأخير.

٢ - ما تزال القروض الممنوحة من البنوك التجارية ليست بالمستوى المطلوب في سورية، وذلك لأن معظم التسهيلات التي تقدمها تستخدم لتمويل قطاع التجارة العامة بالدرجة الأولى لأن مدتها قصيرة الأجل ودرجة سيولتها عالية ولا تهتم لقطاع الصناعة والزارعة (وهما القطاعان الأساسيان في اقتصاديات الدول النامية) إلا القليل ويؤكد الباحث أنه يجب الاهتمام بتمويل كل من الزراعة والصناعة لأنهما مصدر الاقتصاد الحقيقي ويدعم توجهات التنمية الاقتصادية في سورية.

٣ – ومن ناحية أخرى فإن الوزن النسبي للتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة والبالغ ١٩,٣% في نهاية عام ٢٠٠٩ كان قريبة من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ذلك العام والتي بلغت ١٩%[١٥٠] فقط.

أما قطاع الصناعة فقد كانت حصته من التسهيلات الائتمانية الإجمالية ٧,٦% بينما كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٣٤% .

وفي المقابل فقد كانت حصة قطاع التجارة من التسهيلات الائتمانية الإجمالية ٤٣,٩ % في حين كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ١٧% فقط ، أي أن حصته من التسهيلات تفوق بشكل كبير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ولعل هذا الأمر أن يقود السلطات المختصة للتنبه إلى الخلل الحاصل في توزيع التسهيلات الائتمانية لصالح قطاع التجارة مقارنةً بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

وكذلك الأمر أيضاً بما يتعلق بقطاع الإنشاءات العقارية فقد وصلت حصته من التسهيلات ١٣,٩% بينما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تبلغ ٣%.

[١٥٠] المجموعة الإحصائية السنوية ، الإصدار الثاني والستون،رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، ٢٠٠٩ ،ص٤٧٣

ثالثاً : تطور التسهيلات الائتمانية مصنفة حسب الجهة المقترضة

فيما يلي جدول يبن تطور توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك حسب طبيعة الجهة المقترضة (القطاع العام والقطاع الخاص) وتطور الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لكل منهما

السنة	القطاع العام ماعدا الحكومة المركزية	الوزن النسبي	القطاع الخاص	الوزن النسبي	المجموع
2000	187,356	70.98%	76,611	29.02%	263,967
2001	191,020	70.81%	78,737	29.19%	269,757
2002	161,639	65.82%	83,935	34.18%	245,574
2003	177,566	61.88%	109,404	38.12%	286,970
2004	182,331	55.24%	147,769	44.76%	330,100
2005	199,195	47.23%	222,528	52.77%	421,723
2006	236,771	48.17%	254,750	51.83%	491,521
2007	327,862	51.76%	305,524	48.24%	633,386
2008	480,183	55.17%	390,112	44.83%	870,295
2009	529,486	51.5%	499,972	48.5%	1,029,458

جدول رقم (٨) تطور التسهيلات الائتمانية مصنفة حسب الجهة المقترضة

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق أنه حصل نمواً في أرصدة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد ارتفعت حصته من ٢٩ % في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٨,٥% في عام ٢٠٠٩ وذلك على حساب انخفاض حصة مؤسسات القطاع العام من ٧٠,٩ % في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١.٥ % في عام ٢٠٠٩ ويعود السبب في ذلك إلى تشجيع القطاع الخاص وإقامة مصارف وشركات تأمين خاصة وجامعات خاصة وغيرها بعد أن كانت غير مسموح بإقامتها سابقاً .

إن توجهات الإصلاح الاقتصادي استدعت مشاركة القطاع الخاص في إقامة منشآت جديدة صناعية وخدمية وهذا الأمر تطلب زيادة حجم التمويل للقطاع الخاص .

المبحث الثاني : لمحة عامة عن البنوك المشمولة بالدراسة

من أجل تحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحث بالحصول على البيانات المالية المتعلقة بالقروض المتعثرة لعدد من البنوك والتي يمكن عرضها على الشكل التالي :

1) **بنك بيمو السعودي الفرنسي**

شركة مساهمة سورية مغفلة مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم ١٣٩٠١ تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣ وفي سجل المصارف تحت الرقم ٨ .

باشر المصرف أعماله في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، حيث يقوم بكافة الخدمات المصرفية من خلال شبكة مكونة من أربع وثلاثون فرعاً موزعة في كافة المحافظات في سورية.

يبلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع ٣.٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية مقسم إلى ٦.٥٠٠.٠٠٠ سهم بقيمة أسمية قدرها ٥٠٠ ليرة سورية للسهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ .

إن الجهة المسؤولة عن إدارة مخاطر الائتمان في البنك هي مجلس الإدارة بالإضافة إلى أن هناك لجان مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر .

الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان في البنك يقوم على تقييم هذه المخاطر والتأكد من بقائها ضمن المستويات المقبولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليصها والوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد .

و يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقا لمعايير وأسس معتمدة.

وأبرز أنواع الضمانات[١٥١] هي :

- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للعقارات والمخزون والضمانات النقدية.
- بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والسيارات والرواتب والضمانات النقدية.

[١٥١] تراقب الإدارة العامة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية ، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية

كما حددت سياسات وإجراءات البنك أطر للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركزات[١٥٢] وإدارة مخاطر الائتمان وضبطها .

إن أهم المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة القروض في المصرف هي استحقاق الأصل أو الفائدة لفترة تزيد عن ٩٠ أو وجود صعوبات مالية تراجع العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية بالإضافة إلى الإخلال بشروط العقد الأصلي.يبين لنا الجدول التالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف في نهاية عام ٢٠٠٩مصنفة إلى٦ فئات طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي تتسم بها كل فئة والتي حددها قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٧٩/م ن/ب٤ تاريخ٢٠٠٩/١٢/٩ .

التسهيلات مباشرة	المبلغ
متدنية المخاطر	362,885,001
عادية (مقبولة المخاطر)	14,122,588,790
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً):	279,038,000
دون مستوى	614,092,904
مشكوك فيها	262,418,512
هالكة(رديئة)	806,774,793
غير عاملة	1,683,286,209
المجموع	28,813,479,000
يطرح الفوائد المعلقة	(102,719,351)
يطرح مخصص التدني	(539,220,780)
صافي	28,171,538,869

جدول رقم (٩) القروض المتعثرة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي في نهاية عام ٢٠٠٩

[١٥٢] تنشأ التركزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي ممكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى..

بلغت التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير العاملة) في نهاية عام ٢٠٠٩ ١.٦٨٣.٢٨٦.٢٠٩ ليرة سورية أي مانسبته٥.٨٤% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة، مقابل ٥٧٥.٣٨٠.٦٥٣ ليرة سورية أي ما نسبته ٢,١٣% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة السابقة قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة.

كما بلغت الديون المجدولة[١٥٣] ١٠٥.٧٩٥.٢٣٧ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ١١٢.٧٥٧.٨١٠ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

أما الديون المعاد هيكلتها[١٥٤] فقد بلغت ١.٦٤٠.٩٩٥.٣٦٤ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٣.٠٠١.٩٢٦.٣١٠ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

[١٥٣] هي الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من أطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة.

[١٥٤] يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح...الخ

٢) **المصرف الدولي للتجارة والتمويل**

تم تأسيس المصرف في ٤ كانون الأول ٢٠٠٣ بموجب قرار رقم ٢٣١/ح بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٤وتحت السجل المصرفي رقم ١٣٨٨٥ وبموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٠ بوصفه مصرفاً خاصاً .

يبلغ رأس مال المصرف المكتتب به ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩ موزعاً على ٦.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد الاسمية ٥٠٠ ليرة سورية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الأربعة والعشرين المنتشرين في معظم محافظات القطر .

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٩ .

- **دراسة الائتمان في المصرف والرقابة عليه و متابعته:**

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة رقابتها باستمرار .

إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية ،توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

- **إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف**

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي :

أ – تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقرة من مجلس النقد والتسليف بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية ، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

ب - التصنيف الائتماني للعملاء:

يتم تصنيف العملاء داخلياً من ١ إلى ٥ وذلك وفق ملائتهم الائتمانية والتزاماتهم بالسداد باستخدام معايير مالية وغير مالية والذي يتم مراجعته وتقييمه من خلال دائرة إدارة المخاطر .

ت - أساليب تخفيف المخاطر:

تعتمد عملية إدارة المخاطر في المصرف على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها :

- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة.
- إتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان ، حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة ، كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

يبين لنا الجدول التالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف الدولي للتمويل والتجارة في نهاية عام ٢٠٠٩مصنفة إلى٦ فئات طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي تتسم بها كل فئة والتي حددها قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٧٩/م ن/ب٤ تاريخ٩/١٢/٢٠٠٩.

التسهيلات مباشرة	المبلغ
متدنية المخاطر	0
عادية (مقبولة المخاطر)	25,062,429,428
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً):	
لغاية ٣٠ يوم	1,929,577,385
من ٣١ يوم لغاية ٦٠ يوم	20,622,642
من ٦١ يوم لغاية ٩٠ يوم	35,869,374
	1,986,069,401
دون مستوى	13,693,460
مشكوك فيها	46,776,083
هالكة(رديئة)	54,159,090
غير عاملة	114,628,633
المجموع	27,163,127,462
يطرح الفوائد المعلقة	(4,607,606)
يطرح مخصص التدني	(23,514,887)
صافي	27,135,004,969

جدول رقم (١٠) القروض المتعثرة لمصرف الدولي للتمويل والتجارة في نهاية عام ٢٠٠٩

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة والغير العاملة ١١٤.٦٢٨.٦٣٣ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩ أي مانسبته٠,٤٢% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة،مقابل ١٥.٣٨٤.٨٢٦ ليرة سورية أي ما نسبته ٠,٠٨% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة السابقة قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة.

كما بلغت الديون المجدولة ١٨٦.٤١٩.٥٦٨ ليرة سورية في نهاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ١٢.٥٩٠.٦٧١ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

أما الديون المعاد هيكلتها فقد بلغت١.٥٦٩.٧٥٨.١٠١ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٥٢.٧٦٤.٨٧٤ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

٣) المصرف التجاري السوري

يعتبر المصرف التجاري السوري من أقدم المؤسسات المصرفية في سورية حيث تم الترخيص له و تسجيله في وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية بالسجل التجاري رقم 2755 تاريخ ٢٧٥٥ تاريخ ٤-٦-١٩٥٦ ، وتم تأسيسه في بداية عام ١٩٦٧ من تأميم خمسة مصارف ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري .

بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٣٤٠ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار واحد ل.س ، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم /٧/ تاريخ ١٥/٨/ ١٩٩٨ .

وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم ٣٥ لعام ٢٠٠٦ والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية .

يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية ، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو ٨٠% ويستحوذ على أكثر من ٧٠ % من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي[١٥٥] .

إن النشاط الرئيسي للمصرف التجاري السوري هو تمويل عمليات التجارة الداخلية و الخارجية بما يتفق مع توجهات الخطة الاقتصادية حيث كان المصرف التجاري السوري و لعقود طويلة الممول الوحيد لجميع عمليات التجارة الخارجية و الداخلية في سورية من خلال التسهيلات التي اعتاد على تقديمها و التي تتمثل ب:

•القروض الاستثمارية

---

[١٥٥] الموقع الالكتروني للمصرف التجاري السوري www.cbc-bank.com/comercialbank

•الحسابات الجارية المدينة

•حسم السندات

•الاعتمادات المستندية للاستيراد و التصدير و بمختلف العملات

•الكفالات بمختلف الأنواع و العملات.

بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الأخرى و التي تتمثل ب:

•الودائع تحت الطلب بكافة العملات

•الودائع لأجل بكافة العملات

•حسابات التوفير

•التحويلات الواردة و الصادرة

•الشيكات المصدقة و المباعة و السياحية و تقاص الشيكات.

•تأجير الصناديق الحديدية

و منذ انفتاح السوق المصرفية في عام 2003 و بدء الترخيص للمصارف الخاصة تبنى المصرف استراتيجية جديدة هدفها مواكبة التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي بشكل رئيسي و الحفاظ على موقعة الريادي للسوق المصرفية التنافسية في سورية.

ويبن لنا الجدول التالي تطور التسهيلات الائتمانية المنتجة وغير المنتجة للمصرف التجاري خلال السنوات ٢٠٠٧–٢٠٠٩

التسهيلات الائتمانية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
التسهيلات المنتجة بالليرة السورية	٢٦٣.٧١١	٤٢٩.٢٩٠	٣٧٧.٩١١
التسهيلات المنتجة بالعملة الأجنبية	٦.٥٥٤	٦.٤٤١	٤.٥٨٠
إجمالي التسهيلات المنتجة	٢٧٠.٢٦٦	٤٣٥.٧٣١	٣٨٢.٤٩٢
التسهيلات غير المنتجة	٢.٤٠٠	٢.٨٦٧	٥.٠٢٨
إجمالي التسهيلات	٢٧٢.٦٦٧	٤٣٨.٥٩٩	٣٨٧.٥٢٠
نسبة التسهيلات غير المنتجة من إجمالي التسهيلات	%٠,٨٨	%٠,٦٥	%١,٣٠

المبالغ بملايين الليرات السورية

جدول رقم (١١) تطور التسهيلات الائتمانية المنتجة وغير المنتجة في المصرف التجاري السوري[١٥٦]

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- بلغت التسهيلات الائتمانية المنتجة ٣٧٧.٩١١ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٦٣.٧١١ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٧ أي بزيادة قدرها ١١٤.٢٠٠ مليون ل.س وبنسبة بلغت ٤٣% وتمثل هذه التسهيلات المبالغ الممنوحة إلى مختلف الفعاليات الاقتصادية في القطر وتعبر عن دور المصرف في تمويل التجارتين الداخلية والخارجية وذلك لتلبية احتياجات القطر ومتطلباته والإسهام بشكل فعال في خطط التنمية الاقتصادية.

- حافظت نسبة التسهيلات المنتجة بالليرة السورية في عام ٢٠٠٩ على ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٩٩% من إجمالي التسهيلات بينما بلغت نسبة التسهيلات المنتجة بالعملة الأجنبية ١% من إجمالي التسهيلات و هذا ناتج عن توجه المصرف إلى السوق المحلية و طرح المزيد من قروض التجزئة بالليرة السورية إلى مختلف شرائح المواطنين ، بينما يقتصر التسليف بالعملة الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية فقط.

- بلغت القروض المتعثرة حوالي ٥ مليار ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩ م وبنسبة بلغت ١,٣% من إجمالي التسهيلات أي ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ ، ولكن تبقى هذه النسبة ضمن النسب المقبولة عالمياً ومحلياً .

[١٥٦] التقارير السنوية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ، وزارة المالية ، المصرف التجاري السوري

٤) المصرف الصناعي السوري

تزايد اهتمام الدولة بالنشاط الصناعي في نهاية الخمسينات فأحدثت الدولة بالمرسوم ٢١٢ لعام ١٩٥٨ وزارة الصناعة لكي تواجه وتراقب وتشجع الإنتاج الصناعي بأشكاله وأنواعه كافة ، وفي العام نفسه تم إحداث المصرف الصناعي بموجب القرار رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ ، وفيما بعد تم تعديل قانون إحداث المصرف بالقانون رقم ٣١ لعام ١٩٦٨ والذي تضمن ما يلي :

" تحدث مؤسسة مصرفية على شكل شركة مساهمة تدعى المصرف الصناعي يتمتع بضمانة الدولة وتعمل تحت إشراف ومراقبة وزارة الصناعة ويحدد رأسماله بمبلغ ١٢,٥ مليون ل.س تكتتب به الدولة بمقدار ٢٥ % من رأسمال المصرف بصورة إلزامية، وللدولة الحق بالاحتفاظ بالأسهم أو بيعها في الأسواق المالية "[١٥٧].

يقوم مجلس إدارة المصرف الصناعي في ضوء موارد المصرف وإمكانياته ووفقا لخطة الدولة الإنمائية، بوضع إستراتيجية وسياسة مصرفية لإدارة هذه الموارد بالشكل الذي يحقق مستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها وفق برنامج سنوي لكافة العمليات المصرفية التي يقدمها ، ويعاد النظر في هذا البرنامج خلال العام في ضوء موارد المصرف وتبعا لسير العمل .

إن المتعاملون مع المصرف هم المؤسسات والشركات والمنشآت والهيئات والأفراد الذين يستفيدون من عمليات المصرف سواء أكانت تسهيلات أو خدمات أو كليهما معاً، ويصنف المتعاملون في أحد القطاعات التالية:

١. القطاع العام
٢. القطاع المشترك
٣. القطاع الخاص
٤. القطاع الحرفي
٥. القطاع التعاوني
٦. القطاع المهني.
٧. القطاعات الأخرى التي يقرها المجلس.[١٥٨]

[١٥٧] - علي كنعان : النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات اصلاحه " ، دار رضا للنشر ، دمشق ، سورية ، ٢٠٠٠ ، ص٦٨-٦٩

[١٥٨] نظام عمليات المصرف الصناعي السوري ، منشورات الإدارة لعامة ، دمشق ، ص١

فيما يأتي عدة جداول تبين تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية وتطور أرصدة القروض المتعثرة ، وتطور نسبة القروض المتعثرة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات لكل من المصارف المشمولة بعينة الدراسة وذلك خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٩

القيم بآلاف الليرات السورية

اسم البنك	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بنك بيمو	٠	٠	١١،٧٩٧،٩٦٥	١٧،١٣٣،٠٨٧	٢٧،١٣١،٣٥٠	٢٨،٨١٣،٤٧٩
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠	٠	٥،٨٧٣،٠٠٢	١١،٩٦٩،٨٦٣	١٩،٠٣٩،١٧٠	٢٧،١٦٣،١٢٧
التجاري	١٢٨،٠٤٠،٢٥١	١٥٣،٢٩٨،٣٨٩	١٩٦،٤٨٩،٣٨٠	٢٧٢،٧٠٠،٠٠٠	٤٣٨،٥٩٩،٠٠٠	٣٨٧،٥٢٠،٠٠٠
الصناعي	٢٢،٦٣٨،٠٠٠	٢٣،٠٨٠،٠٠٠	٢١،٥٨٢،٠٠٠	١٩،٧٤٩،٠٠٠	١٩،٣٨٣،٠٠٠	٢١،٧٢٩،٤٢٨

جدول رقم (١٢) تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى مجموعة المصارف السورية[١٥٩]

القيم بآلاف الليرات السورية

اسم البنك	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بنك بيمو	٠	٠	٢٦٢،٢٤٨	٤٠٣،٥١٣	٥٧٥،٣٨٢	١،٦٨٣،٢٨٦
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠	٠	٥٣،٤٦٨	١٢،٩٤٢	١٥،٣٨٥	١١٦،٦٢٩
التجاري	٤٨٠،٢٠٩	٦٥٤،٨٢٧	٦٧٠،٦٤٥	٢،٤٠٠،٠٠٠	٢،٨٦٨،٠٠٠	٥،٠٢٨،٠٠٠
الصناعي	٢،٤٤٧،٠٠٠	٦،٨٠٤،٠٠٠	١١،٨١٠،٠٠٠	١٣،٤٧٨،٠٠٠	١٣،٩٠٦،٠٠٠	١٣,١٨٠,٧٥١

جدول رقم (١٣) تطور أرصدة القروض غير العاملة لدى مجموعة البنوك المشمولة بالدراسة

[١٥٩] البنوك المشمولة بالدراسة ، التقارير السنوية (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

اسم البنك	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بنك بيمو	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٢,٢٢	%٢,٣٦	%٢,١٢	%٥,٨٤
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	%٠,٠٠	%٠,٠٠	%٠,٩١	%٠,١١	%٠,٠٨	%٠,٤٣
التجاري	%٠,٣٨	%٠,٤٣	%٠,٣٤	%٠,٨٨	%٠,٦٥	%١,٣٠
الصناعي	%١٠,٨١	%٢٩,٤٨	%٥٤,٧٢	%٦٨,٢٥	%٧١,٧٤	%٦٠,٦٥

جدول رقم (١٤) تطور نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى مجموعة البنوك المشمولة بالدراسة

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجداول السابقة ما يلي:

- إن نسبة القروض غير العاملة تختلف من بنك لأخر فهناك بعض البنوك وصلت النسبة لديها مستويات عالية جداً مثل البنك الصناعي في حين كانت النسبة عادية ومقبولة لدى بقية البنوك[١٦٠].
- إن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية لدى كل بنك تختلف من سنة لأخرى ويعزى سبب هذا الاختلاف بشكل رئيسي إلى تغير جودة مكونات المحفظة الائتمانية الخاصة بكل بنك (المخاطر الخاصة) من سنة لأخرى ، والى التغير الذي يحصل في الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على القطاع المصرفي بشكل عام (المخاطر العامة) التي يكون لها أثار مباشرة أو غير مباشرة في قدرة المقترضين .

نظراً لعدم إمكانية الحصول على البيانات التفصيلية المتعلقة بالقروض المتعثرة ولفترة طويلة لكل من المصرف التجاري ومصرف بيمو و المصرف الدولي للتمويل والتجارة بسبب امتناع البنك التجاري عن إعطاء مثل هذه البيانات ، وحداثة كل من المصرفين الخاصين فسوف تقتصر عملية تحليل المؤشرات التفصيلية لمشكلة القروض المتعثرة في المبحث التالي على المصرف الصناعي الذي وصلت لديه نسبة القروض المتعثرة إلى مستويات عالية جداً خلال سنوات الدراسة مقارنة مع بقية المصارف الأخرى، ومن ثم سيتم تحليل أسباب تعثر القروض لدى كافة المصارف وذلك من وجهة نظر موظفي الائتمان فيها.

[١٦٠] على الرغم من عدم وجود نسبة معيارية للقروض المتعثرة عالمياً ومحلياً وعدم تطرق معايير ومبادئ بازل لذلك، إلا إن الباحث ومن خلال قراءة عدد من الأبحاث المتصلة بذلك ومناقشة هذا الموضوع مع عدد من المصرفيين السوريين يمكنه القول بأنه يمكن اعتبار النسب التالية معيارية في ضوء الواقع الحالي للقطاع المصرف السوري :
النسبة مقبولة إذا كانت اقل من أو تساوي ١٠%
النسبة معتدلة إذا كانت أكبر من ١٠% وأقل أو تساوي ٢٠%
النسبة علية إذا كانت أكبر من ١٥% وأقل أو تساوي ٢٠%
النسبة عالية جداً إذا كانت أكبر من ٢٠%

المبحث الثالث ، القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري

أولاً : مصادر تمويل المصرف الصناعي

يعتمد المصرف الصناعي على مصادر عدة لتمويل نشاطاته الصناعية، ويبين لنا الجدول الآتي تطور مصادر التمويل لدى المصرف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨

بملايين الليرات السورية

البيـــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رأس المال	٢٥٧	٢٧٢	٢٩٣	٣٥٢	١٠٢٨	١١١٥	١١١٥	١١١٥	١١١٥
الاحتياطيات	١٦٦	١٨١	٢٠٣	٢٥٠	٤٣٨	٥٤٤	٥٤٤	٥٥٤	٥٧٥
الودائع	٥٢٢٥	٧٣٢٤	٩١٠٣	١٤٢٧٥	٢٢٥٦٧	٢١٢٩٢	٢٠٠٠٧	٢٠١٢٩	٢٦٩٣٣
التجهيز وإعادة الحسم لدى مصرف سورية المركزي	٢٩	٢٠	١٥١	١٤٧	٢٣٩	١٧٩٨	١١٠١	٦٦٨	٢٧٧
الأموال المستقرضة	٦١٠	٩٤٤	٦٨٦	١٣٢٨	٢٧٠٣	٣٤٦٦	٣٤١٩	٢٦١٦	١٧٣٥
المجموع	**٦٢٨٧**	**٨٧٤١**	**١٠٤٣٦**	**١٦٣٥٢**	**٢٦٩٧٥**	**٢٨٢١٥**	**٢٦١٨٦**	**٢٥٠٨٢**	**٣٠٦٣٥**

الجدول رقم (١٥) تطور مصادر تمويل المصرف الصناعي السوري (٢٠٠٠/٢٠٠٨) [١٦١]

من الجدول السابق نجد إن المصادر المالية للمصرف الصناعي تتألف من:

١ - الأموال الخاصة وهي رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة ، حيث بلغ رصيدها خلال العام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢٣ مليون ل.س، وقد أوصى مجلس النقد والتسليف بزيادة رأسمال المصارف المتخصصة ومنها المصرف الصناعي إلى ١,٥ مليار ليرة سورية ، وفي عام ٢٠٠٨ بلغ رصيد الأموال الخاصة للمصرف الصناعي حوالي ١٦٩٠ مليون ل.س علماً بأن رأسمال المصرف الاسمي بلغ مليار ونصف المدفوع منه ١١١٥ مليون ل.س، ومن ثم تم صدور القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٩ والذي يطالب بزيادة رأس المال الاسمي لكل من

[١٦١] المصرف الصناعي السوري ، التقارير السنوية للسنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٨)

المصرف الصناعي والمصرف العقاري و مصرف التوفير و مصرف التسليف الشعبي من مبلغ /١,٥/ مليار ل.س إلى مبلغ /١٠/ مليارات ل.س و ذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون ، على أن تغطى هذه الزيادة على الشكل التالي[١٦٢] :

أ- نسبة ٢٥% من الأرباح السنوية الصافية لهذه المصارف.

ب- الأموال التي تخصصها الدولة لها وفق الإمكانات المتاحة .

٢ - المصادر الخارجية (الأموال المستقرضة)، وتشمل على نحو رئيسي الأموال المستقرضة من المصرف المركزي والقروض المستلمة من مؤسسات مالية أخرى منها محلي (مؤسسة التأمينات الاجتماعية السورية ومصرف التسليف الشعبي) وخارجي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية) وقد ازدادت هذه الأموال من ٦١٠ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٦٦ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ بمعدل زيادة قدرها ٤٦٨% لتعاود الانخفاض إلى ١٧٣٥ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨.

٣ - التجهيزات و إعادة الحسم لدى المصرف المركزي ، وقد ازدادت هذه الأموال من ٢٩ مليون ل.س في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٩٨ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ لتعاود الانخفاض في عام ٢٠٠٦ لتصل ٢٧٧ مليون ل.س في عام ٢٠٠٨.

ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في حجم الأموال المستقرضة خلال الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى توقف المصرف عن ممارسة بعض نشاطاته والقيام بتفعيل وضع التسويات لحل مشكلة الديون المتعثرة للمصرف.

٤ - الودائع والحسابات الجارية الدائنة والتي يقبلها المصرف وفقاً للقواعد المحددة في نظام عملياته، وقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٦٩٣٣ مليون ل.س ، وهي تشكل ٨٨ % من إجمالي مصادر تمويل المصرف.

---

١٦٢ موقع وزارة المالية السورية www.syrianfinance.org

ثانياً : غايات ومهام المصرف

أ – القروض والتسهيلات الائتمانية

يقدم المصرف أنواع متعددة من التسهيلات المصرفية للعملاء من القطاع العام والمشترك والتعاوني والخاص والحرفي وهي:

١– القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنتين لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج. وقد استند المصرف الصناعي في تمويل رأس المال العامل وتحديد نوع التسهيلات ومقدارها وتواريخ تسديدها إلى العناصر التالية:

أ. السمعة الأدبية.

ب. الوضع المالي للمتعامل وإمكانية التسديد .

ج. المبيعات (الفعلية والمتوقعة)

د. وضع السوق.

ه. تصنيف المتعامل.

و. بيان بالأموال الخاصة والأصول الثابتة

ز. ميزانيتان وبيانان دخل لسنتين ماليتين متتاليتين منها السنة السابقة وموازنة تقديرية يعتمدها المصرف.

٢ – القروض متوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات ، والقروض طويلة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة ، لغايات دعم صناعات جديدة أو توسيع الصناعات القائمة عن طريق شراء الآلات والمعدات والمركبات الآلية أو شراء الأراضي أو إقامة المباني اللازمة بموجب تراخيص رسمية أو ما يقوم مقامها ، ويستند البنك في تمويل رأس المال الثابت وتحديد نوع التسهيلات و مقدارها وتواريخ تسديد أقساطها إلى العناصر التالية [١٦٣] :

أ – السمعة الأدبية.

ب– الوضع المالي للمتعامل وإمكانية التسديد .

[١٦٣] نظام عمليات المصرف الصناعي السوري ، منشورات الإدارة لعامة ، دمشق ، ص٤

ج- دراسة جدوى اقتصادية .

د- بيان بالأموال الخاصة والأصول الثابتة.

ه- التصاميم الفنية للمشروع وبيان بالكلفة التقديرية والمدة اللازمة لإنجازه .

و-بيان بنوع الآلات والتجهيزات والمركبات الآلية المراد شراؤها وكلفتها .

٣ - الحسابات الجارية المدينة للقطاع العام والمشترك والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية الحرفية لتأمين احتياجاتها الضرورية من الأموال النقدية وتكون هذه الحسابات دائمة الحركة.

٤ - حسم السندات التجارية والصناعية .

٥ - شراء الشيكات والسحوبات للإطلاع بالاستناد إلى حاجتهم ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية.

٦ - السلف على عقود التصدير الجارية بينهم وبين المستوردين في الخارج بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

٧ - السلف لقاء وثائق الشحن للتصدير بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

٨ - التسهيلات غير النقدية كالكفالات والقبولات.

و يبين لنا الجدول التالي تطور التسهيلات المنفذة حسب الأنواع خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨

بآلاف الليرات السورية

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حسم السندات	١٨٩٤٣٤٠	١٦١٠١٩٤	٢٠٩٣٢٩٥	٣٧١٣٦٩٠	١٠٢٠٧٦٠	٥٣٥٧١٠	٢٥١٧١٥	١٤٧٥٥٠
قروض قصيرة الأجل	١٩١٣٤٨٣	٣٢٠١٢٠٥	٦٩٥٦٣٠٥	٢٨٩١٠٤١	٢٤٢٥٧٧٤	١٩٠٢١٢٦	١٠٨٦٣٦٢	١٠٨٣٣٠٩
قروض متوسطة الأجل	٨١٠٢٧٠	٧٥٥٦٠٨	١٨٥١٥٨٧	٢٠١٨٢٧١	٢٢٥٤٩٣٢	٩٣٥٤٦٠	٣٦٩٨٠٢	٣٣٧٤٣٩
قروض طويلة الأجل	—	٢٤٢٥	١٠٨٢٨٩	١٥٥٨٨	٢٢٧٥٥	١٥٩٢١٢	١٠٣٢٩٠	٦٨٦٠٦

حسابات جارية مدينة	—	٢٨٦١٥	٢٢٣١٣٦٢	٣٠٦٥٧٩٨	٢٦١٤٢٦٣	٢٩٢٢٥٠	–	١٧٠٠٠
سلف على عقود التصدير	١٥٠٠٠	٣٩٦٤٨	١٣٥٥٠	٣٤٧٣٠	٤٨٥٦٥	٢٠٠٠٠	–	–
الكفالات	—	٨٢٨٣٦	١١٩٤٢	١٤٧٣٢٥	١١٩٤٣٠٦	٣٠٢٥٥٧٩	٥٨٣٨٧٤٢	٩٦٦٢٤٧٠
المجموع	٤٦٣٣٠٩٣	٥٧٢٠٥٣١	١٣٢٦٦٣٣٠	١١٨٨٦٤٤٣	٩٥٨١٣٥٥	٦٨٧٠٣٣٧	٧٦٤٩٩١١	١١٣١٦٣٧٤

الجدول رقم (١٦) تطور التسهيلات المنفذة حسب الأنواع خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٨

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١ – تركز اهتمام المصرف بالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل بنسب لا تقارن مع القروض الطويلة الأجل وإذا ما قورنت القروض القصيرة الأجل من جهة والمتوسطة الأجل من جهة أخرى نجد أن القروض القصيرة الأجل لها الأهمية النسبية العظمى ، وبالتالي نجد أن المصرف يقوم بتمويل الصناعات الصغيرة ذات الدورة السريعة لرأس المال ، ولا يولي اهتماماً للمشاريع الصناعية الكبيرة ذات الأهمية الإستراتيجية على الصعيد الاقتصادي الكلي وكما أنه نسي أو تناسى المتطلبات الخاصة بتمويل القطاع الصناعي والتي من أهمها تمويل طويل الأمد ولا يعمل المصرف الصناعي كمصرف تنموي بل يتخذ عمل المصارف التجارية .

٢ – قيام المصرف بمنح قروض بمبالغ كبيرة في عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ فقد منح في عام ٢٠٠٣ ما يزيد على ٦٩٥٦ مليون ل.س كقروض قصيرة الأجل و١٨٥١ مليون ل.س كقروض متوسطة الأجل و ١٠٨ مليون ل.س كقروض طويلة الأجل مرتفعاً بشكل قياسي عن العام الذي سبقه حيث كانت القروض قصيرة ٣٢٠١ مليون ل.س والقروض المتوسطة ٧٥٥ مليون ل.س وقد برز ذلك في حينه برغبته في زيادة التوظيفات واستمر الأمر كذلك في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ .

ويبين الجدول الآتي تطور التوظيفات حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٨

بملايين الليرات السورية

السنة	قطاع عام	قطاع مشترك	قطاع تعاوني	قطاع خاص وحرفي	المجموع
2000	163	57	.	4,925	5,145
2001	151	50	--	6,165	6,366
2002	50	--	--	7,732	7,782
2003	154	50	__	17,196	17,400
2004	154	50	--	22,434	22,638
2005	25	50	--	23,005	23,080
2006	149	-	-	21,433	21,582
2007	149	-	-	19,600	19,761
2008	149	-	-	18,498	18,647

الجدول رقم (١٧) تطور التوظيفات حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٠. ٢٠٠٨

يلاحظ أن توظيفات المصرف قد تركزت في القطاع الخاص والحرفي إذ تجاوزت ١٥,٥ مليار ل.س بالمتوسط في حين لم يتجاوز التوظيف في القطاع العام بالمتوسط ١٢٨ مليون ل.س وهذا التوجه برأيي صحيح لأن وضع القطاع الصناعي العام في سوري غير جيد و أن أغلب مؤسساته غير كفؤة اقتصادياً وتحصل على التمويل من الخزينة العامة للدولة.

ب - **الخدمات المصرفية** يقدم المصرف الخدمات المصرفية للمتعاملين وللمراسلين وتشتمل بصورة خاصة على ما يلي:

١ -قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة

٢ -إصدار شهادات إيداع

٣ -إصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على المصرف وإصدار بطاقات الاعتماد.

٤ -تحصيل السندات والشيكات والسحوبات ووثائق الشحن

٥ -إبداء المشورة الفنية وتقديم المعلومات

٦ -مساهمات المصرف

٧ -تقديم القروض للعاطلين عن العمل بالتعاون مع هيئة مكافحة البطالة

ثالثاً :القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري

تمهيد : لمعرفة الأهمية النسبية للقروض المتعثرة واتجاه تطورها في المصرف الصناعي قام الباحث بدراسة وتحليل تطور حجم القروض المتعثرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٩ في المصرف الصناعي السوري بدمشق وذلك بالرجوع إلى القوائم المالية المنشورة والسجلات المصرفية غير المنشورة والمتعلقة بهذا الموضوع ، وقد تم استخدام مؤشر القروض غير العاملة للوصول إلى أهداف الدراسة ، كما قام الباحث بدراسة تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩ وذلك كونها صمام الأمان لحماية رأسمال البنك من المخاطر المتعلقة بالنشاط الائتماني ، هذا بالإضافة إلى دراسة تطور حجم الفوائد والعمولات المعلقة في المصرف.[١٦٤]

أما بخصوص تحليل وتحديد الأسباب الرئيسية لتعثر القروض المصرفية فسيتم تناوله بالتفصيل في المبحث اللاحق.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد أي بيانات منشورة من قبل البنك المركزي السوري أومن قبل أي مصرف عام أو أي جهة رسمية أخرى حول حجم صافي القروض المتعثرة و نسبتها من الرصيد القائم للائتمان أو حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو حجم الفوائد والعمولات المعلقة سواء على مستوى مصرف معين أو على مستوى جميع المصارف.

وقد قام الباحث بالحصول على هذه البيانات للمصرف الصناعي من خلال المقابلات مع بعض مدراء المصرف وخاصة مدير التسليف ومدير المحاسبة ومدير التخطيط والإحصاء وذلك بعد الحصول على الموافقة من المدير العام للمصرف.

[١٦٤] يقوم البنك باحتساب قيمة الفوائد والعمولات المترتبة على القروض المتعثرة ويضيفها إلى رصيد القرض ، إلا أنه لا يدخل هذه الفوائد ضمن إيراداته وإنما يقيدها في حساب خاص هو حساب الفوائد المعلقة (الفوائد المحفوظة) حتى إطفاء القرض أو انتظام المقترض بالسداد ، وفي حال انتظام المقترض بالسداد ووفق الأسس التي حددتها تعليمات البنك المركزي يحق للبنك رد قيمة الفوائد والعمولات المعلقة واعتبارها ضمن حساب الإيرادات في السنة التي تم فيها اعتبار القرض عاملاً.

أ – تطور القروض المتعثرة بمعيار القروض غير العاملة

فيما يأتي جدول يبين تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية " المحفظة الائتمانية "، وتطور أرصدة القروض غير العاملة، وتطور نسبة القروض غير العاملة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات خلال السنوات ٢٠٠٠–٢٠٠٩

السنة	التسهيلات الإجمالية	الديون غير العاملة	نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات (%)
2000	5,145,000,000	1,473,000,000	28.63
2001	6,366,000,000	1,474,000,000	23.15
2002	7,782,000,000	1,630,000,000	20.95
2003	17,400,000,000	1,607,000,000	9.24
2004	22,638,000,000	2,447,000,000	10.81
2005	23,080,000,000	6,804,000,000	29.48
2006	21,582,000,000	11,810,000,000	54.72
2007	19,749,000,000	13,478,000,000	68.25
2008	19,383,000,000	13,906,000,000	71.74
2009	21,729,428,000	13,180,751,000	60.65

الجدول رقم (١٨) تطور القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠٠/٢٠٠٩)[١٦٥]

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ما يلي :

١ – إن النمو الذي حصل في أرصدة القروض غير العاملة لدى المصرف الصناعي كان أعلى من معدل النمو في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ، حيث إن رصيد القروض غير العاملة في نهاية عام ٢٠٠٩ يزيد بما نسبته ٧٩٥٪ عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٠ في حين نسبة الزيادة في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة ٣٢٢٪.

٢ – نجم عن نمو أرصدة القروض غير العاملة بمعدل يفوق معدل نمو أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ارتفاع كبير في نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية فقد

[١٦٥] المصرف الصناعي السوري، الإدارة العامة ، مديرية الحسابات ، دمشق ، ٢٠٠٩

ارتفعت النسبة من ٢٨,٦% في نهاية عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧١,٧٤% في نهاية عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ٦٠%في عام ٢٠٠٩

٣ – إن الاتجاه العام لنسبة القروض غير العاملة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية قد أتخذ اتجاها تنازلياً خلال السنوات الأربعة الأولى (٢٠٠٠–٢٠٠٣) من الفترة التي غطتها الدراسة ، إلا إن الاتجاه العام للنسبة أتخذ منحنىً تصاعدياً خلال السنوات (٢٠٠٤–٢٠٠٨) حيث ارتفعت النسبة من ١٠,٨% في نهاية عام ٢٠٠٤ لتصل أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت حوالي ٧١,٧٤% .

ب - تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وحجم الفوائد المعلقة

يبين لنا الجدول التالي تطور حجم مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها لدى المصرف الصناعي وكذلك حجم الفوائد والعمولات المعلقة ، وتطور صافي القروض غير العاملة والذي يمثل رصيد القروض غير العاملة مطروحاً منها الفوائد والعمولات المعلقة وأخيراً نسبة مخصص القروض والتسهيلات الائتمانية إلى صافي القروض غير العاملة وذلك خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩

السنة	التسهيلات الإجمالية	صافي الديون غير العاملة	مخصص الديون المشكوك فيها	الفوائد والعمولات المحفوظة	إجمالي الديون غير العاملة	نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى صافي الديون غير العاملة(%)
2000	5,145,000,000	1,473,000,000	14,905,963	580,718,367	2,068,624,330	1.01
2001	6,366,000,000	1,474,000,000	29,645,739	697,653,765	2,201,299,504	2.01
2002	7,782,000,000	1,630,000,000	45,961,292	879,392,172	2,555,353,464	2.82
2003	17,400,000,000	1,607,000,000	62,030,825	1,034,069,778	2,703,100,603	3.86
2004	22,638,000,000	2,447,000,000	122,349,255	1,225,059,216	3,794,408,471	5.00
2005	23,080,000,000	6,804,000,000	428,922,202	1,747,033,477	8,979,955,679	6.30
2006	21,582,000,000	11,810,000,000	877,190,621	2,527,172,584	15,214,363,205	7.43
2007	19,749,000,000	13,478,000,000	1,065,981,406	3,742,055,723	18,286,037,129	7.91
2008	19,383,000,000	13,906,000,000	1,065,981,406	5,023,140,009	19,995,121,415	7.67
2009	21,729,428,000	13,180,751,000	1,065,981,406	6,023,988,000	20,270,720,406	8.09

الجدول رقم (١٩) تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وحجم الفوائد المعلقة (٢٠٠٠/٢٠٠٩)[١٦٦]

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول المشار إليه سابقاً ما يلي:

١ - إن النمو في رصيد مخصص القروض المشكوك في تحصيلها كان بمبالغ و معدلات عالية بين عامي ٢٠٠٤و ٢٠٠٧ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:

[١٦٦] المصرف الصناعي السوري، الإدارة العامة، مديرية الحسابات، دمشق، ٢٠٠٩

أ - قيام المصرف الصناعي بزيادة مخصص القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٦٠,٣ مليون ل.س خلال عام ٢٠٠٤ وبمبلغ ٣٠٦,٥ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ و٤٤٨,٢ مليون ل.س خلال عام ٢٠٠٦ و١٨٨,٧ في عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أرصدة القروض غير العاملة لديه خلال الأعوام السابقة حيث من المعروف أن هناك ارتباط وثيق في حجم مخصص القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها وبين حجم القروض غير العاملة.

ب - قيام البنك المركزي السوري بتشديد إجراءاته الرقابية على أعمال الائتمان لدى البنوك وإعطاء أهمية خاصة لموضوع القروض غير العاملة وتكوين المخصصات

٢ - عدم قيام البنك خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بوضع مخصص للقروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها ويعزى السبب إلى وجود خسارة بدلاً من الربح إذ من أين سيخصص هذه المؤونات؟ .

٣ - على غرار ما حدث بخصوص نمو أرصدة القروض غير العاملة وأرصدة مخصصات القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها ، فقد كان النمو في أرصدة الفوائد والعمولات المعلقة خلال السنوات الأربعة الأولى من الفترة التي غطتها الدراسة ضمن المستويات المقبولة والمعدلات الطبيعية والمقبولة ، إلا أن معدلات النمو كانت عالية بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وقد حصل اكبر ارتفاع في رصيد الفوائد والعمولات المعلقة خلال هذه الفترة في عام ٢٠٠٨ إذ بلغت قيمة هذا الارتفاع ١٢٨١ مليون ل.س يليه الارتفاع الذي حصل في عام ٢٠٠٧ والبالغ ١٢١٤ مليون ل.س، ثم الارتفاع في عام ٢٠٠٩ والبالغ ١٠٠٠مليون ل.س.

٤ - إن نسبة تغطية مخصص القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها لصافي القروض غير العاملة لم تتجاوز في المتوسط ٥,٥% ، في حين إن نسبة التغطية المقبولة عالمياً تتراوح حول معدل ٩٠% ولعل أهم سبب في انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يعود إلى المشاكل الكبيرة في المحفظة الائتمانية التي يعاني منها المصرف الصناعي.

رابعاً: تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر القروض في المصرف الصناعي السوري وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

من الأسباب الرئيسية للديون المتعثرة مجموعة الأسباب الخاصة بالظروف الاقتصادية المحيطة والتي تؤثر على نشاط الائتمان بالمصارف ، وعلى النشاط الذي يموله الائتمان ، وكلما كانت هذه الظروف تتصف بعدم الاستقرار كلما كان هناك مخاطر مرتفعة لعدم قدرة الشركات المقترضة والممولة عن طريق المصارف على إدارة مشروعاتهم بكفاءة وفاعلية في ظل ظروف عدم التأكد عما سيكون عليه الحال مستقبلا .

لذلك سيتم في هذا المبحث دراسة طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري وبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ، وهذه المؤشرات هي :

١ - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

٢ - معدل التضخم

و سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الديون غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية من جهة والمؤشرات الاقتصادية المشار إليها أعلاه من جهة أخرى وذلك باستخدام معامل الارتباط.

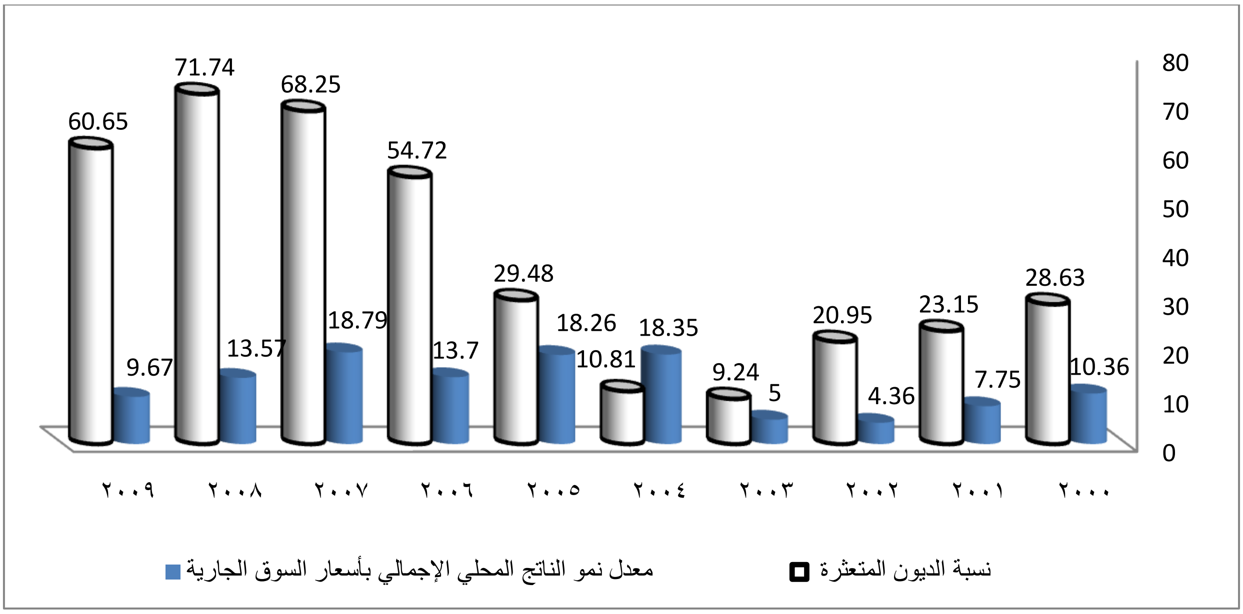
١ – تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية		نسبة الديون المتعثرة من رصيد التسهيلات (%)
	بملايين الليرات[١٦٧]	معدل النمو (%)[١٦٨]	
2000	903,944	10.36	28.63
2001	974,008	7.75	23.15
2002	1,016,500	4.36	20.95
2003	1,067,300	5.00	9.24
2004	1,263,100	18.35	10.81
2005	1,493,800	18.26	29.48
2006	1,698,500	13.70	54.72
2007	2,017,600	18.79	68.25
2008	2,291,400	13.57	71.74
2009	2,513,000	9.67	60.65

جدول رقم (٢٠) تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

[١٦٧] البنك المركزي السوري ، النشرة الإحصائية الربعية ، أعداد مختلفة

[١٦٨] تم احتسابها من قبل الباحث



شكل رقم (٢) تطور الديون المتعثرة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال السنوات (٢٠٠٠– ٢٠٠٩)

لدى احتساب معامل الارتباط بين نسبة الديون المتعثرة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية تبين أن هناك علاقة طردية مقدارها (٠,٣٦) ، وهي نتيجة غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً ، لأن وجود نمو في الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الوضع الاقتصادي للدولة في حالة تحسن ، وأن القطاعات الاقتصادية المختلفة بوضع جيد ، الأمر الذي يوفر للمستثمرين والأفراد على حد سواء حالة من التفاؤل في المستقبل ، ويؤدي إلى زيادة إقبالهم على الاستثمار والإنفاق ، فيقدمون على الحصول على القروض من المصارف لتمويل استثماراتهم ، كما أن قدرة العملاء على سداد أقساط القروض و الفوائد المستحقة عليهم ستتحسن ، وعليه فإن حجم القروض لدى البنوك سيزيد بمعدلات تفوق معدلات نمو القروض المتعثرة ، الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض نسبة الديون المتعثرة من حجم القروض لدى البنوك ، لذلك كان من المفروض من الناحية الاقتصادية أن تكون العلاقة السابقة عكسية .

ويمكن تفسير زيادة الديون المتعثرة في المصرف الصناعي السوري على الرغم من أن وضع الاقتصاد في حالة جيدة ، إلى احد الأسباب التالية منفصلةً أو مجتمعةً :

١ – سوء نية العملاء وعدم رغبتهم بسداد القروض المستحقة عليهم أو عدم كفاءة إدارتهم لمشاريعهم الممولة.

٢ – سوء إدارة البنك ونقص الكوادر الكفؤة وعدم استناد القرار الائتماني على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول والاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني.

٣ – قيام المقترضين باستثمار الأموال في الأنشطة العقارية والمضاربات لأنها تدر دخلاً أعلى من الدخل الصناعي.

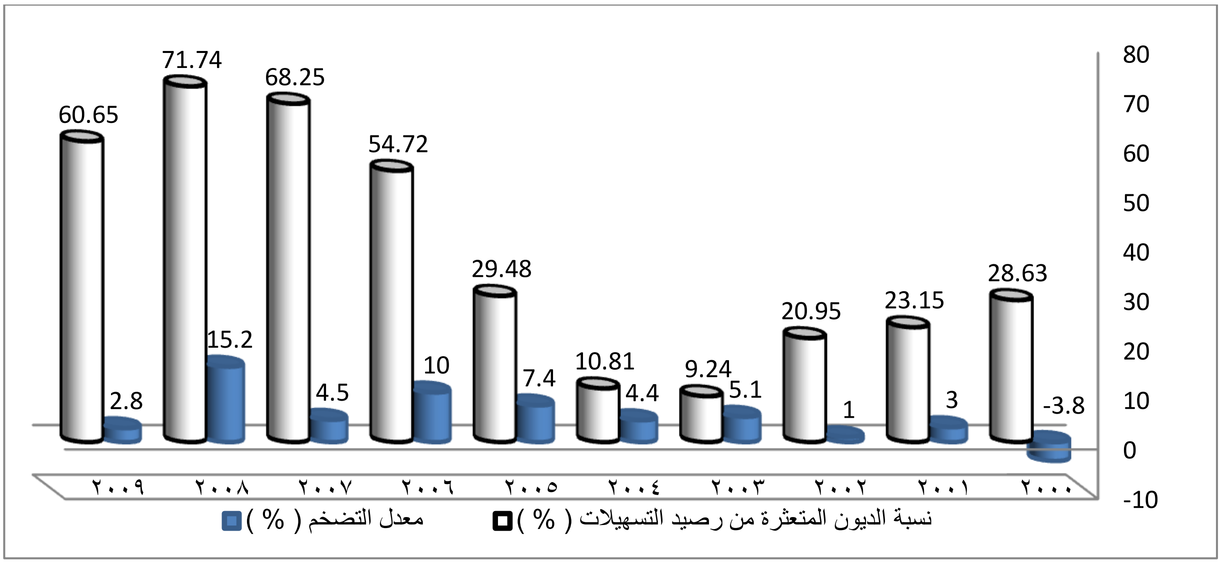
٤ – اعتماد المقترضين على المصرف بشكل كامل عند إقامة المشروع الأمر الذي يعرض المنشأة للخطر لأن جميع أرباحها قد لا تكف لتسديد الأقساط مع الفوائد .

٥ – عدم وجود إدارة كفوءة لمتابعة تنفيذ القروض والتأكد من إنفاق القرض على المنشأة.

٢ – تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل التضخم

السنة	معدل التضخم (%)	نسبة الديون المتعثرة من رصيد التسهيلات (%)
2000	-3.8	28.63
2001	3.0	23.15
2002	1.0	20.95
2003	5.1	9.24
2004	4.4	10.81
2005	7.4	29.48
2006	10.0	54.72
2007	4.5	68.25
2008	15.2	71.74
2009	2.8	60.65

جدول رقم (٢١) تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية وبين معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٩)



شكل رقم (٣) تطور نسبة القروض غير العاملة ومعدل التضخم خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩

لدى احتساب معامل الارتباط بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل التضخم تبين أن هناك علاقة طردية جيدة مقدارها (٠,٤٩) وهي أيضاً نتيجة غير مقبولة من وجهة نظر اقتصادية ، لأن القيمة الحقيقية للمبالغ المقترضة من قبل العميل سوف تنخفض بوجود التضخم (الذي يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود نتيجة زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي)، مما يساعده على تسديد أقساط القرض الممنوح له بيسر. الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض نسبة الديون المتعثرة من حجم القروض ، لذلك كان من المفروض من وجهة النظر الاقتصادية أن تكون العلاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل التضخم[١٦٩] .

[١٦٩] في حال لم يتم أخذ عام ٢٠٠٨ ضمن العينة (لأن معدل التضخم خلال هذا العام كان شاذاً بالمقارنة مع السنوات الأخرى حيث حصلت طفرة غير طبيعية في معدل التضخم في سوريا في أعقاب(دخول رأس المال الطيار ، عودة جزء كبير من المغتربين)) فإن معامل الارتباط سيصبح ٠,٢٢ .

خامساً: تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر القروض في المصرف الصناعي السوري و أحد أهم المؤشرات المصرفية (هامش سعر الفائدة) :

سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض وبين هامش سعر الفائدة [١٧٠]وذلك استناداً استناداً إلى بيانات سلسلة زمنية مقدارها (٥) سنوات وهي تغطي الفترة من عام٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ ولم يتم أخذ الأعوام السابقة لعام ٢٠٠٥ ضمن العينة لأنها هامش سعر الفائدة خلال هذه الأعوام كان ثابتاً بالمقارنة مع السنوات الأخرى.

تم اعتماد هامش سعر الفائدة لأغراض التحليل لأن هامش سعر الفائدة يعكس درجة مخاطر الائتمان لدى البنوك، فكلما ارتفعت درجة مخاطر القروض كلما زادت البنوك من هامش سعر الفائدة لكي تحافظ إدارة البنوك على مستوى معين من الأرباح يمكنها من تحقيق معدلات العائد التي يطلبها أو يتوقعها المساهمون.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن رفع الهامش يتم في العادة نتيجة واحدة في الحالات التالية:

١ - رفع سعر فائدة الإقراض مع تثبيت سعر فائدة الإيداع.

٢ - رفع سعر فائدة الإقراض بمعدل يفوق سعر فائدة الإيداع.

٣ - رفع سعر فائدة الإقراض مع تخفيض سعر فائدة الإيداع.

٤ - خفض سعر فائدة الإيداع مع تثبيت سعر فائدة الإقراض.

٥ - خفض سعر فائدة الإيداع بمعدل يفوق سعر فائدة الإقراض.

لتحليل طبيعة العلاقة بين هامش سعر الفائدة وبين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية ، تم احتساب الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع بأنواعها المختلفة مثقلاً بالوزن النسبي لكل نوع من أنواع هذه الودائع (الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل) ، كما تم احتساب الوسط المرجح لأسعار الفائدة على

[١٧٠] هامش سعر الفائدة هو الفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض وسعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على الودائع

القروض والتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة مثقلاً بالوزن النسبي لكل نوع من أنواع هذه القروض والتسهيلات (حسابات الجاري المدين ، والقروض والسلف ، والكمبيالات و الأسناد المخصومة) وذلك للفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٩

السنة	الوسطي المرجح لسعر فائدة الإقراض (%)	الوسطي المرجح لسعر فائدة الإيداع (%)	هامش سعر الفائدة % [١٧١]	نسبة القروض غير العاملة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية(%)
2005	9.01	7	2.01	29.84
2006	9.61	6.48	3.13	54.72
2007	10.01	6.34	3.67	68.25
2008	9.59	6.01	3.58	72.11
2009	9.47	5.47	4.00	60.65

جدول رقم (٢٢) تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى المصرف الصناعي وبين هامش سعر الفائدة المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

لدى احتساب معامل الارتباط بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض وبين هامش سعر الفائدة المصرفية تبين أن هناك علاقة طردية قوية جداً مقدارها ٩٠% وهي نتيجة مقبولة منطقياً واقتصادياً ، وبطبيعة الحال فإن العلاقة بين هامش سعر الفائدة وبين نسبة القروض غير العاملة تتأثر بشكل كبير في الحالات التي يكون ارتفاع الهامش فيها ناجماً

[١٧١] تم احتساب البيانات المتعلقة بهامش سعر الفائدة استناداً للنشرة الإحصائية الربعية الصادرة عن البنك المركزي السوري /أعداد مختلفة/

عن ارتفاع سعر فائدة الإقراض ، إذ إن ارتفاع سعر فائدة الإقراض يؤدي إلى زيادة العبء على المقترضين مما يحد من قدرتهم على التسديد .

المبحث الرابع : تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك السورية

بلغ عدد أفراد عينة موظفي الائتمان في البنوك المشمولة بالدراسة الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة (٨٧)موظفاً ،ويبين الملحق (٢/أ) تحليل إجاباتهم على الأسئلة الواردة في الاستبانة ، وفي ضوء ذلك تم احتساب مجموع التكرارات الترجيحية للإجابات على كل سؤال من أسئلة الاستبانة ، ومن ثم تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الانحراف للإجابات على كل سؤال من الأسئلة الواردة في الاستبانة ، وقد جاءت النتائج على النحو المبين في الملحق (٢/ب) .

ولدى تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية لدى البنوك التجارية السورية من وجهة نظر موظفي الائتمان والمبينة في الملحقين المشار إليهما أعلاه تبين ما يلي :

- ❖ إن مجموعة أسباب التعثر المتعلقة بالمقترض جاءت في المرتبة الأولى بين مجموعات الأسباب التي تؤدي إلى زيادة مشكلة القروض المتعثرة حيث بلغ المتوسط العام للإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذه المجموعة من الأسباب (٤,٠١) ، وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك نفسه وبلغ المتوسط العام للإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذه المجموعة من الأسباب (٣,٦٣) ،أما مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والمحيطة بالعميل فقد جاءت في المرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي للإجابات على هذه المجموعة من الأسئلة (٣,٢١) .

- ❖ يعتقد موظفي الائتمان في البنوك أن أهم سبب من أسباب تعثر القروض يعود إلى عدم الدقة في الدراسات الائتمانية سواء أكان ذلك ناجماً عن ضعف تأهيل موظفي الائتمان أم ناجماً عن الضغوط التي تمارسها إدارات البنوك في مجال التوسع في منح القروض ، مما ينجم عنه عدم ايلاء موظفي الائتمان الاهتمام الكافي

للدراسات الائتمانية ، وقد بلغت درجة تأثير هذا العامل (٤,٣٧) من أصل السقف الأعلى لدرجة التأثير البالغ (٥) ، تلاه من حيث الأهمية البند المتعلق بعدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ وبدرجة تأثير مقدارها (٤,٣٣) ، واعتقد إن التحري الجيد عن صفات العميل وعلاقته بالآخرين سوف يخفف إلى حد ما من مخاطر هذا العامل ، وفي المرتبة الثالثة جاء البند المتعلق بقيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك وهذا السبب خارج عن سيطرة البنك ، إلا أنه يمكن التقليل من أثره من خلال قيام البنك بالتحري الفعلي عن العميل ، وفي المرتبة الرابعة كان هناك سببان بدرجة تأثير مقدارها (٤,٠٦) هما :

- عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض ، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم دقة الدراسات الائتمانية ، والى عدم صحة البيانات التي يقدمها المقترض للبنك ،كما أن تغير الظروف الاقتصادية يساعد في وجود اختلالات في التدفقات النقدية لدى المقترض.
- عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر، وبالتالي فإن الخيارات التي تتوفر للبنك لمعالجة وضع القرض تكون محدودة جداً .

أما العوامل والأسباب الأخرى التي يرى موظفي البنوك أن لها تأثير قوي أو قوي جداً (بدرجة أربعة فأكثر) على تعثر القروض المصرفية في البنوك السورية فكانت :

- قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض ، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تطبيق أنظمة آلية مناسبة لصرف مبلغ القرض تضمن إنفاق حصيلة القرض للغاية التي منح لأجلها .
- اعتماد قرار منح الائتمان على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول

- توسع المقترض في الاقتراض ، ويمكن التخفيف من حدة هذا العامل من خلال تفعيل أنظمة متابعة المقترضين لدى البنوك ، هذا بالإضافة إلى تضمين عقود الاقتراض شروطاً تحد من مثل هذا التصرف

ومن الجدير بالذكر أن هناك سببان جاءا في المرتبة اللاحقة و بدرجة تأثير مقدارها (٣,٩٥) هما تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان – المحسوبية – " و" عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك" .

❖ جاء ترتيب البند " عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان " في المرتبة (٢٩) من حيث أهمية التأثير وبدرجة أهمية مقدارها (٣,١٨) ،في حين اعتبر عدم دقة الدراسات الائتمانية أهم سبب من أسباب تعثر القروض من وجهة نظر موظفي الائتمان في البنوك حيث بلغت درجة أهميتها (٤,٣٧) . ويمكن الاستنتاج من ذلك أن سبب الضعف الكامن في إجراء الدراسات الائتمانية ليس ناجماً عن وجود نقص في الكادر الإداري في أقسام الائتمان ، وإنما عن عدم تأهيل هؤلاء الموظفين بشكل جيد وكافٍ للقيام بإجراء عمليات الدراسة والتحليل لطلبات الائتمان بالمستوى المطلوب ، ويوصي الباحث بزيادة مستوى تأهيل العاملين في الائتمان في البنوك السورية وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته ، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة ، وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال.

❖ لم تكن هناك فروق كبيرة في المتوسط العام للإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبانة بين البنوك المختلفة التي تم توزيع الاستبانة عليها ،و يظهر ذلك واضحاً من قيمة كل من الانحراف المعياري و معامل الاختلاف للإجابات[١٧٢] ، وبهذا الخصوص تبين أن المتوسط العام لمعامل الاختلاف لكافة الأسئلة لدى كافة البنوك مجتمعة بلغت (٠,٢٥)[١٧٣] وهذه القيمة لمعامل الانحراف تعتبر جيدة حيث إن النسبة المقبولة لهذا المعدل تتراوح بين (٠,٢) و (٠,٣) ، مما يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في الإجابات.

[١٧٢] انظر الملحق ٢/ج المتضمن تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة.
[١٧٣] تم احتساب هذه القيمة من قبل الباحث استناداً للملحق ٢/ج المتضمن تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة.

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات – النتائج والتوصيات

المبحث الأول : المنهجية المتبعة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

المبحث الثالث : نتائج الدراسة والتوصيات

المبحث الأول : المنهجية المتّبعة

أولاً : مجتمع وعينة البحث

تتكون عينة الدراسة من أربعة مصارف تجارية سورية هي (المصرف التجاري السوري ، المصرف الصناعي ،مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل)

وقد تم اختيار عينة الدراسة من العاملين في مجال التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية السورية ، سواء كانوا مدراء في الإدارة العليا للتسهيلات ،أو رؤساء أقسام في دوائر التسهيلات أو موظفي ائتمان في الفروع.

ثانياً : مصادر البيانات(Data Sources)

١ . البيانات الثانوية:(Secondary Data)

تم الحصول على البيانات الثانوية من مصادر منشورة كالكتب والمقالات المتخصصة والتقارير والإحصاءات الخاصة بالبنوك والبحوث العلمية والرسائل الجامعية .

٢ . البيانات الأولية (Primary Data)

نظراً لعدم إمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بالقروض المتعثرة بشكل شهري أو نصف سنوي ولفترة زمنية طويلة بسبب التزام المصارف بمبدأ السرية المصرفية وعدم استعدادها لإطلاع من ليس له علاقة على البيانات الخاصة بالعملاء فقد تعذر على الباحث التوصل إلى نموذج اقتصاد قياسي جيد ومقبول اقتصادياً وإحصائياً لتقدير سلوك نسبة القروض المصرفية المتعثرة باعتبارها متغير تابع استناداً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية والمصرفية باعتبارها متغيرات مستقلة، وبالتالي فإنه من غير الممكن دراسة أسباب تعثر القروض المصرفية من خلال الدراسة التفصيلية للبيانات المتوفرة في ملف المقترض لدى البنك ولا من خلال تحليل حركة القرض والحسابات الأخرى للمقترض .

لذا قام الباحث بإعداد وتصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة بعد استعراض و الإطلاع على الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بموضوع القروض المتعثرة.[174]

ثالثاً : تصميم الاستبانة

نوقشت الاستبانة التي أعدها الباحث مع عدد من الأساتذة في كلية الاقتصاد لإعداد ملاحظاتهم وإجراء التعديلات عليها ، وبعدها تم توزيع ثلاثة نماذج من الاستبانة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة (pilot study) ، تمثلت في ضباط ائتمان رئيسيين في أربعة مصارف تجارية سورية هي (المصرف الصناعي ، المصرف التجاري ، مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل) وذلك للتعرف على مدى فهمهم للعبارات والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها وسهولتها وقد قام الباحث بالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أدلت بها تلك المصارف وأجريت التعديلات اللازمة على بعض أسئلة الاستبانة.

قسمت الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية كالتالي:

الجزء الأول : يتضمن المعلومات المتعلقة بالبيانات التعريفية للعينة وتتمثل في (المؤهل العلمي ، و عدد سنوات الخبرة ، و المستوى الوظيفي)

الجزء الثاني : ويتضمن (٣٤) سؤلاً تهدف إلى معرفة أهم العوامل التي تؤدي إلى تعثر القروض وفق ثلاثة محاور رئيسية هي:

* مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك المقرض ويستدل عليها من الأسئلة (١الى ٢٠) .

[174] من أهم الدراسات السابقة التي تم الاستناد اليها في اعداد الاستبانة ما يلي:

- دراسة جمال أبو عبيد بعنوان : - القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية " الأسباب والآثار والحلول الممكنة : دراسة تحليلية " -عمان ، ٢٠٠٣
- دراسة برهان عمر بعنوان " التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب " ، فلسطين ، ٢٠٠٣

* مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية ويستدل عليها من الأسئلة (٢١ إلى ٢٧) .

* مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل المقترض ويستدل عليها من الأسئلة (٢٨ إلى ٣٤) .

لقد تم استخدام مقياس ليكرت لتحليل الإجابات وتحديد درجة تأثير كل عامل من العوامل الواردة في الاستبانة على مشكلة القروض المتعثرة ، حيث أعطى خمسة أوزان ترجيحية لإجابات المستجيبين على أسئلة الاستبانة و المتعلقة بالعوامل المؤثرة في مشكلة القروض المتعثرة هي ٥-٤-٣-٢-١ لكل من الإجابات تأثير قوي جداً - تأثير قوي - تأثير معتدل - تأثر ضعيف - تأثير ضعيف جداً على التوالي ، وبعد ذلك قام الباحث بضرب كل وزن بعدد الإجابات (التكرارات) لكل سؤال ومن ثم قسمة مجموع الأوزان على (عدد المستجيبين) وذلك حتى يتم تحديد مدى قوة العامل المؤثر في إيجاد القروض المتعثرة من وجهة نظر المستجيبين.

الجزء الثالث : تناول أهم الشروط التي يتبعها البنك في منح التسهيلات المصرفية بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة للحد من تعثر الديون المصرفية . وتكون من سؤالين

رابعاً: إجراءات توزيع الاستبانة تم توزيع استبانة الدراسة على عينة مكونة من (١٠٠) شخصاً من موظفي الائتمان ومدراء الفروع في البنوك التجارية عينة الدراسة، وذلك بالتعاون مع المسؤول الأول عن النشاط الائتماني في كل بنك من هذه البنوك .استغرقت عملية توزيع الاستبانات ومتابعتها وتجميعها ما يقارب ٤ أسابيع، وقد بلغ عدد الاستبانات التي تمت إعادتها إلى الباحث من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة (٨٧) أي بنسبة استجابة (٨٧%) وهي نسبة (عالية) .ويوضح الجدول التالي رقم (٢٣) عدد الاستبانات الموزعة والمجاب عليها من المصارف المختلفة

اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاستجابة
المصرف الصناعي	٣٠	٢٨	٩٣%
المصرف التجاري السوري	٢٠	١٢	٦٠%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	٢٥	٢٥	١٠٠%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢٥	٢٢	٨٨%

خامساً : صدق الأداة وثباتها

لاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها المختلفة وإذا ما كانت إجابات أفراد العينة على الفقرات المختلفة موزعة توزيعاً طبيعياً ، تم احتساب (استخراج) معامل الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة آلفا كرونباخ ( ) Chronbach s Alpha ، وتبين من النتائج أن قيمة آلفا تعادل (٧٨%) وهذه النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً التي قدرها (٦٠%). وهذا ما يعني أنه إذا وزعت الاستبانة على عينة أخرى غير عينة الدراسة في أوقات مختلفة فهناك احتمال قدره (٧٨%) للحصول على نفس النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة .

سادساً: وصف خصائص العينة

تبين الجداول من رقم (٢٤) إلى الرقم (٢٦) نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات التعريفية لعينة الدراسة والتي تشمل (**عدد سنوات الخبرة العملية** ، **المؤهل العلمي** ، **المستوى الوظيفي**) وكانت نتائج التحليل كالتالي:

– عدد سنوات الخبرة العملية

عدد سنوات الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
١ – ٥	٣٩	%٤٤,٨
٦ – ١٠	٣٢	%٣٦,٨
١١ – ١٥	٩	%١٠,٣
١٦ – ٢٠	٧	%٨
٢١ سنة فما فوق	٠	%٠
المجموع	**٨٧**	**%١٠٠**

جدول رقم (٢٤)   توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرتهم المصرفية

يلاحظ من الجدول رقم (٢٤) أن أصحاب الخبرات المتوسطة والطويلة والذين لديهم خبرات في مجال إدارة مخاطر الائتمان ٥ سنوات فأكثر يشكلون ما نسبته ٥٥,٢ ٪ من عينة الدراسة ، مما يعكس مهنية وخبرة عينة الدراسة ومسؤولية عالية نسبياً في الإجابة على أسئلة الاستبانة.

- **المؤهل العلمي:**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إجازة	٥٨	٦٦,٧%
دبلوم	١٥	١٧,٢%
ماجستير	١٣	١٤,٩%
دكتوراه	١	١,١%
المجموع	**٨٧**	**١٠٠%**

جدول رقم (٢٥) توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

يلاحظ من الجدول رقم (٢٥) أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة حملة درجة الإجازة الجامعية للعاملين في مجال إدارة مخاطر الائتمان حيث تعدت نصف عينة الدراسة ،كما أن هناك نسبة ٣٣,٣% من حملة الشهادات العليا ، وهذا يعكس ارتفاع الكفاءات العلمية لدى عينة الدراسة ، ويعطي مؤشراً أن أفراد العينة من ذوي المعرفة والإطلاع على موضوع الدراسة ،وبالتالي يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم على أسئلة الاستبانة.

- **المستوى الوظيفي:**

المستوى الوظيفي	**التكرار**	**النسبة المئوية**
موظف ائتماني	٧٠	٨٠,٥%
رئيس قسم	١٣	١٤,٩%
مدير	٤	٤,٦%
المجموع	**٨٧**	**١٠٠%**

جدول رقم (٢٦) توزيع أفراد العينة حسب مسميات الوظيفة

يشير الجدول رقم (٢٦) إلى أن معظم أفراد العينة كانوا من موظفي الائتمان حيث بلغت نسبتهم حوالي (٨٠,٥%)وكان عددهم (٧٠) وان هناك ما نسبته (١٥%) من أفراد العينة رؤساء أقسام و ٥% مدراء .

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

في ضوء تحليل عناصر مشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية السورية تمت صياغة الفرضيات التالية:

١) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٢) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٣) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٤) لا توجد علاقة بين حجم المحفظة الائتمانية من جهة ونسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٥) لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٦) لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

وسيتم فيما يلي اختبار هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

لمناقشة هذه الفرضية يجب أولاً معرفة اتجاهات موظفي الائتمان حول المجموعة الأولى من الأسئلة والمتعلقة بالمتغيرات التابعة لإدارة البنك.

رقم السؤال	محتوى السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٠١	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية .	4.38	0.78	0.88
٠٤	اعتماد قرار منح الائتمان على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.	4.05	0.94	0.81
٠٩	عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.	4.07	0.73	0.81
٠١٦	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها	4.07	0.86	0.81
٠٢	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	3.94	0.85	0.79
٠١١	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " المحسوبية "	3.95	0.81	0.79
٠١٨	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية	3.8	0.78	0.76
٠٦	زيادة درجة التركز الائتماني لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	3.71	0.95	0.74
٠٨	عدم تناسب قيمة القرض مع احتياجات العميل الفعلية.	3.63	0.76	0.73
٠١٠	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	3.66	0.79	0.73
٠١٢	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى .	3.56	0.97	0.71
٠٢٠	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	3.54	1.13	0.71
٠١٩	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	3.52	0.94	0.7
٠١٥	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	3.43	0.95	0.69
٠٣	عدم الدقة في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض "للحصول على القرض" .	3.38	0.93	0.68

٠٥	التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين.	3.24	0.95	0.65
٠١٣	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	3.18	0.88	0.64
٠١٤	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	3.22	0.89	0.64
٠٧	السماح للمقترض باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة	3.16	0.87	0.63
٠١٧	وجود علاقات عمل و مصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين.	3.15	1.08	0.63
	معدل الأوساط الحسابية	3.63	0.89	0.73

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي و من خلال استخدام البيانات الواردة في الملحق رقم ٢/ب ، أن المتوسطات الحسابية وحسب الأهمية النسبية لكل سبب من أسباب تعثر القروض والمتعلقة بالبنك هي كما يلي :

جدول رقم (٢٧)متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ – بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات موظفي الائتمان على هذه المجموعة من الأسئلة ككل (٣,٦٣) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) ، مما يدعو إلى رفض فرضية العدم الأولى ، ولتأكيد النتيجة فقد تمت الاستعانة باختبار t (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وذلك لاختبار الفرضية الأولى وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

One-Sample T-Test

مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك (١– ٢٠)	قيمة الاختبار = ٣					
	قيمة t	عدد درجات الحرية(df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper

One-Sample T-Test

مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك (١– ٢٠)	قيمة الاختبار = ٣					
	قيمة t	عدد درجات الحرية(df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	18.12	86	.000	.63218	.5629	.7015

الجدول رقم (٢٨) نتائج اختبار t للفرضية الأولى

من الجدول السابق يتضح لنا أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (١٨,١٢) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية(٨٦)[١٧٥] ، كما يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) ، و عليه لا يمكن قبول الفرضية العدمية الأولى و نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

٢ – قيام موظفي الائتمان بالإجابة بموافقة عالية تجاه تأثير العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك على تعثر القروض المصرفية، حيث كانت المتوسطات الحسابية لجميع الأسئلة تزيد عن (٣,١) وهي أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) .[١٧٦]

٣ – لم تختلف إجابات موظفي الائتمان على مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك ، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها ، حيث نجد أن الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية قليلة جداً ، مما يزيد الثقة في النتائج ويشير بوضوح إلى اتفاق معظم أفراد العينة في إجاباتهم.

[١٧٥] أن قاعدة القرار المتبعة في قبول أو رفض فرضية العدم هي **قبول الفرضية العدمية** إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أو إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من (٠,٠٥) ، **ورفض الفرضية العدمية** إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، أو إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أقل من (٠,٠٥)

[١٧٦] تزداد أهمية السبب (السؤال) في أثره على مشكلة القروض المتعثرة كلما زاد وسطه الحسابي، كما تقل أهميته كلما قل وسطه الحسابي ، كما يعتبر السؤال مهما كلما قل انحرافه المعياري عن الواحد الصحيح وتقل أهميته كلما زاد عن الواحد الصحيح.

٤ – إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية هو عدم الدقة في الدراسات الائتمانية ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٤,٣٨) أي (٨٨%) ، وإن أقل العوامل تأثيراً من ناحية البنك هو وجود علاقات عمل و مصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين ، وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل(٣,١٥) أي(٦٣%) .

و لمعرفة وتحديد درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات تم استخدام مقياس إحصائي مناسب وهو معامل الارتباط PEARSON، حيث كانت نتائج التحليل على النحو التالي:

Correlations

		تعثر القروض
مجموعة العوامل و الأسباب المتعلقة بالبنك	Pearson Correlation (درجة الارتباط)	.864**
	Sig. (2-tailed) مستوى المعنوية	.000
	N عدد المشاهدات	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من خلال ما سبق أن درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك و الديون المتعثرة قوية جداً إذ بلغت (٨٦%) ، كما أن مستوى المعنوية كان صفر وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠١)، وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي أن البنوك تساهم بما نسبته (٣٣,٤٣%)[١٧٧] في الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك السورية.

في ضوء ما تقدم يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

[١٧٧] قام الباحث بتحليل نتائج الدراسة للتعرف على دور و مساهمة كل من البنك والعميل والأسباب الخارجة عن إرادة الطرفين في وجود القروض المتعثرة والملحق رقم ٣ يوضح ذلك.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية.

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي و من خلال استخدام البيانات الواردة في الملحق رقم ٢/ب أن المتوسطات الحسابية وحسب الأهمية النسبية لكل سبب من أسباب تعثر القروض والمتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة هي كما يلي

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ - بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات موظفي الائتمان على هذه المجموعة من الأسئلة ككل (٣,٢١) ، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) ، مما يدعو إلى رفض فرضية العدم الثانية ، ولتأكيد النتيجة فقد

رقم السؤال	محتوى السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٢١.	تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد .	3.63	0.84	0.73
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية) .	3.51	1.03	0.7
٢٣.	تغير التشريعات و الأنظمة المتعلقة بمجال عمل المقترض.	3.45	0.8	0.69
٢٢.	حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها .	3.25	1.04	0.65
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	2.95	0.99	0.59
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	2.91	1.02	0.58
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	2.82	0.82	0.56
	معدل الأوساط الحسابية	3.21	0.93	0.64

تمت الاستعانة باختبار t (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وذلك لاختبار الفرضية الثانية وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

One-Sample T-Test

	قيمة الاختبار = ٣					
مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل (٢١- ٢٧)	قيمة t	عدد درجات الحرية (df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
	3.30	86	.001	.21816	.0871	.3492

الجدول رقم (٣٠) نتائج اختبار t للفرضية الأولى

ويلاحظ من الجدول رقم (٣٠) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠٥) وعليه لا يمكن قبول الفرضية العدمية الثانية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية .

٢ - لم تختلف إجابات موظفي الائتمان على مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها حيث تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي (٣) الذي يدل على وجود تأثير معتدل للعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة على تعثر القروض .

٣ - إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية من ناحية الظروف الاقتصادية العامة هو تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٣,٦٣) أي (٧٣%) ، وهذا السبب خارج عن سيطرة كلٍ من البنك والمقترض على حدٍ سواء ، إلا أنه يمكن التقليل من أثره من خلال توخي الحيطة والحذر في الدراسات الائتمانية التي تقوم بها البنوك ، أما أقل

العوامل تأثيراً هو التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل(٢,٨٢) أي(٥٦%) .

وعند استخدام مقياس PEARSON CORRELATION لمعرفة وتحديد درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالعميل وتعثر التسهيلات كانت نتائج التحليل على النحو التالي:

Correlations

		تعثر القروض
مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالعميل	Pearson Correlation (درجة الارتباط)	.779**
	Sig. (2-tailed) مستوى المعنوية	.000
	N عدد المشاهدات	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من خلال ما سبق أن درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة و الديون المتعثرة قوية جداً ومقدارها (٧٧,٩%)، كما أن مستوى معنوية هذا الاختبار كان صفر وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠١) ، وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي إن الظروف الاقتصادية العامة والمحيطة بالعميل المقترض تساهم بما نسبته (٢٩,٦١%)[١٧٨] في القروض المتعثرة في البنوك السورية.

بناءاً على ما سبق يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة وتعثر التسهيلات الائتمانية، وعليه لا يمكن قبول الفرضية الثانية وسيتم رفضها .

[١٧٨] انظر الملحق رقم ٣ الذي يوضح ذلك.

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية. على غرار ما تم بخصوص اختبار الفرضية الأولى والفرضية الثانية سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال التعرف على اتجاهات موظفي الائتمان حول مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل.

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي و من خلال استخدام البيانات الواردة في الملحق رقم ٢/ب ، أن المتوسطات الحسابية وحسب الأهمية النسبية لكل سبب من أسباب تعثر القروض والمتعلقة بالعميل هي كما يلي :

رقم السؤال	محتوى السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ .	4.33	0.69	0.87
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	4.18	0.77	0.84
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	4.06	0.85	0.81
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	4	0.73	0.8
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	3.95	0.82	0.79
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	3.84	0.66	0.77
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	3.74	0.69	0.75
معدل الأوساط الحسابية		4.01	0.74	0.80

جدول رقم (٣١)متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ - بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات موظفي الائتمان على هذه المجموعة من الأسئلة ككل (٤,٠١) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) ، مما يدعو إلى رفض فرضية العدم الثالثة ، ولتأكيد النتيجة فقد تمت الاستعانة باختبار t (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وذلك لاختبار الفرضية الثالثة وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

One-Sample T-Test

مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالعميل (٢٨- ٣٤)	قيمة الاختبار = ٣					
	قيمة t	عدد درجات الحرية(df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	24.25	86	.000	1.01	.93	1.09

الجدول رقم (٣٢) نتائج اختبار t للفرضية الثالثة

من الجدول السابق يتضح أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (٢٤,٢٥) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية(٨٦) ، كما يتضح أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) ، و عليه لا يمكن قبول الفرضية العدمية الثالثة و نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية.

٢ - قيام موظفي الائتمان بالإجابة بموافقة عالية جداً تجاه تأثير العوامل والأسباب المتعلقة بالعميل على تعثر القروض المصرفية حيث كانت المتوسطات الحسابية لجميع الأسئلة تزيد عن (٣,٧٤) وهي اكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) .

٣ - لم تختلف إجابات موظفي الائتمان على مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل ، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها حيث تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي (٤) الذي يدل على وجود تأثير قوي للعوامل المتعلقة بالعميل على تعثر القروض .

٤ - إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية من ناحية العميل هو عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٤,٣٣) أي (٨٧%) ، لذا فإن معظم أفراد العينة اتفقوا على أن قيام البنك بالتحري الجيد عن صفات العميل وعلاقاته بالآخرين ستخفف إلى حد ما من مخاطر العامل ، أما أقل العوامل تأثيراً هو حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع ، وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل(٣,٧٤) أي(٧٥%) .

وعند استخدام مقياس PEARSON CORRELATION لمعرفة وتحديد درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات كانت نتائج التحليل على النحو التالي:

Correlations

			تعثر القروض
مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل	Pearson Correlation	(درجة الارتباط)	.523**
	Sig. (2-tailed)	مستوى المعنوية	.000
	N	عدد المشاهدات	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من خلال ما سبق أن درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل و الديون المتعثرة موجبة ومقدارها (٥٢%) ، كما أن مستوى المعنوية كان صفر وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠١) .

وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي أن العميل المقترض يساهم بما نسبته (٣٦,٩٣%)[١٧٩] في الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك السورية .

---
[١٧٩] انظر الملحق رقم ٣ الذي يوضح ذلك.

في ضوء ما تقدم يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل المقترض وتعثر التسهيلات الائتمانية، وعليه سيتم رفض الفرضية الثالثة، أي أن إدارة العميل لها سبب مباشر في وجود الديون المتعثرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

في ضوء نتائج التحليل الذي تم في المبحث الثالث حول طبيعة العلاقة بين المتغير الأول في هذه الفرضية والذي يمثل نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية ، وبين المتغير الثاني الذي يمثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) ، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط جيدة و موجبة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية في المصرف الصناعي وبين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٣٦%) ، وهي نتيجة غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً، وبما أنه تبين أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وأن هذه العلاقة موجبة و جيدة ، فسيتم رفض الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة : لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

في ضوء نتائج التحليل الذي تم في المبحث الثالث حول طبيعة العلاقة بين المتغير الأول في هذه الفرضية والذي يمثل نسبة القروض المتعثرة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ، وبين المتغير الثاني الذي يمثل معدل التضخم ، وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) ، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط جيدة و موجبة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية في المصرف الصناعي وبين معدل التضخم وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٤٩%) ، وهي أيضاً نتيجة غير مقبولة من وجهة نظر اقتصادية ، وبما أنه تبين أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وأن هذه العلاقة موجبة و جيدة ، فسيتم رفض الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة : لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و هامش سعر الفائدة من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

في ضوء نتائج التحليل الذي تم في المبحث الثالث حول طبيعة العلاقة بين المتغير الأول في هذه الفرضية والذي يمثل نسبة القروض المتعثرة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ، وبين المتغير الثاني الذي يمثل هامش سعر الفائدة ، وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢) ، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية في المصرف الصناعي وبين هامش سعر الفائدة وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٩٠%) ، وهي نتيجة منطقية اقتصادياً ، وبما أنه تبين أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وأن هذه العلاقة موجبة و قوية جداً ، فسيتم رفض الفرضية السادسة .

ونظراً لأهمية الدراسة عن القروض المتعثرة في البنوك السورية ، قام الباحث بدراسة أهم الشروط لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر موظفي الائتمان وذلك من حيث الأهم إلى الأقل أهمية ، وذلك للتعرف على الجوانب الأهم في تلك الشروط ومن خلال الجدول التالي رقم(٣٣) يتبين لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التسهيلات المصرفية من الأهم إلى الأقل أهمية.

الشرط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	٦ الأهم[١٨٠] التكرار	٥ التكرار	٤ التكرار	٣ التكرار	٢ التكرار	١ الأقل أهمية التكرار	المجموع
الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة.	**4.33**	1.10	37	14	4	13	11	8	87
تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح.	**3.11**	1.20	1	9	24	28	15	10	87
المركز المالي القوي للعميل.	**3.97**	1.55	18	22	5	30	5	7	87
كفاية الضمانات.	**3.51**	1.48	3	28	18	6	25	7	87
الظروف العامة والمحيطة بالعميل.	**2.54**	1.10	14	5	8	5	10	45	87
الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله.	**3.54**	1.62	14	9	28	5	21	10	87

الجدول رقم (٣٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التسهيلات المصرفية من الأهم إلى الأقل أهمية

بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية لكل من الشروط المذكورة في الجدول رقم (٣٣) فإن ترتيبها من حيث أهميتها لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر موظفي الائتمان من الأهم إلى الأقل أهمية كانت على النحو التالي:

- رقم (١) الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة بمتوسط حسابي (٤,٣٣) .
- رقم (٢) المركز المالي القوي للعميل بمتوسط حسابي (٣,٩٧) .
- رقم (٣) الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله بمتوسط حسابي (٣,٥٤) .
- رقم (٤) كفاية الضمانات بمتوسط حسابي (٣,٥١) .

[١٨٠] كان ترتيب الشروط من الأهم إلى الأقل أهمية من قبل **عينة الدراسة** ترتيباً تنازلياً ، أي رقم (٦) الأهم ثم رقم (٥) أقل أهمية ....وهكذا حتى الأقل أهمية رقم (١)

- رقم (٥) تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح بمتوسط حسابي (٣,١١) .
- رقم (٦) الظروف العامة والمحيطة بالعميل بمتوسط حسابي (٢,٥٤)

يتبين مما سبق أن الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة هي الأهم من بين الشروط المذكورة ، حيث بلغ متوسطها (٤,٣٣) ثم يليها المركز المالي القوي للعميل (٣,٩٧) في حين أقل الشروط أهمية هو الظروف العامة والمحيطة بالعميل بمتوسط (٢,٥٤) .

ولكن عند دراسة كل شرط بشكل مستقل عن الشروط الأخرى من حيث اختيار الشرط الأهم يلاحظ بأنه وعلى الرغم من اختيار الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة هي الأهم إلا أن عدد (٣٧) فقط من (٨٧) أي بنسبة (٤٢%) من عينة الدراسة اعتبرته الأهم ،وهذه النسبة متدنية ، حيث يجب أن يكون نسبة الاختيار أعلى من ذلك بكثير نظراً لأهمية وحساسية هذا الشرط في منح التسهيلات المصرفية ، والدليل على ذلك ومن خلال التحليل الإحصائي لعينة الدراسة تبين أن عدم أمانة العميل أو نزاهته سبب في تعثر الديون بنسبة (٨٧%) .

كذلك تبين أن رقم (٢) من حيث الأهمية "المركز المالي القوي للعميل " ، إلا أن (١٨) فقط من عينة الدراسة والبالغة (٨٧) بنسبة (٢٠%) من عينة الدراسة اعتبرته الأهم ، والرقم (٣) من حيث الأهمية الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب إلا أن (١٤) فقط من عينة الدراسة اعتبرته الأهم ، كما تبين أن الرقم (٤) من حيث الأهمية " كفاية الضمانات" لم يعتبره الأهم سوى ثلاثة فقط من عينة الدراسة ، كذلك رقم (٥) من حيث الأهمية " تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح" فإن واحد فقط من عينة الدراسة اعتبرته الأهم على الرغم كذلك من الأهمية الكبيرة لهذا الشرط في منح القروض المصرفية والدليل على ذلك من خلال التحليل الإحصائي تبين أن وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول سبب في تعثر القروض بنسبة (٧٧%) .

أما بالنسبة إلى أهم الإجراءات والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد القروض فإنه يتبين من الجدول رقم (٣٤) ذلك

الشرط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	٥ الأهم	٤	٣	٢	١ الأقل أهمية	المجموع
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
إعداد دراسة ائتمانية دقيقة و شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض.	**4.10**	1.12	43	25	5	13	1	87
الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها .	**3.05**	1.38	20	10	25	18	14	87
المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل.	**3.44**	1.16	10	45	15	7	10	87
الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع.	**2.15**	1.36	8	6	16	18	39	87
أخذ ضمانات كافية.	**2.26**	1.14	6	1	26	31	23	87

الجدول رقم (٣٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجراءات التي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون من الأهم إلى الأقل أهمية

بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية لكل من الإجراءات المذكورة في الجدول رقم (٣٤) فإن ترتيبها من حيث أهميتها للحد من تعثر سداد الديون من الأهم إلى الأقل أهمية كانت على النحو التالي:

- رقم (١) إعداد دراسة ائتمانية دقيقة و شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض بمتوسط حسابي (٤,١٠) .
- رقم (٢) المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل بمتوسط حسابي (٣,٤٤) .
- رقم (٣) الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها بمتوسط حسابي (٣,٠٥) .
- رقم (٤) أخذ ضمانات كافية بمتوسط حسابي (٢,٢٦) .
- رقم (٥) الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع بمتوسط حسابي (٢,١٥) .

ويتضح لنا مما سبق أن أهم الإجراءات التي تحد من تعثر سداد القروض من وجهة نظر موظفي الائتمان هي إعداد دراسة ائتمانية دقيقة وشاملة لأوضاع العميل ، حيث بلغ متوسطها (٤,١٠) وعدد الذين أعطوها الأهمية الأولى والثانية (٦٨) وهذا يتفق مع التحليل الإحصائي الذين بين أن أهم الأسباب في تعثر القروض المصرفية هو عدم دقة الدراسة الائتمانية، ثم تلاها المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل ، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٤٤) ، وعدد الذين أعطوها الأهمية الأولى والثانية (٥٥) ومن خلال التحليل الإحصائي تبين أن عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر من أسباب تعثر التسهيلات بنسبة (٨٦%) وهذا يؤكد على أن البنك السليم لا يتوقف فقط عند منح التسهيلات بل يعمل على متابعتها ومراقبتها بعد المنح وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوث أي مفاجئات غير متوقعة ، الأمر الذي يخفف على البنوك من مشاكل التعثر ، كذلك تبين أن رقم (٣) من حيث أهم الإجراءات الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها وهذا يتفق مع التحليل الإحصائي الذين بين أن من أهم أسباب تعثر القروض كان تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان بنسبة (٨١%) و عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ بنسبة (٨٧%) كل ذلك يؤكد على مدى أهمية هذا الإجراء وذلك للحد من تعثر التسهيلات ، أما رقم (٤) من حيث الأهمية فكان ضرورة أخذ ضمانات كافية ، في حين أقل الإجراءات أهمية هي الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع بمتوسط حسابي (٢,١٥) وعدد الذين أعطوها الأهمية الأولى والثانية (١٤) والذين أعطوها الأهمية الأخيرة (٣٩) .

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب ، واختبار الفرضيات ، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١ - من خلال التحليل الإحصائي و الوسائل الإحصائية المستخدمة فقد تم رفض فرضيات الدراسة التالية:

- ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.
- ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة العميل وتعثر التسهيلات الائتمانية.
- ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية.

حيث قام أفراد العينة بالإجابة بموافقة كبيرة تجاه تأثير كل من البنك و العميل والظروف الاقتصادية على تعثر التسهيلات الائتمانية ، مما يعني أن لها دور في التعثر ، وقد تبين أن مجموعة أسباب التعثر المتعلقة بالمقترض جاءت في المرتبة الأولى بين مجموعات الأسباب التي تؤدي إلى زيادة مشكلة القروض المتعثرة ، كما جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك نفسه ، وفي المرتبة الثالثة جاءت مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والمحيطة بالعميل ، و قد أظهرت الدراسة ومن خلال التحليل الإحصائي مدى مساهمة كل من البنك و العميل والظروف الاقتصادية في تعثر التسهيلات حيث كان تأثير البنك في الديون المتعثرة هو (٣٣,٤٣%) والعميل هو (٣٦,٩٣%) و العوامل الاقتصادية هو (٢٩,٦١%)، أي أن لكل منها تأثير متساوٍ إلى حد ما .

٢ - إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر القروض المصرفية من ناحية البنك كان الإهمال والتهاون في الدراسات الائتمانية من قبل موظفي الائتمان وقد يكون ذلك ناجماً عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين أو ضغط العمل أو المنافسة والتوسع الكبير بين البنوك مما ينجم عن ذلك عدم ايلاء موظفي الائتمان الاهتمام الكافي للدراسات الائتمانية وهذا يدل على أن الدراسات

الائتمانية الدقيقة والشاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض لها أثر إيجابي في الحد من الديون المتعثرة

.

أما من ناحية العميل فقد كان أكثر العوامل تأثيراً هو عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ ، وفي حقيقة الأمر إن الطبيعة الأخلاقية و الجرمية للعميل تعود لجذوره الثقافية والاجتماعية و المسلكية والبيئية العامة التي نما وترعرع بها ذلك العميل، و نظراً للأهمية الكبيرة لهذا العامل في تعثر التسهيلات، تأتي ضرورة الاستعلام الجيد والموسع عن العميل وبناء التقارير الدورية عنه، قبل النظر بأمر منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة، وهذا يرتبط بكفاءة وخبرة الموظف المعني بعملية منح التسهيلات الائتمانية.

أما من ناحية العوامل الخارجة عن إرادة المصرف والعميل فإن أكثر العوامل الذي له الأثر في تعثر الديون هو تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد .

٣ - بالنسبة لأهم العوامل المؤثرة في مشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية السورية فقد تبين من نتائج الدراسة أن ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها النسبية للمصارف التجارية السورية تتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم الدقة في الدراسات الائتمانية.
- ✓ عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ .
- ✓ قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.
- ✓ عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
- ✓ عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر.
- ✓ قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.
- ✓ اعتماد قرار منح الائتمان على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.
- ✓ توسع المقترض في الاقتراض .
- ✓ تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان.

✓ عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.

٤ – بالنسبة لأهم الشروط لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر موظفي الائتمان في البنوك التجارية السورية فقد أظهرت الدراسة أن أهم شرط هو الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة حيث بلغ متوسطه الحسابي (٤,٣٣) تلاه المركز المالي القوي للعميل بمتوسط حسابي (٣,٩٧) ثم الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله بمتوسط حسابي (٣,٥٤).

أما بخصوص أهم الإجراءات التي يتبعها المصرف للحد من تعثر الديون في البنوك التجارية السورية فقد أظهرت الدراسة أن أهم إجراء هو إعداد دراسة ائتمانية دقيقة و شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض حين بلغ متوسطه الحسابي (٤,١٠) تلاه المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل بمتوسط حسابي (٣,٤٤) ثم الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها بمتوسط حسابي (٣,٠٥).

٥ – أما النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها في المصرف الصناعي السوري فيمكن تلخيصها بما يلي :

أ. هناك علاقة ارتباط طردية موجبة مقدارها (٣٦%) بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية .

ب. هناك علاقة ارتباط طردية موجبة متوسطة مقدارها (٤٩%) بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل التضخم.

ج. هناك علاقة ارتباط قوية جداً مقدارها (٩٠%) بين نسبة القروض المتعثرة وبين هامش سعر الفائدة المصرفية.

٦ – كذلك تبين من خلال الدراسة أن نسبة القروض المتعثرة تختلف من بنك لأخر ، ولقد لوحظ وجود تباين كبير في هذا المجال ويعزى سبب هذا الاختلاف بالدرجة الأولى إلى درجة المخاطر التي تتضمنها محفظة القروض في كل بنك ، والى قدرة كل بنك على إدارة هذه المحفظة بشكل جيد وكفء .

ففي نهاية عام ٢٠٠٩ كانت أعلى مستوى لنسبة القروض المتعثرة بين البنوك التجارية في المصرف الصناعي السوري حيث بلغت (٦٠,٦%) ، في حين كانت أدنى مستوى لهذه النسبة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل التي بلغت (٠,٤٣%) .

٧ – مازال البنك المركزي السوري يمتنع عن نشر أي إيضاحات أو بيانات حول مشكلة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي السوري ، كما أنه يمتنع عن تزويد الباحثين بمثل هذه المعلومات.

٨ – هناك اختلاف بين البنوك العامة والخاصة العاملة في سورية في مجال الإفصاح عن القروض المتعثرة في بياناتها ، فالبنوك العامة السورية لا تقوم بالإفصاح الكامل عن القروض المتعثرة ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية قي تقاريرها المالية ، وتقتصر ما تنشره من بيانات مالية على الميزانية العامة وحساب الإيرادات والنفقات ، إلا أن البنوك الخاصة والأجنبية العاملة في سورية تقوم بنشر مثل هذه الإيضاحات.

وفي ضوء ذلك كله فإنه لا يمكن للباحثين الحصول على صورة واضحة حول مشكلة القروض المتعثرة على مستوى القطاع المصرفي السوري ككل .

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم عرضه ومناقشته من بيانات ونتائج تم التوصل إلى عدد من التوصيات التي أمل أن تساهم في المساعدة على تخفيف حدة مشكلة القروض المتعثرة لدى عدد من البنوك التجارية في سورية و منها :

١) ضرورة عدم الاعتماد من قبل المصارف السورية على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني ، وأن يكون القرار الائتماني للمصرف مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.

٢) ضرورة الاهتمام بتدريب موظفي الائتمان على إدارة مخاطر الائتمان لرفع مستوى أدائهم وكفاءاتهم في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة وإشراكهم بالندوات والمؤتمرات المتعلقة بمخاطر الائتمان المصرفي وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة في هذا المجال.

٣) القيام بإعداد الدراسات الائتمانية بالأساليب العلمية الحديثة، وضرورة أن تكون هذه الدراسات شاملة وموضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات العميل وملاءته المالية وقدرته على الإدارة والظروف العامة ، لأن الدراسة الائتمانية السليمة هي الأساس في اتخاذ القرار الائتماني السليم.

٤) أن تنشئ المصارف أجهزة تحقق من المعلومات أو ما يطلق عليه استخبارات الأعمال ،وذلك لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعملاء الذين يتقدمون بطلب الحصول على القروض ، وذلك بهدف تعزيز مصداقية البيانات التي يبنى عليها القرار الائتماني.

٥) ضرورة تدقيق البيانات المالية ودراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمه العميل من قبل مدقق قانوني معتمد لدى المصرف، والتأكد من صحتها قبل اتخاذ القرار الائتماني.

٦) ضرورة التخفيف بأكبر قدر ممكن من درجة التركيز الائتماني لعدد محدد من العملاء باعتبارها من الأسباب المهمة لمشكلة تعثر القروض.

٧) ضرورة إعطاء الحرية الكافية لموظفي الائتمان لاتخاذ قراراتهم أو رفع توصياتهم الائتمانية بشكل مهني ودون تعريضهم لأي ضغوط من قبل أفراد الإدارة العليا في المصارف.

٨) على المصارف أن تهيئ نفسها لتطبيق معيار بازل (٢) بشكل كامل (علماً أن هذا المعيار يلزم المصارف بتطبيق أنظمة لإدارة المخاطر الائتمانية) .

٩) العمل على استحداث إدارة متخصصة في إدارة مخاطر الائتمان من ذوي الخبرة والاختصاص ، لمواجهة أي أزمة واحتوائها ، وأخذ الدروس المستفادة منها .

١٠) العمل على إنشاء وحدة تدعى الإنذار المبكر في البنوك التجارية السورية، بحيث يتم وضع القروض تحت المراقبة والمتابعة الحثيثة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر أو بعضها عليه.

١١) على المصارف أن تلتزم بصرف قيمة القرض للمقترض على دفعات تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمشروع الممول، وعدم السماح للعميل باستخدام أموال التسهيلات دفعة واحدة.

١٢) أن تولي المصارف الاهتمام الكافي بالغرض من تقديم التسهيلات الائتمانية للعميل، ومعرفة الهدف المنوي تحقيقه حتى يكون المصرف على بينة مسبقة عن نية العميل وقدرته على توليد الأرباح من المشروع ومن ثم تسديد الديون.

١٣) منح العميل الذي تعرض للتعثر بسبب ظروف معينة فرصة أخرى لمحاولة استرداد مركزه المالي، ومساعدته بجدولة مديونيته.

١٤) ضرورة أن تسعى المصارف العاملة في سورية لوضع معايير واضحة ومدروسة للتفرقة بين فئة المقترضين المتعثرين الذين لا تتوفر لديهم النية والرغبة في التسديد و همهم الحصول على التمويل وليست لديهم خطط أو مشروعات مدروسة، و فئة المقترضين من ذوي الأخلاق الحميدة و الذين وصلوا إلى مرحلة التعثر لأسباب خارجة عن إرادتهم بحيث يكون هناك نوع من المرونة في التعامل مع الفئة الثانية.

١٥) المتابعة المستمرة من قبل المصارف لنشاط العميل منذ لحظة تفعيل التسهيلات الائتمانية ، ومراقبة حركة حسابه ، والقيام بزيارات ميدانية دورية ، وملاحظة أي تغيرات تطرأ على نشاط وتصرفات العميل العملية والشخصية، وتشخيص حالته وتقديم كل ما يلزم من مشورة ونصح له لتصويب أوضاعه مما يعود عليه بالنفع وعلى المصرف استرداد أمواله مع فوائدها .

١٦) قيام المصارف بالتأمين على قروضها من خلال شركات التأمين ، حيث أن توفير ضمان أو غطاء تأميني للقرض يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما أن الدراسات التي تقوم بها شركات التأمين على القروض من قبلها تعزز الدراسات الائتمانية التي تقوم بها المصارف.

١٧) أن تكثف المصارف التجارية السورية جهودها في مجال تطوير سوق القروض المشتركة، وذلك بهدف توزيع المخاطر الائتمانية من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى، حيث أن مشاركة أكثر من بنك في الدراسة تعطيها درجة أعلى من المصداقية والدقة.

١٨) إبقاء هامش سعر الفائدة ضمن المستويات العامة السائدة في الدول التي لديها أوضاع اقتصادية ومصرفية مشابهة لسورية ، وعدم توسيع هذا الهامش من خلال رفع سعر فائدة الإقراض، إذ إن ارتفاع سعر فائدة الإقراض يؤدي إلى زيادة العبء على المقترضين مما يحد من قدرتهم على التسديد .

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الكتب

١. عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٥

٢. زينب حسين عوض الله: **اقتصاديات النقود و المال**، الدار الجامعية، بيروت ، ١٩٩٥

٣. علي محمد شلهوب : **شؤون النقود وأعمال البنوك** ، دار شعاع للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧

٤. صلاح الدين حسن السيسى : **قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية)**، دار الفكر العربي ، القاهرة ،٢٠٠٤

٥. حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢

٦. ول ديورات : **قصة الحضارة** ، الجزء الأول ، الباب التاسع ، بابل ، دار الجيل بالاتفاق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ، ١٩٨٨

٧. خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد : **إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن سنة ، ٢٠٠٦ .

٨. عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩

٩. محسن الخضيري : **الديون المتعثرة (الظاهرة . . الأسباب . . العلاج)** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦

١٠. زياد رمضان و محفوظ جودة:**إدارة مخاطر الائتمان** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، ٢٠٠٨

١١. صبري حسن نوفل: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** ، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٠

١٢. عبد الحميد عبد المطلب : **الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج)** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، ٢٠١٠

١٣. علي كنعان : **النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات اصلاحه "** ، دار رضا للنشر ، دمشق ، سورية ، ٢٠٠٠

١٤. عبد الفتاح سليمان : "معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية " - **في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٨٧

١٥. عدنان الهندي :الديون غير العاملة - **في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ،١٩٨٧

١٦. ابن منظور : **لسان العرب** ، معجم عربي ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، السعودية ،٢٠٠٥

الرسائل الجامعية

١. علي سليمان الشطي : **تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٦

٢. برهان حسني حسن عمر بعنوان " **التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب** " ، فلسطين ، ٢٠٠٣

٣. دعاء محمد زايدة : **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين ، ٢٠٠٦

٤. إيمان انجرو: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٧

٥. مرعي حسن حمد بني خالد : **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية** – دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن ، رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٣

٦. كنان الصوص: **القروض المشتركة وأثرها على توزيع المخاطر(دراسة ميدانية في المصارف السورية)**،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩

٧. عبد الله أحمد موسى العمرات،: **العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية** ، دراسة ماجستير،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٣

٨. ليلى بو عزه شارف : **أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، ٢٠٠٤

٩. ميرفت علي أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازلII** "، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٧

١٠. جمال أبو عبيد : **القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، ٢٠٠٣

١١. ماجد حسن الداوود : **إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين – الخرطوم ، ٢٠٠٠

١٢. محمد عيسى مفلح عليان العبادي : **تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية** ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة عمان ، ١٩٩٥

١٣. فهد سليم بكر الديحاني : **الالتزامات المتعثرة للعملاء** – تجاه المصرف الاسلامي ، دراسة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠٤

١٤. قاسم الجنيدي : **التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي**- دراسة تطبيقية في المصارف اليمنية ، دراسة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧

١٥. وسيم محمد يحيى حداد : **الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، إربد ، ٢٠٠٥

المواد التدريبية

١. خليل الشماع : **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة** ، مادة تدريبية ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية ، دمشق ، ٢٠٠٦

٢. خليل الشماع : **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة** ، مادة تدريبية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، عمان ، ١٩٩٩ .

٣. صبري حسن نوفل: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** ، مادة تدريبية، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٤. عبد البديع الصادق ، **معالجة الديون المتعثرة** ، مادة تدريبية ، مركز التدريب العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، ٢٠٠٠

٥. هاني أبو جبارة : **معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف** ، مادة تدريبية ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ١٩٩٥

٦. محمد روجي أسعد : **معالجة وإدارة الديون المتعثرة** ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،٢٠٠٢

الأبحاث والدراسات

١. منذر طلال المومني : **التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية (أسبابها والعوامل المؤثرة فيها)** ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد السادس ، جامعة اليرموك ، الأردن ،٢٠٠٠

٢. السنوسى محمد الزوام : **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة عمل ،جامعة الزرقاء الخاصة ، ليبيا ،٢٠٠٩

٣. محمد عبد الفتاح العشماوي : **إدارة المخاطر المصرفية** ، ورشة عمل ،جامعة المنوفية

٤. هاني أبو جبارة : **الديون المتعثرة والتعامل معها** ، مجلة البنوك ، العدد السادس ، المجلد١٣ ،عمان، ١٩٩٤

القوانين والتعليمات

١. البنك المركزي السوري ، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩

٢. مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية(٣٩٥/م ن/ب٤)تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩م

٣. البنك المركزي السوري ،مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات ،أنظمة ضمان الودائع، دمشق ،٢٠٠٧

النشرات والتقارير

١. المجموعة الإحصائية السنوية ، الإصدار الثاني والستون،رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، ٢٠٠٩

٢. البنك المركزي السوري ، النشرة الإحصائية الربعية (أعداد مختلفة) ، دمشق

٣. نظام عمليات المصرف الصناعي السوري ، منشورات الإدارة لعامة ، دمشق

٤. المصرف التجاري السوري ،، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٥. المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٦. مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٧. المصرف الصناعي السوري ، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٩)

٨. المصرف الصناعي السوري، الإدارة العامة ، مديرية الحسابات ، دمشق ، ٢٠٠٩

المواقع الالكترونية

١. نبيل حشاد : دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية(موسوعة بازل – الجزء الثاني) ،
www.pdffactory.com/

٢. المصرف التجاري السوري www.cbs-**bank**.com//

٣. المصرف الصناعي السوري http://www.industrialbank.gov.sy

٤. مصرف بيمو السعودي الفرنسي www.bbsf**bank**.com/

٥. المصرف الدولي للتجارة والتمويل /http://www.ibtf.com.sy

٦. وزارة المالية السورية www.syrianfinance.org /

٧. مصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف
http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

٨. مصرف سورية المركزي ، النشرة الإحصائية الربعية
http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

٩. مصرف سورية المركزي ، تعليمات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد و التسليف
http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

ثانياً :المراجع باللغة الانجليزية

الكتب

1. Rose, peter s . **Commercial Bank Management** , International Edition, McGraw- Hill Irwin , New York , 2002.
2. Hempel , George H & Simson , Donald G , **BANK MANAGEMENT : Text & Cases** ,f fifth Edition , john Wily & Sons inc , New York ,1998.
3. Beim , David O& Calomiris , Charles W , **EMERGING FINANCIAL MARKETS** , McGraw- Hill Irwin, New York ,2002.
4. Lloyd , Thomas , **money banking and economic activity** , 3rd edition , prentice-hall , inc , new jersey , 1986
5. Roger Lerog Miller & Robert Pulsinelli , **modern money and banking** , 2nd edition , MC grow –hill book company , new York, 1989
6. M.C.Vaish , **monetary theory** , vikas publishing house , Sahibabad , India,2003
7. Abert Chapin and George Hasselt , **credit and collection : principles and practice** , N.Y, mcgray- hill book company inc , 1960.

الأبحاث و الدراسات

1. john p. Bonin, Yipping Huang : **Dealing with the Bad Loans Of The Chinese Banks,** Discussion paper , Wesleyan University , department Of Economics ,Middletown, USA, 2001
2. Michele cavallo and Giovanni Majnoni : " **Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times** , World Bank, Working Paper 2691 , Washington D.C. , 2001
3. Tetsuro Sugiura : **No Silver Bullet For Bad Loan problem**, Fuji Research Institute Corporation , Tokyo , 2002
4. Rodman, Jack, Asia's non performing Loans : **Can the problem be solved** ? , Ernest & Young, Tokyo 2002

الأبحاث والدراسات المنشورة على الانترنت

1. Software and Services, **Credit Risk Management in the Financial Services Industry**, International benchmark survey, June 2004. www.sas.com
2. Harada , Yutaka , **Non performing Loans As a result of Deflation , march 2002**. htt://www. Glocom .org
3. **FDIC Loans And Real Estate Sale Summary 1990-2009** htt://WWW.fdic. gov/buying/historical/loans/index.htm

قائمة الملاحق

- ❖ الملحق رقم /١/ استبانة الدراسة

- ❖ الملحق رقم ٢/أ تحليل إجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة
- ❖ الملحق رقم ٢/ب مقاييس النزعة المركزية لإجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة
- ❖ الملحق رقم ٢/ج تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة

- ❖ الملحق رقم /٣/ دور كل من الأطراف الثلاثة (البنك ، العميل ، الظروف الاقتصادية) في وجود الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية السورية

- ❖ الملحق رقم /٤/ التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة

الملحق رقم /١/ استبانة الدراسة

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين – الدراسات العليا

استبيان حول القروض المتعثرة في المصارف السورية

أخي الفاضل. . . .أختي الفاضلة:

تحية طيبة وبعد:

أتوجه أليكم بالتقدير والاحترام، راجياً تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة الميدانية التي تهم القطاع المصرفي في سورية،والتي تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة .

إن مشاركتكم هذه تُعد عاملاً مهماً في إنجاحها لذا نرجو تعاونكم في مدنا بالبيانات اللازمة والضرورية عبر تعبئة هذه الاستبانة والإجابة العلمية والدقيقة على كافة الأسئلة المطروحة ، لما في ذلك من أثر في الوصول إلى الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض سبيل عملكم وأداء مهامكم.

ونود أن نحيطكم علماً بأن جميع الإجابات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل إجمالي ولن يشار الى أي اسم من الأسماء المشاركة في الإجابة على هذه الاستبانة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

مع عاطر التحية وبالغ التقدير والاحترام الباحث : علاء الذيب

يرجى التكريم بوضع علامة (X) في المربع المناسب :

أولاً: البيانات التعريفية

- **البنك :** التجاري ☐ الصناعي ☐
  بيمو السعودي الفرنسي ☐ الدولي للتجارة والتمويل ☐

- **المؤهل العلمي:** إجازة ☐ دبلوم ☐ ماجستير ☐ دكتورا ☐

- **عدد سنوات الخبرة العملية :** ١ – ٥ ☐ ٦ — ١٠ ☐ ١١ — ١٥ ☐
  ١٦ — ٢٠ ☐ ٢١سنة فما فوق ☐

- **المستوى الوظيفي:** موظف ☐ رئيس قسم ☐ مدير دائرة ☐

ثانياً: لمعرفة وجهة نظرك بخصوص مدى تأثير كل عامل من العوامل التالية على تعثر التسهيلات الائتمانية يرجى التكريم بوضع علامة (X) في المربع المناسب

مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك

رقم السؤال	أسباب تعثر القروض	تأثير ضعيف جداً	تأثر ضعيف	تأثير معتدل	تأثير قوي	تأثير قوي جداً
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).					
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.					
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".					
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول**.					
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي)**.					
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.					
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.					
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)					
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض**.					
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.					
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " **المحسوبية** " .					
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).					

.١٣	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.					
.١٤	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.					
.١٥	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.					
.١٦	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).					
.١٧	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.					
.١٨	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).					
.١٩	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.					
.٢٠	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.					

مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية

رقم السؤال	أسباب تعثر القروض	تأثير ضعيف جداً	تأثر ضعيف	تأثير معتدل	تأثير قوي	تأثير قوي جداً
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد .					
٢٢.	**حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها .**					
٢٣.	**تغير التشريعات و الأنظمة** المتعلقة بمجال عمل المقترض.					
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.					
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.					
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.					
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية) .					

مجموعة العوامل و الأسباب المتعلقة بالمقترض

رقم السؤال	أسباب تعثر القروض	تأثير ضعيف جداً	تأثر ضعيف	تأثير معتدل	تأثير قوي	تأثير قوي جداً
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك) .					
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.					
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.					
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.					
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.					
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.					
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.					

❖ رتب الأتي ترتيباً تنازلياً من المهم إلى الأقل أهمية لكل من التالي:

أولاً : مدى أهمية الشروط التالية في منح التسهيلات المصرفية

الرقم		ترتيب تنازلي
١	الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة.	
٢	تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح.	
٣	المركز المالي القوي للعميل.	
٤	كفاية الضمانات.	
٥	الظروف العامة والمحيطة بالعميل.	
٦	الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله.	

ثانياً : مدى أهمية الإجراءات التالية والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون

الرقم		ترتيب تنازلي
١	إعداد دراسة ائتمانية دقيقة وشاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض.	
٢	الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها.	
٣	المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل.	
٤	الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع.	
٥	أخذ ضمانات كافية.	

الملحق رقم ٢/أ تحليل إجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	محتوى السؤال	تأثير ضعيف جداً (١)		تأثر ضعيف (٢)		تأثير معتدل (٣)		تأثير قوي (٤)		تأثير قوي جداً (٥)	
		عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).	0	0	3	6	7	21	31	124	46	230
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	0	0	4	8	22	66	36	144	25	125
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".	0	0	15	30	36	108	24	96	12	60
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول**.	1	1	6	12	12	36	37	148	31	155
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي)**.	2	2	16	32	37	111	23	92	9	45
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	1	1	8	16	25	75	34	136	19	95
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.	3	3	16	32	34	102	32	128	2	10
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)	0	0	4	8	35	105	37	148	11	55
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض.**	0	0	0	0	20	60	41	164	26	130

رقم السؤال	محتوى السؤال	تأثير ضعيف جداً (١)		تأثر ضعيف (٢)		تأثير معتدل (٣)		تأثير قوي (٤)		تأثير قوي جداً (٥)	
		عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	0	0	5	10	32	96	38	152	12	60
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " **المحسوبية** ".	0	0	3	6	21	63	40	160	23	115
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).	0	0	12	24	32	96	25	100	18	90
١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	2	2	15	30	41	123	23	92	6	30
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	0	0	22	44	29	87	31	124	5	25
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	4	4	6	12	36	108	31	124	10	50
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).	0	0	2	4	23	69	29	116	33	165
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.	7	7	14	28	35	105	21	84	10	50
١٨.	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).	0	0	5	10	21	63	47	188	14	70
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	1	1	10	20	33	99	29	116	14	70
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	4	4	11	22	27	81	24	96	21	105

رقم السؤال	محتوى السؤال	تأثير ضعيف جداً (١)		تأثر ضعيف (٢)		تأثير معتدل (٣)		تأثير قوي (٤)		تأثير قوي جداً (٥)	
		عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد.	0	0	7	14	31	93	36	144	13	65
٢٢.	حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها.	4	4	15	30	34	102	23	92	11	55
٢٣.	تغير التشريعات و الأنظمة المتعلقة بمجال عمل المقترض.	0	0	10	20	35	105	35	140	7	35
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	5	5	24	48	33	99	20	80	5	25
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	4	4	25	50	41	123	16	64	1	5
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	7	7	24	48	30	90	22	88	4	20
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية).	2	2	11	22	33	99	23	92	18	90
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك).	0	0	0	0	11	33	36	144	40	200
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	0	0	0	0	27	81	47	188	13	65
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	0	0	1	2	32	96	43	172	11	55
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	0	0	0	0	23	69	41	164	23	115
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	0	0	0	0	19	57	33	132	35	175
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	0	0	1	2	23	69	32	128	31	155
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	0	0	2	4	25	75	35	140	25	125

الملحق رقم ٢/ب مقاييس النزعة المركزية لإجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	محتوى السؤال	مجموع التكرارات الترجيحية الموزونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).	381	4.38	0.78	0.18
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	343	3.94	0.85	0.22
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".	294	3.38	0.93	0.28
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول.**	352	4.05	0.94	0.23
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي).**	282	3.24	0.95	0.29
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	323	3.71	0.95	0.26
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.	275	3.16	0.87	0.28
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)	316	3.63	0.76	0.21
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض.**	354	4.07	0.73	0.18
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	318	3.66	0.79	0.22
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " **المحسوبية** " .	344	3.95	0.81	0.20

رقم السؤال	محتوى السؤال	مجموع التكرارات الترجيحية الموزونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).	310	3.56	0.97	0.27
١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	277	3.18	0.88	0.28
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	280	3.22	0.89	0.28
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	298	3.43	0.95	0.28
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).	354	4.07	0.86	0.21
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.	274	3.15	1.08	0.34
١٨.	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).	331	3.80	0.78	0.20
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	306	3.52	0.94	0.27
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	308	3.54	1.13	0.32
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد.	316	3.63	0.84	0.23
٢٢.	**حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها.**	283	3.25	1.04	0.32
٢٣.	**تغير التشريعات و الأنظمة** المتعلقة بمجال عمل المقترض.	300	3.45	0.80	0.23
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	257	2.95	0.99	0.33
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	246	2.83	0.82	0.29
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	253	2.91	1.02	0.35

رقم السؤال	محتوى السؤال	مجموع التكرارات الترجيحية الموزونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية).	305	3.51	1.03	0.29
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك).	377	4.33	0.69	0.16
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	334	3.84	0.66	0.17
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	325	3.74	0.69	0.18
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	348	4.00	0.73	0.18
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	364	4.18	0.77	0.18
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	353	4.06	0.85	0.21
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	344	3.95	0.82	0.21

الملحق رقم ٢/ج   تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	محتوى السؤال	الانحراف المعياري لإجابات كل مصرف				المتوسط العام	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل			
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).	0.18	0.13	0.19	0.21	4.38	0.78	0.18
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	0.11	0.19	0.22	0.28	3.94	0.85	0.22
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".	0.34	0.27	0.23	0.23	3.38	0.93	0.28
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول**.	0.20	0.13	0.25	0.31	4.05	0.94	0.23
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي)**.	0.26	0.24	0.28	0.32	3.24	0.95	0.29
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	0.25	0.20	0.24	0.32	3.71	0.95	0.26
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.	0.32	0.18	0.32	0.30	3.16	0.87	0.28
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)	0.26	0.21	0.18	0.23	3.63	0.76	0.21
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض.**	0.10	0.18	0.19	0.16	4.07	0.73	0.18
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	0.20	0.20	0.21	0.24	3.66	0.79	0.22

رقم السؤال	محتوى السؤال	الانحراف المعياري لإجابات كل مصرف				المتوسط العام	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل			
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان **" المحسوبية "** .	0.15	0.13	0.22	0.23	3.95	0.81	0.20
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).	0.20	0.21	0.29	0.32	3.56	0.97	0.27
١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	0.32	0.22	0.31	0.29	3.18	0.88	0.28
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	0.27	0.30	0.18	0.30	3.22	0.89	0.28
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	0.23	0.22	0.34	0.30	3.43	0.95	0.28
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).	0.18	0.16	0.24	0.13	4.07	0.86	0.21
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.	0.23	0.35	0.34	0.30	3.15	1.08	0.34
١٨.	-يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).	0.11	0.22	0.18	0.23	3.80	0.78	0.20
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	0.26	0.22	0.30	0.30	3.52	0.94	0.27
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	0.36	0.21	0.26	0.42	3.54	1.13	0.32
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد.	0.22	0.22	0.23	0.24	3.63	0.84	0.23
٢٢.	**حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها.**	0.23	0.29	0.34	0.36	3.25	1.04	0.32

رقم السؤال	محتوى السؤال	الانحراف المعياري لإجابات كل مصرف				المتوسط العام	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل			
٢٣.	**تغير التشريعات و الأنظمة** المتعلقة بمجال عمل المقترض.	0.27	0.18	0.25	0.25	3.45	0.80	0.23
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	0.40	0.28	0.30	0.27	2.95	0.99	0.33
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	0.23	0.28	0.34	0.27	2.83	0.82	0.29
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	0.33	0.27	0.28	0.48	2.91	1.02	0.35
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية).	0.26	0.25	0.27	0.36	3.51	1.03	0.29
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك).	0.15	0.15	0.16	0.16	4.33	0.69	0.16
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	0.19	0.19	0.19	0.11	3.84	0.66	0.17
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	0.17	0.23	0.18	0.15	3.74	0.69	0.18
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	0.18	0.18	0.16	0.18	4.00	0.73	0.18
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	0.18	0.16	0.20	0.20	4.18	0.77	0.18
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	0.17	0.20	0.20	0.26	4.06	0.85	0.21
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	0.18	0.20	0.19	0.26	3.95	0.82	0.21

الملحق رقم /٣/ دور كل من الأطراف الثلاثة (البنك ، العميل ، الظروف الاقتصادية) في وجود الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية السورية

المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية حسب إحصائيات الدراسة
المصرف	٢٠	٣,٦٣	%٣٣,٤٣
الظروف الاقتصادية والطارئة	٧	٣,٢٢	%٢٩,٦١
العميل	٧	٤,٠١	%٣٦,٩٣
المجموع	٣٤	١٠,٨٧	%١٠٠

المتوسطات الحسابية لاستجابات مجتمع عينة الدراسة حسب المجالات الثلاثة ودورها في تعثر الديون والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية عينة الدراسة

الملحق رقم /٤/ التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة

المادة الأولى: **تصنيف التسهيلات الائتمانية**:

تصنف التسهيلات الائتمانية بين تسهيلات منتجة للعوائد وتسهيلات غير منتجة للعوائد. وتعتمد في التصنيف الفئات التالية وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين يتم تصنيفه.

١ - **الديون المنتجة**: وتقسم إلى ثلاث فئات أساسية:

أ. **<u>ديون متدنية المخاطر</u>**: وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

١) الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٢) الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة/العائد.

٣) الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة[1].

٤) الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٨٣/م.ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق.

ب. **<u>ديون عادية/مقبولة المخاطر</u>**: وهي الديون التي تنطبق عليها الحالات التالية **كافة**:

١) التزام المدين بشروط منح التسهيلات الائتمانية.

٢) حركة حساب نشطة للجاري مدين.

٣) التزام العميل بسداد الأقساط والفوائد/العوائد بالتواريخ المحددة.

٤) مركز مالي قوي للعميل تعكسه استعلامات وبيانات حديثة.

٥) الديون موثقة بعقود أصولية.

٦) تدفق نقدي كاف يوفره المشروع الممول من الديون.

٧) إدارة جيدة من قبل العميل.

٨) تصنيف (في حال توفره) جيد للعميل من قبل شركات تصنيف معترف بها.

٩) التزام العميل بالسداد لدى المؤسسات المالية الأخرى.

كما تصنف ضمن هذه الفئة الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماما خاصا وتم تصويبها ومعالجة سبب تصنيفها ضمن تلك الفئة.

---

[1] الكفالة الصادرة عن مصارف محلية أو الصادرة عن مصارف خارجية لا يقل تصنيفها الائتماني عن تصنيف (BBB)، حسب تصنيف Standards & Poors (S & P) أو ما يعادله حسب شركات التصنيف العالمية الأخرى.

ج. **<u>ديون تتطلب اهتماما خاصا</u>**: وهي الديون التي تنطبق عليها **إحدى** الحالات التالية:

١) الديون العادية التي تمت إعادة هيكلتها[٢].

٢) الديون العادية التي تعود لعملاء لديهم ديون غير منتجة لدى مؤسسات مالية أخرى.

٣) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف الممنوح بنسبة ١٠% أو أكثر ولمدة تزيد عن (٦٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما.

٤) الجاري مدين ضعيف الحركة[٣].

٥) عدم تسديد المستحق من أصل الدين أو عوائده لمدة تزيد عن (٦٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما.

٦) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة (دائن صدفة مدين) لمدة تزيد عن (٣٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما.

٧) التسهيلات التي مضى على تاريخ انتهاء عقدها مدة تزيد عن (٦٠) يوما وتقل عن (٩٠) يوما ولم يتم تجديدها.

٨) عدم توفر بيانات مالية (سنوية على الأقل) (مدققة بالنسبة للشركات المطلوب منها إعداد مثل تلك البيانات وفق أحكام قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨).

٩) قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها أكثر من ٣٠ يوم وأقل من (٩٠) يوما ولم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.

١٠) الديون غير المنتجة التي تمت جدولتها وإلى أن يلتزم العميل **بثلاث أقساط** على الأقل، يمكن بعدها نقل هذه الديون إلى فئة الديون العادية.

١١) الديون التي سبق وأن صنفت ضمن فئة الديون دون المستوى وقام العميل بتسديد كامل المستحقات (أو تسديد كامل رصيد الفائدة المحفوظة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة (١٠%) من السقف الممنوح (وبحيث لا يبقى أي تجاوز على السقف الممنوح) على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المسددة)، علماً بأنه يسمح بهذا الإجراء **مرة واحدة** خلال السنة، وفي حال انخفاض تصنيف الديون مرة ثانية خلال السنة إلى فئة الديون دون المستوى لا يجوز إخراجها إلا بإجراء إعادة جدولة أصولية.

١٢) عدم شفافية البيانات المالية المقدمة من المدين.

---

[٢] يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ... الخ.

[٣] يعتبر الحساب ضعيف الحركة إذا لم يبلغ دورانه مرتين على الأقل في السنة، أو لم يصل رصيده إلى ١٠% أو أقل من السقف الممنوح لمرة واحدة على الأقل في السنة.

١٣) الديون غير الموثقة بعقود أصولية.

١٤) ظهور خلل وضعف في إدارة الشركة إذا كان المدين شخصاً معنوياً أو حصول خلاف بين الشركاء قد يؤدي إلى احتمال عدم السداد.

١٥) تدني في درجة تصنيف المدين (في حال توفره) من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو عالمية معترف بها.

٢- **ديون غير منتجة**: وهي الديون التي تنطبق عليها **إحدى** الحالات التالية:

أ. مضي ٩٠ يوما فأكثر على أي مما يلي:

- استحقاق الدين أو استحقاق أحد أقساطه أو عوائده.
- جمود حساب الجاري مدين لجهة التسديدات.
- التجاوز في حساب الجاري مدين عن السقف الممنوح بنسبة ١٠% أو أكثر.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة.
- قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة.
- التسهيلات الائتمانية غير المجددة.

ويراعى التصنيف حسب الجدول التالي:

ر.ت	الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
أ -	ديون دون المستوى	(٩٠) يوم إلى (١٧٩) يوم
ب -	ديون مشكوك في تحصيلها	(١٨٠) يوم إلى (٣٥٩) يوم
ج -	ديون رديئة	(٣٦٠) يوم فأكثر

ب- بالإضافة لما سبق، تصنف الديون غير منتجة إذا توفرت فيها **إحدى** المؤشرات التالية، على أن يكون لدى المصرف المبررات الواضحة لقيامه بالتصنيف ضمن فئة دون أخرى:

١) التسهيلات التي خضعت للهيكلة مرتين خلال العام الواحد ولم يلتزم العميل بشروطها.

٢) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

٣) اعتماد المصرف على تسييل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسييل هذه الضمانات.

المادة الثانية: المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية.

أ. **مخصص التدني:**

أ-١) يجب تكوين مخصص تدني بنسبة ٢% من جزء الديون العادية المباشرة الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة.

أ-٢) يجب تكوين مخصص تدني **للديون التي تتطلب اهتماما خاصا كما يلي:**

أ- **٣**% من جزء الديون الممنوحة بضمانة شخصية أو بدون ضمانة.

باستثناء الديون المحددة في البنود ٣-٤-٥ من هذه الفقرة (أ-٣) والتي تتطلب إعداد مخصصات خاصة مقابلها.

ب- ٢% من جزء الديون التي تتطلب اهتماما خاصا المغطى بضمانات مقبولة بعد استبعاد ما يلي:

١- باستثناء الديون المحددة في البنود ٣-٤-٥ من هذه الفقرة (أ-٣) والتي تتطلب إعداد مخصصات خاصة مقابلها.

٢- الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها.

٣- الجزء من الديون المغطى بتأمينات نقدية، على أن تحتسب إفراديا لكل عميل على حدة.

٤- الجزء من الديون المغطى بكفالة مصرفية مقبولة، على أن تحتسب إفراديا لكل عميل على حدة.

٥- الجزء من الديون المغطى بكفالات مستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٨٣/م.ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق.

أ-٣) يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة (إن وجدت)، وكما يلي:

١- الجزء من الديون **<u>غير المغطى</u>** بضمانات مقبولة باستثناء الديون المحددة في البنود ٣-٤-٥ من هذه الفقرة (أ-٣):

أ. ٢٠% من الديون دون المستوى.

ب. ٥٠% من الديون المشكوك في تحصيلها.

ج. ١٠٠% من الديون الرديئة.

٢- الجزء من الديون **المغطى** بضمانات مقبولة:

أ. **التأمينات النقدية:** لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب. **العقارات:** في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار (٥) سنوات (منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة) وبنسبة (٢٠%) سنوياً.

ج. **الأوراق المالية والسيارات والآليات والمعدات:** في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني **بكامل** قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول.

د. **مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين:** على المصرف إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور **سنة** من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة ضمان القروض/شركة التأمين بالدفع.

٣- يتم تكوين مخصص تدني **بكامل** قيمة الذمم الناتجة عن حسابات خارج الميزانية المدفوعة نيابة عن العملاء ومضى على دفعها (٩٠) يوماً فأكثر والتي لم يقم العملاء بتسديدها أو لم يتم توثيقها أصولاً كتسهيلات ائتمانية مباشرة بعد استبعاد الجزء المغطى بضمانات مقبولة والذي تتم معالجته وفق البند ٢ من هذه الفقرة (أ-٣).

٤- يتم تكوين مخصص تدني للحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة كما يلي:

أ. ٥٠% من الحسابات المكشوفة لمدة ٦٠ يوم إلى ٨٩ يوم.

ب. ١٠٠% من الحسابات المكشوفة لمدة ٩٠ يوم فأكثر.

٥- يتم تكوين مخصص تدني **لديون التمويل الاستهلاكي** الممنوحة على شكل (بطاقات ائتمان، تمويل سيارات شخصية، تمويل سكني، تمويل شخصي بكل أشكاله) بعد استبعاد الجزء المغطى بضمانات مقبولة والذي تتم معالجته وفق البند ٢ من هذه الفقرة (أ-٣) وكما يلي:

أ. ١٥% للديون المستحقة لمدة ٦٠ إلى ٨٩ يوم.

ب. ٢٥% للديون المستحقة لمدة ٩٠ إلى ١١٩ يوم.

ج. ٥٠% للديون المستحقة لمدة ١٢٠ إلى ١٧٩ يوم.

د. ٧٥% للديون المستحقة لمدة ١٨٠ إلى ٢٦٩ يوم.

ه. ١٠٠% للديون المستحقة لمدة ٢٧٠ فأكثر.

ب. الاحتياطي العام للتسهيلات الائتمانية:

يظهر هذا الاحتياطي في بند مستقل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى "احتياطي عام لمخاطر التمويل" ضمن الأموال الخاصة المساندة، ويشكل كما يلي:

١) ١% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة (بعد استثناء ما ورد ضمن أ-١ **أعلاه**).

٢) ٠.٥% من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة (حسابات خارج الميزانية).

المادة الثالثة: جدولة الديون غير المنتجة.

مع مراعاة أحكام التشريعات الخاصة بالتسوية (أو الجدولة) بالنسبة للمصارف العامة، يشترط لإخراج الديون التي تم جدولتها (لمرة أو مرتين فقط) من إطار الديون غير المنتجة:

١- تسديد دفعة نقدية أولى من مصادر العميل الخاصة (غير ناتجة عن تسييل الضمانات الخاصة بالدين، وغير ممولة بتسهيلات ائتمانية من المصرف نفسه) لا تقل نسبتها عن (١٠%) من رصيد الدين القائم أو كامل قيمة المستحقات في حال الجدولة الأولى، وترتفع هذه النسبة إلى (٢٠%) في حال الجدولة للمرة الثانية (على أن لا تقل الدفعة في الحالتين عن قيمة الفوائد/العوائد والعمولات المحفوظة).

٢- إجراء الجدولة على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية كحد أقصى، وبحيث لا تزيد فترة سداد المديونية المجدولة عن (١٠) سنوات (باستثناء الجدولة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التي تزيد مدة تعاقدها الأصلية عن (١٠) سنوات، مع مدة متبقية للسداد تزيد عن ذلك)، وعدم منح العميل فترة سماح تزيد عن (٦) أشهر.

المادة الرابعة: الضمانات المقبولة

تشتمل الضمانات المقبولة[٤]، لأغراض تكوين مخصص التدني للديون غير المنتجة، على:

١- التأمينات النقدية والودائع المجمدة لقاء التسهيلات الائتمانية بشرط وجود اتفاقية حجز وديعة وأن لا تكون هناك أي موانع قانونية لتسييل الوديعة لصالح المصرف.

٢- (٧٥%) من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف، أو قيمة سند الرهن (مضافاً إليه الفوائد على قيمة سند الرهن) أيهما أقل، وفقا للشروط التالية:

أ. ألا يكون العقار مرهوناً بدرجات أعلى لأي جهة أخرى.

ب. أن تكون صحيفة العقار خالية من أي إشارات تحد من حقوق المصرف.

ج. أن يكون العقار مفرزا ومصحح الأوصاف وله صحيفة عقارية.

د. أن يتم تخمين العقار مجددا عند تصنيف الدين ضمن أحد فئات الديون غير المنتجة، وفقا لأحكام البند ١٣ من المادة الخامسة من هذه التعليمات.

٣- (٧٥%) من القيمة العادلة للأوراق المالية.

---

[٤] تعامل الأصول ـــ المحددة في هذه المادة ـــ المملوكة من قبل المصارف الإسلامية والخاصة بعمليات التمويل معاملة الضمانات المقبولة وفقاً لأحكام هذه المادة.

٤- (٥٠%) من القيمة التخمينية للسيارات والآليات والمعدات المرهونة بالتسجيل لدى الدوائر الرسمية حصرا، أو قيمة الرهن أيهما أقل.
٥- (٧٥%) من جزء التسهيلات الائتمانية المضمون تسديدها من قبل شركات التأمين.
٦- (١٠٠%) من جزء التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل شركات ضمان القروض.

المادة الخامسة: أحكام عامة

١. يتم تصنيف كافة حسابات العميل ضمن فئات الديون غير المنتجة في حال انطباق هذا التصنيف على **أحد** الحسابات العائدة له، باستثناء الحسابات المتعلقة بتنفيذ مشاريع شريطة أن تكون لها محاسبة مستقلة ومضمونة بحوالات حق ولا يوجد لها ارتباط بالحسابات الأخرى للعميل.

٢. يعتبر الاحتياطي والمخصصات المحددة أعلاه الحد الأدنى الواجب على المصارف الاحتفاظ به، كما تعتبر المدد الزمنية المحددة لتكوين تلك المخصصات الحد الأقصى.

٣. يجوز لمديرية مفوضية الحكومة فرض زيادة المخصصات أو اتخاذ تدابير مناسبة أخرى أو طلب تعديل التصنيف وتكوين المخصصات في حال الضرورة، كما يحق لها مطالبة المصارف بإيجاد وتطبيق آليات واعتماد إجراءات ملائمة لإجراء تقييم دوري لقيمة مخففات المخاطر، وإيجاد سياسات وإجراءات للتحديد المبكر للأصول الضعيفة.

٤. يتم تعليق الفوائد/العوائد والعمولات **بعد** مرور (٩٠) يوما على تاريخ التصنيف.

٥. لا يجوز للمصرف منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل لتسديد ديونه غير المنتجة.

٦. لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية لأي عميل تم تصنيف ديونه ضمن فئة الديون غير المنتجة، إلا إذا كانت التسهيلات لمشاريع لها محاسبة مستقلة ومضمونة بحوالات حق ولا يوجد لها ارتباط بالحسابات الأخرى للعميل.

٧. لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية جديدة لأي عميل سبق وأن أعدمت ديونه بشكل جزئي أو كلي ما لم يقم بتسديد المبلغ المعدوم.

٨. لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية إضافية تزيد عن السقوف الممنوحة أصلاً للعملاء الذين تم تصنيف ديونهم ضمن فئة الديون التي تتطلب اهتماما خاصا، إلا بعد تحويلها إلى ديون عادية.

٩. تستخدم أي تحصيلات للديون غير المنتجة (سواء من تسييل الضمانات أو من موارد العميل) لتسديد أصل الدين أولاً، وبعد سداد أصل الدين كاملا يتم تسجيل التحصيلات النقدية اللاحقة كفوائد/عوائد مقبوضة.

١٠. يتم إعادة تصنيف الديون المجدولة ضمن فئة الديون غير المنتجة، التي صنفت ضمنها قبل عملية الجدولة، في حال عدم التزام العميل بالجدولة.

١١. تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من كفاية الاحتياطي والمخصصات للتسهيلات الائتمانية ومدى مطابقتها لهذه التعليمات.

١٢. أ- على المصرف بمجرد مرور سنتين على استحقاق الديون الممنوحة للجهات الحكومية أو تلك التي بكفالتها حجز احتياطيات تظهر ضمن **حقوق الملكية** في بند "احتياطيات أخرى" لتغطية تلك الديون على أن يتم تغطيتها خلال ٣ سنوات وبالتساوي. وتعتبر هذه الاحتياطيات من الاحتياطيات المحجوزة وبالتالي تستبعد من مجموع الأموال الخاصة لأغراض احتساب النسب والمؤشرات الاحترازية كافة.

ب- يتم تعليق الفوائد والعمولات على هذه الديون بمجرد مرور سنتين على تاريخ الاستحقاق.

١٣. يتم تقييم الضمانات العقارية من قبل مخمن عقاري **واحد على الأقل** إذا كانت قيمة التسهيلات الائتمانية **أقل من ٢٥ مليون ل.س**، ومن قبل **اثنين** من خبراء التخمين بحيث تعتمد القيمة الأقل للتخمين، في حال كنت قيمة التسهيلات ٢٥ مليون ل.س فأكثر، وذلك لكل من الحالات التالية:

- عند منح التسهيلات الائتمانية.
- عند تصنيف التسهيلات الائتمانية على أنها غير منتجة.
- يعاد تقييم الضمانات العقارية للتسهيلات الائتمانية المنتجة **مرة كل أربع سنوات على الأقل**، أو في حالة هبوط عام في أسعار العقارات ككل، ويستثنى من ذلك العقارات التي لا تقل قيمتها التقديرية عن (١٥٠%) من قيمة التسهيلات الائتمانية المتناقصة بتاريخ المنح أو التجديد.

١٤. على المصرف التحوط **مقابل القضايا** المحالة إلى القضاء أخذا بالاعتبار:

أ. الموقف القانوني للمصرف (احتمالية ربح/خسارة القضية).

ب. نوع القضية.

ج. المرحلة التي وصلت إليها القضية.

١٥. في حال تملك المصرف لأصول سدادا لديون فإن عليه الالتزام بالآتي:

أ. التخلص منها خلال الفترة التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة.

ب. إخضاع العقارات المستملكة لتقييم سنوي ومعالجة تدني القيمة (عند الضرورة).

ج. في حال استمرار تملك المصرف للأصول المستملكة إلى ما بعد انتهاء الفترة المحددة قانونا، سيتم طرح قيمة تلك الأصول من مجموع الأموال الخاصة لأغراض احتساب النسب والمؤشرات الاحترازية كافة.

١٦. على المصارف تزويد مصرف سورية المركزي/ مديرية مفوضية الحكومة ربعياً بواسطة أقراص مدمجة (CD) إضافة إلى نسخة ورقية موقعة أصولاً، بوضعيات تصنيف الديون المحددة وفق

النماذج المرفقة بهذه التعليمات وذلك خلال خمسة عشر يوماً من الشهر الذي يلي انتهاء كـــل ربـــع، مصادق عليها من قبل المدقق الخارجي ومرفقة بشهادة تبين رأيـــه فـــي مـــدى كفايـــة الاحتيـــاطي والمخصصات للتسهيلات الائتمانية وتعليق الفوائد/العوائد والعمولات ومدى مطابقتها لهذه التعليمات.

مقدمة

أدى تزايد سرعة عجلة العولمة المالية في السنوات الأخيرة، إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وأشارت الدراسات التي بحثت أسباب تلك الأزمات وأساليب علاجها من قبل المؤسسات الدولية (بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) إلى أن أزمات البنوك كانت قاسماً مشتركاً في معظم حالات الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ولقد كانت المخاطرة الناتجة عن الائتمان، بالإضافة إلى سوء إدارتها من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك وحدوث الأزمات.

لذلك يعتبر موضوع إدارة مخاطر الائتمان من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية.

تنشأ مخاطر الائتمان من عدم قدرة أو رغبة المقترض على القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للبنك وبحسب البنود المتفق عليها مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك لا تقتصر على الخسائر المحاسبية المباشرة وإنما تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر.

وهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وحدوث التعثر من أهمها :

* عوامل خاصة بالبنك مثل عدم دراسة القوائم المالية المقدمة من عملاء البنك وتحليلها بشكل كامل أو عدم الاستعلام الدقيق عن العميل أو عدم متابعة العميل أول بأول.

* عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية التي تحيط بالعميل.

* عوامل خاصة بالعميل كعدم إدارة مشروعه بشكل جيد أو استخدام القرض في المجال غير المخصص له

يقوم البنك عادةً بأخذ ضمان أو كفالة كمصدر بديل جاهز للتسديد في حال عجز التدفقات النقدية التشغيلية للعميل عن السداد ومع ذلك لقد دلت الأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إن القروض المؤمنة والمضمونة هذه لا

تخلو من المخاطر الائتمانية حيث يمكن أن تحدث هذه المخاطر عندما تهبط قيمة الموجودات الضامنة دون مبلغ القرض ، فالانهيار في سوق العقار في أمريكا زاد المخاطر الائتمانية للمصارف المقرضة للشركات العقارية وشركات البناء وللأشخاص العاديين فاضطر معظمها إلى شطب مبالغ ضخمة من الديون أدى في نهاية الأمر إلى انهيار وإفلاس مؤسسات مالية عملاقة ومنها بنك « ليمان برذرز brothers lehman» والى تدخل وزارة الخزانة الأميركية لوضع المؤسستين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري «فاني ماي Fanni Mai» وفريدي ماك « Freddi Mac» تحت الوصاية ، وتأميم أكبر مجموعة تأمين في العالم International Group A.I.G American بمنحها ٨٥ مليار دولار مقابل ٩٧,٦% من رأسمالها ، وانتشرت الأزمة في العالم وبدأت البورصات العالمية تتدهور .

الواقع إن انخفاض كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الأمريكية بالإضافة إلى الجشع الذي تحكم بكبار المسؤولين في المؤسسات المالية الأمريكية وعدم تحمل مسؤولياتهم أدى إلى زيادة حجم القروض المتعثرة التي كانت السبب المباشر للازمة المالية التي طالت الاقتصاد العالمي وأوصلته إلى وضع حرج في أيامنا هذه.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بأن مصارفنا المحلية تعاني من قصور في الدراسة الائتمانية للقروض الممنوحة وعدم متابعتها للتسهيلات الائتمانية بعد منحها فضلاً عن تجاهلها للمعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية التي يجب أن تحكم في منح الائتمان المصرفي .

وقد دل اتجاه تطور القروض المتعثرة في بعض مصارفنا المحلية بأنها في تزايد مستمر وخاصة خلال السنوات الأخيرة ، وبالتالي لا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات المتعثرة ، والتوصل إلى الحلول والإجراءات التي يمكن من خلالها الحد أو التخفيف من حدة هذه المشكلة (وتقديم التوصيات التي تسهم في منح القرض بناءً على أسس سليمة) ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :

١. هل القروض المتعثرة نتيجة لسياسات الائتمان المصرفية؟

٢. أم أن القروض المتعثرة نتيجة لسلوكيات والمهارات الإدارية للعملاء ؟

٣. هل السبب الرئيسي لتعثر العملاء المقترضين نتيجة المتغيرات البيئية بالسوق المصرفي وأسواق السلع والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ؟ وإذا كانت الإجابة بالإثبات فلماذا لم يتم التنبؤ بأثر هذه القوى المؤثرة مسبقا عند التخطيط للقروض المصرفية وسياسات التوظيف من قبل إدارة مخاطر الائتمان؟

٤. ما هي طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة وحجم المحفظة الائتمانية؟

٥. ما هي طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

٦. ما هي طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة ومعدل التضخم؟

أهمية البحث

للديون المتعثرة أثار ضارة على المصارف عامة، فقد تؤدي إلى عرقلة أعمالها ، وقدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة المالية والمصرفية .

كما للديون المتعثرة أثار سلبية على الاقتصاد القومي ، حيث تؤثر على مناخ الاستثمار ، وعلى سيولة المشروعات ، وكذلك على الميزان التجاري ، وعلى جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة ، كما تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة.

لقد زادت نسبة القروض المصرفية المتعثرة بشكل تراكمي مؤخراً خلال السنوات الأخيرة في صناعة البنوك العالمية حتى أصبحت ظاهرة جديرة بالمراجعة والتقييم والتحليل والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة ومتابعة القروض المصرفية مستقبلاً.

فالتعثر ظاهرة عالمية يعانيها كثير من دول العالم والبنوك لا تستطيع تفادي التعثر بنسبة ١٠٠%، كما أن المخاطرة هذه يجب أن تكون محسوبة ومدروسة من جميع الجوانب لضمان أكبر قدر من الأمان للعمل المصرفي. واستمرار حالات التعثر بالبنوك دون وضع حل لها يزيد من المشكلات المترتبة على هذا التعثر والتي تمتد آثارها إلى الاقتصاد بجميع قطاعاته. مما يتطلب ضرورة إيجاد الحلول المناسبة "لمشكلة الديون المتعثرة .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كون هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين الاقتصاديين في سوريا بالقدر الذي يبين أهمية إدارة مخاطر الائتمان في تخفيض الخسائر التي تتحملها مصارفنا المحلية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة التي اعتقد إنها أصبحت الآن بحاجة ماسة للاعتماد على أنظمة متطورة ومتكاملة لإدارة المخاطر الائتمانية وإنشاء جهاز متكامل للمعلومات الائتمانية يقوم بجمع المعلومات التي تحتاجها الدراسات الائتمانية وبالتالي الوقاية من أخطار الديون المتعثرة.

كما أنه من المتوقع أن تفيد هذه الدراسة راسمي السياسة المالية وصانعي القرار في البنوك العاملة في سوريا لتغيير سياستهم الائتمانية من اجل التخفيض من حدة هذه الظاهرة.

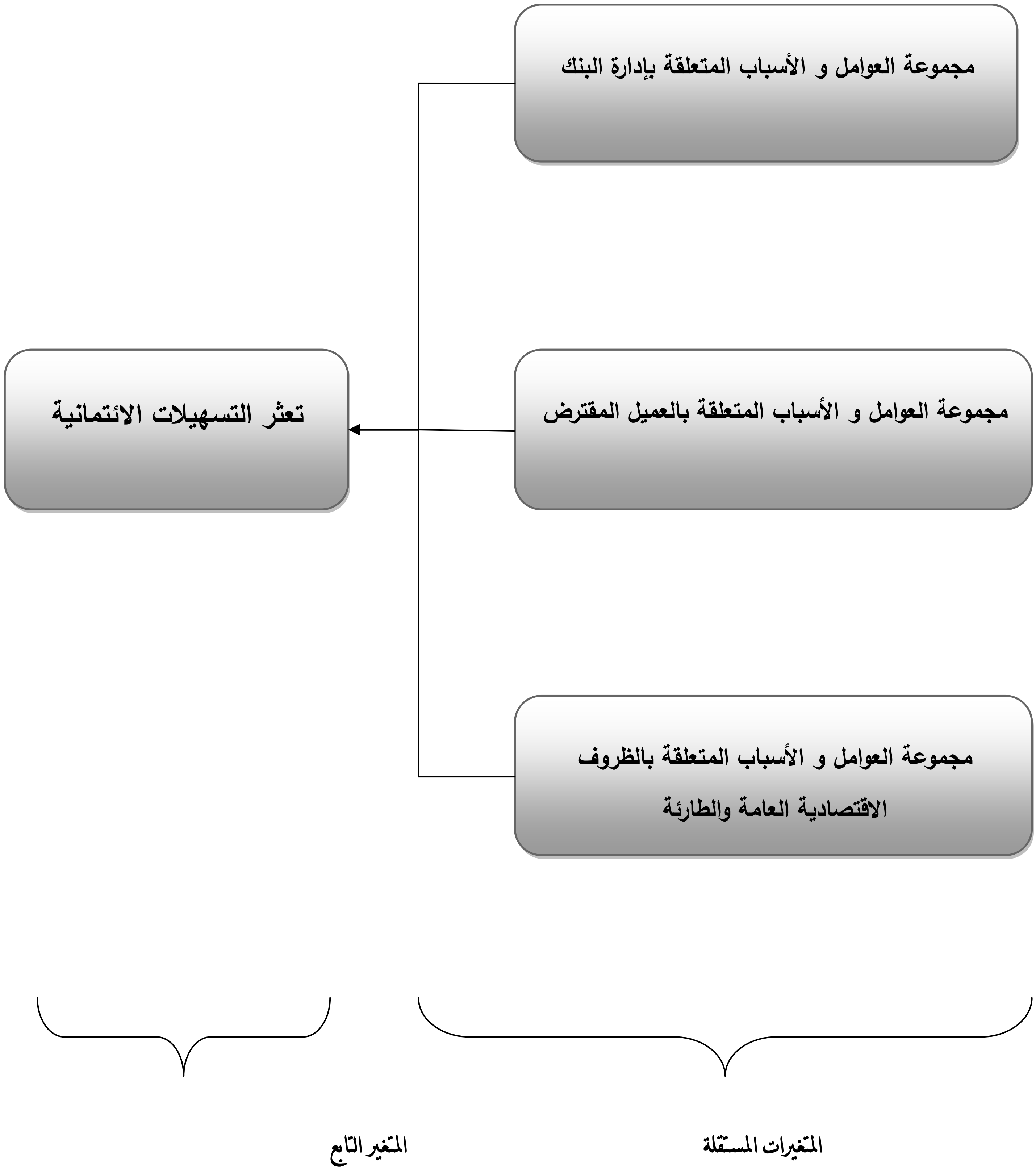
و كما يتوقع أن تفيد الباحثين في هذا المجال بما يساعدهم ويفتح المجال أمامهم لمزيد من الأبحاث في ظواهر أخرى ذات علاقة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على اتجاهات تطور القروض المتعثرة في المصارف السورية.
٢. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات في المصارف العاملة في سوريا ، والتي تعود لكل من إدارة البنك ، والعملاء ، وظروف خارجة عن إرادة الطرفين.
٣. ترتيب العوامل المؤثرة في تزايد الديون المتعثرة وفق أهميتها من وجهة نظر موظفي الائتمان في عينة الدراسة.
٤. التعرف على الإجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة قدر المستطاع في الوقت الراهن.
٥. إظهار التأثيرات التي قد تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الحد من ظاهرة تعثر القروض.
٦. تقديم جملة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد مصارفنا المحلية على حل مشكلة تعثر الديون .

نموذج الدراسة



فروض البحث

تتمثل فرضيات البحث بستة فرضيات رئيسيات:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٤. لا توجد علاقة بين حجم المحفظة الائتمانية من جهة ونسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٥. لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٦. لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال توصيفه لمعطيات المشكلة ،و تم اكتشاف الحقائق المرتبطة بالدراسة وفق الخطوات التالية :

١. جمع المعارف اللازمة عن المشكلة بالعودة للكتب والمقالات المتخصصة والتقارير والإحصاءات الخاصة بالبنوك والبحوث العلمية والرسائل الجامعية للوقوف على آخر ما تم اكتشافه من حقائق ترتبط بالمشكلة في الدول الأخرى.

٢. جمع المعلومات اللازمة عن المصارف في سورية.

٣. تحليل تطور القروض المتعثرة لدى كل من مصرف بيمو السعودي الفرنسي و المصرف الدولي للتجارة والتمويل والمصرف التجاري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) وذلك من حيث القيمة المطلقة للقروض المتعثرة ، ومن حيث نسبة القروض المتعثرة من إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية.

٤. القيام بعملية تحليل التطور الكمي للقروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)، بالإضافة إلى تحليل علاقة القروض المتعثرة في المصرف الصناعي ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم) من جهة وأحد أهم المؤشرات المصرفية(هامش سعر الفائدة) من جهة أخرى.

٥. إعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة في ضوء المعارف السابقة وتوزيعها على عينة الدراسة.

٦. تحليل الاستبانة وتقييم النتائج وتقديم التوصيات.

ونورد تفاصيل منهجية البحث في المبحث الأول /الفصل الرابع تحت عنوان المنهجية المتبعة

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية ، وقد تم اختيار عينة من ضمن هذه المصارف تمثل العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في أربعة مصارف تجارية سورية هي (المصرف التجاري السوري ، المصرف الصناعي ،مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل)

الإطار الزمني

تم دراسة الواقع المصرفي كما هو في فترة الدراسة وهي سنة ٢٠١٠ ، مع الأخذ بعين الاعتبار بيانات مالية تبرر الدراسة وذلك لأخر ستة أعوام من اجل استكشاف اتجاه حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، وبناء عليه فقد تم جمع البيانات ودراستها وتحليلها

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تلائم طبيعة الدراسة ،وتسعى لتحقيق أهدافها ، لذلك فقد اشتملت المعالجة الإحصائية للبيانات لهذه الدراسة على جانبين ، الجانب الأول وهو الجانب الإحصائي الوصفي ، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ، التي تمثلت في التوزيع التكراري ، النسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، كما تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديم وصف شامل لدرجة تأثير كل عامل من العوامل المؤثرة في مشكلة القروض المتعثرة.

أما الجانب الآخر فهو الجانب الإحصائي التحليلي ، حيث تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

- اختبار T " one sample T test " لاختبار فرضيات الدراسة
- معامل الارتباط correlation لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل بتعثر التسهيلات الائتمانية.

- كذلك تم استخدام معامل الارتباط correlation لقياس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (القروض المتعثرة) والمتغيرات الاقتصادية والمصرفية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.
- اختبار الثبات والصدق الداخلي لأداة البحث من خلال معامل ألفا كرونباخ.

والجدير بالذكر انه تم إجراء عمليات التحليل الإحصائي عن طريق استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الدراسات السابقة

١ – دراسة جمال أبو عبيد بعنوان : – **القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية " الأسباب والآثار والحلول الممكنة : دراسة تحليلية " –عمان ، ٢٠٠٣**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القروض المتعثرة ، ومن ثم تحليل تطور هذه المشكلة لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٢–٢٠٠١) ، هذا بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة متمثلة بنسبة القروض غير العاملة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية وبين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وبعض المؤشرات المصرفية ، وتحديد أهم العوامل التي ساعدت على تطور ونمو مشكلة القروض المتعثرة وإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في موضوع تعثر الديون هو اهتمام الباحث بمعرفة وجهة نظر أربعة أطراف مختلفة ذات علاقة بهذه الظاهرة وهي ، المصارف المقرضة ،المقترضين المتعثرين ، مدققي حسابات البنوك ، مفتشي البنك المركزي ، حيث قام الباحث بتصميم استبانة تحتوي على ٣٢ سؤالاً حول أسباب تعثر القروض وقام بتوزيعها على عينة من موظفي الائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية وعينة من المقترضين وعينة من العاملين في مجال التدقيق على حسابات البنوك ، وأخيراً عينة من مفتشي البنك المركزي الأردني .

وقد تم تقسيم أسباب التعثر على أربع مجموعات رئيسية هي : مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنوك وجاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة ، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترضين وجاءت في المرتبة الثالثة ، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة وجاءت في بالمرتبة الثانية ، وأخيراً مجموعة الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية وجاءت بالمرتبة الرابعة. وقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنوك من جهة ، ومن وجهة نظر المقترضين من جهة أخرى ، في حين لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنك المركزي من جهة ، ومن وجهة نظر مدققي الحسابات من جهة أخرى. ومن ثم تم التوصل إلى بعض التوصيات التي تساعد في حال تطبيقها في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

وما يؤخذ على هذه الدراسة هو أن عدد الفقرات(أسئلة الاستبانة) المعبرة عن العوامل المتعلقة بكل طرف لم يكن متساوياً ، حيث بلغ عدد الفقرات المعبرة عن العوامل المتعلقة بالمصرف (١٨) فقرة ، و(٤) فقرات للعوامل المتعلقة بالظروف العامة ، و(٦) فقرات للعوامل المتعلقة بالعميل المتعثر ، وفقط (٤) فقرات للعوامل المتعلقة بالمدققين ومفتشي البنك المركزي ، مما يبين تركيز الباحث على العوامل المتعلقة بالمصرف أكثر من الأطراف الأخرى ، الأمر الذي يؤثر على إجابات أفراد العينة وميولها إلى العوامل المتعلقة بالمصرف أكثر من الأخرى.

٢ – دراسة منذر طلال المومني بعنوان " **التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية (أسبابها والعوامل المؤثرة فيها)**" ، الأردن ، ٢٠٠٠[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية المصرفية في المصارف الأردنية مع ترتيب هذه العوامل وفق أهميتها من وجهة نظر المستجيبين عينة الدراسة ومن ثم إيجاد العلاقة بين هذه العوامل والتعثر المصرفي ، ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد أهم العوامل المؤثرة ومدى قوة تأثيرها ، باستخدام مقياس ليكرت وإعطاء أوزان لإجابات المستجيبين واختبارها إحصائياً ، ومن ثم إيجاد معامل الارتباط بين كل عامل من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة ، وبين بقية العوامل الأخرى وذلك لإيجاد العوامل الأكثر قوة وتأثيراً . وقد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرة ، تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية عينة الدراسة ، وتبين أن معظم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة يمكن أن تزول في حالة قيام المصارف الأردنية عينة الدراسة بكتابة وصياغة سياسات ائتمانية واضحة ومدروسة.

وقد لخصت الدراسة أهم العوامل المؤثرة التي تساهم في حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة بما يأتي :

١. عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها

---

[1] منذر طلال المومني : التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية (أسبابها والعوامل المؤثرة فيها) ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد السادس ، جامعة اليرموك ، الأردن ،٢٠٠٠، ص ٢٣١

٢. الاكتفاء بالضمانات المقدمة من المقترضين وعدم معرفة الغرض من الحصول على التسهيلات بعين الاعتبار بقدر كاف

٣. عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة

٤. عدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض

٥. عدم التأكد من صحة الأرقام المقدمة من العميل

٦. عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح القرض للمقترض

٧. التردد في مواجهة مشكلة القرض المتعثر في مراحله الأولى لتدهور وضع العميل وذلك خوفاً على سمعة البنك أو الأمل في تحسين حالة المقترض

٨. عدم تقديم تمويل إضافي للعميل وقت الحاجة مما يؤدي إلى الزيادة في تعثر العميل وبالتالي التوقف عن الوفاء بالتزاماته.

٣ – دراسة ليلى بو عزه شارف بعنوان" **أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية**"، الأردن ، ٢٠٠٤

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التحليل الائتماني عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية إلى كبار العملاء لدى المصارف التجارية الأردنية ، وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لديها ، والتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة . ولتحقيق أهداف الدراسة تم وضع الأسئلة التالية : هل تقوم المصارف التجارية الأردنية بدراسة العناصر الخمسة التي تقوم عليها عملية التحليل الائتماني أو البعض منها عند تقييم أهلية كبار عملائها على الاقتراض ؟ وما هي الأهمية النسبية لكل عنصر في عملية تحليل الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية ؟ وما هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة الديون المتعثرة خاصة تلك المتعلقة بكبار العملاء التي عرفتها بعض المصارف التجارية الأردنية في الآونة الأخيرة. وقد بينت الدراسة إن المصارف التجارية الأردنية لا تهتم إلا بثلاثة عناصر ، هي مقدرة العميل على السداد ، ورأس ماله ، وسلوكه وسمعته التجارية ،

وتهمل عنصري الضمانات والظروف العامة، واتضح انه توجد علاقة بين عملية التحليل الائتماني وقرار منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء ، كما تبين أن هذه المصارف تعتبر أن المعرفة الشخصية بين المصرف وكبار عملائه ، ووجود علاقات ومصالح بينهم هي من أهم أسباب مشكلة الديون المتعثرة إضافة إلى أسباب أخرى من أهمها تركز منح القروض لعدد محدود من العملاء دون التأكد من قدرتهم على السداد ، وعدم وجود ضمانات كافية لتغطية القرض . وتمثلت أهم التوصيات في أن تقوم المصارف التجارية الأردنية بدراسة كافة العناصر الخمسة للتحليل الائتماني عند تقييم الملاءة الائتمانية لكبار عملائها ، وضرورة مطالبتهم بضمانات كافية لتغطية القرض ، وان تقوم المصارف بالتخفيف من درجة التركيز الائتماني لعدد محدد من العملاء باعتبارها من أهم أسباب مشكلة الديون المتعثرة.

٤ – دراسة (john p. Bonin, Yipping Huang) بعنوان " **التعامل مع القروض المتعثرة في البنوك الصينية** " ، ٢٠٠٠

أشارت هذه الدراسة إلى أن البنوك الصينية تعاني من وضع مالي هش وضعيف بسبب تدني كفاية رأس المال لديها وارتفاع نسبة القروض المتعثرة في محافظها الائتمانية والتي وصلت إلى ٣٠% من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة في البنوك الصينية ، كما أشارت إلى أن السياسة التي اتبعتها الحكومة الصينية لتخفيض المخاطر المالية للبنوك العامة كان القيام بتأسيس أربع شركات متخصصة في إدارة الأصول (Asset Management Companies) وذلك بالاستفادة من التجربة الأمريكية في مجال تأسيس شركات متخصصة في إدارة الأصول المتعثرة للمؤسسات المالية لضمان استرداد اكبر قيمة ممكنة من أصولها ، والاستفادة كذلك من التجربة الأوربية في مجال إعداد هيكلة القطاع المصرفي .وقد تحفظ الباحثان على القصور المعد لأسلوب عمل AMCs حيث لن يكون ناجحاً في حل مشكلة الديون المتعثرة الحالية ولن يمنع من نشوء ديون متعثرة جديدة ، واقترحا أن يتم تعديل الخطة الحالية بتحويل ودائع المشاريع المتعثرة في مختلف البنوك إلى شركات إدارة الأصول ليتم إجراء التقاص اللازم بين هذه الودائع وبين القروض المستحقة على المؤسسات المقترضة كما

قدرت الدراسة كلفة إعادة هيكلية القطاع المصرفي ومعالجة مشاكله بما فيها القروض المتعثرة بنحو ٢٠% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين.[٢]

٥ – دراسة محمد العبادي بعنوان " **تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالية** " ، الأردن، ١٩٩٥

تم التطرق بهذه الدراسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية لأسباب تعثر القروض في القطاع المصرفي الأردني ، أول هذه المجموعات هي مجموعة العوامل و الأسباب المتعلقة بالبنك المقرض ، وثانيها مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالعميل المقترض ، والمجموعة الثالثة هي مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك المركزي الأردني ، وقد تم أخذ اثر كل عامل من العوامل السابقة ، وكذلك أثارها مجتمعةً على تعثر التسهيلات الائتمانية ، وبيان الفروق بينها في درجة التأثير على تعثر التسهيلات الائتمانية.

وقد قام الباحث بتوزيع استبانة بحث على عينة مكونة من ٢٥٠ موظفاً في أقسام التسهيلات الائتمانية لدى ثمانية بنوك تجارية أردنية ، واعتمد الباحث في تحديد أسباب التعثر على وجهة نظر العاملين في البنوك فقط دون غيرهم وقد بينت الدراسة أن أهم أسباب التعثر تمثلت في سوء الإدارة في البنك ، وتردي أنشطة المقترض وتراجعها ، وعدم كفاءة العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية ، كما أظهرت الدراسة أن مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك احتلت المرتبة الأولى بين المجموعات الثلاث لأسباب التعثر تلتها مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض ، وأخيراً جاءت مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك المركزي.

وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات التي قد تساعد في تخفيف حدة مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الأردنية من ضمنها : الاهتمام بتدريب وتثقيف الكوادر البشرية العاملة في مجال منح التسهيلات ، وتحديد السياسات الائتمانية الواضحة والمكتوبة وكذلك ضرورة القيام بالدراسات الائتمانية بالأساليب العلمية ،

[2] -john p. Bonin, Yipping Huang : Dealing with the Bad Loans Of The Chinese Banks, Discussion paper , Wesleyan University , department Of Economics ,Middletown, USA, 2001

إضافة إلى أهمية قيام البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك والتفتيش عليها ، وتطوير التشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة بعمل البنوك بشكل عام.

٦ – دراسة Michele cavallo and Giovanni Majnoni بعنوان :- **هل تقوم البنوك ببناء مخصصات للقروض المتعثرة في أوقات الرخاء ؟**[3]، واشنطن ،٢٠٠١

ركزت هذه الدراسة على أهمية أن تقوم البنوك في أوقات الازدهار الاقتصادي بأخذ مخصصات كافية للتحوط من الخسائر المتوقعة في محافظها الائتمانية في أوقات الركود الاقتصادي ، وقد تم إجراء هذه الدراسة على ١١٧٦ بنك من ٣٦ دولة منها(٨٠٤) بنكاً من دول ضمن مجموعة الدول العشر الكبرى (G10) أما بقية العينة والبالغ عددها (٣٧٢) بنكاً فقد كانت من البلدان الأخرى حيث تمت دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع العام للمؤسسات والمشاريع الممولة في البلدان التي شملتها الدراسة .

وقد بينت الدراسة أن البنوك في البلدان خارج نطاق مجموعة الدول العشر الكبرى لا تقوم بأخذ مخصصات كافية في أوقات الرخاء لمواجهة القروض المتعثرة في أوقات الكساد ، وإنما تقوم برفع قيمة المخصصات في أوقات الكساد فقط. . وذلك على عكس البنوك في الدول الكبرى حيث وجد الباحثان أن هناك علاقة قوية وفعالة بين حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وحجم أرباح البنوك قبل احتساب الضرائب وتوزيعات الأرباح في الدول الكبرى.

وبينت الدراسة أيضاً أن المصارف بطبيعتها تمتاز بارتفاع درجة الرفع المالي لديها مقارنة مع الشركات الصناعية ، الأمر الذي يتطلب منها تخصيص جزء كبير من أرباحها لتغطية الخسائر المتوقعة والناجمة من انخفاض قيمة موجوداتها وفي مقدمتها القروض كما أن النظام المالي المتمثل بالضرائب عليه أن يراعي موضوع مخصصات القروض المتعثرة لأن عدم الموافقة على تحوط المصارف بحجة أن البنوك تقوم بأخذ هذه المخصصات لغايات التهرب الضريبي

[3] Michele cavallo and Giovanni Majnoni : " **Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times** , World Bank, Working Paper 2691 , Washington D.C. , 2001

، سوف يكلف الدولة كثيراً في حال تعرض المصارف لخسائر في مجال القروض المتعثرة ولم يكن لديها مخصصات كافية لمواجهة هذه الخسائر ، ففي مثل هذه الحالة ستحرم الخزينة من الإيرادات الضريبية من البنوك لان البنوك تكون قد حققت خسائر في نتائج أعملها ولا يتحقق عليها في معظم الأحيان ضرائب تدفعها لخزينة الدولة .

وخلصت الدراسة إنه يمكن تخفيض الآثار التي تؤثر على رأس مال المصرف بسبب خسائر القروض المتعثرة[٤] وذلك من خلال خلق نوع من التوازن بين متطلبات الجهات الرقابية ومتطلبات المساهمين من جهة وبين سياسة المصرف في مجال أخذ المخصصات اللازمة لمواجهة القروض المتعثرة من جهة أخرى.

---

[٤] - عدم قدرة البنك على تحديد حجم المخصصات اللازمة للقروض المشكوك في تحصيلها يؤدي إلى تحميل رأس المال عبء الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة في حالات الكساد.

٧ – دراسة علي الشطي بعنوان " **تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن– دراسة ميدانية** " ، الأردن ، ١٩٩٦[٥]

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من العناصر والتي تحاول بشكل أساسي تحديد مدى تحليل البنوك في الأردن لأسس ونواحي تقييم مخاطر الائتمان الخمسة المعروفة اختصاراً (5C's Of Credit) . وذلك من خلال التأكد من درجة اهتمام البنوك بدراسة وضع العميل المقترض قبل منحه القرض ومدى تحليلها لنواحي التقييم الخمسة في دراستها لوضع العميل إضافة إلى قياس كفاءة الإدارة البنكية في قدرتها على تقييم العميل وبالتالي تقييم مخاطر الائتمان.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. لا تقوم البنوك التجارية الأردنية بتحليل نواحي التقييم الخمسة بشكل متميز وان درجة التحليل هذه تقع ضمن الحدود العادية جداً .

٢. يوجد هناك فروق بين البنوك لجهة تحليلها لنواحي التقييم الخمسة باستثناء تحليلها لسمعة العميل.

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم النشاط البنكي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الخمسة في عملية تقييم العملاء المقترضين.

٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تحليل البنوك لنواحي التقييم ومخاطر الائتمان البنكية.

وقد اقترحت الدراسة عدداً من التوصيات من أهمها : ضرورة أن تتبنى البنوك التجارية الأردنية سياسات ائتمانية تعتمد الأسس والمعايير العلمية المتبعة في عمليات الإقراض وذلك لضمان موضوعية هذه السياسات ، وأن تقوم البنوك بانتقاء المقترضين القادرين على السداد من خلال التحليل الجيد والكافي لأوضاعهم بما يمكن البنوك من بناء محفظة ائتمانية جيدة ، وضرورة توعية إدارات البنوك التجارية في الأردن إلى مزايا إتباعها الأسس والأساليب العلمية المعتمدة في عملية الائتمان.

[٥]- علي سليمان الشطي : تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٦

وأهم ما يؤخذ على هذه الدراسة إنها لم تتطرق إلى بيان وتحليل الأثر الفعلي لتطبيق معايير مخاطر الائتمان في مجال تخفيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك من واقع تحليل البيانات المالية الفعلية لهذه البنوك.

٨ – دراسة برهان عمر بعنوان " **التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب** " ، فلسطين ، ٢٠٠٣ [٦]

تتلخص أهداف هذه الدراسة لتحقيق عدة أمور من أهمها ما يلي :

١. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية ، والتي تعود لكل من إدارة العميل وإدارة البنك ولعوامل أخرى خارجة عن إرادة الطرفين

٢. معرفة حجم الديون المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي مصرفياً وضريبياً في الأراضي الفلسطينية ، وذلك من خلال دراسة حجم تلك الديون ، وحجم فوائدها المعلقة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من البنوك والعملاء والعوامل الأخرى لها علاقة في تعثر التسهيلات فمن ناحية البنك فان أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية هو منح تسهيلات بناءاً على علاقات شخصية، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٣,٩٧) أي (٧٩,٤%) ، وهذا يعني أن الموضوعية والنزاهة في القرار الائتماني له اثر ايجابي في الحد من تعثر الديون.

ومن ناحية العملاء فقد كان أكثر العوامل تأثيراً على التعثر المصرفي هو ضعف إدارة الشركة والإدارة المالية ، حيث كان الوسط الحسابي (٤,٣٨) أي (٨٧,٦%) ، وهذا يدل على مدى أهمية إدارة الشركة من حيث المؤهلات العلمية والخبرات ، وكذلك مدى أهمية وجود إدارة مالية قادرة على إعداد التقارير والبيانات المالية السليمة ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً في إعداد دراسات ائتمانية سليمة من قبل البنك وبالتالي الحد من تعثر الديون.

[٦] - برهان حسني حسن عمر بعنوان " **التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب** " ، فلسطين ، ٢٠٠٣

أما من ناحية العوامل الخارجة عن إدارة البنك والعميل فإن أكثر العوامل الذي له الأثر في تعثر الديون هو الظروف السائدة والإغلاقات المتواصلة وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل (٤,٢٦) أي (٨٥,٢%) .

وقام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات المصرفية والقضائية والضريبية وملخص هذه التوصيات غلى النحو التالي :

١. مصرفياً . .

– تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية في البنوك التجارية

– المتابعة المستمرة للتسهيلات المصرفية

– تشكيل دوائر تحصيل للديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها .

٢. قضائياً . .

– إنشاء قسم متخصص لقضايا البنوك في المحاكم الفلسطينية من خلال قضاه ومحامين يتمتعون بخبرات مصرفية من اجل متابعة قضايا الديون المتعثرة في البنوك بشكل أكثر فعالية

٣. ضريبياً . .

– اعتماد الفوائد المعلقة للديون المتعثرة في البنوك التجارية ضمن الوعاء الضريبي على الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق وبشروط.

٩ – دراسة دعاء زايدة بعنوان **" التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة "** ، فلسطين ، ٢٠٠٦[٧]

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتحديد حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني من العام 2001 حتى 2005.

[٧] - دعاء محمد زايدة : التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين ، ٢٠٠٦

وتم استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال توزيع 60 استبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة .

وأهم نتائج الدراسة، وجود ديون متعثرة لدى جميع المصارف، تتفاوت ما بين المصارف الوطنية والوافدة، وتساهم الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية بدرجة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها ، وأن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات 2001 ،2002، 2003 من أكثر النسب ارتفاعا في المصارف، وأن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بتكوين المخصصات لمواجهة التعثر.

ومن أهم توصيات الدراسة، يجب على المصارف أن تتخذ الوسائل التي تحد من ظاهرة الديون المشكوك في تحصيلها وهي : التأكد من سلامة قرار منح الائتمان، واستخدام التمويل في أغراضه المحددة ، ومراقبة الوضع المالي للعميل ، وتقييم الأحوال الاقتصادية العامة.

وأن تتبنى المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق مالي لمعالجة الديون المتعثرة، تساهم المصارف في تمويله.

١٠ – دراسة Tetsuro Sugiura بعنوان " **لا يوجد حل سحري لمشكلة القروض المتعثرة** " ، اليابان ، ٢٠٠٢[8]

بسبب تفاقم مشكلة القروض المتعثرة في اليابان فقد وضعت الحكومة اليابانية معالجة هذه المشكلة ضمن سلم أولوياتها في إطار برنامج إعادة الهيكلة ، فلدى الحكومة اليابانية قناعة بأن الاقتصاد الياباني لن يتعافى ويخرج من حالة الركود ما لم تتم معالجة مشكلة القروض المتعثرة.

وأشارت الدراسة إلى أن البنوك اليابانية تبذل جهوداً كبيرة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة ومع ذلك فإن المشكلة لا زالت تتفاقم وأن حجم القروض المتعثرة الآن أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى ، وأن هذه المشكلة ناجمة عن تفاعل عدد من المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، وكذلك بالاقتصاد الجزئي على مستوى الشركات والمؤسسات ، وفي مقدمة ذلك حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الياباني ، وهبوط أسعار الأراضي ، والزيادة

---

8 Tetsuro Sugiura : No Silver Bullet For Bad Loan problem, Fuji Research Institute Corporation , Tokyo , 2002,pp 1-10

الكبيرة في عدد الشركات والصناعات ، وعدم تجاوب بعض القطاعات مع عملية الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد الياباني ، وقصور إدارات الشركات عن خلق حلول إبداعية للمشاكل التي تعاني منها شركاتهم وزيادة ربحيتها .

إن اعتماد الشركات اليابانية بشكل واسع و كبير على تمويل أعمالها من خلال الاقتراض المصرفي بالإضافة إلى السياسات الحكومية الهادفة إلى دعم بعض الصناعات والقطاعات لمواجهة المنافسة المحلية والعالمية هي من الأمور المهمة التي يجب معالجتها للخروج من مشكلة القروض المتعثرة ، فعدم قدرة الشركات في الحصول على التمويل اللازم لها من خلال أسواق رأس المال ، وعدم وجود حوافز ضريبية مناسبة للمستثمرين دفع الشركات إلى التوسع في عمليات الاقتراض من البنوك ، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة المخاطر لدى البنوك في ظل الركود الاقتصادي والتغيرات الهيكلية الكبيرة في القطاعات الاقتصادية ، مما حمل البنوك أعباء وخسائر فادحة من جراء ذلك.

وخلصت الدراسة إلى إنه يجب تحديد رؤية واضحة حول أنواع الصناعات والقطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها والتي من شأنها إخراج الاقتصاد الياباني من وضعه الحالي ، وذلك بعد استكمال عملية إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة . ويجب أن يرافق ذلك تطبيق أنظمة وسياسة داعمة ومساندة تمكن من الوصول إلى الهدف المنشود ، وإيجاد الحلول الملائمة التي تمكن الشركات اليابانية من الاعتماد بشكل أوسع على التمويل غير المباشر ، والحد من اعتمادها في التمويل على القروض المصرفية ، وهذا بدوره سيؤدي إلى تخفيف حدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك . وفي المقابل فإن على البنوك أن تعمل على تحسين ربحيتها ومصادر دخلها لتوفير مصادر دخل كافية تساعدها على تغطية نفقات إطفاء القروض المتعثرة وذلك من خلال إعادة تنظيم القطاع المصرفي ، وتعديل وضع السوق الائتماني.

إن مشاكل القروض المتعثرة موجودة في كثير من الدول ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نجد أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية قريبة مما هي عليه في اليابان وقد تتجاوزها ، وشأن الولايات المتحدة شأن اليابان فإن المشكلة ناجمة عن التباطؤ الاقتصادي ، وتفاقم مشكلة قطاع التكنولوجيا وانخفاض إنتاجية بعض القطاعات ، وتدهور أوضاع بعض الشركات.

١١ – دراسة SAS بعنوان " إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية " ، ٢٠٠٤[9]

هدفت الدراسة إلى إجراء استطلاعا ميدانيا حول تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية، حيث شملت الدراسة عينة من 250 شركة مالية في عدة دول" الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، آسيا، دول الشرق الأوسط" . يحقق ٦٢ ٪ من هذه الشركات حجم أعمال يفوق 1 بليون دولار سنويا. وتناولت الدراسة أهم المنافع التي تتحقق من تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان، حيث أفادت العينة بما يلي:

-- 86% من العينة، أن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يساهم بدرجة عالية في تحقيق أهداف خطة الأعمال.

-- 88% من العينة، تساهم تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في إحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء للمؤسسات المالية.

-- 85% من العينة، يتحقق التسعير السليم للخدمات" التسعير الحساس للمخاطر "من خلال تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.

-- 85% من العينة، يساعد تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي وتخفيضه بنسبة لا تقل عن10 %

-- 80% من العينة، يعمل تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على تخفيض خسائر الأعمال بنسبة 14%

-- 77% من العينة، يساهم تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في تحسين اختيار المستفيد وذلك بالاعتماد على التقييم السليم للمخاطر المحتملة للعملية الائتمانية .

وتساءلت الدراسة عن أهم العناصر التي تساهم في تطوير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية، حيث أجابت العينة بما يلي:

-- 80% من العينة، يتحقق تطوير في أنظمة إدارة مخاطر الائتمان بتطبيق معايير بازل والتركيز على التنويع في المحفظة الائتمانية.

-- 80% من العينة، بتحديد المخاطر الائتمانية، واستخدام منهجيات قياس ومتابعة ورقابة سليمة للمخاطر الائتمانية.

-- 75 % من العينة، بكفاية المخصصات وكفاءة إدارتها، والتقييم السليم للمركز المالي للمستفيد.

75% من العينة، بجودة المعلومات الائتمانية، التي يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان، واتخاذ القرار الائتماني.

---

[9] Software and Services, Credit Risk Management in the Financial Services Industry, International benchmark survey, June 2004. www.sas.com

الفصل الأول
الائتمان المصرفي

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه و أهميته – نشأته – وظائفه)

المبحث الثاني: دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: معايير منح الائتمان

المبحث الرابع: أنواع التسهيلات الائتمانية

المبحث الخامس: إجراءات منح التسهيلات الائتمانية

المبحث السادس:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

المبحث السابع: إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه و أهميته – نشأته – وظائفه)

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الأهم والرئيسي لتلك الأموال . وعمليات الإقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف وفي الوقت نفسه المصدر المهم لربحيتها .[١٠]

حيث الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية و ركناً أساسياً من أركان العمل المصرفي والحاجة إليه تكاد تكون عامة لدى معظم المؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها وطبيعتها فقلما نجد مؤسسة أو مشروع يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط ، ففي الغالب يتم تغطية جزء كبير من التمويل اللازم للمؤسسة أو المشروع من خلال الائتمان المصرفي.

ولقد أدى الانتشار الواسع للائتمان والتسهيلات الائتمانية في المجتمعات المعاصرة إلى ظهور العديد من المعاني والتعاريف :

فقد عرّفه (**Thomas**) هكذا: " الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل و حجم الديون تساوي حجم الائتمان " .[١١]

كما عرّفه (**Pulsinelli & Miller**) على أنه: " عبارة عن القوة الشرائية المقرضة أو التي تصبح متاحة للمقترضين، حيث أنّ أسواق الائتمان تجعل من الممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حالياً على الانتظار الحصول على السلع التي يرغبون بشرائها، ولا بدّ لهذا العمل من سعر أو تكلفة ألا وهي سعر الفائدة " . [١٢]

و اعتبره (**Vaish**) " القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل، لكنها خلقت بواسطة المؤسسات المالية (البنوك) من دخل المودعين غير المستغل والمودع في البنوك " .[١٣]

[١٠] عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٥ ، **ص١٠٣**

[١١] Lloyd , Thomas , money banking and economic activity , 3rd edition , prentice-hall , inc , new jersey , 1986 , p. 67 .

[١٢] Roger Lerog Miller & Robert Pulsinelli , modern money and banking , 2nd edition , MC grow –hill book company , new York, 1989 , p. 20 .

و عرفته (زينب عوض الله) " بأنّه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقترض، ويضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ أخر يسمى الفائدة تدفع للدائن نظير تخليه عن القيمة الحاضرة " .[١٤]

وبالنسبة لأصل كلمة ائتمان، فإذا أخذناها باللغة الانكليزية **credit** نجد أنها ناشئة من عبارة **credo** اللاتينية وهي تركيب لاصطلاحين أحدهما مستمد من اللغة السنسكريتية وهو **Crad** بمعنى **ثقة** والثاني من اللغة اللاتينية وهو **Do** بمعنى **أضع**

وعليه فمصطلح ائتمان معناه " **أضع الثقة** " أو" **أثق**" .[١٥]

أما الدكتور عبد المطلب فيعتبر القروض المصرفية بأنها : " تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ معينة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر . [١٦]

ويعرف الزبيدي الائتمان المصرفي بأنه " عملية يرتضى بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابةً عن العميل لدى الغير" .[١٧]

---

[١٣] M.C.Vaish , monetary theory , vikas publishing house , Sahibabad , India ,2003, p. 365 .

[١٤] زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت ، ١٩٩٥، ص ٧٧

[١٥] Abert Chapin and George Hasselt , credit and collection : principles and practice , N.Y, mcgray- hill book company inc , 1960. P 3.

[١٦] عبد المطلب عبد الحميد : البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها ، مرجع سابق ، ص ١٠٣

[١٧] حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢، ص١٨

ومن دراسة وتحليل هذه التعاريف فقد لاحظت إن جميعها تؤكد على الثقة والأمانة من الطرف الذي يحصل عليه ، أي توافر ثقة المعطي في الآخذ ، مما يعني إن العملية الائتمانية لا يمكن أن تتم ما لم تتوافر الثقة في أن هذا العميل سوف يفي بتعهداته والتزاماته في المستقبل ، وهذه الثقة لا تقتصر على أمانة العميل بل تتضمن أيضاً الثقة بأن الظروف الاقتصادية سوف تكون مواتية لكي يتمكن من أداء التزاماته. هذا بالإضافة إلى أنّ الائتمان يستلزم مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والاسترداد أي بين وقت الاقتراض والتسديد. وهذان العنصران هما المحوران الذي ترتكز عليهما عملية الائتمان.

واستناداً للتعاريف السابقة أستطيع أن أُعرف الائتمان بأنه " الثقة التي يولّيها المصرف لشخص ما سواء أكان هذا الشخص طبيعياً أم اعتبارياً حين يضع تحت تصرفه مبلغاً محدداً من المال (ائتمان مباشر) ، أو حين يتعهد المصرف بأداء قيمته للمستفيد لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين(ائتمان غير مباشر)، ويقوم العميل مقابل ذلك برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد ، نتيجة لما يتمتع به العميل من سمعة طيبة واحترام لتعهداته "

ثانياً: أهمية الائتمان

يعد الإقراض المصرفي النشاط الأكثر أهمية من بين أنشطة البنوك ، وذلك لكون القروض المقدمة للعملاء تمثل الجزء الأكبر والاهم من بين موجودات كل مصرف تجاري ومن ثم فهي المصدر الأكثر أهمية في تشكيل دخله، ومن منطلق هذه الأهمية حرصت البنوك على تخطيط سياستها الاقراضية بكل عناية ، واهتمت بوضع أسس ومعايير محددة للإقراض بهدف المحافظة على جودة موجوداتها الاستثمارية ، وتقليل خسائرها من الديون المعدومة إلى أدنى حد ممكن ، لاسيما وان التسهيلات الائتمانية المباشرة هي الأكثر خطورة على البنوك كونها تدفع نقداً من أموال البنك حال التوقيع عليه بين الفريقين.[١٨]

وللتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي:[١٩]

١. تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة (كشراء المواد الأولية ودفع أجور العاملين اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها) .
٢. تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية ، حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة ، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة ، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين ، ورفع معدل نمو الصادرات ، والحد من الاستيراد ، وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية ، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم في سهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.
٣. تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير ، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

---

[١٨] مرعي حسن حمد بني خالد : دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية – دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن ، رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٣

[١٩] صلاح الدين حسن السيسى : قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية)، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤-١٥

٤. المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في مصارف وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة ، وشركات إنتاج الدواء و الغذاء و الملابس و المساكن و الملاحة و السياحة.

٥. يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة ، فالمبالغة في حجم الائتمان قد يؤدي إلى أثار تضخمية ضارة ، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها الاقتصادي وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً و ملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة ، ولذلك أيضاً فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي ، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية حيث إن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها .

ومما سبق يمكن القول أن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً مهماً في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد الوطني ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها . بالإضافة إلى أن منح الائتمان يجب أن يتم وفقاً لقواعد وأصول وتشريعات متعارف عليها وليس بصورة عشوائية تتخللها مصالح فردية، قد تكون سبباً في تراجع المؤسسات المصرفية وإفلاسها وإفلاس المؤسسات الإنتاجية الأخرى التي تعتمد على المصارف بشكل مباشر.

ثالثاً: نشأة الائتمان المصرفي:

وزيادة في توضيح مفهوم الائتمان رأينا أن نعطي لمحة تاريخية عن نشوء المصارف وعن مفهوم الوساطة المالية:

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها . ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وشيوع استعمال النقود وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع ، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، ومن ثم بعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى .[٢٠]

إن هذا الدور الذي تمارسه البنوك التجارية جسد هيكلها في أن تكون مؤسسة مالية وسيطة مسؤوليتها تتحدد في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها خلال الزمن ووفقاً للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية ووفقاً للحاجات الاقتصادية.

وما يضمن تحقيق هذه المهمة ويساعد في انضباط هذه الوساطة وجود قطاعات داخل الاقتصاد تتميز بتوفير فائض لديها مع وجود قطاعات أخرى بحاجة إلى الأموال نظراً لحالة العجز الذي هم فيه ورغبة منهم في مواصلة نشاطهم .

[٢٠] إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٧ ، ص١٨

وعلى هذا الأساس نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدفق فيما بين القطاعات وبهذا يمكن القول أن الائتمان المصرفي قد نشأ أصلاً عندما قام ذوو الفائض بتقديم الأموال إلى الطالبين له من ذوي العجز وفق شروط اتفق عليها فيما بينهم ، ثم ما لبثت هذه العلاقة الشخصية إلى أن انقلبت إلى علاقة موضوعية بتطوير شكل ووظيفة الوسيط المالي إذ يقوم الآن معظم ذوي الفائض بإيداع أموالهم لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.[٢١]

و يمكن القول أيضاً إن العديد من الحضارات القديمة قد مارست الإقراض وبدليل وجود كتابات بابلية تعود للقرن الثالث قبل الميلاد تشير إلى تسجيل قروض تم منحها للتجار والمزارعين لمساعدتهم على ممارسة أنشطتهم.[٢٢]

وكانت القروض تتخذ صورة بضائع أو عملة، وكانت فوائدها عالية تحددها الحكومة بعشرين في المائة سنوياً إذا كانت نقوداً، وبثلاثة وثلاثين في المائة إن كانت بضاعة.

ولم يكن في بلاد بابل مصارف مالية ولكن بعض الأسر القوية كانت تقوم طيلة أجيال متعددة بعملية إقراض النقود، كما كانت تتجر في العقارات وتمول المشروعات الصناعية، وكان في وسع من لهم أموال مودعة بين هؤلاء أن يؤدوا التزاماتهم بتحاويل مالية مكتوبة ، وكان الكهنة أيضاً يقرضون، وأخص ما كانوا يقرضون له من الأغراض هو الزرع والحصاد .

وكانت الشرائع في بعض الأحيان تنصر المدين على الدائن. من ذلك أنه إذا رهن فلاح مزرعته، ولم يجن من كدحه محصولاً بسبب العواصف أو الشرَق أو غيرهما من "أفعال الله"، فانه لا يؤدي فوائد على دينه في السنة التي يعجز فيها المحصول، ولكن القانون كان في معظم الأحيان يحرص على حماية الملك وتجنيب صاحبه الخسائر، وكان من المبادئ التي تقوم عليها الشرائع البابلية أن ليس من حق إنسان ما أن يقترض مالاً إلا إذا رغب في أن يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن رده إلى صاحبه؛ ومن أجل هذا كان في وسع الدائن أن يقبض على عبد المدين أو ابنه يتخذه رهينة للدَّين الذي لم يؤده، على ألا يبقى في حوزته أكثر من ثلاث سنين. وكان الربا هو الكارثة التي رزئت بها بلاد بابل والثمن الذي أدته تجارتها، كما تؤديه الآن تجارتنا نحن، نظير ما كان يبعثه نظام الائتمان الواسع من نشاط تجاري عظيم.

[٢١] حمزة محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢، ص١٨
[٢٢] علي محمد شلهوب : شؤون النقود وأعمال البنوك ، دار شعاع للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص٢٩١.

لقد كانت حضارة البابليين حضارة تجارية بجوهرها[٢٣]، وأكثر ما وصل إلينا من وثائقهم ذو صبغة تجارية– تتصل بالبيوع، والقروض، والعقود، والمشاركة، والسمسرة، والتبادل، والوصايا، والاتفاقات والسفاتج، وما إليها.[٢٤]

رابعاً: وظائف الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي دورا أساسياً في حياتنا الاقتصادية ، ويمكن تلخيص أهم وظائف الائتمان في الأتي[٢٥]:

١. وظيفة تمويل الإنتاج : إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال ، لذلك أصبح اللجوء للمصارف آمراً طبيعياً و ضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.
٢. وظيفة تمويل الاستهلاك: أي تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك أي وقت شراء السلعة ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة للفوائد على أقساط أو في موعد يحدد حسب الاتفاق.
٣. وظيفة تسوية المبادلات : إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كيفية وسائل الدفع في المجتمع ،فزيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد يعنى استخدام الائتمان استخداماً واسعاً في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة ذلك في الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

يمثل موضوع إدارة مخاطر الائتمان المصرفي مكانة خاصة لدى المؤسسات المالية والمصرفية خاصة في الآونة الأخيرة وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار العديد من أكبر المؤسسات المالية العالمية نتيجة لعمليات

[٢٣] إن البابليين لم يسكوا النقود، ولكنهم حتى قبل أيام حمورابي كانوا يستخدمون في المقايضة- فضلا عن الشعير والقمح- سبائك الذهب والفضة وسيلة للتبادل ومعياراً لتقدير قيم الأشياء. ولم تكن السبائك المعدنية مختومة أو مطبوعة بل كانت توزن في كل مرة.

[٢٤] ول ديورات : قصة الحضارة ، الجزء الأول ، الباب التاسع ، بابل ، دار الجيل بالاتفاق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٤١٠

[٢٥] د .السنوسى محمد الزوام : إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل ،جامعة الزرقاء الخاصة ، ليبيا ،٢٠٠٩ ، ص٧

الاحتيال وضعف الرقابة وتزعزع ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية والمصرفية مما أدى إلى إلحاق الضرر بالمساهمين والمقترضين وبالاقتصاد العالمي كله.

لا شك أن وظائف الإدارة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، ونعرض فيما يلي لما يمكن أن تلعبه وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم ورقابة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

أولاً : التخطيط الائتماني:

يعد التخطيط عنصراً أساسياً من عناصر الإدارة وهو أداه هامة تساعد المدير في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء ، والتخطيط الائتماني على درجة كبيرة من الأهمية في المصارف التجارية ، فعدم التخطيط للائتمان في المصرف يؤدى حتماً إلى تخبط الإدارة الائتمانية في قراراتها مما ينعكس بآثار سلبية على نتائج الأعمال.

ومن الطبيعي أنه قبل وضع الخطة الائتمانية يجب تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية جيداً من حيث اتجاهات الاقتصاد الوطني من رواج أو كساد ومستوى المعيشة واتجاهات الإنفاق الحكومي والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقدرة العاملين على تنفيذ الخطة الائتمانية.

ثانياً: التنظيم الائتماني:

ترتبط إدارة الائتمان بالإدارة العليا لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مدى ربحية المصرف أو حجم خسارته ، وطبيعة عمل إدارة الائتمان تجعلها على دراية كاملة بالمعلومات المتعلقة بالمتعاملين والمصرف وهذه المعلومات ينبغي أن تكون سرية لذلك فإن الإشراف المباشر من الإدارة العليا على إدارة الائتمان يكون بهدف حسن سير الأمور فيه ، وفى نفس الوقت ترتبط إدارة الائتمان بعلاقات وثيقة مع باقي إدارات المصرف وأقسامه بحكم طبيعة عملها والاتصالات هنا تكون باتجاهين لذلك يكون من الضروري وجود تنسيق جيد بين إدارة الائتمان والإدارات الأخرى في المصرف لكي يؤدى العمل بكفاءة.

ثالثاً : الرقابة على الائتمان

من أهم أسباب أزمة الائتمان العالمية ضعف أو غياب أو عدم فاعلية الرقابة الائتمانية لذلك ركز المحللون الائتمانيين على وظيفة الرقابة تحديداً كأحد أسباب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.[٢٦]

المبحث الثالث: معايير منح الائتمان

من الأمور المتعارف عليها في العمل المصرفي وجوب وضع كل بنك لسياسة ائتمانية تحقق هدفه ، وتتسم بالشمول والواقعية والمرونة ، وأن تراعى تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل مستوى إداري ، وتحقق الانسيابية بين المستويات الإدارية المختلفة وفاعلية الأداء ، مع مراعاة المبتكرات المصرفية الحديثة الخاصة بالعمل المصرفي.

ويجب أن تشمل تلك السياسة أنواع التسهيلات التي يقدمها البنك ، وشروطها ، والنسب التسليفية ، والصلاحيات الائتمانية ، وأنواع الضمانات الممكن قبولها وذلك كله في ضوء مراعاة معايير العمل المصرفي ، وتعليمات وتوجيهات البنك المركزي والخاصة بالسياسة الائتمانية .

وبصفة عامة يراعى البنك عند منحه الائتمان ثلاثة معايير رئيسية هي الأمان ، السيولة ، الربحية ، سوف نتاولها بشيء من التفصيل .

١) الأمان:

ويتأتى عادة من خلال تقديم القرض لعميل يتسم بالنزاهة ، والسمعة الحسنة ، والمركز المالي الجيد ، والخبرة في مجال المشروع الذي يعمل به ، وإدارته الناجحة للمشروع الممول ، وقدرته على زيادة الإنتاج والمبيعات ومن ثم توليد إيرادات كافية لمقابلة الالتزامات المترتبة على عملية التمويل (الأقساط والفوائد) .٢٧

---

[٢٦] د .السنوسى محمد الزوام: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق ،ص١٨-٢٥

[٢٧] توافر عنصر الأمان والثقة بقدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وفوائده يعتبر من العوامل الهامة التي يأخذها المصرف بالحسبان لاتخاذ القرار بشأن منح القرض أو عدم منحه، فالمصرف بطبيعته مؤسسة تعمل بأموال الغير أكثر مما تعمل بأموالها الخاصة، وعدم حرص المصرف على سلامة توظيفاته لايقتصر أثره في الخسائر الرأسمالية نتيجة عدم قدرته على استرداد أو تحصيل

والمشروع الجيد الذي يجب أن يحظى بالموافقة على التمويل من جانب البنك يجب أن يتسم بما يلي:

- دراسة جدوى مقبولة وجيدة بجوانبها المختلفة (مالية – اقتصادية – قانونية – بيئية) توضح تكلفة المشروع ومصادر تمويله وإيرادات السداد .
- وجود سوق رائجة للسلعة المزمع إنتاجها .
- توافر المدخلات و التجهيزات اللازمة لتنفيذ المشروع (طاقة – مواد خام – وسائل نقل – مواد بناء – الإداريين – وسائل الاتصال) على أن يكون كل ذلك بتكلفة معقولة.
- المناخ السياسي الملائم لتشجيع الاستثمارات.
- إمكانية تغطية مخاطر تقلبات سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- أن يكون العائد المتوقع مناسباً وملائماً للتضخم.

ويرتبط بالمعيار السابق حصول البنك عل الضمانات الكافية مقابل تقديم الائتمان مع مراعاة أن يكون الضمان سهل التصريف أو التسييل أو التصفية دون خسائر كبيرة وأن يكون من السهولة الإشراف عليه ومتابعته وتخزينه ، وانخفاض تكلفة الاحتفاظ به.

ويرى الباحث أن العامل الأساسي الذي يجب أن يركز عليه البنك هو جدوى المشروع الممول وقدرته على توليد عائد كافي لسداد الالتزامات المترتبة على التمويل .

فرغم أن البنك قد يسترد حقه قبل العميل من خلال بيع الأصول الضامنة إلا أن ذلك عادة يكون مصحوباً بتكلفة ، كما يؤثر سلبياً على العلاقة بين البنك والعميل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة ولا يلجأ إليه البنك إلا كخيار أخير بعد استنفاذ كافة الطرق الممكنة للتسوية.

جانب من القروض ، بل تتعدى ذلك إلى تهديد حقوق المودعين المتعاملين مع المصرف والى سلسلة من عمليات سحب الودائع التي تتراكم أثارها السلبية بشكل متصاعد.

٢) **السيولة**

ويقصد بها قدرة البنك على توظيف موارده بدرجة تسمح له بتلبية طلبات العملاء (سحب ودائع – الحصول على التسهيلات المقررة لهم) في أي وقت وتحت كل الظروف ، وتتطلب الإدارة الجيدة للبنوك مراعاة التوازن بين تحقيق الأرباح وتوفير السيولة، وهو الأمر الذي يتوقف بدوره على خبرة ودقة توقعات القائمين على رسم سياسة البنك المتعلقة بتجميع الأموال والاستثمار ، هذا بالإضافة إلى الموائمة بين الاستثمارات قصيرة الأجل ، وطويلة الأجل وهو الأمر الذي يوفر السيولة الملائمة لاستمرارية البنك في مزاولة أعماله.

٣) **الربحية**

تعتبر القروض من أهم مصادر الإيرادات للبنك من خلال العائد المحقق نظير قيام البنك بتقديمها للمشروع وذلك بعد تغطية تكلفة الأموال ،والمصاريف العمومية والإدارية المختلفة مع الأخذ في الاعتبار سياسة البنك في توزيع نسبة من أرباحه على المساهمين وتكوين الاحتياطيات والمخصصات التي تتطلبها عملية تدعيم مركزه المالي ونموه.

ويجب أن تحقق محفظة قروض البنك عائداً يتناسب مع حجم الأموال المستثمرة وتكلفة الأموال التي تم تدبيرها لتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء مع مراعاة العائد الذي يستهدف البنك تحقيقه والعوائد التي تحققها البنوك الأخرى.[٢٨]

المبحث الرابع: أنواع التسهيلات الائتمانية

تصنف التسهيلات الائتمانية حسب معايير مختلفة كما يلي:

أولاً : تصنيف التسهيلات حسب الفترة الزمنية يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية بحسب الفترة الزمنية إلى الأنواع التالية:[٢٩]

[٢٨] محمد عبد الفتاح العشماوي : إدارة المخاطر المصرفية ، ورشة عمل ،جامعة المنوفية ،٢٠٠٨ ، ص٦

[٢٩] إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ، مرجع سابق ، ص٢٣

- **التسهيلات قصيرة الأجل:** وتتراوح مدتها بين٣٠ يوماً ولا تزيد مدتها عن عام واحد، وهي عادة ما تستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، ونظراً لقصر أجل استحقاقها فإن أسعار الفائدة عليها تتسم بالانخفاض في العادة.

- **التسهيلات متوسطة الأجل:** وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، وتستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها .

- **التسهيلات طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، وتستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات. وبسبب طول اجلها وزيادة المخاطر المحيطة بها فإن تكلفتها ممثلةً بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

ثانياً : تصنيف التسهيلات المصرفية بحسب نوع الضمان [٣٠] ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- **التسهيلات المضمونة :** هي تلك التي تستند إلى رهن ممتلكات منقولة أو غير منقولة (Collateral) أو كفالة شخص ثالث ، وذلك لغرض تقليل المخاطر الائتمانية . غير أن الضمانة لا تعني ضمان التسديد في كل الأحوال . ومن أهم دواعي طلب الضمانة ضعف المركز الائتماني للمقترض ، أو عدم توافر معلومات مناسبة أو كافية عنه ، أو رغبة المقترض فيها لغرض تقليل المعلومات المطلوبة منه من قبل المقرض ، أو لغرض تخفيض سعر الفائدة ، كما أنه من أسباب الضمانة التقاليد المتبعة في المعاملات (إذ قد يكون الائتمان مضموناً بمجرد التقليد في قطاع معين أو مجموعة معينة من المعاملات) أو لغرض إجبار المقترض على التسديد مستقبلاً ، أو لحماية المقرض من أخطاء وقع فيها عند تقريره للمركز الائتماني ، وغير ذلك من أسباب . وعلى الرغم من أن المقرض يفضل الضمانة ، فإن عمليات تحصيل الائتمان عن طريق بيع الموجودات المرهونة تستنزف وقتاً ومتاعب وقد تسيء إلى سمعته تجاه المقترضين الآخرين بصورة عامة (كتكوين انطباع عنه بأنه شديد في التحصيل ولا يراعي ظروف المقترض الطارئة) .

[٣٠] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤٢

– **التسهيلات غير المضمونة:** هي التي لا يحصل فيه المقرض على رهن موجودات معينة مقابل الأموال التي يقدمها للمقترض أو لا يحظى بكفالة شخص ثالث . فالسمعة والملاءة المالية للمقترض تكون كافية لضمانة هذه الأموال نظراً لأن بعض التجار أو الصناعيين يهتمون بسمعتهم ولا يجازفون ببعض الأموال على حساب هذه السمعة، وقد أثبتت التجارب أن الضمانات الشخصية هي أفضل من الضمانات العقارية للقروض

ثالثاً: تصنيف التسهيلات المصرفية حسب الجهة الطالبة لها

يصنف هذا النوع من التسهيلات إلى عام وخاص كما يلي:[٣١]

– **التسهيلات العامة:** وهي التي تمنح لأشخاص القانون العام(الدولة والهيئات والمؤسسات العامة) وتشكل نسبة ضئيلة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

– **التسهيلات الخاصة:** وهي التي تمنح لأشخاص القانون الخاص(الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين) وتشكل النسبة الرئيسية من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

رابعاً: تصنيف التسهيلات المصرفية حسب الغرض منها (نوع النشاط) [٣٢]

– **التسهيلات الزراعية** وتقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو معدات زراعية وتمنح لأجال قصيرة أقل من سنة حسب الموسم ، ويحمل هذا النوع من القروض مخاطر كبيرة وذلك بسبب أثر العوامل الجوية على المحصول أو الإصابات الزراعية التي قد تصيب المحاصيل الزراعية ، وتكون مدة القرض أكثر من سنة في حال شراء المعدات الزراعية أو شراء الماشية

– **التسهيلات الصناعية** وتقدم للحرفيين والمصانع ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروعات وتدعيم الطاقات الإنتاجية وتطويرها، وهي تساهم في تكوين رأس المال الثابت للمصانع فهي تؤدي بذلك لزيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

[٣١] خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد : إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، مرجع السابق، ص١٧٠
[٣٢] كنان الصوص: القروض المشتركة وأثرها على توزيع المخاطر(دراسة ميدانية في المصارف السورية)،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٧

- **التسهيلات التجارية** وهي من أهم التسهيلات المفضلة للبنوك التجارية والتي تمنحها البنوك لقطاع التجارة العامة وتفضل البنوك هذا النوع من التسهيلات لكونها مضمونة ومدتها قصيرة ودرجة سيولتها عالية وغالباً ما تمنح البنوك هذه التسهيلات بضمان البضائع المستوردة أو بضمان مستندات الشحن أو وصل الأمانة أو أحياناً السمعة والملاءة المالية للتاجر.[٣٣]

- **التسهيلات العقارية** ويتم منحها للأفراد والمشروعات لتمويل شراء المساكن أو اكسائها ، وشراء الأراضي ، وتوفير البنية التحتية للمشروعات العمرانية والسياحية والفندقية و تكون مدة هذه القروض عادة طويلة قد تصل إلى أكثر من١٥ سنة وغالباً ما تكون مضمونة بالعقار الذي سيتم شراؤه أو الذي سيتم بناؤه.

- **التسهيلات للقطاع العائلي والأفراد** وهي التسهيلات التي تمنح لموظفي الدولة وأصحاب الدخل المحدود ، وتعد السلف بضمان الراتب أكثر أنواع القروض المقدمة من المصارف وتحتسب الفائدة من تاريخ تقديمها للموظف، كما تسدد هذه القروض على أقساط شهرية.

خامساً: تصنيف التسهيلات من حيث طبيعتها يصنف هذا النوع من التسهيلات إلى التسهيلات المصرفية المباشرة والتسهيلات المصرفية غير المباشرة [٣٤]

- **التسهيلات المباشرة:** وهي التسهيلات التي تشكل التزاماً مباشراً على المصرف من خلال وضع مبلغ الائتمان مباشرةً تحت تصرف العميل ويستطيع التصرف به مباشرةً أو متى شاء ، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية هي :

١. القروض والسلفيات Loans and Advance

القرض هو أبسط صور الائتمان ، وغالباً ما يلجأ إلى طلب القرض العميل غير التاجر ، أما العميل التاجر لا يستطيع أن يقدر مقدماً المبالغ التي يحتاجها لتمويل مشروع يزمع القيام به[٣٥] .

---

[٣٣] خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد : إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦، ص١٧٤.

[٣٤] عبد الله أحمد موسى العمرات،: العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية ، دراسة ماجستير،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٣، ص٤٩+ص٥٦

[٣٥] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٩٨

وتعتبر عملية منح القروض للعملاء هي النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك التجارية ، فعلى الرغم من وجود مجالات أخرى لتوظيف البنوك التجارية لأموالها ، إلا أن الأرباح المتولدة عن القروض تحتل مركزاً بارزاً من حيث أهميتها النسبية.

وتمنح القروض عندما ترغب البنوك في إقراض قيمة محددة ، حيث تسجل قيمة القرض في حساب خاص يفتح بإسم العميل . ويتم الاتفاق بين العميل والبنك على أن يتم السداد على أقساط والتي عادة يتم تحويل قيمتها من الحساب الجاري للعميل إلى حساب قرض العميل. أو قد يتم سداد قيمة القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد ومتفق عليه.

ومهما اختلفت طريقة سداد القرض، إلا أن المبالغ التي يتم دفعها سداداً للقرض كله أو جزء منه لا يمكن سحبها مرة أخرى من قبل العميل بأي حال من الأحوال.

٢. **الجاري المدين Overdraft**

الجاري مدين أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط هو اتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها وأن يكون حسابه مديناً بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة[٣٦].

كما ينظر إلى الجاري المدين على أنه تعهد البنك التجاري بأن يضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة. ويستفيد العميل من ذلك إما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى ، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما قد يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات[٣٧].

[٣٦] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١١٤
[٣٧] حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص١٠٠

و الفرق بين القرض والاعتماد البسيط (الجاري المدين) يتمثل في أن القرض يقدم كله مباشرة عند التعاقد وتحتسب عليه الفوائد من وقت تقديمه. بينما الاعتماد لا يقدم إلا عندما يطلبه العميل، ولا تسري عليه فوائد إلا على المبالغ التي يسحبها العميل فقط.

ويجب أن ننوه بالذكر إلى أن التسهيلات الممنوحة وفقاً للجاري المدين لا يمكن أن تتحول إلى تسهيلات دائمة ومستمرة ولا يعقل أن يتم تجديدها سنة وراء أخرى بدون نهاية. ويسمح للعميل بعد توقيع الاتفاقية مع البنك بأن يسحب الحد الأقصى للجاري المدين دفعة واحدة أو أن يسحبه على دفعات حسب احتياجاته[٣٨]. وفي العادة يتم منح الجاري المدين لمدة سنة قابلة للتجديد وفقاً لرغبة الطرفين. فإذا رأى البنك أن العميل لم يستفد من الجاري مدين ولم يسحب أية مبالغ خلال السنة الماضية ، فعلى الأغلب لن يوافق على تجديد التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وإذا وجد البنك أن العميل قد سحب مبالغ أقل بكثير من السقف المتفق عليه ، فإنه في هذه الحالة قد لا يوافق على التجديد ، وقد يوافق ولكن بسقف أعلى أقل من السابق. أما إذا وجد البنك بأن العميل قد استغل التسهيلات الائتمانية وقام بسحبها أو بسحب معظمها ، فإنه في هذه الحالة وعلى الأغلب سيوافق على تجديد الجاري مدين. ويجوز للعميل أن يقوم بإيداع نقدية أو أي تحويلات مالية أو شيكات مسحوبة لصالح العميل في حسابه الجاري الدائن بدون أن تعتبر عملية الإيداع هذه سداداً للمدين ، أي أن يمكنه سحبها بعد إيداعها .

٣. الكمبيالات المخصومة **Discounted Bill of Exchange**

تُعد عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية شكل من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل ويشاع هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الأجل فيما بين التجار . فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر أخر في تاريخ محدد . وعلى صورة هذه العلاقة فإن البنك التجاري يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول

[٣٨] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١١٥

على قيمتها قبل حلول اجل استحقاقها ويقوم البنك بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها . ولهذا فان شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر[٣٩].

و إذا احتاج المصرف للأموال يقوم ببيعها في سوق الأوراق المالية (سوق النقد) وتعد هذه الأوراق من أهم أدوات التعامل في سوق النقد في البورصة.

- **التسهيلات غير المباشرة** وهي التسهيلات التي لا تشكل التزاماً مباشراً على المصرف في الوقت الراهن وإنما تصبح التزاماً مباشراً على المصرف في المستقبل وعند تحقق شروط معينة، وبمعنى أخر هي تعهد بالتزام من قبل البنك قد يتحقق وقد لا يتحقق. وجرت العادة في اعتبار الأنواع الآتية الأشكال الأكثر شيوعاً لصور التسهيلات المصرفية غير المباشرة وهي :

- **الكفالات المصرفية (خطابات الضمان)** **Letters of Guarantee**خطاب

الضمان أو الكفالة المصرفية هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاها البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد ، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزاماته تجاه ذلك الطرف . ويعتبر التزام البنك في خطاب الضمان التزاماً أصيلاً وليس تابعاً لإلتزام الأصيل.[٤٠]

مما سبق يتبن لنا أن أطراف الكفالة المصرفية ثلاثة:

- الكفيل وهو البنك الذي يصدر الكفالة المصرفية.
- المكفول وهو العميل الذي يطلب إصدار الكفالة.
- المستفيد وهو الشخص الذي تصدر الكفالة لصالحه.

[٣٩] حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص١٠٤
[٤٠] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٢١

- **الاعتماد المستندي Letter of Credit**

الاعتماد المستندي هو تعهد يصدر عن البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب من العميل بدفع مبلغ معين للبنك الذي يعتمده المصدر للبضاعة في دولة أخرى مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها . والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد . وقد نشأ نظام الاعتماد المستندي من خلال الحاجة إلى إجراء المعاملات التجارية الخارجية عن طريق وسيط محل ثقة من المصدر والمستورد حتى يطمئن المصدر إلى أن بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه وأنه استلم ثمنها حال شحنها ، وحتى يطمئن المستورد كذلك إلى أنه لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد التأكد من شحنها واستلامه لمستندات شحن البضاعة وملكيتها ، وقد أطلقت صفة " المستندي " على هذا النوع من الاعتمادات وذلك بسبب انه يستوجب تقديم مستندات معينة ووثائق محددة كمستندات الشحن والفواتير المتعلقة بالبضاعة وغير ذلك من المستندات المطلوبة.

ويعتبر الاعتماد عقداً مستقلاً عن العمليات الأخرى كالقرض أو الخصم وعمليات البيع ، لذا عندما فتح أي اعتماد يتم التركيز في المقام الأول على سلامة مركز العميل المالي، وعلى ما توفره له حيازة المستندات من حماية تتمثل في الرهن على البضائع، بالإضافة لما تتضمنه وثيقة التأمين من غطاء يغطي جميع الأخطار التي قد تنشأ[٤١].

- **بطاقات الضمان Credit Cards**

تعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وبطاقة الائتمان تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى المصرف خلال ٢٥ يوماً من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء ، و لا يدفع العميل فوائد للمصرف على هذه الخدمة إذا

[٤١] إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ،مرجع سابق ، ص٢٦-٢٧

سدد خلال الفترة ، إلا أنه يتحمل فوائد على الرصيد المتبقي بدون سداد ، أما المصرف فإنه يتقاضى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة.

وحتى ينجح نظام البطاقة الائتمانية فإن على البنوك تسهيل إجراءات الحصول عليها مع عدم التساهل في عملية منحها ، بالإضافة إلى ضرورة وجود عدد كبير من المحلات والمؤسسات التي تقبل التعامل في البطاقة الائتمانية مما يخلق أمام العميل مجالاً أكبر للإختيار . وعلى البنك أيضاً أن يصمم نظام رقابة صارم على العملية كلها وأن ينفذه بالشكل السليم بهدف **تخفيض الديون المعدومة أو الهالكة** إلى أقل حد ممكن.[٤٢]

[٤٢] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ١٢٥

المبحث الخامس: إجراءات منح التسهيلات الائتمانية

تقوم البنوك الكبيرة بتحديد إجراءات منح التسهيلات كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الائتمان إلى خطوات محددة وموحدة لتنفيذ العملية الائتمانية . أما البنوك الصغيرة فقد تكون لديها إجراءات محددة غير مكتوبة ويقوم الموظفون بتنفيذها ، إلا أن ذلك قد يخلق نوعاً من الإرباك عند تعيين موظف جديد في قسم الائتمان مثلاً ، بالإضافة إلى أنه قد يخلق مجالاً للاجتهادات الشخصية ومبرراً لبعض الانحرافات.[43]

هذا وتمر عملية منح التسهيلات الائتمانية بعدة إجراءات أهمها:

١. استلام طلبات الاقتراض: حيث يتقدم العميل بتعبئة طلب للحصول على التسهيل الائتماني وفقاً لنموذج معد من قبل المصرف، يحدد في هذا النموذج جميع البنود الأساسية التي تساعد في عملية تقييم العميل واتخاذ قرار منح الائتمان كالمعلومات الشخصية للعميل، وقيمة القرض المطلوب، والغرض منه، وتاريخ وكيفية السداد، إضافة إلى ذكر المصادر التي سوف يستعين بها العميل لسداد القرض.

٢. المناقشة المكتبية للعميل: وهي تمثل أهم مرحلة في عملية منح الائتمان ، حيث يقوم موظف الائتمان بمقابلة العميل في مكتبه والتحدث إليه ، ويفضل أن يكون الموظف ذو عقلية باحثة ويتمتع بدرجة عالية من الذكاء واللباقة والخبرة ، إذ أن توفر هذه الميزات فيه تساعده على معرفة نية العميل ومصداقيته وأمانته وتقدير مدى توافر العناصر الخمسة للائتمان[44].

٣. استكمال المعلومات اللازمة عن العميل: بعد مناقشة العميل والاقتناع بحسن نيته ومعرفة غرضه من القرض، تقوم إدارة الائتمان باستكمال المعلومات اللازمة عن العميل للبدء بعملية التحليل الائتماني. يحصل المصرف على هذه المعلومات من مصادر مختلفة يمكن تقسيمها إلى نوعين وهما ، المصادر الداخلية للمعلومات والتي تتمثل في مقابلة العميل ، وزيارة مقر نشاطه ، والتقارير المالية (مثل قائمة المركز المالي – وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية التقديرية) وكما تلجأ المصارف إلى سجلاتها

---

[43] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٢١

[44] ليلى بو عزه شارف : أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك، ٢٠٠٤، ص ١٩-٢٠-٢١-٢٢

وملفاتها الخاصة للاطلاع على التعاملات السابقة للعميل، وكيفية استخدامه للقروض السابقة، وطريقة سداده، ومدى التزامه بشروط القرض ، وحركة حسابه بالمصرف . وأما النوع الثاني فهو يتمثل في المصادر الخارجية ، حيث يعتبر البنك المركزي أهم مصدر خارجي للحصول على المعلومات من خلال قسم الأخطار المصرفية الذي يمد المصارف بمعلومات عن العملاء من ناحية التزاماتهم وحدود التسهيلات المقررة لهم . إضافة إلى ذلك تقوم المصارف بالاستعلام عن عملائها من خلال الاتصال بالمصارف الأخرى وتبادل المعلومات فيما بينهم، وكذلك الاتصال بعملاء طالب القرض من تجار وموردين، وكما تلجأ إلى غرف التجارة ، والاتحادات المهنية، ومنشآت المعلومات الائتمانية ، والمحاكم والشهر العقاري ، والصحف والنشرات والمجلات المتخصصة.

٤. التحليل الائتماني وتقييم وضع العميل : بناءاً على المعلومات والوثائق التي تم الحصول عليها ، يقوم المحلل الائتماني بدراسة وضع العميل وتقييمه من خلال عملية التحليل الائتماني ، وذلك بدراسة مدى توافر العناصر الخمسة للتحليل الائتماني في العميل باستعمال التحليل المالي للقوائم المالية وتحليل المخاطر التي قد تنجم عن عملية إقراض العميل ، حيث تتمثل هذه المخاطر في مخاطر الإدارة ، ومخاطر عدم السداد ، ومخاطر السوق، ثم يقدم ملخصاً للنتائج والتوصيات التي توصل إليها إلى لجنة الائتمان للموافقة أو رفض الطلب.

٥. اتخاذ القرار المبدئي: بناءاً على نتائج التحليل الائتماني والتوصيات التي قدمها محللي الائتمان يتخذ المصرف قراره المبدئي بالقبول أو الرفض آخذاً بعين الاعتبار عدداً من العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان . ويتطلب القرار الائتماني الأمثل توافر عدداً من المقومات ، حيث يجب أن يمنح الائتمان لصالح عميل تتوافر لديه الجدارة الائتمانية وفق عناصر التحليل الائتماني المتعارف عليها . وكما يجب أن يكون الائتمان موجهاً لغرض واضح ومشروع يتفق وطبيعة نشاط العميل وبما يتفق والسياسة الائتمانية للمصرف. كذلك يجب أن تتناسب قيمة القرض مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للعميل المقترض ، وأيضاً يجب على المصرف أن يتأكد من وجود مصادر سداد

واضحة ومحددة ومرتبطة مباشرة بغرض استخدام الائتمان ، وأخيراً يجب التأكد من أن الشخص الذي يتصدى لصناعة قرار منح الائتمان تتوافر لديه المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

٦. التفاوض مع العميل: يتم التفاوض بين المصرف والعميل على مجموعة من النقاط (شروط العقد) من أهمها: حجم التمويل ومدته ، وطريقة سداده ، والضمانات ، وسعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط مثل : وجود رصيد تعويضي ، أو حظر المقترض بالاندماج مع شركة أخرى خلال فترة القرض.

٧. طلب الضمان التكميلي: في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات[٤٥].

٨. توقيع عقد القرض : بعد التفاوض وموافقة كلا الطرفين على شروط القرض تبدأ إجراءات التعاقد، ويجب أن يكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع.

٩. منح القرض ومتابعة العميل: بعد الموافقة على منح الائتمان والتعاقد تبدأ عملية صرف القرض حسبما تم الاتفاق عليه، حيث يمكن أن يصرف القرض دفعة واحدة أو على دفعات. كما يجب على المصرف أن يتابع القرض حتى يضمن التزام العميل بالشروط المتفق عليها .

وتعتبر عملية متابعة العميل من أهم مراحل عملية منح الائتمان حيث لا ينتهي دور المصرف بمجرد منح القرض ، وإنما يمتد دوره إلى متابعة هذه القروض لاكتشاف أي صعوبات محتملة في التسديد لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب وبالتالي تفادي مشكلة تعثر الديون .

[٤٥] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢

المبحث السادس:العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان ، وبعضها الآخر يرتبط بالمصرف، والبعض الآخر يرتبط بالتسهيل الائتماني نفسه.

أولاً: العوامل الخاصة بالعميل:

بالنسبة للعميل تقوم عوامل : الشخصية ، و رأس المال ، والقدرة على إدارة النشاط وتسديد التزاماته ، والضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي يمر بها النشاط الذي يمارسه، تقوم جميعها بدور هام في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ثانياً: العوامل الخاصة بالمصرف تشمل هذه العوامل:

١. درجة السيولة التي يتمتع بها البنك متمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجته حالياً ، أو مقدار التوظيف الحالي وشكل هذا التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للتسييل بسرعة[٤٦]. ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. وتؤثر على عملية السيولة في البنك عدة عوامل أساسية أهمها: نسبة الاحتياطي القانوني – نسبة السيولة القانونية– السقوف الائتمانية.

٢. نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان، فعادة ما تقوم البنوك بإتباع أو تبني أحد الاستراتيجيات الآتية [٤٧]:

[٤٦] محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣١١
[٤٧] محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٣١٥

- إستراتيجية قيادة السوق وهي إستراتيجية هجومية تتبعها البنوك كبيرة الحجم ومن ثم تكون قدرتها ورغبتها في منح مزيد من الائتمان كبيرة واستعدادها أكبر لتقبُل درجة أكبر من المخاطر حتى يمكن أن تحقق حجم عمليات مناسب.
- إستراتيجية الانقياد للسوق وتتبعها البنوك المتحفظة التي تعاني من خلل في مراكزها المالية، ومن ثم فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منحها للائتمان ولا تقبل على أي عملية تتضمن مخاطر غير معتادة ، وعادة ما تقوم هذه المصارف باقتفاء أثر المصرف القائد أو المصرف الرائد في العمليات التي حققت نجاحاً لتقوم بتقليدها .
- إستراتيجية الرشادة الائتمانية وتقوم هذه الإستراتيجية على رفض منح الائتمان لأي عميل ، أو لأي نشاط يتضمن مخاطر مرتفعة ، وينحصر ائتمانها بشكل عام في تمويل النشاط الجاري وتقوم البنوك صغيرة الحجم بإتباعها عادةً.

٣. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

٤. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ثالثاً: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي :

١. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل ، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

٢. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

٣. طريقة التسديد المتبعة ، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة ، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة .

٤. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها .

٥. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة ، حيث كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف احرص في الدراسات التي يجريها ، خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي ، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر ، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة ، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعة محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

المبحث السابع: إدارة المعلومات الائتمانية في المصرف

يعد نظام المعلومات الائتمانية أحد الأنظمة الوظيفية الفرعية في المصرف ، حيث يهدف هذا النظام إلى جمع البيانات عن المتعاملين مع المصرف ومعالجتها وتوفيرها إلى مديري دائرة الائتمان وموظفيها لأجل الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرار بالإضافة إلى استخدامها في الرقابة الائتمانية.

أولاً: عناصر نظام المعلومات الائتمانية في المصرف

يتكون نظام المعلومات الائتمانية في المصرف من أربعة عناصر أساسية (انظر الشكل رقم (١)) هي : المدخلات والعمليات (الأنشطة) والمخرجات ، والتغذية الراجعة ، وفيما يلي شرح لكل منها [٤٨]:

أ – المدخلات Inputs

تتعلق المدخلات بالبيانات المدخلة التي تشكل المادة الخام ولا تكون كافية للمساعدة في اتخاذ القرار المناسب . وتشتمل مدخلات نظم المعلومات الائتمانية على تعليمات المصرف المركزي ، وسجلات المصرف نفسه ، ونظم المعلومات الفرعية الأخرى كنظام المعلومات المحاسبي وغيره ، بالإضافة إلى معلومات عن التدقيق الداخلي والطلبات المقدمة ، والنسب المالية ، ومعلومات واردة من البيئة الخارجية.

ب – العمليات Data Processing

المقصود بالعمليات كل ما يتعلق بتحويل المدخلات من البيانات إلى مخرجات من المعلومات بحيث تصبح صالحة للاستفادة منها .

[٤٨] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، ٢٠٠٨ ،ص٢٥٣-٢٥٧

ت – المخرجات Outputs

المخرجات هي النتائج التي يتم الحصول عليها واستخراجها من نظام المعلومات . وتكون هذه النتائج عادةً على شكل تقارير دورية يومية أو أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية . كما إنها قد تكون على شكل تقارير غير دورية تصدر حسب حاجات المستفيدين من المعلومات.

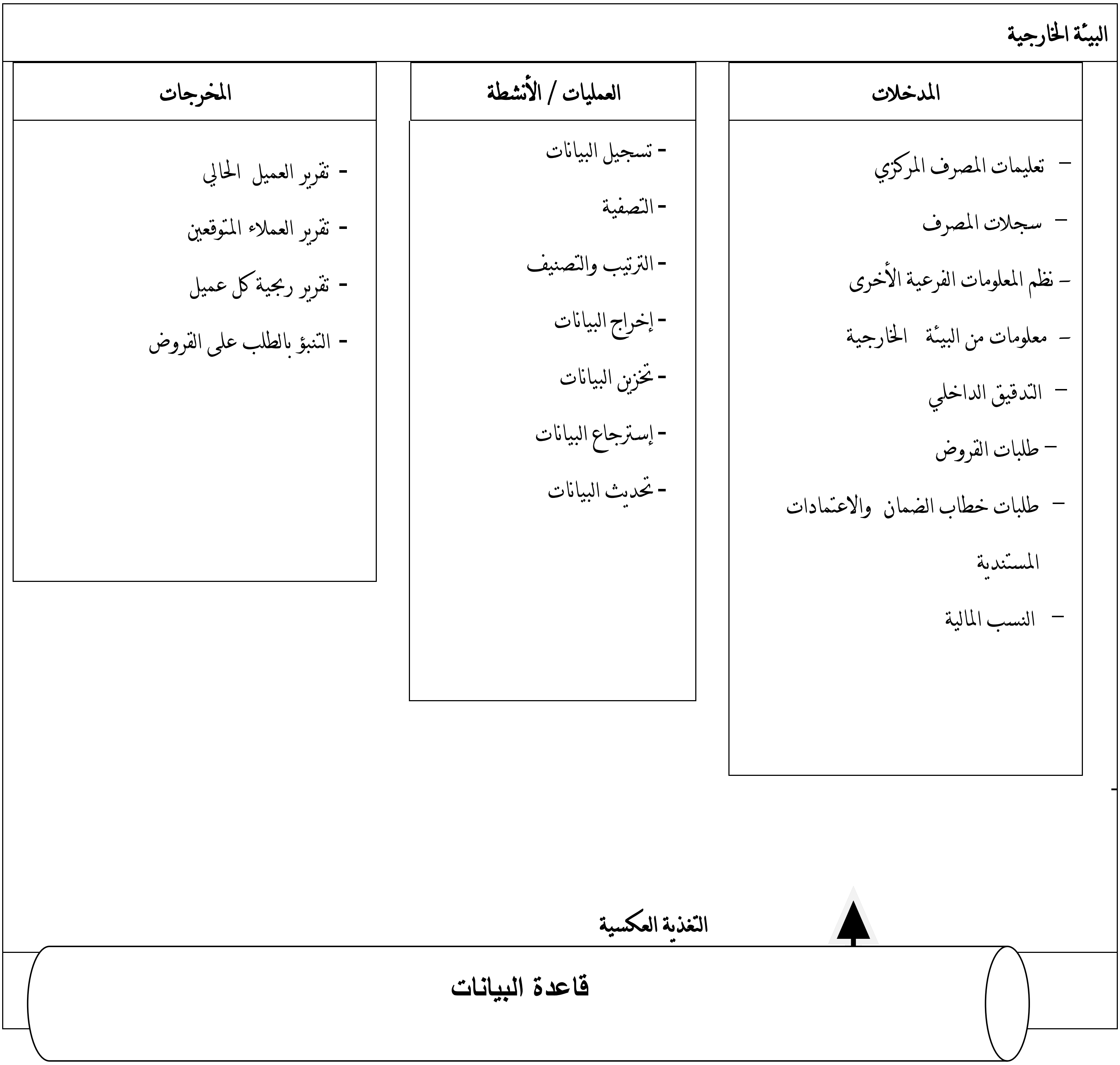
ث – التغذية العكسية (الراجعة) Feedback

من الضروري جمع المعلومات عن أداء النظام ومدى الاستفادة منه .

وتتم عملية جمع المعلومات من خلال ردود الفعل والملاحظات على طريقة التطبيق وعلى نتائج التطبيق وهو ما يعرف بالتغذية العكسية التي يمكن استخدامها كذلك في التعرف على مواطن القوة والضعف وإجراء تحسينات على النظام.

الشكل رقم (١)

عناصر نظام المعلومات الائتمانية في المصرف[٤٩]



[٤٩] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ، مرجع سابق،ص٢٥٤

ثانياً: مصادر المعلومات الائتمانية

تلجأ المصارف إلى العديد من المصادر لجمع المعلومات الضرورية عن مقدمي طلبات منح الائتمان . ومن أهم هذه المصادر[٥٠]:

١. **المقابلة مع طالب الائتمان :**

تعد المقابلة مع طالب الائتمان من أهم المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على معلومات أساسية عن طالب القرض . ومن المواضيع التي يتم التركيز عليها : سبب القرض وبرنامج التسديد الذي يقترحه طالب القرض . فمن خلال التعرف على سبب القرض والغرض منه، يمكن الوصول إلى مدى انسجام الغرض من القرض مع سياسات المصرف واتجاهاته .

كما يمكن الاستدلال على قدرة طالب الائتمان على السداد من خلال اقتراحه لبرنامج التسديد . إن المقابلة الشخصية في هذا المجال يمكن أن تكشف لإدارة المصرف الكثير من الجوانب التي لن يتمكن المصرف من اكتشافها من خلال تقديم الطلب.

وفي كثير من الأحيان، يسأل طالب القرض عن طبيعة عمله أو عمل الشركة التي يملكها وعن منتجاتها وعن الوضع التنافسي في السوق وكذلك قد يسأل عن توقعاته لاتجاهات السوق.

٢. **سجلات المصرف :**

تعد السجلات مصدراً هاماً للمعلومات عن طالبي القروض في حالة كونهم قد تعاملوا معه سابقاً . أما في حالة العميل الجديد فلن تكون هناك عنه أية معلومات يمكن استقصاؤها من سجلات المصرف .

يمكن الاستفسار عن وضع طالب القرض الذي سبق له التعامل مع المصرف من خلال الاتصال بقسم الودائع ومعرفة حركة ودائعه وأنماط السحب لديه وهل سجل عليه أية شيكات مرفوضة بسبب عدم توافر الرصيد

[٥٠] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ، موجع سابق، ص٢٦٢

. كما يمكن الاستفسار عنه في قسم الكمبيالات وقسم خطابات الضمان وقسم الاعتمادات المستندية لأجل معرفة مدى التزامه بتعهداته.

كما ينبغي الإطلاع على سجلات قسم التسهيلات الائتمانية نفسه إذا سبق للشخص نفسه أن منح قروضاً من قبل ، وذلك لمعرفة مدى التزامه في دفع الأقساط في حينها ، وهل تعثر في السداد في يوم من الأيام.

٣. **موردو طالب القرض والمتعاملون معه :**

قد تتصل إدارة الائتمان بالمصرف مع موردي طالب القرض والاستفسار منهم عن مدى انتظام طالب القرض في الوفاء بالتزاماته معهم ودرجة صدقه معهم. أما المتعاملون معهم فيمكن أن يتم من خلالهم الاستفسار عن منتجاته من حيث الجودة والأسعار والمنافسة مما يساهم في إعطاء معلومات جيدة عنه.

٤. **تحليل القوائم المالية :**

تهتم المصارف بتحليل القوائم المالية الختامية سواء فيما يتعلق بالميزانيات العمومية لعدة فترات زمنية أو بيان الدخل لآخر سنة أو قائمة الموارد والاستخدامات لآخر سنة.

يمكن الاستفادة من تحليل القوائم المالية لطالب القرض في تقييم مركزه المالي وتوقع قدرته على توليد الأرباح في المستقبل . ويتطلب الأمر تحليل بنود جانب الأصول وخاصة الذمم المدينة وأوراق القبض وبضاعة آخر المدة وكذلك جانب الخصوم وحقوق الملكية.[٥١]

٥. **غرف التجارة والصناعة والاتحادات المهنية:**

تقوم الغرف التجارية والصناعية بتصنيف التجار حسب إماكاناتهم المالية وطبيعة تعاملهم وتتابع التبدلات فيها وتزود هذه المعلومات إلى المصارف .

---

[٥١] زياد رمضان و محفوظ جودة:إدارة مخاطر الائتمان ، موجع سابق،٢٦٣

كما يقوم إتحاد غرفة التجارة واتحاد الصناعات بجمع معلومات عن المنشآت الصناعية الأعضاء فيها ونشرها في تقارير دورية تساعد المصرف في جمع معلومات أولية عن العميل المقترض العضو في الاتحاد . وتوجد في الدول المتقدمة اتحادات كثيرة لجمع مثل هذه المعلومات على أسس دقيقة.[٥٢]

٦. مكاتب المعلومات الائتمانية:

توجد في الدول المتقدمة مكاتب أو شركات غرضها جمع المعلومات الائتمانية عن أعداد كبيرة من المنشآت في حقول وقطاعات كثيرة في كل المناطق الجغرافية داخل البلد وخارجه . وهي تعمل بفروع كثيرة منتشرة في المدن والقرى والأرياف لتجميع المعلومات بصورة مستمرة من مصادر كثيرة وتطبعها في تبويبات منظمة حسب القطاعات ، بحيث يستطيع المصرف الاشتراك بهذه النشرات الدورية والاستفادة منه. وقد تكون النشرات أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية . كما تنشر هذه المؤسسات دراسات مفيدة حول التطورات الاقتصادية والمالية وأسباب فشل المنشآت ، ونسب مالية حسب القطاعات الاقتصادية على أساس المعدل وغير ذلك من مؤشرات . ومن أهم هذه الشركات في الولايات المتحدة دن و براد ستريت (Dun and Bradstreet) وروبرت موريس وشركاه (Robert Morris and Associates , RMA) ومودي (Moody's) وستاندره اند بور (Standard and Poor's) ، (Information Group Trade Indemnity).[٥٣]

٧. الصحف والمجلات والنشرات وقرارات المحاكم وغيرها :

كما أن هناك مجموعة أخرى من المصادر تضم الصحف والمجلات المهنية المختصة والنشرات التي تصدرها منشآت أو معاهد البحوث الاقتصادية ، إضافة إلى ما تصدره المحاكم من قرارات في صالح أو ضد العملاء في مختلف القضايا .

---

[٥٢] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٩١

[٥٣] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٩١

وتنظم المعلومات الائتمانية من المصادر المذكورة أعلاه في ما يسمى ب " ملف الائتمان " (Credit file) ، وعلى إدارة المعلومات ربط المعلومات سوية لتخلق منها صورة معينة متكاملة عن المقترض ويجب أن تحفظ هذه المعلومات بحيث يستطيع موظفو المصرف المختصون ومراقبو المصارف الرجوع إليها بسهولة . كما ينبغي تجديد أو تحديث هذه المعلومات بصورة مستمرة كي تكون معاصرة دائماً. ويحتوي ملف الائتمان على معلومات يتفاوت حجمها وسعتها تبعاً لمبلغ القرض والضمان ، والأجل ، وقابلية العميل وأمانته . وتضم بصورة خاصة الكشوفات المالية بعد تحليلها بواسطة النسب المالية ، وخلاصة بحركة حسابات العميل ، وتسهيلاته مع المصرف ، والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الأخرى ، وخلاصة المعلومات من المصارف عن العميل ، ومقتطفات من النشرات الأخرى ذات العلاقة . ويلخص ملف الائتمان في بعض المصارف ببطاقة International Equifax Europe و Graydon ATP تحوى على أهم المعلومات . وقد تطور استخدام الحاسوب في جمع وتحليل واسترجاع هذه المعلومات لدرجة سهلت كثيراً من عمل إدارة المعلومات . [٥٤]

ثالثاً: تحليل المعلومات الائتمانية

يعتمد منح الائتمان على تجميع وتحليل المعلومات الائتمانية حول المقترض والظروف المحيطة به. وتهتم المصارف كثيراً بجمع هذه المعلومات وتتبع في ذلك أساليب دقيقة.

كما يتفاوت الجهد والوقت الذين تكرسهما المصارف لتحليل الائتمان ، فبعض القروض تتطلب معلومات قليلة أو محدودة بينما يتطلب البعض الأخر تحليلاً دقيقاً ومطولاً . يعتمد الأمر هنا على مبلغ القرض ، ومصادر تسديده ، وغرضه ، وقدم العميل في معاملاته مع المصرف ، والضمانة المقدمة . فتحليل جدارة العميل القديم ، مثلاً، لا تحتاج لنفس الجهد الذي يحتاجه تحليل جدارة عميل جديد .

من أهم العوامل التي أدت إلى تطوير تحليل الجدارة الائتمانية في المصارف ما يأتي :

[٥٤] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٩٢

١. ازدياد حجم القروض وعددها مما جعل من الصعب على موظفي إدارة المعلومات الائتمانية أداء واجباتهم من حيث مقابلة العميل وجمع وتحليل المعلومات ، ثم البت في طلبات الاقتراض بدون تحضير مسبق.

٢. تعدد عمليات المنشآت بسبب تعقيد عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل ، مما جعل من الصعب حفظ التفاصيل ومتابعة التبدلات في الجدارة الائتمانية بدون معلومات تفصيلية محفوظة.

٣. نمو حجم المنشآت مما أدى إلى تقليص (أو إضعاف) العلاقات الشخصية المباشرة بين موظفي المصرف وبين العملاء ، ومما أضطر المصرف إلى الاعتماد بصورة متزايدة على جمع وتحليل المعلومات الائتمانية دورياً .

٤. تطور أنظمة المحاسبة في المنشآت لدرجة تحسن فيها تدريجياً أعداد التقارير المالية الدورية.

٥. التقلبات المكانية أو هجرة وتنقلات السكان من منطقة لأخرى مما جعل من الضروري استمرار الاحتفاظ بمعلومات حولهم.[٥٥]

[٥٥] خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، مرجع سابق ، ص٢٨٧

الفصل الثاني

القروض المصرفية المتعثرة : طبيعتها ، أسبابها الرئيسية ، أثارها ، مؤشراتها

تمهيد : مخاطر الائتمان

المبحث الأول: طبيعة القروض المتعثرة

المبحث الثاني : تصنيف مخاطر الائتمان

المبحث الثالث: أسباب تعثر الديون المصرفية

المبحث الرابع : الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك

المبحث الخامس : مؤشرات تعثر القروض

المبحث السادس: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية

المبحث السابع : مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف والمؤسسات المالية في ظل اتفاق بازل ٢

المبحث الثامن : التجارب الدولية في علاج الديون المصرفية المتعثرة

تمهيد : مخاطر الائتمان

تواجه معظم البنوك مشكلة في تعثر قروضها المصرفية ، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام كل المختصين والخبراء المسؤولين في القطاع المصرفي ، حيث ظهرت لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالمصارف وأخرى تتعلق بالزبائن فضلاً عن أسباب بيئية عديدة ، وقد يؤدي تزايد تعثر القروض المصرفية إلى إفلاس البنوك لأنها تؤدي إلى انخفاض عوائد محفظة البنك من القروض وتصبح بعض أصوله أكثر تعرضاً للمشكلات مما يسبب عدم استقرار الصناعة المصرفية وخير دليل على ذلك الأزمة الائتمانية العالمية التي نعيشها في أيامنا هذه والتي طالت أثارها الجميع .

ما تزال تعرضات مخاطر الائتمان، هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي . والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف.
وهنا، يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة.[٥٦]

وعلى الرغم من أ ن منح الائتمان المصرفي تحكمه عادةً أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي من المحتمل وقوعها إلا انه عملياً لا يكاد يخلو أي بنك من حالات تعثر سداد القروض الممنوحة للأفراد والشركات لذلك لا يمكن لمصرف ما أن يحتفظ ضمن أصوله وتوظيفاته بمحفظة قروض منتظمة بالكامل (خالية المخاطر) ، وذلك يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي من حيث كونه مصحوباً دائماً بالمخاطر حيث لا ائتمان بلا مخاطر وأول هذه المخاطر ناجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الممول وبما إن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فان تحصيلها غير مضمونٍ بالكامل.

[٥٦] ميرفت علي أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازلII "، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٧، ص٨١

في هذا السياق تمثل القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة الكلف وأثار سلبية على كافة الأطراف سواء على المصرف الذي منح القرض أو المشروع المقترض هذا فضلاً عن الجهات الحكومية التي سوف تتأثر إيراداتها نتيجة الخسائر التي يتعرض لها المشروع مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية هذا غير الأطراف الأخرى غير المباشرة والتي لها علاقة بالمشروع مثل الموردين والموزعين وغيرهم وليس فقط في الوقت الحاضر لكن أيضاً وبشكل أكثر خطورة على المستقبل وبما تحدثه هذه المشكلة من عدم استقرار وتقويض لبنيان الثقة المصرفية بل وامتدادها أيضاً إلى باقي عناصر وأجزاء ووحدات الجهاز المصرفي بأكمله.[٥٧]

[٥٧] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٤٥

المبحث الأول: طبيعة القروض المتعثرة

تسعى إدارة الائتمان أن يكون قرارها الائتماني يتسم بدرجة عالية من الدقة في اختيار العميل وفي منح الائتمان وتأتي المقدرة على تسديد القروض والفوائد المترتبة على العميل في مقدمة الأمور التي يتم أخذها في الاعتبار عند القيام بإجراء الدراسات الائتمانية لكن على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان وحتى لو منح الائتمان وفق أسس مصرفية سليمة فإن الائتمان ينطوي على نوع من المخاطر لأن هناك احتمال أن تكون الأموال التي يقرضها البنك لا تسدد بسبب وقوع أحداث أو مؤثرات أو ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين وإذا تحقق هذا الاحتمال فان حقوق البنك على العميل تصبح في حالة خطرة أو مشكوك فيها والديون التي تصل إلى هذه المرحلة أطلق عليها مسميات عديدة منها : " الديون المجمدة " أو " الديون المعلقة " أو " الديون الخاصة " أو " الديون الحرجة " أو " الديون غير العاملة " أو " الديون الصعبة " أو " الديون الهالكة " أو " الديون الراكدة " أو " الديون المشكوك في تحصيلها " وغيرها من التسميات المختلفة إلا أن اغلب المسميات شيوعاً هي الديون المتعثرة أو الديون غير العاملة ، أما باللغة الانكليزية فقد لاحظت إن Bad Loans و Non performing Loans هما الأكثر شيوعاً ويتم استخدامهما كمرادفين لبعضهما .

" التعثر" هو التعرض لشيء يخل بالتوازن ، يفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه فيه ، أي العودة إلى التوازن والتحكم في حركة القدمين تمهيداً لاستئناف المسيرة وهو بهذا يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار فالتعثر مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة . ولعل مقوله عمر بن الخطاب (أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه) ((لو أن بغله تعثرت في أرض العراق لخشيت أن أسال عنها لما لم أمهد لها الطريق)) أفضل دليل على ذلك وعلى وضوح وأبعاد مفهوم التعثر .[٥٨]

و التعثر في اللغة تعني كبا واختل توازنه، يقال عثر به فرسه فسقط وتعثر لسانه:أي تلعثم[٥٩]

[٥٨] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٢٣
[٥٩] ابن منظور : لسان العرب ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ،٢٠٠٥، مجلد ٤ ، ص٥٣٩

من خلال معظم المراجع التي تمكنت من الإطلاع عليها لم يلاحظ وجود اختلاف كبير في تعريف مفهوم القروض المتعثرة ، فقد عرف (نوفل) الدين المتعثرة بأنه [٦٠]: " الدين الذي يعتبره البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل ، وضمانات الدين ، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة "، أما أبو جبارة فقد عرفها بأنها [٦١]"التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة ٥١% ، أما الشماع[٦٢] فيعتبر تعثر القرض بأنه " الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الإنتهاك أو النكول، مما يعرض البنك لخسائر محتملة " وقد عرف (ROSE)[٦٣] القروض غير العاملة بأنها " القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد ، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض."

ويعرف الخضيري[٦٤] التعثر المالي بأنه " مواجهة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير".

وحسب JACK RODMAN[٦٥] فان القرض المتعثر هو القرض الذي وصل إلى مرحلة أصبح وضعه فيها غير متوافق مع الشروط الواردة في اتفاقية عقد القرض الأصلية.

أما الهندي[٦٦] فيقول إنها القروض التي تتعرض اتفاقيات دفعها بين المصرف والمقترض إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول إن هناك احتمالات خسارة للمصرف.

---

[٦٠] - صبري حسن نوفل: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٢..

[٦١] - هاني أبو جبارة : الديون المتعثرة والتعامل معها ، مجلة البنوك ، العدد السادس ، المجلد١٣ ،عمان، ١٩٩٤ ، ص٤

[٦٢] - خليل الشماع : إدارة التحصيل والقروض المتعثرة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، عمان ، ١٩٩٩، ص ٤٤.

[27-] Rose, peter s . Commercial Bank Management , International Edition, McGraw- Hill Irwin New York ٢٠٠٢، p118.

[٦٤] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٢٣

[29] - Rodman, Jack, Asia's non performing Loans : Can the problem be solved ? , Ernest & Young, Tokyo 2002, P 2

[٦٦] - عدنان الهندي :الديون غير العاملة - في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ،١٩٨٧ ، ص ٣٨١.

وكذلك عرف الدكتور جمال عبيد القروض غير العاملة في المصرف بأنها: " القروض التي تصبح درجة مخاطرها أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض وذلك وفق المعايير المقررة من قبل جهة الرقابة المصرفية في البلد المعني ". [٦٧]

وأخيراً وحسب تعليمات البنك المركزي السوري فقد تم تعريف القروض المتعثرة ((الديون غير المنتجة)) بأنها تشمل كلاً من الديون دون المستوى العادي المقبول والديون المشكوك بتحصيلها والديون الرديئة.

ويقصد بالديون دون المستوى بأنها الديون التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها، أو جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديدات مدة تزيد عن ٩٠ يوماً وتقل عن ١٨٠يوماً.

أما الديون المشكوك في تحصيلها فهي الديون التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها ، أو جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديدات مدة ١٨٠يوماً إلى ٣٩٥يوم.

في حين تم تعريف الديون الرديئة بأنها الديون التي يتوفر لدى البنك أدلة قاطعة على عدم إمكانية استردادها والتي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها ، أو جمود حساب الجاري المدين لجهة التسديدات مدة ٣٦٠ فأكثر.

ويرى الباحث انه لتفسير ظاهرة القروض المتعثرة أكثر ينبغي الربط دائماً بين السبب وبين النتيجة وفي هذا الإطار يمكن لنا أن نصيغ تعثر القرض بأنه " عملية " و "حالة " فمن حيث كونه "عملية " فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى "الحالة " التي عليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تعثر سداد الديون يشمل:[٦٨]

- عدم مقدرة العميل على سداد الدين وفوائده.

[٦٧]- جمال أبو عبيد : القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٨

[٦٨] دعاء محمد زايدة : التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني ، مرجع سابق ، ص ٤٧

- عدم قدرة العميل بالالتزام بالأقساط المتفق على تسديدها.
- تأخر العميل في تسديد الدين أو فوائده في الوقت المحدد.

واستناداً للتعاريف السابقة أستطيع أن أُعرف القروض المتعثرة بأنها القروض التي يسفر عن فحصها وجود صعوبات تواجه العميل في سداد التزاماته مما يمكن القول معه أن هناك احتمال خسارة جزئية أو كلية للمصرف ، الأمر الذي يستلزم من المصرف القيام بإعادة هيكلة وضع التسهيلات الائتمانية بما يتفق والأوضاع الحالية للعميل من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح. . .الخ.

من خلال ما تقدم يلاحظ ما يلي:

١. على إدارة الائتمان في البنك أن تدرس اتفاقية القرض بصورة كافية قبل منح القرض والتأكد من أن الشروط الواردة فيها تضمن حقوق البنك بحيث تراعي هذه الشروط ظروف المقترض وإمكانياته الحقيقية وقدرته على التسديد، كون التعثر يتمثل في إخلال المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك.

٢. يجب أن يعتمد سداد القرض بشكل رئيسي على التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة له.

٣. إن تعثر القرض قد ينجم عن عدم رغبة العميل بالسداد أو عن حدوث أسباب وظروف خارجة عن سيطرة المقترض وايرادته .

٤. تمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنك في أعماله حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك ويكون ملزماً بتعليق فوائد القروض المتعثرة ووضع المخصصات لمواجهتها الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

المبحث الثاني : تصنيف مخاطر الائتمان

تقوم المصارف العاملة في سوريا في إطار عملية تقييم مخاطر الائتمان ، وتماشياً مع الممارسات المصرفية الدولية ، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي السوري والخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ ، بتزويد مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بوضعيات تصنيف الديون حسب مخاطرها وفقاً لنماذج وجداول محددة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من الشهر الذي يلي انتهاء كل ربع.

إن عملية التصنيف يجب أن تتم بجذر وبموضوعية قدر الإمكان لكي تعكس عملية الإفصاح عن الوضع الحقيقي لمحفظة الديون.

وفيما يلي ملخص لتعليمات البنك المركزي السوري المبنية في الملحق رقم (٤)[٦٩] والخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة:

أولاً : تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب درجة المخاطرة

يقسم البنك المركزي السوري الديون إلى نوعين أساسين وهما :

أ **الديون غير المنتظمة Non Performing**

وهي الديون التي يسفر فحصها عن وجود صعوبات تواجه العميل من ناحية القدرة على سداد أصل الدين أو فوائده أو كلاهما ولا يكون تحت يد البنك ضمانات كافية ذات جودة عالية قابلة للتسييل في آجال قصيرة ، وتنقسم هذه الديون إلى ثلاث فئات أساسية :

١. ديون دون المستوى العادي المقبول Sub Standard

[٦٩] انظر البنك المركزي السوري ، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩

وهي الديون التي توضح البيانات المتعلقة بها بعض مظاهر احتمالات تعرض سدادها للخطر (كعدم كفاية التدفقات النقدية لدى العميل لسداد التزاماته للبنك طبقاً لمواعيد استحقاقها أو أن يكون هناك خلل في المركز المالي للعميل) ، الأمر الذي يستلزم تأمين الترتيبات اللازمة مع المدين لتصحيح الخلل القائم ، ووضع برنامج لتفعيل حركة الدين وتسديده ضمن برنامج زمني معين.

هذا الأمر يتطلب ضرورة متابعة الدين الخاضع لهذه الفئة ومراجعته خلال فترة ثلاثة أشهر لمعرفة ما قد يستجد عليه من تطورات فإذا لم يتبين حصول تطورات إيجابية مهمة ، فإن الأمر يتطلب ضرورة إعادة تصنيفه واعتباره ديناً مشكوكاً بتحصيله أو ديناً رديئاً طبقاً لتردي وضعه.

٢. ديون مشكوك بتحصيلها Doubtful

وهي الديون التي تتسم بها الديون دون المستوى العادي المطلوب ولكنها ذات درجة أعلى من الخطورة مثل عدم توافر ضمانات عالية الجودة أو أن صافي حقوق الملكية للعميل سالب ، الأمر الذي يجعل تحصيل كامل المديونية محل شك وبالتالي ارتفاع احتمال الخسارة.

على المصرف ضرورة متابعة الدين الخاضع لهذه الفئة ومراجعته خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر لمعرفة ما يستجد عليه من تطورات و في حال بقاء الدين على وضعه خلال هذه الفترة يعاد تصنيفه ويعتبر دينًا رديئًا .

٣. الديون الرديئة Loss

وهي الديون التي تنطبق عليها المواصفات التي تتسم بها الديون المشكوك بتحصيلها إضافة إلى أن المبالغ المنتظر استردادها من العميل معدومة أو ضئيلة القيمة بحيث لا يعتد بها ، وكذلك فقدان الاتصال بالعميل وعدم استعداد أو عدم قدرة الكفلاء على تنفيذ كفالتهم مقابل الدين المكفول.

يراعي تصنيف الديون غير المنتجة حسب الجدول التالي:

الفئة	عدد أيام التأخر عن السداد
ديون دون المستوى	٩٠ يوم إلى ١٧٩ يوم
ديون مشكوك في تحصيلها	١٨٠ يوم إلى ٣٥٩ يوم
ديون رديئة	٣٦٠ يوم فأكثر

جدول رقم (١) تصنيف الديون غير المنتجة حسب عدد أيام التأخر عن السداد

ب – الديون المنتظمة Performing

وتنقسم هذه الديون إلى ثلاث فئات رئيسية وهي :

١. ديون متدنية المخاطر

وهي الديون التي تنطبق عليها أي من الحالات التالية:

- ❖ الديون الممنوحة للحكومة السورية أو بكفالتها
- ❖ الديون التي يقابلها تأمينات نقدية تغطي بالكامل أصل الدين والفائدة/العائد.
- ❖ الديون المغطاة بالكامل بكفالة مصرفية مقبولة .
- ❖ الديون المغطاة بالكامل بالكفالات المستلمة من الجهات المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٨٣ /م.ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ وحسب نسب التثقيل المحددة بالقرار السابق .

٢. ديون عادية Standard

وهي الديون القابلة للتحصيل رأسمالاً و فوائد دون احتمال حصول أية خسائر عليها ، ومن أهم مؤشراتها:

- التزام المدين بشروط منح التسهيلات الممنوحة.
- وجود تدفقات نقدية لدى المدين كافية للوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها

٣. ديون عادية تتطلب اهتماماً خاصاً Special Attention

يكون هذا قابلاً للتحصيل رأسمالاً وفوائد لكنه يحمل في طياته بعض المؤشرات غير المشجعة التي تتسم بالضعف أحياناً وتجعل المصرف عرضة لأن يواجه في المستقبل خسائر محتملة إذا لم يتم معالجة ومتابعة الدين بشكل سريع .

على المصرف مراقبة ومتابعة هذا الحساب خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر وذلك لاستكمال الملف ومتابعة الأمور التي قد تكون موضع استفسار.

في حال لم تحدث تطورات إيجابية تذكر بخصوص هذا الدين ، فإن الأمر يتطلب إعادة تصنيفه وتخفيض التصنيف إلى فئة الديون " دون المستوى " أو فئة " الديون المشكوك بتحصيلها. " ومن أهم مؤشراته :

- عدم كفاية المعلومات الواردة في ملف المدين.
- تباطؤ نشاط المدين وانعكاس هذا التباطؤ سلبًا على وضعه المالي.
- تدني ربحية المدين وتضاؤل تدفقاته النقدية.

ثانياً: المخصصات والاحتياطيات الواجب تكوينها مقابل التسهيلات الائتمانية.

يجب تكوين مخصص تدني للديون غير المنتجة تغطي أصل الدين بعد استبعاد قيمة الضمانات المقبولة إن وجدت وكما يلي:

١) الجزء من الديون **غير المغطى** بضمانات

أ – ٢٠ % من الديون دون المستوى.

ب – ٥٠ % من الديون المشكوك في تحصيلها.

ت – ١٠٠ % من الديون الرديئة.

٢) الجزء من الديون **المغطى** بضمانات مقبولة

أ – **التأمينات النقدية :** لا يتم تشكيل أي مخصص على هذا الجزء.

ب - **العقارات :** في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم تكوين مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول على مدار 5 سنوات منذ تاريخ تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة وبنسبة ٢٠ % سنوياً.

ت - **الأوراق المالية والسيارات والآليات والمعدات :** في حال لم يتمكن المصرف من تسييل الضمانة بمرور **سنة** على تصنيف الدين في فئة الديون غير المنتجة، يتم في نهاية السنة تكوين مخصص تدني **بكامل** قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول.

ث - **مؤسسات ضمان القروض وشركات التأمين :** على المصرف إعداد مخصص تدني بكامل قيمة الجزء المغطى بضمان مقبول بعد مرور **سنة** من تاريخ تصنيف الدين إذا لم تقم مؤسسة ضمان القروض/شركة التأمين بالدفع

المبحث الثالث: أسباب تعثر الديون المصرفية

كما هو معروف بأنه في عملية الائتمان هناك طرفان رئيسيا ن هما البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى لذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر قد يكون ناجماً عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما وبما أن كلاً من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية تحيط بها فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفاً ثالثاً من الأطراف المسببة لتعثر القرض ، لذا يمكن رد أسباب تعثر بعض العملاء في سداد مديونيتهم للبنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

١- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للعميل المقترض

٢- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للبنك

٣- مجموعة من الأسباب يمكن ردها للظروف العامة والطارئة

وقد بينت الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بمشكلة تعثر الديون بأن البنوك تتحمل المسؤولية الأكبر في بروز مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة نتيجة لكون بعض القرارات الائتمانية الصادرة عنها خاطئة منذ البداية أو لعدم متابعتها القروض الممنوحة والتأكد من أوجه استخدامها بعد ذلك . وفيما يلي تحليل لكل مجموعة من هذه المجموعات .

أولاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض

كثيرا ما يكون العميل هو السبب في حالة التعثر التي تواجه البنك سواء أكان عن عمد أو بدون عمد وهذا يعني أنه على البنك أن يراعي استيفاء جميع الجوانب الخاصة بالعملاء وتنوع هذه الأسباب وتتعدد بتعدد الحالات الائتمانية التي تعثرت ولم يستطيع أصحابها تسديدها في المواعيد المحددة. ومن أهم أسباب تعثر العملاء هي:

١) اعتماد المشروع الممول أو الشركة المقرضة على دراسة جدوى خاطئة وقائمة على افتراضات غير واقعية كأن تكون هناك مبالغة في تقدير الإيرادات أو تخفيض في تقدير النفقات الرأسمالية أو الجارية ، أو عدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع مواعيد سداد أقساط القرض وبالتالي فإن الأداء الفعلي للمشروع سيظهر انحرافاً عما هو متوقع في دراسة الجدوى الاقتصادية وقد يؤدي إلى فشل المشروع وإيصال القرض الممنوح إلى مرحلة التعثر، لذا يتوجب على البنك أن يراجع دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة له ويتأكد من سلامتها وسلامة الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسات وكذلك التأكد من أن معدل العائد على الاستثمار للشركة المقترضة يفوق معدل كلفة الأموال المقترضة. [٧٠]

٢) قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد إلى البنك تظهر المشروع على غير حقيقته ، مما يؤدي بالبنك إلى منح العميل القرض المطلوب دون محاولة منه لتقصي الحقيقة فيما قدم إليه من بيانات [٧١]. لأن البيانات تعتبر بمثابة المرآة التي تعكس وضع المقترض كما هي الأساس الذي يعتمد عليه البنك في القرار الائتماني لذا يتوجب على البنك أن يتأكد من صحة وصدق ما يقدم إليه من معلومات من خلال التحري عن وضع المقترض.

[٧٠] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٨٤

[٧١] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٥٥

٣) قيام المشروع الممول باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض كأن يتم استخدام حصيلة القرض في المجالات الاستهلاكية أو سداد دين شخصي على العميل أو شراء أشياء لا علاقة لها بالمشروع الممول (فيلا فاخرة ، أثاث منزلي ، سيارات خاصة ، عقارات . . . . الخ) ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الغاية من القرض ومن ثم وصوله إلى مرحلة التعثر.[٧٢]

٤) استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك لاستخدام التمويل المقدم للمشروع وعدم التزامه بتقديم بيانات المتابعة أو تقديمها بشكل يتفق مع رغبات البنك ، ولكن دون أن تكون عاكسة لحقيقة الأوضاع القائمة في المشروع الممول . . . . ومن ثم يترتب على ذلك اتخاذ قرارات خاطئة لا تتفق ومجريات الأوضاع الجارية في المشروع.[٧٣]

٥) وجود ضعف في القدرات الإدارية لدى المشروع الممول مما يجعله غير ناجح وغير قادر على تحقيق أهدافه وبالتالي عدم تمكنه من تسديد التزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث التعثر غير المأمول ، كما أن حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع الممول قد يؤدي إلى تعثر المشروع وبالتالي تعثر القرض.[٧٤]

٦) عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المشروع فقد يواجه المشروع منافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية تجعله غير قادرٍ على تصريفها بكفاءة وبالتالي ستنخفض أرباحه وتزداد خسائره ، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي تناولت أوضاع ٢٥ شركة متعثرة إن التعثر يرد إلى غياب الدراسات التسويقية في بدء حياة تلك الشركات.

٧) ضعف في التخطيط التمويلي وعدم المواءمة بين مصادر التمويل واستخداماتها وأهمها استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل شراء الآلات وإشادة المباني وغيرها من أشياء تحتاج لقروض طويلة الأجل.[٧٥]

---

[٧٢] - عبد الفتاح سليمان : "معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية " - في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٢٢٦

[٧٣] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق، ص٥٥

[٧٤] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٨١

[٧٥]- محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٨٤

٨) سوء وعدم كفاءة النظام المحاسبي المستخدم لدى المشروع الممول وكذا العاملين فيه وعدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية عن المنشأة [٧٦]، مما قد يؤدي إلى إظهار وضع المشروع على غير حقيقته ومع مرور الزمن فان المشروع سيعاني من التعثر وسيواجه صعوبات في تسديد التزاماته .

٩) توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية مثل الموردين والموزعين فضلاً عن حصوله على قروض وتسهيلات مصرفية بشكل مغالي فيه مما يؤدي إلى ارتفاع عبء المديونية وعدم تمكن المشروع من الوفاء بالتزاماته . وعلى الرغم من اتفاقيات القروض تفرض في العادة على المقترض الالتزام بنسب معينة للتمويل بالقروض فإن بعض المقترضين لا يلتزمون بذلك الأمر الذي يؤدي إلى فشل المشروع الممول.

١٠) وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد سواء أكان ذلك ناجماً عن عدم رغبة الورثة بالسداد أم بسبب وجود مشاكل بين الورثة تؤدي إلى تعثر المشروع الممول أو بسبب عدم قدرة الورثة على إدارة المشروع الممول بشكل سليم.

١١)عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ ، واستخدامه للأساليب غير المشروعة من اجل الحصول على أموال البنك ، وقيامه بإعلان إفلاس المشروع وهروبه إلى الخارج ، أو الدخول في منازعات قضائية عقيمة وطويلة بهدف حرمان البنك من استرداد حقوقه أو بعض هذه الحقوق والمماطلة في السداد طمعاً في الإعفاء من الفوائد ، ومن بعض أقساط القرض الذي حصل عليه.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي تعود إلى العملاء والتي يتعين على البنوك الحذر منها ، خاصة وأن هناك من العملاء من يملك القدرة على خداع رجال المصارف ، لما يملكه ويجيده من وسائل وحيل للخداع ، وما لديه من قدرة على توريط أصحاب النفوذ في العلاقات وصداقات شخصية ومعاملات غير رسمية والمتاجرة بها واستخدامها كوسائل

[٧٦] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٥٤

ضغط على متخذ القرار بالبنك ، والذي بدوره يقوم بالضغط على الباحث الائتماني وعدم إعطائه الوقت اللازم للدراسة ، والذي يضطر تحت هذا الضغط إلى التغاضي عن كثير من التفاصيل الدقيقة التي لو لم يتغاض عنها لاستطاع أن يكتشف المخاطر الجسيمة الواضحة في هذا العميل.[٧٧]

ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك

البنك هو الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرار الائتمان وعن إجراءات وخطوات وأساليب الدراسة والتحليل المتعلقة بالقرض ، وهو الجهة المسؤولة عن متابعة القرض وبالتالي فإن أي تقصير من جانب البنك في هذا المجال سيؤدي إلى تعثر القرض.

وفيما يلي أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القرض ويكون مصدرها البنك نفسه:

١- قصور في جوانب الدراسة التي أعدتها دائرة التسهيلات الائتمانية

إن من أهم شروط تنفيذ مثل هذه الدراسة هو الحصول على معلومات عن مشروع العميل تتوافر فيه المصداقية والشمولية وتحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعيا ومنهجياً ، وأن أي قصور في التحليل الائتماني أو وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم مما يعرض القرض لاحتمالات التعثر.[٧٨]

٢- عدم كفاية الضمانات المقدمة والمغالاة في تقدير قيمتها وعدم متابعتها :

تشكل الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على قرض صمام أمان للبنك في مواجهة أية مخاطر قد تتأتى نتيجة لهذا القرض ، والمغالاة في تقدير قيمة هذه الضمانات وتسعيرها بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وعدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة من حيث ملكيتها ورهنها أو حيازتها ، والقوانين المنظمة لتداولها تؤدي إلى عدم قدرة البنك على استيداع حقوقه عند الاقتضاء .[٧٩]

[٧٧] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص ٥٧
[٧٨] - عبد البديع الصادق ، ، معالجة الديون المتعثرة ، مركز التدريب العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٦
[٧٩] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص ٧١

وتجدر الإشارة انه على الرغم من أن الضمان الجيد عنصر رئيسي و أساسي في اتخاذ القرار الائتماني وهو عنصر يصعب إن لم يكن مستحيلاً التغاضي عنه أو إهماله أو تجاهله إلا أنه يجب على البنك ألا يعول كثيراً على الضمانات المادية بقدر ما يعتمد على قدرة المشروع على توليد عائد ودخل مناسب يكفي لسداد التزاماته وأعبائه أول بأول ، فالمشروع الجيد هو الضمان الرئيسي لأن البنوك مؤسسات صانعة لأسواق و صانعة العملاء وليس مؤسسات تعمل على إفلاس عملائها ومصادرة ضماناتهم كما يظن ويعتقد البعض[٨٠] ، لذلك يرى الباحث أنه إذا كان القرار الائتماني للبنك مستندا إلى توفر ضمانات كافية للقرض بغض النظر عن جدوى المشروع الممول أو الغاية من الاقتراض فإن الضمانات في مثل هذه الحالة وعند ظهور تطورات مفاجئة لدى العميل المقترض ستكون الملجأ الأول وليس الملجأ الأخير لتحصيل حقوق البنك ولذلك فإن القروض الممنوحة في هذه الحالة ستكون معرضة للتعثر بدرجة عالية.

٣- ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض

يجب أن تتناسب قيمة القرض الممنوح مع احتياجات العميل فإذا تم منح العميل تسهيلات ائتمانية تزيد عن حاجة نشاطه الذي يمارسه فإنه سيستخدم المبلغ الزائد في تمويل أنشطة فرعية أو خفية ليس لها علاقة بغاية القرض أو تحتوي على مضاربات أو معاملات مرتفعة المخاطر . مما يفقده القدرة على السداد إذا ما حدثت وتحققت هذه المخاطر، كما أنه في حال تم منح العميل تسهيلات ائتمانية أقل بكثير من احتياجاته فإنه سيصل إلى مرحلة يكون فيها غير قادر على استكمال مشروعه وسيدخل في مرحلة التعثر لذلك يجب على البنك أن يراعي حاجة المشروع الفعلية عند تحديد قيمة القرض.[٨١]

---

[٨٠] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ١٠٤

[٨١]- Hempel , George H & Simson , Donald G , BANK MANAGEMENT : Text & Cases ,f fifth Edition , john Wily & Sons inc , New York ,1998, p 391

٤- السماح للعميل باستعمال مبلغ القرض دفعة واحدة

عادة ما يمنح القرض لتمويل مشروع يتم تنفيذه على مراحل فإذا سمح للعميل باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة فإنه قد لا يستخدمه في الغرض المخصص له وقد تضيع أموال البنك بالكامل ولذلك على البنك أن يربط مواعيد دفع أجزاء القرض مع تقدم سير العمل في المشروع الممول.[٨٢]

٥- قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول

تشير معظم الدراسات إلى أن التزام المقترض أو اهتمامه بنجاح المشروع يرتبط عادة بحجم استثماراته الشخصية في المشروع فإذا كانت هذه الاستثمارات قليلة أو معدومة فان اهتمام المقترض بنجاح المشروع ستقل ، لذلك إذا كانت قيمة القرض تمثل الجزء الأكبر من قيمة المشروع فإن مخاطر الائتمان ستكون عالية لذلك يجب التأكد من أن حجم التمويل المقدم من البنك إلى المشروع مناسب.[٨٣]

ولا يجوز أن يتجاوز حجم التمويل أكثر من ٥٠% من قيمة المشروع لأنها بعدها يصبح في خطر.

٦- عدم وجود سياسة محددة وواضحة للإقراض:

غني عن البيان ، أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة ، وتنفيذها على نحو مرض ، وتفادي أخطاء العاملين في مجال منح القروض ، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ، يرتهن أساساً بوجود خطة واضحة ومحددة للإقراض بحيث يمكن بسهولة تحقيق ما يلي :

-تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية.

-تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز عملية بكافة مراحلها في يد شخص واحد .

---

[٨٢] - ماجد حسن الداوود : إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين - الخرطوم ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٢

[٨٣] - عبد الفتاح سليمان : "معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية " - في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان ، مرجع سابق ، ص٥١

– وضع التنظيم الداخلي لجهاز الائتمان على نحو يسهل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية.

– العمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية ودونما انتظار لطلب المدين تجديد التسهيلات.

– المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات ومدى تنفيذ القروض وفقاً للشروط الصادرة في شأنها .[٨٤]

– الاستعانة بالخبرات والاختصاصات المصرفية ذات الخبرة.

– عرض المشروع على المحللين الماليين أو على قسم مراجعة الجدوى والتأكد منها .

– الاستعلام بشكل جديد من زبائن المقترض ومورديه وغرف التجارة والصناعة حول وضع المقترض .

٧– تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة

إذا كان هدف الإدارة الرئيسي هو تعظيم الربح ومارست ضغوطاً على مديري الفروع وأقسام الائتمان لزيادة حجم القروض الممنوحة ، فإن موظفي الإقراض سيتوسعون في عمليات منح القروض دون النظر إلى المخاطر التي قد تنجم عن ذلك ، بحيث يتم منح القروض لأشخاص غير مؤهلين ومنح قروض بمبالغ تفوق حاجات المقترضين وقدرتهم على السداد [٨٥].

٨– اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى

يمكن لبعض رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية في البلد أن تمارس ضغوطاً على المسؤولين من إدارة الائتمان وموظفي الائتمان لاتخاذ قرار الائتمان خلافاً لقناعتهم وبالتالي فان مصير مثل هذه التسهيلات ستكون الفشل والتعثر في معظم الأحيان.[٨٦]

[٨٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٧٧
[٨٥] -- هاني أبو جبارة : معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص٩
[٨٦] - محمد روجي أسعد : معالجة وإدارة الديون المتعثرة ،معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،٢٠٠٢، ص٥

٩- امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي رغم حاجة العميل المبررة

قد يتعرض المقترض لظروف طارئة تؤدي إلى زيادة حاجته من الأموال ، فإذا كانت هذه الحاجة مبررة وامتنع البنك عن تقديم تمويل إضافي للعميل فإن ذلك سيؤدي إلى فشل المشروع الممول مما يؤدي إلى تعثر القرض ، كما أن عدم مراعاة البنك لظروف العميل في مرحلة السداد قد يؤدي إلى مثل هذه الحالة ، فإذا أصر البنك على أن يقوم العميل بسداد القرض أو جزء منه عند الاستحقاق وكانت ظروفه لا تسمح بذلك بسبب وضع طارئ فإن ذلك قد يوصل العميل إلى مرحلة التعثر .[٨٧]

١٠- الإقراض المترابط Related Lending

الإقراض المترابط هو ذلك النوع من القروض الممنوحة لأشخاص أو مؤسسات تربطهم علاقات مع البنك سواء أكانت هذه العلاقات مع البنك نفسه أو مع أعضاء مجلس الإدارة أو مع أفراد الإدارة التنفيذية للبنك، وخير مثال على أثر هذا الإقراض على تعثر القروض المصرفية هو تجربة بنك الإتحاد والتجارة الدولي (BCCI) حيث كانت هذه القروض أحد أهم أسباب إفلاس البنك وتصفيته .[٨٨]

١١- سوء الإدارة ونقص الكوادر الكفؤة والمؤهلة والمدربة وخصوصاً العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية يعتبر أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة.

١٢- عدم رضى الموظفين عن ظروف عملهم في البنك

إذا كان الموظف يعمل في ظروف عمل غير ملائمة سواء من حيث الراتب أم المكافآت أو من حيث الإمكانيات المادية والفنية مثل الأجهزة والمعدات والمكاتب فإن ذلك سينعكس على أدائه وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى قيامه بممارسات

[٨٧] - ماجد حسن الداوود : إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ٢٠٠٠، ص٤٢

[٨٨]- Beim , David O& Calomiris , Charles W **, EMERGING FINANCIAL MARKETS** , McGraw- Hill Irwin New York ,2002,p118

غير سليمة مثل قبول الرشوة أو طلبها من المقترضين الأمر الذي سيؤثر سلباً على مجمل النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر .[89]

١٣-عدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية:

إن العديد من البنوك لا تعطي متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة الأهمية الكافية بدعوى أن معظم وقت المسؤولين فيها غالباً ما يخصص للقيام بالدور التسويقي في البحث عن عملاء جدد ، وأنه ليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة نشاط العملاء الحاليين ومدى التزامهم بشروط عقد القرض الممنوح لهم ، فغالباً ما يترتب على التراخي في المتابعة المبكرة لمراحل التعثر عدم الانتباه أو الالتفات إلى المؤشرات التي تعكس الصعوبات المالية التي تواجه المقترض ، وعدم القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقت ملائم قبل استفحال الأمر .[90]

١٤- الممارسة غير السليمة في التعامل مع حسابات الجاري المدين وغير المنسجمة مع الأعراف المصرفية

المعنى من ذلك التجديد التلقائي لحساب الجاري المدين دون مطالبة العميل بتسديد رصيد حسابه في الجاري المدين عند استحقاقه، كذلك عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي يطلبها العميل على أساس مؤقت والتي تتحول في النهاية إلى ديون متعثرة.

[89]- محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ١١٧- ١١٨
[90] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٧٢

ثالثاً : مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والطارئة

تتعلق هذه الظروف بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان المصرفي وعلى النشاط الذي يموله هذا الائتمان وكلما كانت العوامل تتصف بعدم الاستقرار كلما كان هناك مخاطرة مرتفعة لعدم قدرة أصحاب المنشات على إدارة مشروعاتهم بكفاءة في ظل تزايد ظروف عدم التأكد عما سيكون عليه مستقبلاً

وفيما يلي أهم الأسباب الخارجية التي تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية

١. تراجع الأداء الاقتصادي العام سواء أكان هذا التراجع على شكل تباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أم كان على شكل ركود أو كساد اقتصادي فان ذلك سيؤثر على المؤسسات العاملة في البلد وكذلك على المواطنين الأفراد مما يؤثر سلباً على قدرة المقترضين على السداد وخير مثال على ذلك ما تعاني منه البنوك اليابانية حيث تبين من دراسة (Harada) [٩١] أن هناك علاقة قوية بين حالة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد الياباني وبين مشكلة القروض المتعثرة.

وقد أظهرت دراسته انه في حال وجود نمو في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (١%) فان القروض المتعثرة ستنخفض بنسبة (٢,٨%) ، وفي حال وجود انكماش نسبته (٢%) فان ذلك سيؤدي إلى تراجع أرباح الشركات بمعدل (٢%) ، وخلصت الدراسة إلى أن وقف حالة الانكماش في الاقتصاد الياباني يعتبر الخطوة الأولى والمهمة لمعالجة القروض المتعثرة.

٢. قيام الدولة بتحديد أسعار بيع السلع التي تبيعها الشركة أو أسعار مدخلات العملية الإنتاجية أو رفع الدعم الجمركي والضريبي عن السلع والخدمات التي تنتجها الشركة أو تستخدمها بدرجة عالية أو رفع القيود عن السلع المماثلة لهذه السلع

[٩١]- Harada , Yutaka , Non performing Loans As a result of Deflation , march 2002. htt://www. Glocom .org.

كل ذلك يساهم في تخفيض ربحية منشات الأعمال ومن ثم إلى اختلال قدرتها على السداد مما يؤدي إلى تعثر القرض.[٩٢]

٣. دخول منافسين أقوياء إلى السوق مما يؤثر سلباً على الحصة السوقية للمشروع ومن ثم سيؤثر على حجم المبيعات وقد تكون المنافسة ناجمة عن دخول سلع وخدمات بديلة للسلعة أو الخدمة إلى يقدمها المشروع الممول أو من تبدل أنماط الاستهلاك وأذواق المستهلكين فإذا لم يكن لدى المشروع الممول القدرة على مواجهة مثل هذه المنافسة فإن قدرته على البقاء والاستمرار ستتأثر سلباً وبالتالي فإن القروض الممنوحة للمشروع ستصبح متعثرة.[٩٣]

٤. الكوارث الطبيعية مثل حدوث حرائق أو فيضانات أو زلازل وبالتالي سينتج عنها خسارة المشروعات الممولة.

٥. حدوث أزمات مالية في بعض المناطق من العالم ، مثل الأزمة المالية التي ألمت بدول جنوب شرق أسيا التي تراجعت أسعار عملاتها بشدة، حيث انتقلت أثارها إلى بعض الأسواق الأخرى في العالم . وأخيراً أزمة الرهن العقاري الأمريكي والتي تحولت إلى أزمة مالية عالمية في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وبلغت ذروتها في أكتوبر ٢٠٠٨ . وامتدت إلى ٢٠٠٩ ومازالت مستمرة خلال عام ٢٠١٠ ويمكن أن تمتد إلى ٢٠١١.

٦. زيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وإغراقها أسواق الدول النامية بمنتجاتها ، مما يؤثر سلباً على الحصص السوقية للمنتجين المحليين ، ومن ثم تراجع إيراداتهم ، بما يؤدي إلى عدم قدرتهم على خدمة الائتمان الممنوح لهم.

---

[٩٢]- محمد روجي أسعد ، معالجة وإدارة الديون المتعثرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦

[٩٣] - صبري حسن نوفل: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، مرجع سابق ، ص ١١٨- ١١٩

٧. التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن التطور السريع في أساليب الإنتاج ، مما يحد من القدرة التنافسية لمنتجات المشروعات التي لا تستطيع مواكبة هذه التطورات ، وبالتالي تنخفض مبيعاتها وأرباحها ، مما يؤدي إلى تعثرها في سداد التزاماتها .[٩٤]

٨. سياسة الحصار الاقتصادي الدولي وعادة يكون هذه الإجراء لأسباب سياسية مثل منع الاستيراد والتصدير من والى بلد معين الأمر الذي يؤدي إما إلى ندرة السلع التي يعتمد إنتاجها على استيراد مواد خام للإنتاج أو عدم استهلاك السوق المحلي لتلك السلع بسبب الكساد . وفي جميع الحالات ينتج عن ذلك خسائر في المشروعات الممولة وبالتالي حدوث عجز في السداد .

٩. الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة بحيث تؤثر سلباً على القدرات الإنتاجية والتسويقية للمشروع الممول وعلى قدرته على سداد التزاماته وخير مثال على ذلك ما تعاني منه البنوك العاملة في فلسطين نتيجة الإجراءات العدوانية للاحتلال الإسرائيلي والذي أدى إلى تدمير المشاريع الإنتاجية في المناطق المضطربة وغير المستقرة وأصبحت في وضع لا تستطيع معه الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك.

١٠. تغير التشريعات والأنظمة بشكل يؤثر على قدرة الشركة على توليد الأرباح والتدفقات النقدية وبالتالي على قدراتها على سداد التزاماتها ، وقد تتغير القوانين المنظمة للعمل سواء في مجال الاستثمار مثل فتح الاستيراد لسلع معينة كان محظوراً استيرادها(السماح باستيراد الألبسة من الصين إلى سورية)، أو تغير في قوانين الضرائب وسن ضرائب جديدة كضريبة المبيعات. التغيرات في القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ، والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي للمشروعات المختلفة ، ومثال ذلك التشريعات الخاصة بتطبيق الضرائب على

[٩٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٨٦

بعض الأنشطة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي ، فضلاً عن القرارات المتعلقة برفع الحماية عن بعض الأنشطة ، مثل تخفيض الجمارك المفروضة على المنتجات المستوردة التي لها مثيل محلي نتيجة لأعمال اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات ، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الكثير من المنتجات نتيجة تطبيق ضريبة المبيعات بمراحلها المختلفة.

١١. عدم وجود أجهزة رقابة مؤهلة ومدربة في البنوك المركزية وبالتالي فإن قدرتها على مراقبة أوضاع البنوك وتجنيبها التعثر سوف تكون محدودة أو معدومة وكلما كانت الرقابة ضعيفة ازدادت احتمالات قيام البنوك بممارسات خاطئة مما يؤدي إلى ازدياد احتمالية التعثر.

١٢. الاختلال الذي يصيب أسواق الصرف ، حيث تضطرب أسعار الصرف بما ينعكس على العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، الأمر الذي ينعكس تأثيره سلباً على المشروعات المقترضة بالعملات الأجنبية ، والتي ترتفع نسبة المكون الأجنبي في عناصر تكلفتها الاستثمارية ومستلزمات إنتاجها ، وبالتالي ارتفاع قيمة المديونيات بالعملة الأجنبية لهذه المشروعات ، الأمر الذي ينطوي على اختلال غير قابل للتصويب في هياكلها التمويلية لا سيما تلك المشروعات التي لا تمكنها عائداتها التصديرية من تدبير النقد الأجنبي اللازم لسداد مديونياتها المصرفية.[٩٥]

[٩٥] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ،مرجع سابق ، ص٨٧

المبحث الرابع : الآثار السلبية للقروض المتعثرة على البنوك

تنشأ عن ظاهرة القروض المتعثرة تأثيرات عديدة على الجهاز المصرفي وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام ، وهنا يفترض على كل بنك أن يحيط بالآثار السلبية المتشابكة لهذه المشكلة ، وفيما يأتي بعض من هذه الآثار:

١. احتجاز جانب كبير من أموال البنك في شكل ديون متعثرة ، نتيجة عدم توافر القدرة لدى العملاء المتعثرين (أو عدم رغبتهم) في السداد في مواعيد الاستحقاق ، وبالتالي تعطل دورة رأس المال داخل البنك ، مما يؤدي إلى فقدان العائد المتوقع الحصول عليه في حالة استثمار هذه الأموال عن طريق إعادة إقراضها لعملاء جدد[٩٦].

٢. تعرض البنك إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبين من مقومات تواجده أولهما مادي ، والأخر معنوي حيث إن الجانب المادي يتمثل بانخفاض الربحية و قدرة البنك على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه وأكثر الشرائح تأثراً بانخفاض النفقات هم العاملين في البنوك حيث تقل المنافع والعلاوات الممنوحة لهم وكذلك انخفاض حالات التعيين الجديدة.

أما الجانب المعنوي فيتمثل بانعدام درجة الثقة في كفاءة القائمين على إدارة البنك وقدرتهم على توظيف أموال المودعين بشكل امثل دون خسائر ، مما يؤدي إلى انكماش أعمال البنك وتقلص نصيبه من السوق تدريجياً حتى يختفي عن الوجود .

٣. اتساع الفجوة بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة. إن كبر حجم القروض المتعثرة لدى البنوك دفع إدارتها إلى زيادة أسعار الفائدة المستوفاة من العملاء على القروض الممنوحة لتغطية العجز الحاصل من القروض المتعثرة التي لا تولد دخلاً للبنك .[٩٧]

[٩٦] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٠٦
[٩٧]- ماجد حسن الداوود : إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٤٥

٤. حاجة البنك الذي تتضمن محفظة قروضه حجماً كبيراً من الديون المتعثرة إلى تدعيم المخصصات اللازمة لمقابلة هذه الديون ، وهو ما يمثل عبئاً على قائمة الدخل ، مما ينعكس في النهاية على تخفيض الفائض الذي يحققه البنك ..[٩٨]

٥. تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على الجو النفسي للعمل فتؤدي إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد والمبالغة والمغالاة في الإجراءات وطلب البيانات والمعلومات وإجراء البحوث والدراسات والتحريات المبالغ فيها عن جميع العملاء سواء الجدد أم الحاليين وطلب المزيد من الضمانات التي قد يعجز العملاء عن تقديمها وهذا التشدد قد يدفعهم إلى اللجوء إلى بنوك أخرى أقل تشدداً وأكثر مرونة واستعداداً لمنح القروض.[٩٩]

٦. تحتاج القروض المتعثرة إلى معالجات خاصة وهي بدورها تحتاج كفاءة إدارية وإشرافية وتنفيذية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة والمعرفة والدراية وهي كفاءات باهظة التكاليف نادرة الوجود ويصعب توفيرها لبنك يواجه حالة إفلاس أو إعسار.

٧. تحتاج معالجة القروض المتعثرة إلى مزيد من الوقت والجهد والتكلفة سواء من جانب المسؤولين أو من جانب الأفراد العاملين بالبنك مما يؤثر على قدرتهم على خدمة العمليات الأخرى وبالتالي تتأثر درجات الجودة في الأداء الوظيفي لأعمال البنك وتقل معها قدرة البنك على جذب عملاء جدد والاحتفاظ بالعملاء الحاليين ومن ثم تنخفض قدرة البنك على النمو وتزداد بالتبعية المخاطرة.

[٩٨] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٠٧
[٩٩] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٤٨

٨. تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات قانونية بل قد تلجأ معها البنوك إلى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها وتصفية المشروع الممول و إلى الإعلان عن هذه التصفية بالجرائد والصحف. . . وهو ما يعني تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية البنك.

٩. تؤدي الديون المتعثرة إلى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحاليين حيث يسارع كل منهم إلى البحث عن مصرف جديد مستقر يحقق رغباتهم ويشبع حاجاتهم.

١٠. تؤدي الديون المتعثرة إلى اهتمام رجال الصحافة والإعلام واستخدام تحقيقاتهم الصحفية في مهاجمة البنك مما يؤدي إلى خلق انطباع سلبي حول البنك والتأثير على حجم أعماله مستقبلاً مما يؤدي إلى إفلاسه.

١١. تلقي الديون المتعثرة بآثارها السلبية على الاقتصاد القومي ، حيث تؤثر على مناخ الاستثمار ، وعلى سيولة المشروعات ، وكذلك على الميزان التجاري ، وعلى جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة ، كما تؤدي إلى زيادة نسبة البطالة وذلك على النحو التالي.[١٠٠]

أ - **مناخ الاستثمار :** يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات، والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل.[١٠١]

ب - **سيولة المشروعات :** يؤثر تزايد مستحقات المشروعات لدى بعضها البعض على اقتصاديات تشغيلها ويعرضها لأزمات في السيولة ، فضلاً عن أعباء خدمة الائتمان المصرفي.

---

[١٠٠] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٠٣

[١٠١] يستلزم تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة توافر سيولة كافية في الجهاز المصرفي ، في حين قد يتعطل جزء غير قليل من موارد البنوك في صورة قروض متعثرة

ت - **الميزان التجاري:**تعتبر المشروعات المتعثرة بما تمثله من طاقات عاطلة، ذات تأثير سلبي على الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد لسد الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي من السلع ، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

ث - **الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة :** يؤدي التعثر إلى تراجع القيمة المضافة لكل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة ذاتها ومن ثم تراجع الدخل القومي ، فضلاً عن حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية نظراً لانخفاض حجم حصيلة الضرائب المحولة للدولة من كل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة.

ج - زيادة الطاقات العاطلة:

يؤدي تعثر المشروعات في سداد ديونها إلى الاستغناء عن جانب كبير من العمالة، وما يستتبعه ذلك من زيادة نسبة البطالة ، ولا يخفي ما يترتب على ذلك من أثار اجتماعية سيئة.

وفضلاً عما تقدم ، تؤدي الديون المتعثرة إلى شيوع جو من عدم الثقة ، وهو ما ينعكس على تراجع معدل تدفق تحويلات العاملين في الخارج لتفضيلهم البحث عن طرق استثمار مضمونة خارج قنوات الاقتصاد القومي ، مما يؤثر سلباً على حجم الادخار اللازم لعملية التنمية من جهة ، فضلاً عن انخفاض الموارد من النقد الأجنبي من جهة أخرى

نستخلص مما سبق إن اتساع هذه الظاهرة يستحق إعطائها الكثير من الأهمية، لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد القومي، وعلى المراكز المالية للمصارف .ومن منطلق السلامة العامة ومن أجل استقرار عمل الجهاز المصرفي ، وللخفض من حجم هذه الظاهرة، سوف نستعرض في المبحث القادم إنشاء الله بعض المؤشرات والإنذارات المبكرة التي يستطيع أن ينتبه إليها العامل في مجال الائتمان المصرفي لتكون له بمثابة دعامة في الحد من نشوء مثل هذه الظواهر التي تضر بالعمل المصرفي.

المبحث الخامس : مؤشرات تعثر القروض

كما لا يحدث المرض لدى الإنسان فجأة ، أيضاً لا يحدث التعثر لدى العملاء المقترضين فجأة ولكن له مؤشرات ومظاهر تدل عليه ، فارتفاع حرارة المريض ، وتباطؤ حركته ، وشعوره بعدم التوازن كلها مؤشرات ودلالات على انه يعاني من مرض ما وكذلك الحال بالنسبة للمشروع الممول الذي يتصف بخصائص الكائن الحي من حيث الحيوية الدافقة والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيط به ومن هنا كان اهتمام البحث بالتأكيد على ضرورة معايشة إدارة البنك لعميله ومتابعة ورصد حركة هذا العميل المقترض ونشاطه الذي يمارسه لمعرفة مدى قدرته على إدارة هذا النشاط ومواجهة الأزمات والمشكلات التي قد تصيب هذا النشاط أو أصابته بالفعل وكذلك معرفة الطرق والأساليب التي اتبعها العميل لمعالجتها ومدى سلامتها وتقديم النصح والإرشاد لهذا العميل ومن ثم تحقيق الإنذار المبكر الفعال لإدارة البنك ولإدارة المشروع الممول والوصول لحل يمنع تحول القرض إلى خسارة محققة للبنك ويتم ذلك من خلال عدة وسائل [١٠٢]:

١. المتابعة المكتبية للعميل بالحصول على القوائم المالية للعميل المقترض بشكل دوري منتظم ومن ثم تحليلها ورصد أي تغيرات تحدث فيها واستخلاص المؤشرات الدالة على سلامة أو عدم سلامة الموقف المالي للعميل.
٢. الزيارات الميدانية للعميل والتي تساهم بدور أشد فاعلية، حيث يتم الحصول على كم هائل من البيانات والمعلومات التي لم تظهرها القوائم المالية ، فضلاً عن معرفة مدى سلامة البيانات التي تضمنتها القوائم المالية أصلاً ، ومن خلال مقابلة المسؤولين والعمال ولمس ما يحدث لدى العميل عن قرب ومعايشة الأحوال وظروف العمل لديه.
٣. الاستعلام عن العميل من كافة الجهات المتعاملة معه ومتابعة الصفقات التي يتم إبرامها وخطوات ومراحل تنفيذها وجدية العميل في هذا التنفيذ فضلاً عن سداده لالتزاماته الدورية وغير الدورية للجهات الحكومية والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي يتعامل معها .

[١٠٢] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٥١

تقسم مظاهر التعثر ومؤشراته إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

أولاً: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك .

ثانياً: مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض.

ثالثاً: مؤشرات أخرى غير مالية .

وبالرجوع إلى الأبحاث والدراسات التي تمت حول الموضوع وجدت أن هذه الدراسات قد أوردت نفس المؤشرات فهناك ما يشبه الإجماع عليها أو أنها أصبحت بمثابة قواعد متعارف عليها .

وفيما يلي تحليل لكل مجموعة من المجموعات الرئيسية لمؤشرات التعثر ومظاهره.

أولاً: المظاهر والمؤشرات المتعلقة بمعاملات المقترض مع البنك

1) **المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك**

- ارتداد الشيكات التي سحبها العميل على البنك أو على بنوك أخرى ، أو هبوط وتدهور نسبة تحصيل الأوراق التجارية المسحوبة من عملاء هذا العميل.[١٠٣]
- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجاته من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول طرف البنك ، وبصفة خاصة في جانب الإيداع ، حيث يعد هذا مؤشراً أن هناك صعوبات مالية يواجهها العميل قد تكون ناجمة عن الآتي :

[١٠٣] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٥٢

أ – صعوبة تصريف منتجات المشروع وانخفاض القدرة التسويقية للمشروع ، سواء لانصراف المستهلك عن منتجات المشروع لعدم تناسبها مع تطور احتياجاته وإشباع رغباته المتغيرة أو لاكتشافه شيئاً ما أدى إلى انصرافه عن هذه السلعة أو لحدوث انخفاض كبير في جودتها وطرق تقديمها ، مما يؤدي إلى تباطؤ حركة المبيعات وانخفاض إيرادات البيع بدرجة ملموسة .

ب – انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع ، أو وجود أعطال كبيرة في خطوط الإنتاج نتيجة لعدم انتظام ورود المواد الخام أو لتدني الإنتاجية الخاصة بالعمال نتيجة ارتفاع معدل دوران العمالة ، أو لإتباع سياسات إنتاجية غير سليمة في المشروع.

ت – انخفاض القدرة التحصيلية للمشروع المتعثر ، وانخفاض أرباحه ، فضلاً عن عدم تناسبها مع مصاريف البيع.

ث – إن الإضافة غير الطبيعية في الحساب قد تكون مؤشراً لحالة تعثر العميل ، خاصة إذا كان الإيداع غير موسمي ، فقد يدل على قيام العميل ببيع اصل من أصوله الثابتة الرأسمالية ، وذلك للخروج من عثرته وأزمة السيولة التي يعاني منها .

- كثرة ارتداد الشيكات والكمبيالات المقدمة من جانب العميل للبنك سواء للتحصيل أو برسم الضمان مما يقلل من الإيرادات النقدية للمشروع ، والتي يعكسها الحساب الجاري له، ويرجع هذا إلى الكثير من الأسباب من بينها ما يلي:

أ – تحت ضغط هبوط المبيعات يلجأ العميل إلى بيع منتجاته بالأجل لتجار موزعين لا تتوفر فيهم الملاءة الائتمانية الكافية مما يؤدي إلى عدم التزامهم بالسداد في مواعيد الاستحقاق التي تعهدوا بها .

ب – لجوء العميل إلى استخدام كمبيالات المجاملة بالاستعانة بغيره من العملاء الذين يعانون من مشاكل في السيولة أيضاً (متاعب مالية) . [١٠٤]

[١٠٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٥٣- ١٥٤

٢) **المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض**

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

- طلب العميل الدائم بتحرير الضمانات المقدمة منه أو زيادة السحب على نفس الضمانات.[١٠٥]
- طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في مخازن البنك الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه.

- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلاً أو تقديمها ضماناً لدائنين آخرين، والمعروف أن الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.

- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

٣) **المؤشرات المتعلقة بالضمانات**

- تقديم كمبيالات وهمية للبنك وعائدة لعدد محدد من الزبائن كضمانات للحصول على تسهيلات إضافية.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات. فكما هو معروف فإن قيم الضمانات ليست ثابتة على مدى عمر القرض فسواء كانت هذه الضمانات تمثل رهوناً عقارية أم عبارة عن رهن أسهم وسندات أو أي أوراق مالية أخرى فإن قيمة هذه الأصول الموضوعة رهناً للدين تتعرض للتقلب في أسعارها السوقية نظراً للتغيرات الاقتصادية العامة ولذلك فإن على البنك أن يقوم بعملية متابعة مستمرة لأسعار الأصول الموضوعة رهناً لديونه وإذا ما انخفضت قيمة هذه الضمانات بشكل كبير فعلى البنك أن يطلب ضمانات تعزيزية أخرى.

---

[١٠٥] عبد الحميد عبد المطلب: الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٦٨

- انخفاض قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح . عادة تشترط معظم البنوك أن لا تقل هذه النسبة عن ٧٥٪ وإلا أصبح القرض في حالة حرجة من منظور الضمانات.

ثانياً: المؤشرات التي تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض

من خلال تحليل البيانات المالية للعميل المقترض تظهر بعض الإنذارات المالية والتي تكون مؤشراً لتعثر الديون وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

١ - مؤشرات يستدل عليها من خلال الميزانية العامة

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.

يعني هذا المؤشر أن الشركة تعاني من أزمة في تحصيل حقوقها من المدينين وأن هناك مشاكل تشوب علاقة الشركة بعملائها المدينين مما قد يؤدي إلى عدم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك في المواعيد المحددة لأن قدرة أي مؤسسة على تسديد التزاماتها تعتمد على قدرتها في تحصيل حقوقها .

- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين

يعتبر مؤشراً على عدم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين الآخرين وبالتالي على عدم قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه البنك

- زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون

إن أي زيادة غير مبررة في حجم المخزون لدى الشركة المقترضة فإن ذلك مؤشر على عدم قدرتها على تصريف بضائعها بشكل جيد الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع إيرادات وأرباح الشركة ومن ثم تراجع قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه الآخرين ومن ضمنهم البنوك، وهذا يعود إلى ضعف خبرات التسويق.

- تقلبات حادة في السيولة

إذا حصلت تقلبات حادة في نسبة السيولة لدى الشركة المقترضة وكانت هناك انحرافات كبيرة عن النسبة المعيارية للقطاع الذي تنتمي إليه فإن ذلك مؤشر على وجود مشاكل لديها ، فنقص السيولة مؤشر على عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها الحالية عند استحقاقها تجاه الغير،وارتفاع نسبة السيولة بشكل كبير مؤشر على أن الشركة لا تستثمر أموالها بشكل كفء مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها ويؤثر سلباً على موقفها المالي.

- ارتفاع نسبة مديونية الشركة

إن أي زيادة كبيرة في نسب مديونية الشركة عن الحدود المعيارية للقطاع الذي تنتمي إليه فإن ذلك مؤشر على وجود خلل في توازنها المالي (التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي) وبالتالي ارتفاع درجة مخاطرها ، فكلما تجاوزت الديون ٥٠% من أصول الشركة كلما كان خطر عدم سدادها أكبر.

- وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها

على الشركة أن تمول الأصول الثابتة من خلال الأموال الدائمة وذلك استناداً إلى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة من الخصوم المتداولة (الديون القصيرة الأجل)، وإذا حصل اختلال في هذه القاعدة فإن الشركة لن تكون قادرة على إدارة سيولتها بشكل جيد وستعجز بالتالي عن الوفاء بالتزاماتها في الأوقات المحددة للسداد .

- تراجع الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

إن رأس المال الخاص للشركة يمثل الضمان الرئيسي للدائنين في حال تعرض الشركة للإفلاس وإن انخفاضه يعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على وجود مشاكل مالية لدى الشركة لأن السبب الرئيسي في تراجعه سيكون ناجماً في العادة عن تراكم الخسائر المدورة ، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعرض حقوق البنك على هذه الشركة لمخاطر عدم التسديد .

- التغير المفاجئ في الأصول الثابتة

إن الأصول الثابتة تعتبر من العناصر الرئيسة للإنتاج وبالتالي إن بيعها بدون أي مبرر يعتبر مؤشراً على تراجع قدرتها التشغيلية ومن ثم انخفاض ايرادتها وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها أما إذا كان هناك زيادة خسارة غير مبررة في الأصول الثابتة فذلك مؤشراً على إن جزءاً كبيراً من الموارد المالية للشركة موظفة في أصول غير مُدِرّة للدخل.

- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك في المواعيد المحددة والمعتادة يدل على أن هناك مشاكل مالية لدى المقترض.

٢- مؤشرات تعثر يستدل عليها من حساب الأرباح والخسائر

- انخفاض أو تدهور المبيعات : تعتبر المبيعات المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة وان تراجعها يُعد مؤشراً على تراجع القدرة الايرادية للشركة مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك والدائنين لها، ويعود تراجع مبيعات الشركات إما لسوء تصنيع المنتجات أو لضعف خبرات التسويق.

- زيادة حجم المبيعات الآجلة بشكل مفاجئ. يعتبر مؤشراً على أن الشركة تسعى لتصريف بضائعها خلال وقت قصير لأسباب تتعلق بالجودة أو إن الشركة تتوقع وجود مشاكل مستقبلية في تصريف هذه البضائع

- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة

- ارتفاع قيمة المبيعات المرتجعة.

- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.

- تصاعد الديون الرديئة.

- زيادة المبيعات وانخفاض الإرباح

ثالثاً: المؤشرات الأخرى (غير المالية)

من أهم هذه المؤشرات التي يستدل من خلالها على احتمال تعثر المقترض وارتفاع درجة مخاطره ما يلي :

١. تعرض أحد الشركاء أو المديرين الأساسيين لمرض مزمن أو الوفاة أو أي شخص أخر له دور ايجابي في كفاءة واستمرار أداء الشركة بصورة مرضية.

٢. وجود مشاكل عائلية لدى المقترض تنعكس سلباً على سلوكهم العملي مثل وجود مشاكل زوجية أو حالات طلاق أو حالات الزواج المتعدد .

٣. انخفاض القدرة الإنتاجية ، أو وجود أعطال في خطوط الإنتاج نتيجة عدم انتظام ورود المواد الخام ، أو نقص في الطاقة ، أو لتدني إنتاجية العميل أو لارتفاع معدل دوران العمالة ، أو لإتباع سياسات إنتاجية غير مناسبة.

٤. سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض ما يدل على وجود مشاكل في علاقته مع الموردين .

٥. وجود مشاكل عمالية لدى الشركة مما يؤثر سلباً على سير العمل في الشركة وقد يؤدي إلى تعطلها وفشلها .

٦. دخول العميل في أنشطة أخرى لا تتوافر له الخبرة الكافية فيها وعدم القدرة على إدارتها بالكفاءة اللازمة يمثل أولى بوادر التعثر.

٧. ظهور بعض التعليقات الصحفية السيئة أو السلبية عن المشروع المتعثر ، أو نقل الصحف أخبار عن حوادث داخلية مثل ما يلي :

- ظهور تذمرات عمالية ومشاحنات بين العمال والرؤساء نتيجة عدم حصول العمال على ذات الدخل الذي كانوا يحصلون من قبل وبصفة خاصة الأجور والحوافز المتغيرة. . . وتزايد عدد المصادمات والإضراب عن العمل .

- كثرة الحرائق وحوادث العمل سواء نتيجة للنزاعات الانتقامية من جانب العاملين ، أو للتغطية على الاختلاسات المختلفة التي يتسع نطاقها نتيجة لتدهور الدخول واتساع نطاق المعاملات غير المشروعة بين العاملين في المشروع بعضهم البعض وبينهم وبين الغير .[١٠٦]

٨. تراجع التقييم الائتماني للمقترض.

٩. العمل بمجال أخر مثل المضاربة بالعقارات إلى جانب عمله الأساسي في الصناعة، قد يؤثر على طبيعة عمل الشركة الإنتاجية.

١٠. السلوك الاجتماعي المعيب للعميل المقترض وتحوله إلى الإنفاق ببذخ ، وتخليه عن انضباطه وعدم التزامه بأسس وسلوكيات قوية ومتحضرة ، واتجاه العميل إلى المضاربة بغرض تحقيق ثروات ، مما يعكس عدم اعتدال العميل وافتقاده إلى الاتزان وهي سمات شخصية سلبية تعطي أولى بوادر التعثر.[١٠٧]

إن هذه المؤشرات وغيرها الكثير مما يلمسه الباحث الائتماني الخبير والمتمرس والتي تشكل علامات تنذر بالخطر تدفعه إلى أن يدق ناقوس الخطر محذراً من خطورة أوضاع العميل وينبه إلى ضرورة التدخل في الوقت المناسب لإصلاح مسار العمل ومعالجة أوجه القصور في الأداء التشغيلي للعميل الذي يواجه حالة تعثر ومن ثم حماية أموال البنك ومصالحه.

[١٠٦] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٦٠

[١٠٧] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص١٧٠

المبحث السادس: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية

تتبع البنوك التجارية العديد من الأساليب والطرق والإجراءات للحد من مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها ، ومن هذه الأساليب ما هو وقائي يتم إتباعها قبل منح التسهيلات الائتمانية ومنها ما يتخذ بعد منح التسهيلات الائتمانية.

أولاً: الإجراءات والأساليب الوقائية قبل منح التسهيلات الائتمانية

١- عند دراسة أي حالة من حالات الائتمان على المصرف أن يقوم بإعداد دراسة شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على الائتمان ، ويهدف البنك من خلال الدراسة الائتمانية إلى ضمان توافر درجة عالية من الأمان في تعامله مع المقترض ، وبطبيعة الحال فإن درجة الأمان هذه تعتمد على أهلية العميل للاقتراض من حيث السمعة الجيدة والخبرة العملية المناسبة والمركز المالي المناسب ، ولذلك فإن البنك يركز على دراسة عناصر الجدارة الائتمانية والتي يطلق عليها اختصاراً (Cs of credit)لأنها تبدأ بحرف(C) باللغة الانكليزية ، وتورد معظم الكتابات التي تتناول موضوع الائتمان خمسة عناصر للجدارة الائتمانية يطلق عليها (5Cs) ، وفيما يلي استعراضاً شاملاً لهذه العناصر:

❖ شخصية العميل : Character

يتعلق عنصر الشخصية بالحكم على مدى جدارة العميل وأهليته للحصول على تسهيل ائتماني من أي بنك من البنوك ، و ملائمته الائتمانية التي تم حسابها من جانب البنك وأعطت له الحق في الحصول على التمويل المطلوب ، وهي من أهم العوامل التي يتعين دراستها بدقة تامة قبل اتخاذ أي قرار بمنح الائتمان لعميل ما ،فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية ،وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً عل الوفاء بالتزاماته ، كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنح الائتمان المطلوب[١٠٨] .

---
[١٠٨] - محسن الخضيري : الديون المتعثرة (الظاهرة .. الأسباب .. العلاج) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠

إن قياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له ، لمعرفة المستوى المعيشي، وموارده المالية الخاصة والمشاكل المالية التي يعانيها ، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى .

وهنالك مجموعة متكاملة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافية عنها بحيث توضح شخصية العميل بشكل كامل وهذه المؤشرات :

- مدى انتظام العميل في سداد التزاماته مع البنوك الأخرى التي يتعامل معها ومن ثم يجب الحصول على استعلام عن العميل من هذه البنوك.
- مدى وفائه بتعهداته مع الشركات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها سواء كانت موردة لاحتياجاته أو مستخدمة لمنتجاته.
- الاطلاع على سجلات المحاكم للوقوف على وجود أو عدم وجود حجوزات موقعه عليه أو أحكام لإخلاله بالتزاماته أو بروتستو بعدم الدفع.
- الوقوف على السجلات التجارية والأحكام التجارية والخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا. أو حدث تصالح واقي للإفلاس.
- التصرفات الشخصية للعميل، سواء في حياته الاجتماعية أو في محيط العمل ومدى تمتعه باحترام المجتمع له، ومدى توافقه وانسجامه مع تقاليد وقيم المجتمع وهواياته المفضلة.
- الزواج ، الطلاق أو تعدد الزوجات أو كثرة عدد الأولاد وعلاقاته الشخصية مع محيطه وأقاربه.
- ارتياده لأماكن اللهو (نوادي ليلية وغيرها) .

وبالتالي إذا وجد الباحث الائتماني إن هناك شيئاً ما يشوب سمعة العميل السلوكية[109] أو المهنية فإن عليه أن يرفض رفضاً قاطعاً منح العميل الائتمان المطلوب .

❖ المقدرة: Capacity

يجب أيضاً أن يتمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والمالية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح ، حيث لا تكفي الرغبة في تسديد القروض المستحقة للمصرف ما لم يكن العميل قادراً على متابعة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة منه ، فدخل المقترض مقترن بجيوبته و طموحه وتعليمه وخبرته وقدراته الإدارية[110] .

ويتحقق البنك من قدرة العميل على ممارسة النشاط الذي يقوم به بنجاح من خلال قياس ثلاثة عوامل أساسية وهي :

العامل الأول: مدى خبرة العميل في ممارسة النشاط موضوع التمويل، ويتم قياسها بعدد سنوات ممارسة هذا النشاط بنجاح ومقدار الأرباح المحققة في كل سنة ومدى تناسب معدل الربح مع عوائد الفرص البديلة.

العامل الثاني: مدى تطبيقه الأسس وقواعد ومبادئ الإدارة العلمية في مجالات النشاط المختلفة التي يمارسها المشروع. فكثيراً ما تكون الأسباب الحقيقية للتعثر هو ابتعاد القائمين على إدارة المشروع عن عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والرقابة واعتماد أسلوب الإدارة يوم بيوم ، وأساليب الفعل ورد الفعل والقيام بما يمليه الموقف.

[109] - كثيراً ما تؤثر السلوكيات الخفية على تحويل العملاء الجيدين إلى عملاء متعثرين ومن أمثلة هذه السلوكيات إدمان العميل للمخدرات ، أو لعب القمار ، أو تعدد علاقاته النسائية ، أو شغله بالإسراف البذخي على الدعاية والإعلان والمظاهر العامة ....الخ

[110] - وسيم محمد يحيى حداد : الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، إربد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥

العامل الثالث : مدى اعتماده على الكفاءات والخبرات الفنية ، هل لديه خبراء و مستشاريين أم يدير العمل بنفسه ولا يعتمد على أحد ،لأن هذا العامل يوضح عقلية المقترض وتعامله مع الاستشارات والكفاءات والإدارة العلمية.

❖ رأس المال Capital

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل قوة العميل المالية، فهو بمثابة الضمان الإضافي(صمام الأمان) في حال فشل العميل في تسديد التزاماته (أو في حال تصفية الأصول)، وكلما كبر حجم رأس مال العميل كلما قلت احتمالات أن تصل الخسائر إلى حقوق الدائنين[١١١].

ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح غير الموزعة.

وينبغي خلال دراسة هذا العنصر التحقق من كفاية الموارد الذاتية للمنشأة ومن تناسبها مع الموارد غير الذاتية (الأموال المقترضة من الخارج) والتي من بينها القروض المقدمة للمنشأة من الجهاز المصرفي. ومن ثم التأكد من كفاية المصادر الذاتية لتوليد عائد كافي لسداد التزامات العميل تجاه الغير،ومن كفايتها أيضاً في حالة إعساره وعدم تمكنه من سداد هذه الالتزامات في مواعيدها وقدرة البنك على تسييل هذه المصادر الذاتية.

وبصفة عامة يتعين على الباحث الائتماني في سبيل تحديده لقدرة العميل على سداد التزاماته الحصول على بيانات ومعلومات عن العميل تكفي للتعرف على النواحي التالية:

- حجم الاستثمارات المطلوبة لممارسة العميل لنشاطه .
- مصادر تمويل هذه الاستثمارات ومدى تناسبها بين مصادر التمويل الذاتية(رأس المال والاحتياطيات) ومصادر التمويل الخارجية (القروض والالتزامات)

[١١١] - إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً) ، مرجع سابق ص٣٦

– قيمة الأصول الخاصة بالعميل أو الشركة ومدى ملائمتها الائتمانية من حيث سرعة بيعها والتخلص منها بتحويلها لأي نقد سائل لسداد التزامات العميل إذا اخفق في سدادها .[١١٢]

أي إن الباحث يقوم بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمنشأة للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي، ومدى توازن هيكل التمويل الخاص بها وتحليل كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنوات القليلة الماضية وكذا الموازنة المقبلة للتأكد من ذلك.

❖ الضمان Collateral

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من أصول منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي. وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص أخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانات بحسب ضماناتها ، إذ هناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية وهناك قروض بضمان أقطان أو محاصيل زراعية أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.[١١٣]

ويعتبر الضمان في الواقع مسألة مكملة بجانب العناصر الثلاث الأولى السابق ذكرها، إذ تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمان على السياسة الائتمانية للمصرف ، ويفضل المصرف التعامل مع منشأة قائمة أو عمل ناجح وليس العكس ، حيث إن الرجوع إلى الضمان يعني فشل المنشأة أو تصفيتها أو إفلاس العميل ، وطالما يهتم المصرف بالعناصر السابقة ، ويراعي دقة الدراسة والاختيار، فإن أهمية الضمان تقل إلى حد بعيد .

وترى بعض المصارف ضرورة الحصول على ضمان من المقترض ، إلا إن الإصرار على ضرورة توفير ضمانات للقروض الممنوحة يجب آلا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيل القرض في موعده ، وبمعنى أنه لا يجوز على المصرف اللجوء إلى طلب الضمان إلا كإجراء احترازي بعد التأكد من سلامة القرض لأن العجز عن السداد يحمل المصرف نفقات الإجراءات القانونية للتنفيذ على الأصل المضمون ،

[١١٢] عادةً ما يكون رأس المال الخاص بحدود ٥٠% من قيمة الاستثمار بحيث يوفر رأس المال عامل الأمان.
[١١٣] - حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مرجع سابق ، ص١٤٧-١٤٨

بالإضافة إلى احتمال تحقيق مخاطر يتعرض لها المصرف نتيجة هبوط قيمة الضمانة ، بجانب احتمال عدم قدرته على التخلص منها . وفي أحسن الظروف يتعرض المصرف لتجميد أمواله في الفترة مابين تاريخ استحقاق القرض وتاريخ صدور الحكم النهائي من المحاكم المختصة التي تتيح له التنفيذ على الأصل المرتهن.

وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات عينية، فإنه يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:[١١٤]

١. أن يكون قابلا للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعاً .
٢. عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق المصرف.
٣. أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.
٤. أن يتوفر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات وتسييلها وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد .
٥. كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

- **الظروف المحيطة بالمقترض Condition**

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة

[١١٤] - إيمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)، مرجع سابق، ص٣٧

حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة الاستقرار، أم في مرحلة الانحدار. . .

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه العناصر مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه العناصر تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على العناصر الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه العناصر أهمية . كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع العناصر الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد العناصر يمكن أن يعوض بقوة العنصر الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه العناصر الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

٢- الحصول على جميع الوثائق المطلوبة والتي تساعد على اتخاذ القرار الائتماني السليم مثل شهادات التسجيل ورخص المهن والميزانيات لتدقيقها، وضرورة التحقق الائتماني من حيث التأكد من صحة الأرقام المقدمة من قبل العميل والاستماع له جيداً ومعرفة حاجاته بالضبط وبالتحديد، وغايته من طلب التسهيلات ومدتها وبرنامج السداد الذي يرتأيه ، وبالتالي تكوين الانطباع العام عن العميل.[١١٥]

٣- سلامة قرار منح التسهيلات الائتمانية ويعتبر هذا من أهم الوسائل والطرق الوقائية، وذلك من ناحية الحرص على أن يصدر قرار منح التسهيلات الائتمانية حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها أو الإهمال بها .

٤- أن يقوم البنك بمراجعة البيانات والتحليلات الواردة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي تمويله ، ويجب أن يتأكد البنك أن العائد المتوقع لهذا المشروع لا يقل عن الالتزامات المترتبة عليه من خلال دراسته للمشروع وأحوال السوق المحيطة.

[١١٥] - محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة عمان ، ١٩٩٥ ، ص ٦٤

٥ - الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع ، حيث أن الهدف من التسهيلات الائتمانية هو تغطية العجز الحاصل في رأس مال المشروع، وليس توفير كامل رأس المال لهذا المشروع ، ومشاركة العميل برأس المال تجعله يشارك في المخاطرة وبالتالي تدفعه للعمل بجد والسعي من أجل استمرار العمل ونجاحه.

٦ - الطلب من العميل التأمين على المشروع الممول لصالح البنك.

٧ - ضرورة أن يأخذ طلب التسهيلات مجراه الحقيقي من خلال الجهة واللجنة الممنوحة الصلاحية اللازمة بخصوص ذلك، وضرورة التعاون والتنسيق مابين موظفي منح التسهيلات الائتمانية وموظفي أقسام المتابعة والاستعلام في البنك.

ثانياً: الإجراءات والأساليب الوقائية الواجبة بعد منح التسهيلات الائتمانية وقبل ظهور مؤشرات التعثر

تتبع البنوك التجارية وسائل وأساليب للحد من مخاطر التسهيلات الائتمانية بعد منح التسهيلات ، وذلك عن طريق متابعة استخدام التسهيلات الممنوحة للعميل حسب الغرض الذي منحت من اجله ، ومن اجل اتخاذ القرارات المناسبة في حالة حدوث تغيرات عكسية سواءً في سمعة العميل أم مركزه المالي أم تدهور نشاطه بحد ذاته

حيث إن العميل يمكن أن يتعرض لمخاطر قد تكون خارجة عن إرادته ، وللبنك التجاري دور هنا وذلك عن طريق قبول التأجيل في مواعيد السداد للتسهيلات أو منح العميل تسهيلات إضافية في حالة الضرورة من اجل المساعدة على التغلب على الظروف التي يمر بها، وفي هذا المجال يمكن التطرق للإجراءات والأساليب الوقائية التالية[١١٦]:

١. فحص محتويات ملف الائتمان، حيث يجب الحصول على البيانات الحديثة وآخر القوائم المالية لتحليلها وحفظها في الملف. ويجب التحذير من إبقاء الملف كاملاً وشاملاً لجميع المستندات الضرورية[١١٧] .
٢. مراقبة حركة حساب العميل ، حيث أن طبيعة حركة حساب العميل بحد ذاتها تعكس طبيعة النشاط الذي يمارسه ، وبالتالي فإن متابعة هذه الحركة للحساب ومراقبتها من قبل البنك تمكنه أن يعيش مع العميل يوماً بيوم ، ويتوفر له صورة واضحة عن الحساب وحجم تجاوزه ، وبالتالي يستطيع البنك التعرف على الخلل أو الاضطراب إن وجد ويستطيع أن يتدارك أي مخاطرة ويقدم العلاج اللازم قبل أن تتوسع وتتفاقم .

ويجب الاطلاع على حجم الإيداعات والسحوبات وعددها ، فالسحوبات الكثيرة تلفت النظر خاصة إذا كانت غير مقنعة وغير مبررة ، وقد يصل الأمر إلى التعرف على المستفيدين في شيكات العميل للتعرف هل هذا بخصوص مشروعه أم لا .

---

[١١٦] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق، ص ٦٤- ٦٥

[١١٧] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦

٣. مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية للضمان ، بالإضافة إلى التأكد من سريان بوليصة التأمين على الضمان المقدم . و في حالة كون الضمان نوع من أنواع البضاعة، فإنه يجب التأكيد على ضرورة قيام ممثلي البنك بزيارات تفتيشية على المخازن للاطمئنان إلى وجود البضاعة واهتمام العميل بتوفير شروط التخزين الملائمة.[١١٨]

٤. التأكد من استخدام التسهيلات حسب الغرض الذي منحت من أجله ، وهنا تأتي أهمية المتابعة من قبل البنك من اجل التأكد من أن التسهيلات قد استخدمت حسب الغرض الممنوحة لأجله أصلاً ، والتأكد من أنه لا يتم خلاف ذلك ، كأن تستخدم التسهيلات بسداد الديون للعميل أو لشراء الأثاث أو المستلزمات المنزلية أو السيارات الشخصية أو شراء الآلات والمعدات لمشروع آخر ، وتعتبر هذه الأمور من مسؤوليات أقسام المتابعة في البنوك التجارية ، وإذا استدعى الأمر أي نفقات من التسهيلات في غير الغرض الذي منحت من أجله يجب أخذ موافقة البنك على ذلك.

٥. عدم التجاوز في حساب العميل ، وهذه نقطة هامة في أن لا يسمح للعميل بالتجاوز في الحساب خاصة الجاري مدين إلا لأغراض محددة وطارئة وتكون لفترة مؤقتة ومحددة ، حيث أن التجاوز المسموح به يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ويدرس من قبل أقسام التسهيلات في البنوك التجارية ، وفي الواقع العملي أصبحت ظاهرة التجاوز للحساب ظاهرة متكررة ومستمرة ، لذلك يجب أن تؤخذ هذه الناحية بعين الاعتبار عند إجراء الدراسة الائتمانية واحتمالية التجاوز من أجل تحديد مدى قدرة العميل على تغطية التجاوز الحاصل، والتجاوز المستمر في الحساب هو تمويل إضافي للعميل لم يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء الدراسة الائتمانية له أو عند تقييم الضمانات المقدمة ، أو عند ترتيب مواعيد السداد ، وإذا احتاج العميل لتجاوز معين ومحدد ولفترة محددة ، عليه أن يتقدم بطلب من اجل ذلك للبنك في وقت سابق حتى يتمكن البنك من دراسته وإقراره.

[١١٨] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧

٦. تقديم التمويل الإضافي للعميل عند الحاجة الفعلية وقيام المبررات لذلك ، حيث أن حرص البنك على عدم التجاوز لا يعني امتناعه عن تقديم هذا التمويل الضروري حتى يتمكن العميل من إكمال مشروعه وبالتالي تسديد التزاماته تجاه البنك ، وللتمويل الإضافي عدد من الاعتبارات منها الحاجة الفعلية له و ما هو اثر ذلك على استرداد قيمة التسهيلات الأصلية بالإضافة إليه (التمويل الإضافي)، ومنها الضمانات ومدى كفايتها .

٧. مراقبة الوضع المالي للعميل ، فعلى الرغم من أن هناك صعوبة في إجراء المراقبة السرية للأوضاع المالية للعملاء ، إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع جهاز الائتمان لدى البنك من القيام بواجبه ، وعلى هذا الجهاز التأكد من وضع المشروع المالي ، وسداده لالتزاماته مثل أجور العمال والموظفين والموردين وسداد الالتزامات تجاه الدولة مثل الضرائب .

٨. متابعة الظروف الخاصة بالعميل، فهذه المتابعة هامة للتعرف على أسعار المواد الخام، والمنافسة في السوق، من أجل أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار عند تقييم وضع المقترض، ويجب الضغط على العميل إذا تعثر من اجل سداد الالتزامات إذا استوجب الأمر ذلك .

٩. مراقبة الظروف الاقتصادية والعوامل المؤثرة بها ، وهذا يعني تحليل القرارات الاقتصادية الصادرة عن الدولة والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي مثل القرارات المؤثرة على الاستيراد والتصدير والإنتاج والضرائب والرسوم الجمركية، وتأثير ذلك على عمل المقترض، ومراقبة تقلبات الأسعار وتحليل أثر ذلك على العميل .

في كل مما سبق نجد أن متابعة العميل وحساباته ومشاريعه الممولة ، لا تقل أهمية عن قرار منح التسهيلات الائتمانية بحد ذاته ، من حيث أن سلامة هذا القرار لا تكفي لاسترداد قيمة التسهيلات ، فالأمر يتعلق بحسن استخدام القرض ومتابعته متابعة حثيثة وجدية، لذلك فإن البنوك الكبرى تحرص على إيجاد قسم خاص لديها يطلق عليه ((قسم الإنذار المبكر)) يضم مجموعة من الأفراد المدربين تدريباً عالياً تسند إليهم مهمة حماية مصالح وامن البنك الاقتصادي من خلال قيامهم بجمع البيانات والمعلومات وإجراء الدراسات المتعمقة للمؤشرات المختلفة التي أمكن استخراجها من البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من العملاء المقترضين ، وعن الأنشطة التي يمارسونها ،

وعن الظروف السوقية المحيطة بممارسة هذه الأنشطة . . . .الخ، وتقديم تقاريرها السرية إلى متخذ القرار في البنك للتدخل في الوقت المناسب لحماية مصالح البنك والحفاظ عليه.

ثالثاً: الإجراءات والأساليب الممكن إتباعها نظرياً لعلاج التعثر بعد ظهور مؤشراته

أصبحت مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة بمثابة المشكلة العامة التي تضم غالبية البنوك التجارية ، ويستدل على ذلك من خلال الإحصائيات المصرفية عن حجم التسهيلات الائتمانية المستحقة وغير المسددة ، ومن خلال الإعلانات في الصحف المختلفة والتي يمكن أن تكون يومية عن تصفية الضمانات ، والمزادات العلنية بخصوص الرهونات المتعددة، ومن هذا المنطلق لا بد من البحث وتضافر الجهود وتوزيع الأدوار مابين إدارة مخاطر الائتمان والإدارة العليا بالبنك والبنك المركزي لمواجهة التسهيلات الائتمانية المتعثرة والحد منها[١١٩] .

كما وإن لجنة بازل وضعت حداً لنسب التعثر ما بين ٢% - ٤% والحالات العملية في المصارف الأمريكية توضح أن نسب التعثر وصلت إلى ١٣ % في سيتي بنك أوف أمريكا وبالمتوسط وصلت في المصارف الأمريكية إلى ١٠% ، لذلك طالبت المصارف الأمريكية برفع مؤشر التعثر إلى ١٠% بدلاً من ٤% في مفردات بازل .

لكن مهما قيل وكتب ونوقش فإن حالات التعثر ازدادت منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر وذلك بسبب التطور الاقتصادي الإجمالي الذي حصل ، وتطورات ظروف العولمة واندماج الشركات وتداخل الأسواق وزيادة حدة المنافسة بين الشركات والدول.

❖ **دور إدارة مخاطر الائتمان في البنك تجاه معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة**

يمكن الإشارة لبعض الإجراءات التي يمكن أن تتم من خلال إدارة مخاطر الائتمان حال تصورها لتدهور حالة العميل أو ظهور بعض من مؤشرات التعثر للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

---

[١١٩] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق، ص ٦٤- ٦٥

١. العمل على مراجعة ملف العميل لدى البنك ودراسته من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن القرض لمعرفة العوامل والظروف والأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض في حالة لا تنبئ إلا بالتعثر ، لأن معرفة ذلك سيساعد كثيراً على وضع الحلول اللازمة لتسوية القرض وتحصيله ، لذا يجب على مسؤول الإقراض (ضابط الائتمان) أن يكون على جاهزية عالية لتوضيح الأمور التالية لإدارته [١٢٠]:

- طبيعة المشكلة وحيثياتها ، على سبيل المثال فشل المقترض في إدارة أعماله وموظفيه ، سرقة البضائع، أو المرض ، أو غيره من الأسباب.
- جاهزية وتمام وثائق القرض وسجلات المتابعة وجميع الوثائق القانونية للمراجعة.
- حالة الضمانات المقدمة من العميل وتقييمها وتقديرها بشكل جيد والتأكد من عدم وجود ثغرات فيها واستشارة الدائرة القانونية في البنك للحصول على صورة واضحة بشأن ذلك.
- علاقة المقترض مع مسؤول الإقراض في الماضي والحاضر وهل هي ايجابية أم سلبية.
- وصف حالة القرض حسب نظام تصنيف مخاطر الائتمان.

إن جمع وترتيب المعلومات السابقة قبل الاجتماع الأول مع المقترض سيسهل تطوير خطة عمل سريعة للتعامل مع المشكلة.

٢. استدعاء العميل للدخول معه في نقاش صريح حول أوضاعه، فالمحادثة الشفهية والحوار الصريح مع المقترض هي البداية الفعالة لتنفيذ خطة العمل لحل مشكلة القرض المتعثر، ويجب على المقترض أن يدرك ويشعر أن المؤسسة الممولة جادة وتعتبر أن القرض في مشكلة حقيقية يجب حلها ، وأنها في طريقها لاتخاذ سلسلة من الإجراءات لاسترداد وحماية أموالها واستثماراتها المتمثلة في القرض الممنوح له إذا لم يتعاون المقترض في حل المشكلة ، وبما أن تجاوب المقترض يشكل الجزء الأكبر في حل المشكلة لذا يجب أن تكون المفاوضات الودية

[١٢٠] إن الإجراء التصحيحي المعتاد من قبل موظف ائتمان غير متمرس بعد في مشكلات القروض هو دعوة المقترض إلى الاجتماع حالاً ، مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى تعقيد جهود المصرف لتذليل المشكلة بنجاح ، فالاجتماع الأول الذي يعقد بعد تشخيص القرض قد يكون أهم لقاء ينظمه المصرف مع المقترض لذلك يجب الاستعداد له.

والإقناع المنطقي سمة الاتصال ، كذلك يجب الابتعاد عن الشدة والترهيب في بدايات الاتصال حتى لا تؤدي إلى ردة فعل عكسية من قبل المقترض قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة وتعقيدها ، فالهدف الرئيسي هو إعادة القرض إلى مساره الطبيعي والحفاظ على استثمارات المصرف.

فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي يجب الإجابة عليها في الاجتماع الأول وذلك للحصول على المعلومات الضرورية والاستفسار عن عمل المقترض والتعرف على طلباته وقدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك من اجل كسب ثقة العميل من جهة ووضع الخطط التصحيحية والإجراءات التي يمكن اتخاذها من جهة أخرى:

- ما هي أراء المقترض وتفسيره للحالة القائمة؟
- ما هي حالة التدفق النقدي للمشروع؟
- ما هي الخطوات التي نفذها المقترض أو سينفذها لتصحيح الوضع القائم؟
- هل يدرك المقترض أن عدم سداده للقرض الحالي سيؤدي إلى إدراجه ضمن ذوي السجل الائتماني السيئ وأن هذا سيحرمه فرصة الحصول على قروض مستقبلية من مختلف المؤسسات ؟

٣. محاولة الوصول إلى تسويات معقولة مع العميل تكفل حق البنك من خلال الاجتماعات والمناقشات التي تعقد معه وقد تتضمن هذه التسوية تأجيل السداد أو إعادة جدولة السداد أو تخفيض نسبة الفوائد على القرض أو حتى قد يصل البنك إلى اتفاق مع العميل على إعطائه تسهيلات إضافية لحل مشكلته إذا رأى البنك أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ على أوضاعه المالية بحيث يصبح قادراً على إنتاج كميات أكبر وبالتالي تحقيق أرباح أكبر تمكنه من الوفاء بالتزاماته . وفي هذا يقول منير صالح هندي بأن البنك قد يقوم بتأجيل القرض والفوائد وتقديم قروض إضافية لإنقاذ العميل من عسرته إذا اتضح له أن الظروف التي يمر بها العميل هي ظروف طارئة. وعند اتخاذ هذا القرار فإن البنك يفترض أن العميل أمين واتجاهاته ايجابية للدفع وأنه يعمل في منشأة قادرة على عمل الأرباح ، وهنالك أشكال عديدة لهذا القرار فقد يتم تحديد فترة التسديد أو

قد يتم الاتفاق على مشاركة البنك في إدارة المنشأة المقترضة أو حتى إدارتها بشكل كامل حتى يتم سداد القرض[121].

٤. المباشرة باتخاذ الإجراءات القانونية إما بإقامة قضية بحقه مع الحجز على أمواله أو المباشرة في بيع المرهونات الموثقة لدى البنك[122]، وذلك في حالة عدم تجاوب العميل وتهربه من تقديم جدول زمني مقبول ومناسب لتسديد التزاماته أو هنالك تزويراً أو زيفاً بالمستندات المقدمة للبنك ، مع ملاحظة أن الشروع في ملاحقة العميل قضائياً لا يمنع من معاودة تنظيم التسويات معه بشكل مباشر ، أو مع محاميه لأن في ذلك مصلحة للطرفين وخاصة للبنك[123].

٥. الاتصال بالكفلاء وإطلاعهم على مجريات الأمور حتى يساهموا بجهود التحصيل بصفتهم ضامني القرض ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام أسلوب الضغط من قبل الكفلاء والأقارب والأصدقاء له اثر ايجابي وفعال في عملية التحصيل ، حيث أن المقترض يهتم بسمعته ويشعر بالإحراج أمام الأشخاص المقربين منه ، لذا يجب على مسؤول الإقراض عدم التردد في الاتصال بالكفلاء وكافة الأشخاص الذين يشعر بأنه سيكون لهم دور فعال وايجابي في الضغط على المقترض وحل المشكلة.

٦. تصنيف الدين على أنه مشكوك فيه وذلك بالتوقف عن احتساب الفوائد على الدين المشكوك في تحصيله وترحيلها إلى ما يسمى بحساب الفوائد المعلقة، لأن هذه الفوائد تعتبر أرباحاً غير حقيقية وتمثل تضخماً في أرباح البنك.

٧. إعداد البيانات المتعلقة بالقروض المشكوك في تحصيلها وتنظيمها في كشف خاص وتشمل هذه البيانات ما يلي[124]:

---

[121] عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : إدارة الائتمان ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨

[122] - إذا خاف البنك على فقدان أمواله من خلال ملاحظته للتدهور السريع لمصالح العميل وأمواله، فإن البنك قد يكون مضطراً لرفع دعوى لإعلان إفلاس العميل. ويلجا البنك عادة لإعلان إفلاس العميل المقترض عندما يكون مقتنعاً بأن هذا الإجراء هو آخر حل يمكنه اللجوء إليه.

[123] وسيم محمد يحيى حداد : الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ، ص ٥٠

[124] قاسم الجنيدي : التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي- دراسة تطبيقية في المصارف اليمنية ، دراسة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٤

- اسم العميل بالكامل مع رقم الحساب.
- نوع الضمانات المتوافرة لدى المصرف سواء كانت منقولة أم غير منقولة.
- بيان خاص بكل بند من بنود التقارير الخاصة بالعميل من حيث نوع الحساب وقيمة الضمانات وبيان حركة الحساب من حيث الإيداعات.
- التزامات العميل إلى جهات أخرى غير المصرف.
- تقييم المركز المالي للعميل لمعرفة ما لديه من التدفقات النقدية ، ومدى كفايتها لسداد ما عليه من التزامات.
- قيمة الفوائد والعمولات التي قيدت على حساب العميل من تاريخ منحه القرض.

٨. إعداد المخصصات اللازمة للديون المتعثرة والمشكوك فيها حسب الأنظمة ، وتنظيم التقارير والكشوف اللازمة لتقديمها للبنك المركزي حيث يظهر فيها مقدار الالتزامات ، ومقدار المخصصات ، وقيمة الضمانات المتوفرة ، ومقدار الفوائد والعمولات المعلقة ، والإجراءات المتخذة بحق هؤلاء العملاء لغايات تحصيل الذمم المترتبة عليهم.

٩. تحديد القروض الهالكة (المعدومة) [١٢٥]، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الاستهلاك ومتابعة كل ما يترتب على ذلك بالنسبة للبنك المركزي ، ودائرة ضريبة الدخل.

١٠. تنفيذ الأحكام القضائية لدى المحاكم المختصة وبيع العقارات المرهونة و أية أموال منقولة وغير منقولة تكون مرهونة لصالح البنك في المزاد العلني ، ويتحمل المدين كافة النفقات التي يتكبدها البنك ، فإذا بيعت بأكثر من قيمة الدين يحول مأمور الإجراء للبنك قيمة الدين ومصاريف المحكمة وأتعاب المحامي أما إذا بيع العقار بأقل من قيمة الدين يحول مأمور الإجراء للبنك قيمة المبلغ المباع به العقار مطروحاً منه مصاريف المحكمة وأتعاب المحامي[١٢٦].

---

[١٢٥] - القروض الهالكة هي القروض التي استنفذت كافة الطرق الممكنة لتحصيلها بحيث أصبح مستحيلاً تحصيلها أو حتى تحصيل جزء منها على أرض الواقع ، إن الفرق الأساسي بين القروض المتعثرة والقروض الهالكة هو أن الأخيرة قد مرت بمرحلة تم اعتبارها خلالها على أنها قروض متعثرة ، فالقروض الهالكة ثبت عدم إمكانية تحصيلها وبالتالي فهي تعتبر ضمن تكاليف البنك ، أما القروض المتعثرة فلا يمكن اعتبارها كتكلفة على البنك طالما أنه لم يثبت عدم إمكانية تحصيلها ، ولكن ينبغي تكوين احتياطي لهذه القروض ، حتى تظهر أصول البنك بقيمتها الحقيقية.

[١٢٦] وسيم محمد يحيى حداد : الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، مرجع سابق ، ص٥١

❖ دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك تجاه معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة

إن دور مجلس الإدارة والإدارة العليا في معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة لا يقل أهمية عن دور مسؤول الإقراض والعاملين في أقسام ودوائر الائتمان ، فيجب عليها أن تقوم بتحديد ووضع الأنظمة والسياسات العملية والمناسبة لمعالجة أي من التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، وفي هذا المجال يمكن الإشارة لما يلي [١٢٧]:

١. القيام بوضع الأهداف والاستراتيجيات المناسبة لمعالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة ، وأخذ رأي المحاميين والمهندسين المختصين للمساعدة في تقديم الرأي والمشورة المناسبة .

٢. القيام بتشكيل لجان متخصصة من ذوي الخبرة من الموظفين ودعمهم بالتدريب والتأهيل، من أجل رفع قدراتهم في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة للمعالجة.

٣. اللجوء إلى لجان تحكيم مشكلة من ممثلين عن البنك المقرض والعملاء المقترضين إضافة لممثلين عن البنك المركزي والخبراء المصرفيين والقانونيين، من اجل اتخاذ القرارات المناسبة والحلول التي تكفل مصلحة وسلامة البنك والعميل وتضمن مصلحة وسلامة التطور والنمو الاقتصادي بشكل عام.

٤. اتخاذ القرار بشأن تطبيق الحجوزات على العملاء وأموالهم المنقولة وغير المنقولة ، وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية المتعثرة حسب طاقات العملاء انطلاقاً من التيسير من قبل البنك للعميل وليس تعقيد أعماله وتوقفه[١٢٨] .

❖ دور البنك المركزي في معالجة التسهيلات الائتمانية المتعثرة

يعتبر البنك المركزي المحطة الأولى التي يجب أن تنطلق منها أية محاولة لمعالجة مشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصرف ، سواء كان ذلك قبل وقوع المشكلة أو بعدها ، أما في مرحلة ما قبل وقوع هذه

---

[١٢٧] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق ، ص ٧٠

[١٢٨] - لا بد أن تكون أولويات الإدارة في النظر بإمكانية إعادة نشاط العميل والابتعاد قدر الإمكان عن الإجراءات القانونية والقضائية .

المشكلة فإن دور البنك المركزي في تحجيم مشكلة التعثر لدى المصرف يعتبر في غاية الأهمية ، نظراً لمكانة البنك المركزي بين البنوك ، وسلطته المركزية التي تؤهله لوضع السياسات والإجراءات التي تحكم عمل جميع المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي ، كما تنبع هذه الأهمية من الإمكانيات الفنية الكبيرة التي يتمتع بها البنك المركزي ، وقدرته على وضع اللوائح وإصدار التعليمات والتي تضمن المحافظة على سمعة الجهاز المصرفي ، ومعالجة جميع المشكلات التي تواجه المصرف ، بما فيها مشكلة التعثر والتي تعد أحد أهم المشكلات التي تهدد مستقبل البنوك محلياً وعالمياً . ولذلك فإن دور البنك المركزي في مواجهة التسهيلات الائتمانية المتعثرة للعملاء يعتبر دوراً فاعلاً ، سواء فيما يتعلق بوضع التعليمات التي تساعد على منع المشكلة قبل حدوثها ، أو في تقديم الحلول المناسبة لمعالجتها بعد وقوعها ، وبشكل عام يمكن تلخيص أهم هذه السياسات والإجراءات في العناصر التالية[١٢٩]:

١. تطوير ودعم نظام مركزية المخاطر على نحو يسهل على جميع المصارف الحصول على ما تحتاج إليها من معلومات عن طالبي التسهيلات الائتمانية أو المدينين ، ويلاحظ أن هذا النظام يحتاج إلى مزيد من التطوير ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن طريقة تطبيقه لدى كثير من الدول لا يلبي حاجة كثير من المصارف إلى المعلومات عن العملاء الذين يتم الاستعلام عنهم ، وذلك نتيجة كون البيانات التي يتضمنها هذا النظام تتركز في شريحة معينة ، أي العملاء الذين تزيد التسهيلات الممنوحة لهم عن حد معين ، مما يعني أن العملاء الذين حصلوا على تسهيلات ائتمانية تقل عن هذا الحد لا يمكن الاستعلام عنهم وفق هذا النظام ، وهو أمر ينطوي على مخاطر عديدة أهمها أن بعض العملاء يستطيعون الحصول على أكثر من تسهيلات ائتمانية من أكثر من مصرف ، إلى أن يتجاوز مجموع التسهيلات التي حصلوا عليها هذا السقف المحدد من قبل البنك المركزي ، دون أن يتم حصرهم ضمن نظام مركزية المخاطر ، مما قد يؤدي إلى تعثر هؤلاء في سداد ديونهم تجاه المصارف الدائنة ، نتيجة زيادة التزاماتهم تجاه المصارف عن قدرتهم على السداد .

[١٢٩] فهد سليم بكر الديحاني : الالتزامات المتعثرة للعملاء – تجاه المصرف الاسلامي ، دراسة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٣-١٢٧

وقد فطنت بعض الحكومات إلى هذا الخلل في نظام الحصر المركزي ، وقامت بإنشاء شركات متخصصة لهذا الغرض ، بحيث تحتفظ ببيانات شاملة عن جميع العملاء والمدينين لدى المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى ، مما يسهل على أية جهة مانحة للقروض والتسهيلات الائتمانية الحصول على المعلومات المطلوبة عن العملاء قبل الموافقة على منح التسهيلات ، ومن ثم تجنيب المصرف مخاطر التعثر قبل وقوعها .

٢ . وضع القواعد والأسس العامة المتعلقة بمراقبة مدى ملاءة المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، وتكوين المخصصات ، وذلك بهدف مساعدة هذه المصارف على استيعاب أية مخاطر تواجهها بسبب ما قد يظهر من ديون متعثرة ، ومما يجب التنويه به في هذا الصدد أن نجاح البنك المركزي في هذا الشأن لا يكمن في قدرته على وضع القواعد والإجراءات المنظمة لعمل المصارف على نحو يطوق مشكلة التعثر لديها ، بقدر ما يتوقف على جديته وصرامته في تطبيق التعليمات وفرض الغرامات والجزاءات ضد المصارف المخالفة.

٣ . وضع برنامج خاص بتسوية الديون المتعثرة ، وكذلك لتسهيلات العملاء الذين تظهر عليهم بوادر التعثر ، ويمكن للبرنامج أن يتضمن مشاركة الدائن والمدين في تسوية المديونية، على أن تتم عملية التسوية من خلال إمكانيات المدين وقدرته على سداد التزاماته ، مع محافظته على السكن المناسب والدخل الذي يكفل له ولأسرته العيش الكريم.

٤ . وضع تعليمات واضحة وملزمة لجميع المصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي ، تتضمن مطالبة هذه المصارف برسم خطة شاملة لمواجهة مشكلات التعثر لديها ، يتم بموجبها منح صلاحيات أوسع للإدارات القانونية بالمصارف لاتخاذ الإجراءات ضد المتقاعسين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف ، وزيادة حجم المخصصات اللازمة لمقابلة تلك الديون في المصرف ، ورسم إستراتيجية متكاملة لفترات معينة لتنقية محفظة الديون المتعثرة ، وتكوين المخصصات والاحتياطيات لدعم المركز المالي للمصرف ، والاهتمام بتطوير نظم التدريب.

٥. كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم بإنشاء شركات متخصصة في تحصيل وإدارة الديون المتعثرة ، ويتم إلزام جميع البنوك بالمساهمة في تلك الشركة ، كما يتم تحويل عملية إدارة الديون المتعثرة لكل مصرف والتي تزيد عن مستوى معين إلى هذه الشركة ، على أن يتحمل كل مصرف أعباء ومصروفات إدارة وتحصيل الديون الخاصة به ، لأن ذلك من شأنه أن يدفع كل مصرف إلى محاولة تقليل حجم ديونه المتعثرة حتى لا يتحمل مصروفات إدارتها ، والتي ستكون أكبر من المصروفات التي كان يمكن تحملها فيما لو تولى المصرف إدارتها بنفسه.

٦. تشجيع سياسات الدمج ما بين البنوك المتعثرة والضعيفة الأداء، مع بعضها البعض على غرار الدمج الذي يحصل ما بين الشركات المختلفة ذات النشاط المتشابه.[١٣٠]

٧. إنشاء وتطوير دائرة للتفتيش على البنوك تضم أفراد مؤهلين ومدربين علمياً وإدارياً وتعنى بأمور البنوك ومراقبة عملها ومدى التزاماتها بالقوانين والتعليمات الخاصة بها .

٨. وضع البرامج لمتابعة ظواهر وأسباب التعثر الائتماني في البنوك وبناء المؤشرات للإنذار المبكر لأغراض التنبيه على الإدارات بضرورة العلاج.

٩. مساعدة البنوك قدر المستطاع بمد يد العون لها لتجاوز مشاكلها سواء كان ذلك بالسماح لهذه البنوك بزيادة رأسمالها أم إيداع بعض الأموال العامة فيها .

المبحث السابع : مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية لدى المصارف والمؤسسات المالية في ظل اتفاق بازل ٢

أولاً: مقدمة

في ظل تفاقم مشكلة الديون المصرفية المتعثرة في كثير من بنوك العالم وصولاً للأزمة المصرفية العالمية ، وما سبقها من أزمات مصرفية ، فقد صدرت مقررات لجنة بازل (١) ، وبازل (٢) اللتان حملتا في ثناياهما ضوابط لإدارة الديون

[١٣٠] محمد عيسى مفلح عليان العبادي : تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية ، مرجع سابق ، ص ٧٢

المصرفية المتعثرة ومخاطر الائتمان للحيلولة دون تفاقم الأزمات المصرفية ومحاصرة الديون المصرفية المتعثرة عند أدنى مستوى لضمان سلامة العمل المصرفي على مستوى العالم.

على الرغم من إدراج مقترحات بازل ٢ للعديد من المخاطر التي لم تدرج من قبل بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ، إلا أن الأخيرة تعد الأهم والأكثر تأثيراً ضمن كل تلك المخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بالقصور في تطبيق المعايير الائتمانية عند القيام بعملية الإقراض ، أو في الإدارة الضعيفة لمخاطر المحفظة الائتمانية.

أن تزايد سرعة عجلة العولمة المالية في السنوات الأخيرة أدى إلى تزايد الأزمات وانتشارها وتأثر بعض الدول بأزمات الدول الأخرى ، فقد أثبتت غالبية الدراسات التي بحثت أسباب الأزمات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية ، سواء في الدول النامية أو المتقدمة .وتعتبر المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك وحدوث الأزمات ، لذلك كان اهتمام لجنة بازل بالرقابة المصرفية ، وذلك بإصدار أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفي التي تعتبر جيدة بجميع المقاييس ، نظراً لأنها تغطي جميع جوانب مخاطر الائتمان وتضمن للبنوك المحافظة على تسهيلاتها الائتمانية بدرجة عالية من الأمان وبعيداً عن المخاطر.[١٣١]

وتعرف مخاطر الائتمان كما جاءت في بازل ٢ ، بأنها احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها . وعلى هذا تهدف أسس إدارة مخاطر الائتمان بصفة أساسية إلى تحقيق الحد الأقصى من العائد مقابل المخاطر التي يتحملها البنك وذلك من خلال الإبقاء على المخاطر الائتمانية في حدود المعايير المقبولة. وتعد الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان هي العنصر الأساسي لتحقيق النجاح لأي مؤسسة مصرفية على المدى الطويل

وقد وردت وثيقة واحدة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان كوثيقة مساندة للوثيقة الرئيسية لبازل II ، وهي وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان[١٣٢]

---

[١٣١] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص٣١٣- ٣١٤

[١٣٢] على الرغم من وجود وثيقة مساندة واحدة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان تابعة لوثيقة بازل الرئيسية، إلا أن هذا لا يعني أن لجنة بازل قد أصدرت العديد من الوثائق عن الموضوعات الهامة المتعلقة بالائتمان مثل الإفصاح عن الائتمان والأسس المحاسبية السليمة للائتمان ونماذج الائتمان (Credit Models) والتصنيف الائتماني.....الخ.

الصادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٠ (Principles For The Management Of Credit Risk)
وتعتبر هذه الوثيقة والتي تحتوي على(١٧) مبدأ من أهم الوثائق التي أصدرتها لجنة بازل .ومن الجدير بالذكر أن البنوك في حالة التزامها بتطبيق تلك المبادئ أو الأسس، فإنها ستخفض إلى حد كبير من مخاطر الائتمان.[١٣٣]

وقد أصدرت لجنة بازل هذه الوثيقة لتشجيع المراقبين المصرفيين على المستوى العالمي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان .ومع أن هذه المبادئ الواردة في هذا الوثيقة يمكن تطبيقها بوضوح على عملية الإقراض ولكنها من الممكن أن تطبق على جميع الأنشطة التي يكون بها مخاطر ائتمان.
إن الممارسات السليمة الواردة في هذه الوثيقة تتناول المجالات الآتية:

١) إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان .
٢) العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة.
٣) المحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط ائتمان وافية ومناسبة
٤) التحقق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

ومع أن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان قد تختلف بين المصارف، حسب طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة الائتمان، إلا أن برنامج إدارة مخاطر الائتمان الشامل يتناول هذه المجالات الأربعة.
كما أن هذه الممارسات يجب أن تُطبق بتوافق مع الممارسات والمعايير السليمة المتعلقة بتقييم نوعية الأصول، وكفاية المخصصات والاحتياطيات، والإفصاح عن مخاطر الائتمان، والتي تم تداولها في وثائق أخرى للجنة بازل . وسنناقش هذه المجالات لإدارة مخاطر الائتمان كالآتي:

[١٣٣] نبيل حشاد : دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية(موسوعة بازل – الجزء الثاني) ،www.pdffactory.com، ٢٠٠٥، ص٣٣

ثانياً: مبادئ تقييم مخاطر الائتمان لدى البنك

١) **إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان**

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ١ : إن لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية والصلاحيات للموافقة على إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان وسياسات مخاطر الائتمان لدى المصرف والمراجعة الدورية لها (على الأقل مرة كل سنة) . هذه الإستراتيجية يجب أن تعكس مدى استعداد المصرف لتحمل مخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها في حال التعرض للمخاطر الائتمانية كافة.

وفي إطار هذا المبدأ يجب التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

أ – على المصرف أن يتبع إستراتيجية معينة خاصة بمخاطر الائتمان لتوجيه وإدارة العمليات الائتمانية لدى المصرف ولتبني السياسات والإجراءات اللازمة للقيام بهذه العمليات.

ب – لا بد أن تتضمن الإستراتيجية إفادة باستعداد البنك لمنح الائتمان بناء على نوع التعرض للمخاطر(تجارية ، عقارية ، شخصية) ، وأيضاً بناء على القطاع الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملة، ومدة الاستحقاق، والربحية المتوقعة.

ت – على إستراتيجية مخاطر الائتمان أن تأخذ بعين الاعتبار نوعية أهداف الائتمان والإيرادات والنمو حيث يكون هناك مبادلة ما بين المخاطرة والربحية.

ث – على إستراتيجية مخاطر الائتمان في أي بنك أن تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل لذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية، الناجمة عن هذه التقلبات .

ج – على مجلس الإدارة الحرص على أن سياسات المكافأة والتعويض لدى المصرف لا تتعارض مع إستراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية. فسياسات التعويض التي تكافئ العمليات المشبوهة ذات الأرباح السريعة، والتي تتعارض مع سياسات إدارة مخاطر الائتمان، قد تُضعف العمليات الائتمانية لدى المصرف.

المبدأ ٢ : يجب أن يكون لدى الإدارة العليا في البنك المسؤولية في تطبيق إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة .كما لهذه الإدارة الصلاحية في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان، وذلك للتعامل مع مخاطر الائتمانية ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط الرئيسية التالية :

أ – أن حجر الزاوية في أمان البنك هو وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة، وبالتالي لابد من وجود سياسة ائتمانية دقيقة تتناسب مع عمليات البنك ومتطلباته التنظيمية ودرجة تعقيده.

ب –لا بد أن تتناول سياسات الائتمان بعض الموضوعات مثل الأسواق المستهدفة، تنوع المحفظة الائتمانية ، شروط التسعير والشروط الأخرى ، هيكل الحدود، سلطات الموافقة، تقارير/معالجة الاستثناءات، الخ.

ت –يجب أن تصمم وتطبق السياسات ضمن سياق العوامل الداخلية والخارجية مثل وضع السوق للبنك، المنطقة التجارية، قدرات طاقم العمل، والتكنولوجيا والتي تمكن البنك من تحقيق ما يلي :

١ –المحافظة السليمة على معايير منح الائتمان.

٢ –مراقبة وضبط مخاطر الائتمان.

٣ –التقييم الجيد لفرص العمل الجديدة

٤ –تحديد وإدارة مشاكل الائتمان.

ث –على البنك أن يطور ويطبق سياسات وإجراءات مدروسة لتأمين التنويع المناسب في المحفظة الائتمانية فيما يتناسب مع الأسواق المستهدفة وسياسة الائتمان لدى البنك.

ج – على سياسات الائتمان أن تراجع بشكل دوري للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأوضاع الداخلية والخارجية.

ح – عند قيام البنوك بإعطاء تسهيلات على الصعيد الدولي يجب أن يكون لديها سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد، وقياس، ومراقبة وضبط المخاطر المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ذات الصلة بالمقترض

المبدأ ٣ : على البنوك أن تحدد وتدير مخاطر الائتمان المتعلقة بجميع الخدمات والعمليات المصرفية . وعلى البنوك أيضاً أن تحرص على إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المختصة. وهنا تبرز عدة نقاط رئيسية :

أ – إن أساس عملية إدارة مخاطر الائتمان الفعالة هو تحديد وتحليل للمخاطر القائمة والمحتملة المتعلقة بأي منتج أو نشاط.

ب – على البنوك أن تطور المعرفة الواضحة بمخاطر الائتمان الناجمة عن عمليات منح الائتمان المعقدة (كالقروض لقطاعات صناعية معينة، توريق الأصول ، ومشتقات الائتمان والإشعارات المتصلة بالائتمان، لأن مخاطر الائتمان الناجمة، والتي لا تكون حديثة العهد بالبنك، تكون أقل وضوحاً وتتطلب تحليلاً أكثر من المخاطر التقليدية لأنشطة منح الائتمان.

ت – من الضروري على الإدارة العليا للبنك التأكد من أن طاقم العمل المشارك في أي عمليات مصرفية ذات مخاطر ائتمانية للمقترض قادر وبشكل كلي على إتمام هذه العمليات بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات وإجراءات البنك.

٢) العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ٤ : على البنوك أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة تتضمن تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة للمصرف وتفهماً كاملاً وجلياً للمقترضين أو الأطراف الأخرى، هذا بالإضافة إلى تحديد أهداف وهيكل الائتمان وموارد إعادة سداده ويتفرع من هذا المبدأ عدة نقاط أساسية أبرزها:

أ – على البنوك أن تحصل على المعلومات الوافية والكافية لتمكنها من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان المتعلقة بالمقترض والتي تتضمن:

- الغاية من الائتمان ومصادر سداده
- صورة المخاطر الحالية المتعلقة بالمقترض ومدى تأثره بالمتغيرات السوقية و الاقتصادية
- قدرة المقترض السابقة والحالية في تسديد الائتمان

- فيما يتعلق بالتسهيلات التجارية، على البنك الإحاطة بخبرة المقترض في عالم الأعمال ووضعية القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه ومكانته في ذلك القطاع.
- نزاهة وسمعة المقترض وأيضاً أهليته القانونية للاقتراض.

ب – على البنوك أن تقيم العلاقة بين المخاطر والعائد عند إتمام أي معاملة ذات صفة ائتمانية بالإضافة إلى تقييم الربحية الكلية لها.

ت – على البنوك أن تعي أهمية تخصيص مخصصات مالية للخسائر المحددة أو المتوقعة وامتلاك رأس مال كاف لتغطية الخسائر غير المتوقعة .

المبدأ ٥ :على البنوك أن تضع حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد ، وعلى صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم والذين يجب إجمال تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر المصرفية والتجارية وداخل وخارج الميزانية.

وهنا تبرز عدة نقاط رئيسية:

أ –أحد العناصر الرئيسية في إدارة مخاطر الائتمان هو وضع حد أعلى للتعرضات المحتملة للمخاطر على المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم .وترتكز هذه العملية على تصنيف المخاطر الداخلية للمقترض أو الطرف الآخر بحيث يعطى المقترض ذو الحد الأعلى من التعرضات تصنيفا أعلى .كما لا بد أن توضع الحدود لقطاعات الصناعات أو الاقتصاد، والمواقع الجغرافية ومنتجات معينة.

ب – إن الحاجة إلى وضع حد أعلى للتعرض المحتمل للمخاطر، تكمن أهميته على صعيد التنويع الكافي لمحفظة الائتمان .

ث – على المصرف الأخذ بعين الاعتبار الدورات الاقتصادية، وأسعار الفائدة والتحركات الأخرى للسوق، بالإضافة إلى أوضاع السيولة.

ج – على حدود ائتمان البنك أن تعكس المخاطر المتعلقة بأوضاع السيولة قريبة الأجل في حالة تعثر الطرف الآخر.

المبدأ ٦: على البنوك أن تضع قواعد وأسساً واضحة للموافقة على تسهيلات جديدة بالإضافة إلى تعديل، وتجديد وإعادة تمويل تسهيلات قائمة. وفي إطار هذا المبدأ يجب التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

أ – للمحافظة على محفظة ائتمانية سليمة، على البنك أن يضع قواعد وأسساً رسمية لتقييم المعاملات، ولعملية الموافقة على منح الائتمان .وعلى هذه الموافقات أن تتم بالانسجام مع تعليمات البنك السارية وأن تمنح من قبل الإدارة المخولة وذات الصلاحية للقيام بذلك .

ب – كل عرض ائتمان لا بد أن يخضع لتحليل ومعاينة دقيقتين من قبل محلل ائتمان مؤهل ذو خبرة ومعرفة بحجم المعاملات وتعقيداتها .

ت – على المصارف أن توظف وتؤهل مجموعة من خبراء إدارة مخاطر الائتمان لديهم الخبرة، والمعرفة والخلفية الكافية لإجراء تقييمات وقائية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها .

المبدأ ٧ : كل التمديدات لعقود الائتمان يجب أن تنفذ على قواعد مستقلة .أما فيما يتعلق بتمديد التسهيلات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي العلاقة بالبنك، يجب أن تنفذ على قواعد استثنائية وأن تراقب بعناية وأن تؤخذ كافة الإجراءات المناسبة لضبط أو تخفيض المخاطر لقواعد التسليف غير المستقل.

٣) **المحافظة على عملية إدارة، وقياس، وضبط الائتمان المناسبة**

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ٨ :على المصارف أن تضع نظاماً لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر ائتمانية. وهنا تبرز عدة نقاط رئيسية:

أ –إن لإدارة الائتمان دورا حيوياً وهاما في المحافظة على سلامة ورصانة البنك، وهذا يتضمن تحديث الملف الائتماني والحصول على المعلومات المالية الحالية، وإرسال إشعارات بالتجديد وتحضير مستندات مختلفة كاتفاقيات القروض.

ب –خلال عملية تطوير الإدارة الائتمانية، على البنوك التأكد من:

- فعالية وكفاءة عمليات إدارة الائتمان.
- دقة وحداثة المعلومات المقدمة إلى نظم ودوائر إدارة المعلومات.
- فصل مناسب للمهام.

- ضبط إجراءات المكاتب الخلفية (Back Office) بشكل كاف.
- التوافق مع الإجراءات والسياسات الإدارية السارية بالإضافة إلى القوانين والنظم القابلة للتطبيق.

ث –على ملفات الائتمان أن تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بتحديد الوضع المالي الحالي للمقترض .

المبدأ ٩ :على المصارف أن تضع و تفعل نظاماً لمراقبة وضعية التسهيلات الفردية ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة.

ويشمل هذا المبدأ على عدة نقاط رئيسية:

أ – إن نظام مراقبة الائتمان الفعال يتضمن قياسات ل:

- تأمين معرفة البنك للوضع المالي الحالي للمقترض .
- مراقبة توافق وتطابق العملية الائتمانية مع المواثيق القائمة.
- تقييم مستوى الضمان بالنسبة للوضع الحالي للضامن.
- تحديد التقصير في المدفوعات التعاقدية وتصنيف المشاكل الائتمانية المحتملة على أساس دوري.
- رفع المشاكل الائتمانية المتكررة مباشرة للإدارة العليا .

ب –على الموظفين المختصين مسؤولية تأمين وصول المعلومات الكافية إلى المسؤولين المكلفين بوضع تصنيفات داخلية للمخاطر الائتمانية.

إن اتخاذ وتحديد هذه المسؤوليات ستساعد إدارة البنك على إدراك احتمال تضارب المصالح، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يقيِّمون ويكافئون حسب مؤشرات معينة كحجم القرض ونوعية المحفظة والربحية قصيرة الأمد.

المبدأ ١٠ : حثّ وتشجيع البنوك على تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان . نظام التصنيف يجب أن يكون متناغماً مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة البنك.

المبدأ ١١ : على البنوك أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية . فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية والتي تتضمن تحديداً لأي تركز للمخاطر.

المبدأ ١٢ : على البنوك أن توظف نظاماً لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

أ – نظام مراقبة هيكل ونوعية محفظة الائتمان، يجب أن يكون متوافقا مع طبيعة وحجم وتعقيد المحفظة الائتمانية الإجمالية لدى المصرف.

ب – التركزات الائتمانية تمثل أهم مخاطر المحفظة الائتمانية، ويحدث التركيز عندما تتضمن المحفظة الائتمانية لدى المصرف مستويات عالية من الائتمانات المباشرة أو غير المباشرة :لطرف فردي، لمجموعة أطراف ذات صلة بالمصرف، لقطاع اقتصادي معين، لمنطقة جغرافية، لدولة ما، نوع التسهيلات الائتمانية، نوع الضمان .قد تحتاج المصارف إلى استخدام البدائل لخفض أو تخفيف التركزات مثل :التسعير المناسب الحساس للمخاطر الإضافية، زيادة رأس المال للتعويض عن المخاطر الإضافية.

المبدأ ١٣ : على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم التسهيلات الفردية والمحفظة الائتمانية المتعلقة بها، ويجب على البنوك أيضاً تقييم تعرضها للمخاطر الائتمانية في ظل أحلك الظروف.

٤) التحقُّق من وجود رقابة دقيقة على مخاطر الائتمان.

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يأتي:

المبدأ ١٤ : على المصارف وضع نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان ونقل النتائج الناجمة عن هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. هذا النظام لا بد أن يقدم معلومات كافية ووافية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا لتقييم أداء موظفي الحسابات ووضع المحفظة الائتمانية.

المبدأ ١٥ : على البنوك التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم وأن التعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن مستويات منسجمة مع المقاييس التدبيرية الداخلية للبنوك .وعلى البنوك أيضاً إرساء وتدعيم المراقبة الداخلية وغيرها من الممارسات للتأكد من أن التوقعات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والحدود يتم إعلامها

دورياً للإدارات المعنية لمعالجتها. إن هدف إدارة مخاطر الائتمان هي المحافظة على تعرضات مخاطر ائتمان البنك ضمن المؤشرات الموضوعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا .

المبدأ ١٦ : على المصارف وضع نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالتسهيلات المتدهورة وإدارة التسهيلات غير الثابتة والحالات المماثلة.

٥) **دور المراقبين**

المبدأ ١٧ : على المراقبين الطلب من المصارف أن تستحدث نظاماً فعالاً لتحديد، قياس، مراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر .وعلى المراقبين أيضاً إجراء تقييم مستقل لإستراتيجيات البنك وسياساته وإجراءاته المتبعة وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان والإدارة القائمة للمحفظة .وعلى المراقبين كذلك التفكير في وضع أطر تدبيرية لتقييد تعرض البنك للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات الصلات المالية أو غيرها .

لقد وجدت أن هذه المبادئ التي وضعتها اللجنة بمثابة حزمة متكاملة ، يجب على البنك أن يعمل على تطبيقها جميعها لضمان أن تكون سياسة الائتمان جيدة ، وأن تبعده عن المخاطر إلى أقصى حد ممكن ، خاصة إن مخاطر الائتمان هي السبب الرئيسي في أزمات المصارف والبورصات ، وهذه الأسس إنما تم وضعها في ضوء متابعة أداء البنوك على المستوى الدولي ، والتي اتضح للجنة بازل أن مخاطر الائتمان تمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك على مستوى العالم .

لكن وبشكل عام يصعب تطبيق هذه الشروط والمبادئ دفعة واحدة لأنها تستلزم جيش من الموظفين والكفاءات ومع أن بعض المصارف تطبقها إلا أننا لاحظنا وجود حالات تعثر في هذه المصارف ، فالتعثر لا يرتبط بالبنك بل بالبنك والمقترض والظروف الاقتصادية وتبقى هذه المبادئ حالات مثالية صعبة التطبيق .

إضافة إلى ذلك لماذا تعرضت المصارف الأمريكية لحالات التعثر التي أعقبها إفلاس حوالي ٢٠٠ مصرف منذ أيلول ٢٠٠٨ وحتى الوقت الحاضر .

وفي هذا الشأن وبغرض حصر التركيز في مخاطر الائتمان ومراقبتها ومتابعتها ، وتماشياً مع معايير بازل ٢ ، وتوخياً لمبدأ الحيطة والحذر ، فقد ألزم مجلس النقد والتسليف مجالس إدارات المصارف بوضع سياسات ائتمانية للمتابعة الجيدة للعملية الائتمانية لعملية منح الائتمان وذلك من خلال عدة قرارات صدرت عنه في هذا المجال والمتمثلة بـ:

- القرار رقم (٩٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩الذي تضمن التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان التي أكدت على إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان ووجود رقابة كافية عليها،مع ضرورة العمل بالمعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية والمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف.
- القرار رقم ٩٤/م ن/ب٤ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ المتضمن عملية تصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.

- القرار رقم ١٠١/م ن/ب٤ تاريخ٢٠٠٥/١/٢ الذي يتضمن التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات المسموح بها ، والذي تم تعديله مؤخراً بالقرار (٣٩٥/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩[١٣٤].
- القرار رقم ١٠٠/م ن/ب٤ تاريخ٢٠٠٥/١/٢ المتضمن التعليمات الخاصة بالحدود القصوى لتركزات المخاطر المصرفية .

ويرى الباحث إن أهم التحديات التي تواجهها المصارف السورية لتطبيق بازل ٢ هي :

١. عدم فاعلية إدارة المخاطر في بعض المصارف وخاصة المصارف العامة.
٢. الحاجة إلى الارتقاء بمستوى المهارات للعاملين في المصارف لتتوافق مع متطلبات المعيار الجديد .

[١٣٤] مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية(٣٩٥م ن/ب٤)تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩م

المبحث الثامن : التجارب الدولية في علاج الديون المصرفية المتعثرة

سوف يتناول هذا المبحث تجارب بعض الدول المتقدمة ، وهي اليابان وأمريكا والصين ، والتي تعرضت لأزمات مصرفية أو مالية كنتيجة لأزمة الديون المتعثرة بها ، والإجراءات المستخدمة في علاج تلك الأزمات وذلك على النحو التالي :

١) التجربة اليابانية لعلاج أزمة الديون المتعثرة:

تعرضت البنوك اليابانية منذ نهاية عقد الثمانيات إلى مشكلة الديون المتعثرة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الياباني ، ولم تنجح الحكومة اليابانية في علاج تلك الأزمة مواجهة تداعياتها بشكل كامل وتام ، خاصة في بداية الأزمة.[١٣٥]

ولعل أهم سبب زيادة حدة المشكلة في اليابان واستمرارها لمدة طويلة ما يلي :

- انتشار حالات الفساد في الشركات اليابانية وازدياد هذه الحالات في أعقاب الركود الذي لحق بالاقتصاد الياباني وترتب عليه توقف الجهات المقترضة عن سداد ديونها للبنك ، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدى.
- توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة لأجيال طويلة ، متأثرة بالازدهار الذي شهده سوق العقارات آنذاك.

وحسب نتائج دراسة (SUGIURA) فإن حجم القروض المتعثرة لدى البنوك اليابانية خلال السنوات (١٩٩٢–٢٠٠٠) بلغ (٧١٨٠٠) بليون ين(١٠٧٧ مليار دولار) وقد شكلت قيمة القروض المتعثرة في نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٠%–٣٠%)من الناتج المحلي الإجمالي .[١٣٦]

---

[١٣٥] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ٢٤٤

[١٣٦] Tetsuro Sugiura : No Silver Bullet For Bad Loan problem, Fuji Research Institute Corporation , Tokyo , 2002,pp 1-10

وفي إطار المساعي المبذولة لحل هذه المشكلة قامت الحكومة اليابانية بتخصيص ١٠ تريليون ين ياباني (ما يساوي ٧٤٠ مليار دولار أمريكي) من أموال خطة الطوارئ لإنقاذ الجهاز المصرفي .

كما أسندت لوكالة RCC (Resolution and Collection Corporation) مهمة إدارة الديون وتملكها والتصرف بها ، كما تم تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي.

٢) التجربة الأمريكية لعلاج الديون المتعثرة :

تعرضت المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لأسوء أزمة بر بها الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الكساد العظيم في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي فقد تم تصفية وإغلاق أكثر من ١٦٠٠ بنك تجاري وكان وراء هذه الأزمة عدة أسباب منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي بالإضافة إلى أسباب قانونية وتشريعية .

ولقد تمكنت الولايات المتحدة من إدارة الأزمة التي تعرضت لها بشكل ناجح ومن الأمور التي ساعدت على تحقيق ذلك ما يلي :

أ -قيام المؤسسات المالية الأمريكية بتطوير واستحداث أوراق مالية للتعامل مع الديون المتعثرة بيعاً وشراءً .[١٣٧]

ولعل احد أهم أسباب انخفاض نسبة القروض غير العاملة من إجمالي القروض في القطاع المصرفي الأمريكي يعود إلى قيام البنوك الأمريكية ببيع القروض غير العاملة لمؤسسات متخصصة وبالتالي فإن البنوك تخرج القروض المتعثرة من محافظها الائتمانية لتتولى المؤسسات التي تقوم بشراء هذه القروض المتعثرة مهمة إدارتها وتحصيلها وهناك شركات ومؤسسات كثيرة تتعامل في مجال شراء وبيع القروض المتعثرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما إن هناك أساليب عديدة يتم إتباعها في مجال المتاجرة بالقروض المتعثرة من أهمها بيع القروض المتعثرة بالمزاد العلني وخاصة من قبل مؤسسة

[١٣٧]- جمال أبو عبيد : القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٤

التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC)[138] وهي مؤسسة تقوم بالمحافظة على ثقة الشعب بالنظام المالي الأمريكي عن طريق ضمان الودائع في المصارف والمنشآت الاقتصادية لمبلغ قدره (١٠٠ ألف دولار)، وذلك عن طريق تحديد ومراقبة وتتبع المخاطر للودائع المضمونة، وعن طريق تقليص الأثر على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام عند فشل مصرف أو منشأة اقتصادية، ولا تستلم هذه المؤسسة مخصصات من الكونغرس، فهي تمول عن طريق الأقساط التي تدفعها المصارف والمنشآت الاقتصادية ومن عوائد الاستثمار في أذونات الخزينة الأمريكية .

و عند إخفاق مؤسسة مالية ما يكون لدى مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية عدة حلول لتتخذها، ولكن الأكثر شيوعا هو أن تبيع ودائع وقروض المؤسسة المفلسة لمؤسسة أخرى، وبالتالي فإن المتعاملين مع المؤسسة المفلسة يصبحون مباشرة متعاملين مع المؤسسة الجديدة[139]

وقد بلغ عدد صفقات القروض التي قامت ببيعها هذه المؤسسة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ما مجموعه ٧٧٢٤٩٠ صفقة بلغت قيمتها البيعية (١٩١٨٠) مليون دولار أي ما يعادل (٥٥,١%) من قيمتها الدفترية البالغة حوالي (٣٤٧٩٦) مليون دولار موزعة كما يلي :[140]

- قروض غير عاملة (متعثرة) قيمتها الدفترية (١٨٤٣٨) مليون دولار بلغت قيمة بيعها (٣٠%) من قيمتها الدفترية.
- قروض جيدة قيمتها الدفترية (١٦٣٥٩) مليون دولار بلغت قيمة بيعها (٨٤%) من قيمتها الدفترية .

وبين الجدول التالي مبيعات القروض من قبل مؤسسة ضمان التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

---

[138] على إثر الانهيار الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) وتعثر العديد من البنوك وإفلاسها بحيث تقلص عددها من٢٥٠٠٠ بنك إلى أقل من ١٥٠٠٠ بنك و إزاء هذا الفشل الذريع للبنوك تأسست في عام ١٩٣٤ مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية(FDIC) التي تعتبر أقدم نظام للتأمين على الودائع في العالم وقد تم تطويره أكثر من مرة في ضوء الأزمات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الأمريكي.

[139] البنك المركزي السوري ،مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات ،أنظمة ضمان الودائع،دمشق ،٢٠٠٧،ص٩

[140]. FDIC Loans And Real Estate Sale Summary 1990-2009.
http://WWW.fdic. gov/buying/historical/loans/index.html

القيمة البيعية / القيمة الدفترية	عدد الصفقات	القيمة البيعية	القيمة الدفترية	السنة
48.20%	106,668	646	1,341	**1990**
68.70%	143,462	1,455	2,119	**1991**
80.80%	96,529	2,811	3,480	**1992**
61.90%	136,347	3,332	5,387	**1993**
58.20%	63,780	2,654	4,562	**1994**
41.00%	23,783	822	2,005	**1995**
35.20%	17,112	1,458	4,146	**1996**
58.30%	23,207	845	1,450	**1997**
60.80%	6,545	204	335	**1998**
35.90%	16,976	204	568	**1999**
61.50%	11,584	207	336	**2000**
46.10%	16,140	106	230	**2001**
62.30%	7,299	420	675	**2002**
50.80%	2,729	180	354	**2003**
57.90%	758	40	69	**2004**
88.70%	13	1	2	**2005**
44.90%	66	4	8	**2006**
94.10%	11,211	422	449	**2007**
57.30%	24,526	916	1,597	**2008**
43.20%	63,755	2,453	5,684	**2009**
55.10%	772,490	19,180	34,796	**الإجمالي**

جدول رقم (٢) مبيعات القروض خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ بملايين الدولارات الأمريكية

نوع القرض	القيمة الدفترية	القيمة البيعية	عدد الصفقات	القيمة البيعية / القيمة الدفترية
قروض جيدة	16,359	13,686.60	358,232.40	84.00%
قروض متعثرة	18,437.5	5,467.50	350,584	30.00%
الإجمالي 1990-2009	34,796.30	19,180.80	772,385	55.10%

جدول رقم (٣) تصنيف مبيعات القروض من قبل مؤسسة ضمان التأمين على الودائع الأمريكية (FDIC)

ب - إصدار قانون إصلاح وتقوية وعلاج المؤسسات المالية.

ج - إنشاء مؤسسة Resolution Trust Corporation (RTC) لإدارة وتصفية أصول المؤسسات المالية التي تعرضت للإفلاس.

تم تأسيسها في عام ١٩٨٩ وهي مؤسسة حكومية كان الهدف من تأسيسها هو تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال.

٣) التجربة الصينية في إصلاح القطاع المصرفي

تعد التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية بحق نموذجاً اقتصادياً أبهر العالم وأثار اهتمامه ، نظراً للتقدم الهائل الذي تحقق اقتصادياً من خلال معدلات نمو غير مسبوقة خلال٢٠ سنة، وهو الأمر الذي يثير تساؤلات حول مكانة الصين خلال العقد القادم . وقد تضمنت الإستراتيجية الشاملة التي تبنتها الصين في التنمية الاقتصادية خلال عقد التسعينات سياسات إصلاح القطاع المصرفي وتحديثه بعد أن واجه أزمة الديون المتعثرة.[١٤١]

ولعل ما يميز الصين في إطار تحليل مشكلة القروض المتعثرة هو طبيعة النظام الاقتصادي الصيني القائم على ما يسمى باستراتيجية السوق التي لا يزال القطاع العام فيها مهيمناً على مجمل القطاع الاقتصادي بشكل عام [١٤٢]، وفي مثل هذا الوضع فإن الدولة ممثلة بالحكومة تشجع وتدفع البنوك المملوكة من قبل الحكومة لمنح قروض وتسهيلات ائتمانية لمؤسسات القطاع العام وخاصة الإنتاجية منها ، حتى وإن لم تكن هذه المؤسسات مؤهلة للحصول على الائتمان أو حتى إن كانت هناك قروض مستحقة وغير مسددة على هذه المؤسسات العامة وقد ساعد هذا النهج في تفاقم أزمة القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك الصينية .

وتشير التقديرات إلى أن حجم القروض المتعثرة في نهاية عام ٢٠٠٣ بلغت ٢٣٢ مليار يوان (ما يعادل نحو ٣٠٥,٨ مليار دولار) . ، وقد اتخذت الحكومة الصينية عدداً من الإجراءات والتدابير لعلاج القطاع المصرفي وأزمة الديون المتعثرة من ضمنها :

١ – تأسيس أربع شركات لإدارة الموجودات Asset Management compares (AMCs) تتولى إدارة وتحصيل القروض المتعثرة المحولة إليها من البنوك الحكومية الرئيسية.[١٤٣]

٢ – إنشاء لجنة الرقابة غلى البنوك China Banking Regulation Commission من أهم أهدافها :[١٤٤]

---

[١٤١] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤
[١٤٢] جمال أبو عبيد : القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة ،مرجع سابق ، ص ١٥٧
[١٤٣] تم تخصيص شركة واحدة لكل بنك من البنوك الحكومية الأربعة الرئيسية وهي البنك الصناعي والتجاري والزراعي وبنك التعمير ، وتعد هذه البنوك الأربعة الأولى مسؤولة عن ٦١% من إجمالي قروض القطاع المصرفي الصيني)

[١٤٤] عبد الحميد عبد المطلب : الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج) ، مرجع سابق، ص ٢٦٢-٢٦٤

أ - تدعيم وتطوير النظم الرقابية

ب - دعم قدرة البنوك على إدارة المخاطر

ت - تطبيق المعايير الدولية

الفصل الثالث

القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية السورية

المبحث الأول : النشاط الائتماني للمصارف التجارية السورية

المبحث الثاني : لمحة عامة عن البنوك المشمولة بالدراسة

المبحث الثالث : القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري

المبحث الرابع : تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية في المصارف السورية

المبحث الأول :النشاط الائتماني للمصارف التجارية السورية

شهد إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك السورية نمواً متزايداً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) باستثناء عام ٢٠٠٢ الذي شهد انخفاضاً في هذا الرصيد إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذا الرصيد خلال الفترة المدروسة ٢٠.٣% وهو أعلى من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال نفس الفترة والبالغ ١٢%[١٤٥] ، وقد زاد رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من ٢٩% في عام ٢٠٠٠ إلى ٤١% في عام ٢٠٠٩ وبما أن موضوع الدراسة يعالج مشكلة من المشاكل التي تعاني منها بعض البنوك السورية في مجال الائتمان فسيتم فيما يلي استعراض تطور المؤشرات الرئيسية للنشاط الائتماني لدى البنوك المحلية وذلك وفق عدد من المعايير . فيما يلي تحليل لأهم المؤشرات الرئيسية للنشاط الائتماني لدى البنوك المحلية

أولاً: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها الرئيسية : فيما يلي جدولان أحدهما يبين تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية حسب أنواعها الرئيسية (محفظة السندات ، القروض و السلف ، الحسابات الجارية المدينة ، صافي الديون المتعثرة) أما الآخر يظهر تطور الأهمية النسبية لكل نوع من هذه القروض والتسهيلات.

القيم بملايين الليرات السورية

السنة	محفظة السندات	القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	صافي الديون غير المنتجة	المجموع
2000	13,830	189,604	54,563	5,970	263,967
2001	15,070	172,352	75,453	6,882	269,757
2002	15,212	132,836	89,290	8,236	245,574
2003	19,255	142,130	116,939	8,646	286,970
2004	29,796	190,770	101,486	8,046	330,098
2005	58,476	243,234	106,334	13,679	421,723
2006	9,850	292,770	159,192	29,710	491,522
2007	16,842	320,722	254,519	41,303	633,386
2008	26,327	392,133	399,108	52,726	870,294
2009	29,032	524,497	409,881	66,057	1029,458

[١٤٥] تم احتساب النسب من قبل الباحث استناداً للنشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي السوري/أعداد مختلفة/

جدول رقم (٤) تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها الرئيسة خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)[١٤٦]

السنة	محفظة السندات	القروض والسلف	الحسابات الجارية المدينة	صافي الديون غير المنتجة[١٤٧]
2000	5.24%	71.83%	20.67%	2.26%
2001	5.59%	63.89%	27.97%	2.55%
2002	6.19%	54.09%	36.36%	3.35%
2003	6.71%	49.53%	40.75%	3.01%
2004	9.03%	57.79%	30.74%	2.44%
2005	13.87%	57.68%	25.21%	3.24%
2006	2.00%	59.56%	32.39%	6.04%
2007	2.66%	50.64%	40.18%	6.52%
2008	3.03%	45.06%	45.86%	6.06%
2009	2.82%	50.95%	39.82%	6.42%

جدول رقم (٥) تطور الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع الائتمان خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)[١٤٨]

يلاحظ مما سبق ما يلي :

- إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تحت بند القروض والسلف شكلت الجزء الأكبر من رصيد التسهيلات الائتمانية إلا أن الأهمية النسبية لهذا النوع انخفضت بشكل واضح من ٧١,٨% في نهاية العام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٥٠,٩٥% في نهاية عام ٢٠٠٩ أي أن وزنها النسبي انخفض بما يعادل ٢١ نقطة مئوية ، وكذلك الأمر انخفاض الوزن النسبي لبند محفظة السندات بواقع ٢,٤٢ نقطة مئوية وذلك لصالح زيادة بند الحسابات الجارية المدينة ب ١٩ نقطة مئوية ونظراً لارتفاع درجة مخاطر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية [١٤٩] نجد أن بند الديون غير العاملة قد ارتفع بما يعادل ٣,٧٨ نقطة مئوية

---

[١٤٦] المصدر: النشرة الإحصائية الربعية (أعداد مختلفة) ،البنك المركزي السوري ، دمشق

[١٤٧] لا توجد نسبة معيارية عالمية للديون غير المنتجة بسبب ارتباط هذه النسبة واعتمادها على عدد من المتغيرات الداخلية على مستوى البنك وعلى متغيرات اقتصادية عامة وعلى مستوى القطاع المصرفي وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ، كذلك بسبب الاختلاف في المعالجة العملية والمحاسبية ، فالدول التي لديها شركات إدارة وتحصيل للديون المتعثرة تكون النسبة لديها أقل مما هي لدى البنوك في الدول الأخرى.

[١٤٨] تم احتساب النسب من قبل الباحث استناداً الى بيانات الجدول السابق

[١٤٩] قيام المصارف بمنح حسابات جارية مدينة للعملاء خفف عليها دراسة القرض ذلك لأن حساب الجاري مدين يمنح لأن العميل لديه أنشطة تجارية أو صناعية ، هذا الأمر زاد من نسب الديون المتعثرة حيث توجهت هذه القروض للمضاربات العقارية الأمر الذي زاد من ارتفاع أسعار العقارات عام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ في سورية.

- إن معدل النمو الذي حصل في أرصدة الديون غير المنتجة لدى البنوك المحلية كان أعلى من معدل النمو في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في معظم أعوام الدراسة حيث إن رصيد الديون غير المنتجة في نهاية عام ٢٠٠٩ يزيد بما نسبته (١٠٠٦%) عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٠ في حين كانت نسبة الزيادة في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة (٢٩٠%) .
- نجم عن نمو أرصدة الديون غير المنتجة بمعدل يفوق معدل نمو أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ارتفاع كبيير في نسبة الديون غير المنتجة من إجمالي أرصدة القروض حيث ارتفعت هذه النسبة من ٢% في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى٦.٤ % في عام ٢٠٠٩

ثانياً: توزيع التسهيلات حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية

فيما يلي جدولان أحدهما يبين تطور أرصدة التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة قطاعياً والأخر يظهر تطور الأهمية النسبية الممنوحة للتسهيلات الممنوحة لكل قطاع

القيم بملايين الليرات السورية

السنة	الزراعة	الصناعة و التعدين والمرافق	الإنشاءات العقارية	تجارة الجملة و المفرق	خدمات أخرى	مجموع التسليفات
2000	23,253	6,437	24,971	191,285	18,021	263,967
2001	47,502	8,333	26,187	168,980	18,755	269,757
2002	60,921	9,627	29,529	125,956	19,541	245,574
2003	82,447	19,840	35,136	124,879	24,668	286,970
2004	85,396	26,052	47,384	142,460	28,808	330,100
2005	80,424	29,937	64,237	177,247	69,878	421,723
2006	82,039	39,777	70,974	213,844	84,887	491,521
2007	98,326	33,667	91,287	310,621	99,485	633,386
2008	96,286	45,090	113,260	490,901	124,759	870,296
2009	199,055	77,760	142,583	451,899	158,161	1,029,458

جدول رقم (٦) تطور التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

السنة	الزراعة	الصناعة و التعدين والمرافق	الإنشاءات العقارية	تجارة الجملة و المفرق	خدمات أخرى
2000	8.81%	2.44%	9.46%	72.47%	6.83%
2001	17.61%	3.09%	9.71%	62.64%	6.95%
2002	24.81%	3.92%	12.02%	51.29%	7.96%
2003	28.73%	6.91%	12.24%	43.52%	8.60%
2004	25.87%	7.89%	14.35%	43.16%	8.73%
2005	19.07%	7.10%	15.23%	42.03%	16.57%
2006	16.69%	8.09%	14.44%	43.51%	17.27%
2007	15.52%	5.32%	14.41%	49.04%	15.71%
2008	11.06%	5.18%	13.01%	56.41%	14.34%
2009	19.3%	7.6%	13.9%	43.9%	15.4%

جدول رقم (٧) تطور الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدولين السابقين ما يلي:

١ - بخلاف بند (خدمات أخرى) الذي يمثل مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية الصغيرة فإن قطاع التجارة قد احتل المرتبة الأولى بين القطاعات إذ إن التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع تعادل تقريباً نصف الحجم الكلي للتسهيلات ، تلاه كل من قطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات العقارية أما قطاع الصناعة فقد جاء في الترتيب الأخير.

٢ - ما تزال القروض الممنوحة من البنوك التجارية ليست بالمستوى المطلوب في سورية، وذلك لأن معظم التسهيلات التي تقدمها تستخدم لتمويل قطاع التجارة العامة بالدرجة الأولى لأن مدتها قصيرة الأجل ودرجة سيولتها عالية ولا تهتم لقطاع الصناعة والزارعة (وهما القطاعان الأساسيان في اقتصاديات الدول النامية) إلا القليل ويؤكد الباحث أنه يجب الاهتمام بتمويل كل من الزراعة والصناعة لأنهما مصدر الاقتصاد الحقيقي ويدعم توجهات التنمية الاقتصادية في سورية.

٣ - ومن ناحية أخرى فإن الوزن النسبي للتسهيلات الممنوحة لقطاع الزراعة والبالغ ١٩,٣% في نهاية عام ٢٠٠٩ كان قريبة من نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ذلك العام والتي بلغت ١٩%[١٥٠] فقط.

أما قطاع الصناعة فقد كانت حصته من التسهيلات الائتمانية الإجمالية ٧,٦% بينما كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٣٤% .

وفي المقابل فقد كانت حصة قطاع التجارة من التسهيلات الائتمانية الإجمالية ٤٣,٩ % في حين كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ١٧% فقط ، أي أن حصته من التسهيلات تفوق بشكل كبير مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ولعل هذا الأمر أن يقود السلطات المختصة للتنبه إلى الخلل الحاصل في توزيع التسهيلات الائتمانية لصالح قطاع التجارة مقارنةً بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

وكذلك الأمر أيضاً بما يتعلق بقطاع الإنشاءات العقارية فقد وصلت حصته من التسهيلات ١٣,٩% بينما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تبلغ ٣%.

[١٥٠] المجموعة الإحصائية السنوية ، الإصدار الثاني والستون،رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، ٢٠٠٩ ،ص٤٧٣

ثالثاً : تطور التسهيلات الائتمانية مصنفة حسب الجهة المقترضة

فيما يلي جدول يبن تطور توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك حسب طبيعة الجهة المقترضة (القطاع العام والقطاع الخاص) وتطور الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لكل منهما

السنة	القطاع العام ماعدا الحكومة المركزية	الوزن النسبي	القطاع الخاص	الوزن النسبي	المجموع
2000	187,356	70.98%	76,611	29.02%	263,967
2001	191,020	70.81%	78,737	29.19%	269,757
2002	161,639	65.82%	83,935	34.18%	245,574
2003	177,566	61.88%	109,404	38.12%	286,970
2004	182,331	55.24%	147,769	44.76%	330,100
2005	199,195	47.23%	222,528	52.77%	421,723
2006	236,771	48.17%	254,750	51.83%	491,521
2007	327,862	51.76%	305,524	48.24%	633,386
2008	480,183	55.17%	390,112	44.83%	870,295
2009	529,486	51.5%	499,972	48.5%	1,029,458

جدول رقم (٨) تطور التسهيلات الائتمانية مصنفة حسب الجهة المقترضة

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق أنه حصل نمواً في أرصدة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد ارتفعت حصته من ٢٩ % في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٨,٥% في عام ٢٠٠٩ وذلك على حساب انخفاض حصة مؤسسات القطاع العام من ٧٠,٩ % في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١.٥ % في عام ٢٠٠٩ ويعود السبب في ذلك إلى تشجيع القطاع الخاص وإقامة مصارف وشركات تأمين خاصة وجامعات خاصة وغيرها بعد أن كانت غير مسموح بإقامتها سابقاً .

إن توجهات الإصلاح الاقتصادي استدعت مشاركة القطاع الخاص في إقامة منشآت جديدة صناعية وخدمية وهذا الأمر تطلب زيادة حجم التمويل للقطاع الخاص .

المبحث الثاني : لمحة عامة عن البنوك المشمولة بالدراسة

من أجل تحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحث بالحصول على البيانات المالية المتعلقة بالقروض المتعثرة لعدد من البنوك والتي يمكن عرضها على الشكل التالي :

١) **بنك بيمو السعودي الفرنسي**

شركة مساهمة سورية مغفلة مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم ١٣٩٠١ تاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣ وفي سجل المصارف تحت الرقم ٨ .

باشر المصرف أعماله في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، حيث يقوم بكافة الخدمات المصرفية من خلال شبكة مكونة من أربع وثلاثون فرعاً موزعة في كافة المحافظات في سورية.

يبلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع ٣.٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية مقسم إلى ٦.٥٠٠.٠٠٠ سهم بقيمة أسمية قدرها ٥٠٠ ليرة سورية للسهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ .

إن الجهة المسؤولة عن إدارة مخاطر الائتمان في البنك هي مجلس الإدارة بالإضافة إلى أن هناك لجان مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر .

الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان في البنك يقوم على تقييم هذه المخاطر والتأكد من بقائها ضمن المستويات المقبولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليصها والوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد .

و يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقا لمعايير وأسس معتمدة.

وأبرز أنواع الضمانات[١٥١] هي :

- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للعقارات والمخزون والضمانات النقدية.
- بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والسيارات والرواتب والضمانات النقدية.

[١٥١] تراقب الإدارة العامة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية ، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية

كما حددت سياسات وإجراءات البنك أطر للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركزات[١٥٢] وإدارة مخاطر الائتمان وضبطها .

إن أهم المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة القروض في المصرف هي استحقاق الأصل أو الفائدة لفترة تزيد عن ٩٠ أو وجود صعوبات مالية تراجع العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية بالإضافة إلى الإخلال بشروط العقد الأصلي.يبين لنا الجدول التالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف في نهاية عام ٢٠٠٩مصنفة إلى٦ فئات طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي تتسم بها كل فئة والتي حددها قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٧٩/م ن/ب٤ تاريخ٩/١٢/٢٠٠٩ .

التسهيلات مباشرة	المبلغ
متدنية المخاطر	362,885,001
عادية (مقبولة المخاطر)	14,122,588,790
تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً):	279,038,000
دون مستوى	614,092,904
مشكوك فيها	262,418,512
هالكة(رديئة)	806,774,793
غير عاملة	1,683,286,209
المجموع	28,813,479,000
يطرح الفوائد المعلقة	(102,719,351)
يطرح مخصص التدني	(539,220,780)
صافي	28,171,538,869

جدول رقم (٩) القروض المتعثرة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي في نهاية عام ٢٠٠٩

[١٥٢] تنشأ التركزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي ممكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى..

بلغت التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير العاملة) في نهاية عام ٢٠٠٩ ١.٦٨٣.٢٨٦.٢٠٩ ليرة سورية أي مانسبته٥.٨٤% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة، مقابل ٥٧٥.٣٨٠.٦٥٣ ليرة سورية أي ما نسبته ٢,١٣% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة السابقة قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة.

كما بلغت الديون المجدولة[١٥٣] ١٠٥.٧٩٥.٢٣٧ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ١١٢.٧٥٧.٨١٠ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

أما الديون المعاد هيكلتها[١٥٤] فقد بلغت ١.٦٤٠.٩٩٥.٣٦٤ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٣.٠٠١.٩٢٦.٣١٠ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

[١٥٣] هي الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من أطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة.

[١٥٤] يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح...الخ

٢) **المصرف الدولي للتجارة والتمويل**

تم تأسيس المصرف في ٤ كانون الأول ٢٠٠٣ بموجب قرار رقم ٢٣١/ح بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٤وتحت السجل المصرفي رقم ١٣٨٨٥ وبموجب قانون المصارف رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وفي سجل المصارف تحت الرقم ١٠ بوصفه مصرفاً خاصاً .

يبلغ رأس مال المصرف المكتتب به ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩ موزعاً على ٦.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد الاسمية ٥٠٠ ليرة سورية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الأربعة والعشرين المنتشرين في معظم محافظات القطر .

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٩ .

- **دراسة الائتمان في المصرف والرقابة عليه و متابعته:**

يقوم المصرف بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة رقابتها باستمرار .

إن الإطار العام للسياسة الائتمانية تتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية ،توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

- **إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف**

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي :

أ - تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقرة من مجلس النقد والتسليف بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية ، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

ب - التصنيف الائتماني للعملاء:

يتم تصنيف العملاء داخلياً من ١ إلى ٥ وذلك وفق ملائتهم الائتمانية والتزاماتهم بالسداد باستخدام معايير مالية وغير مالية والذي يتم مراجعته وتقييمه من خلال دائرة إدارة المخاطر .

ت - أساليب تخفيف المخاطر:

تعتمد عملية إدارة المخاطر في المصرف على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها :

- الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة.
- إتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة هو مبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان ، حيث تتضمن خطة المصرف السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة ، كما يوجد لدى المصرف نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

يبين لنا الجدول التالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف الدولي للتمويل والتجارة في نهاية عام ٢٠٠٩مصنفة إلى٦ فئات طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي تتسم بها كل فئة والتي حددها قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٧٩/م ن/ب٤ تاريخ٩/١٢/٢٠٠٩.

المبلغ	التسهيلات مباشرة
0	متدنية المخاطر
25,062,429,428	عادية (مقبولة المخاطر)
	تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً):
1,929,577,385	لغاية ٣٠ يوم
20,622,642	من ٣١ يوم لغاية ٦٠ يوم
35,869,374	من ٦١ يوم لغاية ٩٠ يوم
1,986,069,401	
13,693,460	دون مستوى
46,776,083	مشكوك فيها
54,159,090	هالكة(رديئة)
114,628,633	غير عاملة
27,163,127,462	المجموع
(4,607,606)	يطرح الفوائد المعلقة
(23,514,887)	يطرح مخصص التدني
27,135,004,969	صافي

جدول رقم (١٠) القروض المتعثرة لمصرف الدولي للتمويل والتجارة في نهاية عام ٢٠٠٩

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة والغير العاملة ١١٤.٦٢٨.٦٣٣ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩ أي مانسبته٠,٤٢% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة،مقابل ١٥.٣٨٤.٨٢٦ ليرة سورية أي ما نسبته ٠,٠٨% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة السابقة قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة.

كما بلغت الديون المجدولة ١٨٦.٤١٩.٥٦٨ ليرة سورية في نهاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ١٢.٥٩٠.٦٧١ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

أما الديون المعاد هيكلتها فقد بلغت١.٥٦٩.٧٥٨.١٠١ ليرة سورية في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٦٥٢.٧٦٤.٨٧٤ ليرة سورية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

٣) **المصرف التجاري السوري**

يعتبر المصرف التجاري السوري من أقدم المؤسسات المصرفية في سورية حيث تم الترخيص له و تسجيله في وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية بالسجل التجاري رقم 2755 تاريخ ٢٧٥٥ تاريخ ٤-٦-١٩٥٦ ، وتم تأسيسه في بداية عام ١٩٦٧ من تأميم خمسة مصارف ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري .

بلغ رأسمال المصرف عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية وصدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٣٤٠ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ بالموافقة على رفع رأسمال المصرف إلى مليار واحد ل.س ، ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم /٧/ تاريخ ١٥/٨/ ١٩٩٨ .

وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم ٣٥ لعام ٢٠٠٦ والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية .

يعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية ، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو ٨٠% ويستحوذ على أكثر من ٧٠ % من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي[١٥٥] .

إن النشاط الرئيسي للمصرف التجاري السوري هو تمويل عمليات التجارة الداخلية و الخارجية بما يتفق مع توجهات الخطة الاقتصادية حيث كان المصرف التجاري السوري و لعقود طويلة الممول الوحيد لجميع عمليات التجارة الخارجية و الداخلية في سورية من خلال التسهيلات التي اعتاد على تقديمها و التي تتمثل ب:

•القروض الاستثمارية

[١٥٥] الموقع الالكتروني للمصرف التجاري السوري www.cbc-bank.com/comercialbank

•الحسابات الجارية المدينة

•حسم السندات

•الاعتمادات المستندية للاستيراد و التصدير و بمختلف العملات

•الكفالات بمختلف الأنواع و العملات.

بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الأخرى و التي تتمثل ب:

•الودائع تحت الطلب بكافة العملات

•الودائع لأجل بكافة العملات

•حسابات التوفير

•التحويلات الواردة و الصادرة

•الشيكات المصدقة و المباعة و السياحية و تقاص الشيكات.

•تأجير الصناديق الحديدية

و منذ انفتاح السوق المصرفية في عام 2003 و بدء الترخيص للمصارف الخاصة تبنى المصرف استراتيجية جديدة هدفها مواكبة التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي بشكل رئيسي و الحفاظ على موقعة الريادي للسوق المصرفية التنافسية في سورية.

ويبن لنا الجدول التالي تطور التسهيلات الائتمانية المنتجة وغير المنتجة للمصرف التجاري خلال السنوات ٢٠٠٧–٢٠٠٩

التسهيلات الائتمانية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
التسهيلات المنتجة بالليرة السورية	٢٦٣.٧١١	٤٢٩.٢٩٠	٣٧٧.٩١١
التسهيلات المنتجة بالعملة الأجنبية	٦.٥٥٤	٦.٤٤١	٤.٥٨٠
إجمالي التسهيلات المنتجة	٢٧٠.٢٦٦	٤٣٥.٧٣١	٣٨٢.٤٩٢
التسهيلات غير المنتجة	٢.٤٠٠	٢.٨٦٧	٥.٠٢٨
إجمالي التسهيلات	٢٧٢.٦٦٧	٤٣٨.٥٩٩	٣٨٧.٥٢٠
نسبة التسهيلات غير المنتجة من إجمالي التسهيلات	٠,٨٨%	٠,٦٥%	١,٣٠%

المبالغ بملايين الليرات السورية

جدول رقم (١١) تطور التسهيلات الائتمانية المنتجة وغير المنتجة في المصرف التجاري السوري[١٥٦]

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- بلغت التسهيلات الائتمانية المنتجة ٣٧٧.٩١١ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٦٣.٧١١ مليون ل.س في نهاية عام ٢٠٠٧ أي بزيادة قدرها ١١٤.٢٠٠ مليون ل.س وبنسبة بلغت ٤٣% وتمثل هذه التسهيلات المبالغ الممنوحة إلى مختلف الفعاليات الاقتصادية في القطر وتعبر عن دور المصرف في تمويل التجارتين الداخلية والخارجية وذلك لتلبية احتياجات القطر ومتطلباته والإسهام بشكل فعال في خطط التنمية الاقتصادية.

- حافظت نسبة التسهيلات المنتجة بالليرة السورية في عام ٢٠٠٩ على ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٩٩% من إجمالي التسهيلات بينما بلغت نسبة التسهيلات المنتجة بالعملة الأجنبية ١% من إجمالي التسهيلات و هذا ناتج عن توجه المصرف إلى السوق المحلية و طرح المزيد من قروض التجزئة بالليرة السورية إلى مختلف شرائح المواطنين ، بينما يقتصر التسليف بالعملة الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية فقط.

- بلغت القروض المتعثرة حوالي ٥ مليار ل.س في نهاية عام ٢٠٠٩ م وبنسبة بلغت ١,٣% من إجمالي التسهيلات أي ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ ، ولكن تبقى هذه النسبة ضمن النسب المقبولة عالمياً ومحلياً .

[١٥٦] التقارير السنوية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ، وزارة المالية ، المصرف التجاري السوري

٤) المصرف الصناعي السوري

تزايد اهتمام الدولة بالنشاط الصناعي في نهاية الخمسينات فأحدثت الدولة بالمرسوم ٢١٢ لعام ١٩٥٨ وزارة الصناعة لكي تواجه وتراقب وتشجع الإنتاج الصناعي بأشكاله وأنواعه كافة ، وفي العام نفسه تم إحداث المصرف الصناعي بموجب القرار رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ ، وفيما بعد تم تعديل قانون إحداث المصرف بالقانون رقم ٣١ لعام ١٩٦٨ والذي تضمن ما يلي :

" تحدث مؤسسة مصرفية على شكل شركة مساهمة تدعى المصرف الصناعي يتمتع بضمانة الدولة وتعمل تحت إشراف ومراقبة وزارة الصناعة ويحدد رأسماله بمبلغ ١٢,٥ مليون ل.س تكتتب به الدولة بمقدار ٢٥ % من رأسمال المصرف بصورة إلزامية، وللدولة الحق بالاحتفاظ بالأسهم أو بيعها في الأسواق المالية "[١٥٧].

يقوم مجلس إدارة المصرف الصناعي في ضوء موارد المصرف وإمكانياته ووفقا لخطة الدولة الإنمائية، بوضع إستراتيجية وسياسة مصرفية لإدارة هذه الموارد بالشكل الذي يحقق مستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها وفق برنامج سنوي لكافة العمليات المصرفية التي يقدمها ، ويعاد النظر في هذا البرنامج خلال العام في ضوء موارد المصرف وتبعا لسير العمل .

إن المتعاملون مع المصرف هم المؤسسات والشركات والمنشآت والهيئات والأفراد الذين يستفيدون من عمليات المصرف سواء أكانت تسهيلات أو خدمات أو كليهما معاً، ويصنف المتعاملون في أحد القطاعات التالية:

١. القطاع العام
٢. القطاع المشترك
٣. القطاع الخاص
٤. القطاع الحرفي
٥. القطاع التعاوني
٦. القطاع المهني.
٧. القطاعات الأخرى التي يقرها المجلس.[١٥٨]

[١٥٧] - علي كنعان : النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات اصلاحه " ، دار رضا للنشر ، دمشق ، سورية ، ٢٠٠٠ ، ص٦٨-٦٩

[١٥٨] نظام عمليات المصرف الصناعي السوري ، منشورات الإدارة لعامة ، دمشق ، ص١

فيما يأتي عدة جداول تبين تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية وتطور أرصدة القروض المتعثرة ، وتطور نسبة القروض المتعثرة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات لكل من المصارف المشمولة بعينة الدراسة وذلك خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٩

القيم بآلاف الليرات السورية

اسم البنك	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بنك بيمو	٠	٠	١١،٧٩٧،٩٦٥	١٧،١٣٣،٠٨٧	٢٧،١٣١،٣٥٠	٢٨،٨١٣،٤٧٩
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠	٠	٥،٨٧٣،٠٠٢	١١،٩٦٩،٨٦٣	١٩،٠٣٩،١٧٠	٢٧،١٦٣،١٢٧
التجاري	١٢٨،٠٤٠،٢٥١	١٥٣،٢٩٨،٣٨٩	١٩٦،٤٨٩،٣٨٠	٢٧٢،٧٠٠،٠٠٠	٤٣٨،٥٩٩،٠٠٠	٣٨٧،٥٢٠،٠٠٠
الصناعي	٢٢،٦٣٨،٠٠٠	٢٣،٠٨٠،٠٠٠	٢١،٥٨٢،٠٠٠	١٩،٧٤٩،٠٠٠	١٩،٣٨٣،٠٠٠	٢١،٧٢٩،٤٢٨

جدول رقم (١٢) تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى مجموعة المصارف السورية[١٥٩]

القيم بآلاف الليرات السورية

اسم البنك	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بنك بيمو	٠	٠	٢٦٢،٢٤٨	٤٠٣،٥١٣	٥٧٥،٣٨٢	١،٦٨٣،٢٨٦
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠	٠	٥٣،٤٦٨	١٢،٩٤٢	١٥،٣٨٥	١١٦،٦٢٩
التجاري	٤٨٠،٢٠٩	٦٥٤،٨٢٧	٦٧٠،٦٤٥	٢،٤٠٠،٠٠٠	٢،٨٦٨،٠٠٠	٥،٠٢٨،٠٠٠
الصناعي	٢،٤٤٧،٠٠٠	٦،٨٠٤،٠٠٠	١١،٨١٠،٠٠٠	١٣،٤٧٨،٠٠٠	١٣،٩٠٦،٠٠٠	١٣,١٨٠,٧٥١

جدول رقم (١٣) تطور أرصدة القروض غير العاملة لدى مجموعة البنوك المشمولة بالدراسة

[١٥٩] البنوك المشمولة بالدراسة ، التقارير السنوية (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	اسم البنك
%٥,٨٤	%٢,١٢	%٢,٣٦	%٢,٢٢	%٠,٠٠	%٠,٠٠	**بنك بيمو**
%٠,٤٣	%٠,٠٨	%٠,١١	%٠,٩١	%٠,٠٠	%٠,٠٠	**المصرف الدولي للتجارة والتمويل**
%١,٣٠	%٠,٦٥	%٠,٨٨	%٠,٣٤	%٠,٤٣	%٠,٣٨	**التجاري**
%٦٠,٦٥	%٧١,٧٤	%٦٨,٢٥	%٥٤,٧٢	%٢٩,٤٨	%١٠,٨١	**الصناعي**

جدول رقم (١٤) تطور نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى مجموعة البنوك المشمولة بالدراسة

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجداول السابقة ما يلي:

- إن نسبة القروض غير العاملة تختلف من بنك لأخر فهناك بعض البنوك وصلت النسبة لديها مستويات عالية جداً مثل البنك الصناعي في حين كانت النسبة عادية ومقبولة لدى بقية البنوك[١٦٠].
- إن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية لدى كل بنك تختلف من سنة لأخرى ويعزى سبب هذا الاختلاف بشكل رئيسي إلى تغير جودة مكونات المحفظة الائتمانية الخاصة بكل بنك (المخاطر الخاصة) من سنة لأخرى ، والى التغير الذي يحصل في الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على القطاع المصرفي بشكل عام (المخاطر العامة) التي يكون لها أثار مباشرة أو غير مباشرة في قدرة المقترضين .

نظراً لعدم إمكانية الحصول على البيانات التفصيلية المتعلقة بالقروض المتعثرة ولفترة طويلة لكل من المصرف التجاري ومصرف بيمو و المصرف الدولي للتمويل والتجارة بسبب امتناع البنك التجاري عن إعطاء مثل هذه البيانات ، وحداثة كل من المصرفين الخاصين فسوف تقتصر عملية تحليل المؤشرات التفصيلية لمشكلة القروض المتعثرة في المبحث التالي على المصرف الصناعي الذي وصلت لديه نسبة القروض المتعثرة إلى مستويات عالية جداً خلال سنوات الدراسة مقارنة مع بقية المصارف الأخرى، ومن ثم سيتم تحليل أسباب تعثر القروض لدى كافة المصارف وذلك من وجهة نظر موظفي الائتمان فيها.

[١٦٠] على الرغم من عدم وجود نسبة معيارية للقروض المتعثرة عالمياً ومحلياً وعدم تطرق معايير ومبادئ بازل لذلك، إلا إن الباحث ومن خلال قراءة عدد من الأبحاث المتصلة بذلك ومناقشة هذا الموضوع مع عدد من المصرفيين السوريين يمكنه القول بأنه يمكن اعتبار النسب التالية معيارية في ضوء الواقع الحالي للقطاع المصرف السوري :
النسبة مقبولة إذا كانت اقل من أو تساوي ١٠%
النسبة معتدلة إذا كانت أكبر من ١٠% وأقل أو تساوي ٢٠%
النسبة علية إذا كانت أكبر من ١٥% وأقل أو تساوي ٢٠%
النسبة عالية جداً إذا كانت أكبر من ٢٠%

المبحث الثالث ، القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري

أولاً : مصادر تمويل المصرف الصناعي

يعتمد المصرف الصناعي على مصادر عدة لتمويل نشاطاته الصناعية، ويبن لنا الجدول الآتي تطور مصادر التمويل لدى المصرف خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٨

بملايين الليرات السورية

البيـــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رأس المال	٢٥٧	٢٧٢	٢٩٣	٣٥٢	١٠٢٨	١١١٥	١١١٥	١١١٥	١١١٥
الاحتياطيات	١٦٦	١٨١	٢٠٣	٢٥٠	٤٣٨	٥٤٤	٥٤٤	٥٥٤	٥٧٥
الودائع	٥٢٢٥	٧٣٢٤	٩١٠٣	١٤٢٧٥	٢٢٥٦٧	٢١٢٩٢	٢٠٠٠٧	٢٠١٢٩	٢٦٩٣٣
التجهيز وإعادة الحسم لدى مصرف سورية المركزي	٢٩	٢٠	١٥١	١٤٧	٢٣٩	١٧٩٨	١١٠١	٦٦٨	٢٧٧
الأموال المستقرضة	٦١٠	٩٤٤	٦٨٦	١٣٢٨	٢٧٠٣	٣٤٦٦	٣٤١٩	٢٦١٦	١٧٣٥
المجموع	**٦٢٨٧**	**٨٧٤١**	**١٠٤٣٦**	**١٦٣٥٢**	**٢٦٩٧٥**	**٢٨٢١٥**	**٢٦١٨٦**	**٢٥٠٨٢**	**٣٠٦٣٥**

الجدول رقم (١٥) تطور مصادر تمويل المصرف الصناعي السوري (٢٠٠٠/٢٠٠٨) [١٦١]

من الجدول السابق نجد إن المصادر المالية للمصرف الصناعي تتألف من:

١ – الأموال الخاصة وهي رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة ، حيث بلغ رصيدها خلال العام ٢٠٠٠ حوالي ٤٢٣ مليون ل.س، وقد أوصى مجلس النقد والتسليف بزيادة رأسمال المصارف المتخصصة ومنها المصرف الصناعي إلى ١,٥ مليار ليرة سورية ، وفي عام ٢٠٠٨ بلغ رصيد الأموال الخاصة للمصرف الصناعي حوالي ١٦٩٠ مليون ل.س علماً بأن رأسمال المصرف الاسمي بلغ مليار ونصف المدفوع منه ١١١٥ مليون ل.س، ومن ثم تم صدور القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٩ والذي يطالب بزيادة رأس المال الاسمي لكل من

[١٦١] المصرف الصناعي السوري ، التقارير السنوية للسنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٨)

المصرف الصناعي والمصرف العقاري و مصرف التوفير و مصرف التسليف الشعبي من مبلغ /١,٥/ مليار ل.س إلى مبلغ /١٠/ مليارات ل.س و ذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون ، على أن تغطى هذه الزيادة على الشكل التالي[١٦٢] :

أ- نسبة ٢٥% من الأرباح السنوية الصافية لهذه المصارف.

ب- الأموال التي تخصصها الدولة لها وفق الإمكانات المتاحة .

٢ - المصادر الخارجية (الأموال المستقرضة)، وتشمل على نحو رئيسي الأموال المستقرضة من المصرف المركزي والقروض المستلمة من مؤسسات مالية أخرى منها محلي (مؤسسة التأمينات الاجتماعية السورية ومصرف التسليف الشعبي) وخارجي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية) وقد ازدادت هذه الأموال من ٦١٠ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٦٦ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ بمعدل زيادة قدرها ٤٦٨% لتعاود الانخفاض إلى ١٧٣٥ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨.

٣ - التجهيزات و إعادة الحسم لدى المصرف المركزي ، وقد ازدادت هذه الأموال من ٢٩ مليون ل.س في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٩٨ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ لتعاود الانخفاض في عام ٢٠٠٦ لتصل ٢٧٧ مليون ل.س في عام ٢٠٠٨.

ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في حجم الأموال المستقرضة خلال الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إلى توقف المصرف عن ممارسة بعض نشاطاته والقيام بتفعيل وضع التسويات لحل مشكلة الديون المتعثرة للمصرف.

٤ - الودائع والحسابات الجارية الدائنة والتي يقبلها المصرف وفقاً للقواعد المحددة في نظام عملياته، وقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٦٩٣٣ مليون ل.س ، وهي تشكل ٨٨ % من إجمالي مصادر تمويل المصرف.

---

١٦٢ موقع وزارة المالية السورية www.syrianfinance.org

ثانياً : غايات ومهام المصرف

أ – القروض والتسهيلات الائتمانية

يقدم المصرف أنواع متعددة من التسهيلات المصرفية للعملاء من القطاع العام والمشترك والتعاوني والخاص والحرفي وهي:

١- القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنتين لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج. وقد استند المصرف الصناعي في تمويل رأس المال العامل وتحديد نوع التسهيلات ومقدارها وتواريخ تسديدها إلى العناصر التالية:

أ. السمعة الأدبية.

ب. الوضع المالي للمتعامل وإمكانية التسديد .

ج. المبيعات (الفعلية والمتوقعة)

د. وضع السوق.

ه. تصنيف المتعامل.

و. بيان بالأموال الخاصة والأصول الثابتة

ز. ميزانيتان وبيانان دخل لسنتين ماليتين متتاليتين منها السنة السابقة وموازنة تقديرية يعتمدها المصرف.

٢ – القروض متوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات ، والقروض طويلة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة ، لغايات دعم صناعات جديدة أو توسيع الصناعات القائمة عن طريق شراء الآلات والمعدات والمركبات الآلية أو شراء الأراضي أو إقامة المباني اللازمة بموجب تراخيص رسمية أو ما يقوم مقامها ، ويستند البنك في تمويل رأس المال الثابت وتحديد نوع التسهيلات و مقدارها وتواريخ تسديد أقساطها إلى العناصر التالية [١٦٣]:

أ – السمعة الأدبية.

ب– الوضع المالي للمتعامل وإمكانية التسديد .

[١٦٣] نظام عمليات المصرف الصناعي السوري ، منشورات الإدارة لعامة ، دمشق ، ص٤

ج- دراسة جدوى اقتصادية .

د- بيان بالأموال الخاصة والأصول الثابتة.

ه- التصاميم الفنية للمشروع وبيان بالكلفة التقديرية والمدة اللازمة لإنجازه .

و-بيان بنوع الآلات والتجهيزات والمركبات الآلية المراد شراؤها وكلفتها .

٣ - الحسابات الجارية المدينة للقطاع العام والمشترك والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية الحرفية لتأمين احتياجاتها الضرورية من الأموال النقدية وتكون هذه الحسابات دائمة الحركة.

٤ - حسم السندات التجارية والصناعية .

٥ - شراء الشيكات والسحوبات للإطلاع بالاستناد إلى حاجتهم ووضعهم المالي وسمعتهم الأدبية.

٦ - السلف على عقود التصدير الجارية بينهم وبين المستوردين في الخارج بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

٧ - السلف لقاء وثائق الشحن للتصدير بالاستناد إلى حاجة المتعامل ووضعه المالي وسمعته الأدبية.

٨ - التسهيلات غير النقدية كالكفالات والقبولات.

و يبين لنا الجدول التالي تطور التسهيلات المنفذة حسب الأنواع خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨

بآلاف الليرات السورية

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حسم السندات	١٨٩٤٣٤٠	١٦١٠١٩٤	٢٠٩٣٢٩٥	٣٧١٣٦٩٠	١٠٢٠٧٦٠	٥٣٥٧١٠	٢٥١٧١٥	١٤٧٥٥٠
قروض قصيرة الأجل	١٩١٣٤٨٣	٣٢٠١٢٠٥	٦٩٥٦٣٠٥	٢٨٩١٠٤١	٢٤٢٥٧٧٤	١٩٠٢١٢٦	١٠٨٦٣٦٢	١٠٨٣٣٠٩
قروض متوسطة الأجل	٨١٠٢٧٠	٧٥٥٦٠٨	١٨٥١٥٨٧	٢٠١٨٢٧١	٢٢٥٤٩٣٢	٩٣٥٤٦٠	٣٦٩٨٠٢	٣٣٧٤٣٩
قروض طويلة الأجل	—	٢٤٢٥	١٠٨٢٨٩	١٥٥٨٨	٢٢٧٥٥	١٥٩٢١٢	١٠٣٢٩٠	٦٨٦٠٦

حسابات جارية مدينة	—	٢٨٦١٥	٢٢٣١٣٦٢	٣٠٦٥٧٩٨	٢٦١٤٢٦٣	٢٩٢٢٥٠	–	١٧٠٠٠
سلف على عقود التصدير	١٥٠٠٠	٣٩٦٤٨	١٣٥٥٠	٣٤٧٣٠	٤٨٥٦٥	٢٠٠٠٠	–	–
الكفالات	—	٨٢٨٣٦	١١٩٤٢	١٤٧٣٢٥	١١٩٤٣٠٦	٣٠٢٥٥٧٩	٥٨٣٨٧٤٢	٩٦٦٢٤٧٠
المجموع	٤٦٣٣٠٩٣	٥٧٢٠٥٣١	١٣٢٦٦٣٣٠	١١٨٨٦٤٤٣	٩٥٨١٣٥٥	٦٨٧٠٣٣٧	٧٦٤٩٩١١	١١٣١٦٣٧٤

الجدول رقم (١٦) تطور التسهيلات المنفذة حسب الأنواع خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٨

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١ – تركز اهتمام المصرف بالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل بنسب لا تقارن مع القروض الطويلة الأجل وإذا ما قورنت القروض القصيرة الأجل من جهة والمتوسطة الأجل من جهة أخرى نجد أن القروض القصيرة الأجل لها الأهمية النسبية العظمى ، وبالتالي نجد أن المصرف يقوم بتمويل الصناعات الصغيرة ذات الدورة السريعة لرأس المال ، ولا يولي اهتماماً للمشاريع الصناعية الكبيرة ذات الأهمية الإستراتيجية على الصعيد الاقتصادي الكلي وكما أنه نسي أو تناسى المتطلبات الخاصة بتمويل القطاع الصناعي والتي من أهمها تمويل طويل الأمد ولا يعمل المصرف الصناعي كمصرف تنموي بل يتخذ عمل المصارف التجارية .

٢ – قيام المصرف بمنح قروض بمبالغ كبيرة في عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ فقد منح في عام ٢٠٠٣ ما يزيد على ٦٩٥٦ مليون ل.س كقروض قصيرة الأجل و١٨٥١ مليون ل.س كقروض متوسطة الأجل و ١٠٨ مليون ل.س كقروض طويلة الأجل مرتفعاً بشكل قياسي عن العام الذي سبقه حيث كانت القروض قصيرة ٣٢٠١ مليون ل.س والقروض المتوسطة ٧٥٥ مليون ل.س وقد برز ذلك في حينه برغبته في زيادة التوظيفات واستمر الأمر كذلك في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ .

ويبين الجدول الآتي تطور التوظيفات حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٨

بملايين الليرات السورية

السنة	قطاع عام	قطاع مشترك	قطاع تعاوني	قطاع خاص وحرفي	المجموع
2000	163	57	-	4,925	5,145
2001	151	50	--	6,165	6,366
2002	50	--	--	7,732	7,782
2003	154	50	__	17,196	17,400
2004	154	50	--	22,434	22,638
2005	25	50	--	23,005	23,080
2006	149	-	-	21,433	21,582
2007	149	-	-	19,600	19,761
2008	149	-	-	18,498	18,647

الجدول رقم (١٧) تطور التوظيفات حسب القطاعات للأعوام ٢٠٠٠. ٢٠٠٨

يلاحظ أن توظيفات المصرف قد تركزت في القطاع الخاص والحرفي إذ تجاوزت ١٥,٥ مليار ل.س بالمتوسط في حين لم يتجاوز التوظيف في القطاع العام بالمتوسط ١٢٨ مليون ل.س وهذا التوجه برأي صحيح لأن وضع القطاع الصناعي العام في سوري غير جيد و أن أغلب مؤسساته غير كفؤة اقتصادياً وتحصل على التمويل من الخزينة العامة للدولة.

ب - **الخدمات المصرفية** يقدم المصرف الخدمات المصرفية للمتعاملين وللمراسلين وتشتمل بصورة خاصة على ما يلي:

١ -قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة

٢ -إصدار شهادات إيداع

٣ -إصدار الشيكات وإجراء الحوالات وتصديق الشيكات المسحوبة على المصرف وإصدار بطاقات الاعتماد.

٤ -تحصيل السندات والشيكات والسحوبات ووثائق الشحن

٥ -إبداء المشورة الفنية وتقديم المعلومات

٦ -مساهمات المصرف

٧ -تقديم القروض للعاطلين عن العمل بالتعاون مع هيئة مكافحة البطالة

ثالثاً :القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي السوري

تمهيد : لمعرفة الأهمية النسبية للقروض المتعثرة واتجاه تطورها في المصرف الصناعي قام الباحث بدراسة وتحليل تطور حجم القروض المتعثرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٩ في المصرف الصناعي السوري بدمشق وذلك بالرجوع إلى القوائم المالية المنشورة والسجلات المصرفية غير المنشورة والمتعلقة بهذا الموضوع ، وقد تم استخدام مؤشر القروض غير العاملة للوصول إلى أهداف الدراسة ، كما قام الباحث بدراسة تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩ وذلك كونها صمام الأمان لحماية رأسمال البنك من المخاطر المتعلقة بالنشاط الائتماني ، هذا بالإضافة إلى دراسة تطور حجم الفوائد والعمولات المعلقة في المصرف.[١٦٤]

أما بخصوص تحليل وتحديد الأسباب الرئيسية لتعثر القروض المصرفية فسيتم تناوله بالتفصيل في المبحث اللاحق.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد أي بيانات منشورة من قبل البنك المركزي السوري أومن قبل أي مصرف عام أو أي جهة رسمية أخرى حول حجم صافي القروض المتعثرة و نسبتها من الرصيد القائم للائتمان أو حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو حجم الفوائد والعمولات المعلقة سواء على مستوى مصرف معين أو على مستوى جميع المصارف.

وقد قام الباحث بالحصول على هذه البيانات للمصرف الصناعي من خلال المقابلات مع بعض مدراء المصرف وخاصة مدير التسليف ومدير المحاسبة ومدير التخطيط والإحصاء وذلك بعد الحصول على الموافقة من المدير العام للمصرف.

---

[١٦٤] يقوم البنك باحتساب قيمة الفوائد والعمولات المترتبة على القروض المتعثرة ويضيفها إلى رصيد القرض ، إلا أنه لا يدخل هذه الفوائد ضمن إيراداته وإنما يقيدها في حساب خاص هو حساب الفوائد المعلقة (الفوائد المحفوظة) حتى إطفاء القرض أو انتظام المقترض بالسداد ، وفي حال انتظام المقترض بالسداد ووفق الأسس التي حددتها تعليمات البنك المركزي يحق للبنك رد قيمة الفوائد والعمولات المعلقة واعتبارها ضمن حساب الإيرادات في السنة التي تم فيها اعتبار القرض عاملاً.

أ - تطور القروض المتعثرة بمعيار القروض غير العاملة

فيما يأتي جدول يبين تطور أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية " المحفظة الائتمانية "، وتطور أرصدة القروض غير العاملة، وتطور نسبة القروض غير العاملة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩

السنة	التسهيلات الإجمالية	الديون غير العاملة	نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات (%)
2000	5,145,000,000	1,473,000,000	28.63
2001	6,366,000,000	1,474,000,000	23.15
2002	7,782,000,000	1,630,000,000	20.95
2003	17,400,000,000	1,607,000,000	9.24
2004	22,638,000,000	2,447,000,000	10.81
2005	23,080,000,000	6,804,000,000	29.48
2006	21,582,000,000	11,810,000,000	54.72
2007	19,749,000,000	13,478,000,000	68.25
2008	19,383,000,000	13,906,000,000	71.74
2009	21,729,428,000	13,180,751,000	60.65

الجدول رقم (١٨) تطور القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري (٢٠٠٠/٢٠٠٩)[١٦٥]

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ما يلي :

١ - إن النمو الذي حصل في أرصدة القروض غير العاملة لدى المصرف الصناعي كان أعلى من معدل النمو في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ، حيث إن رصيد القروض غير العاملة في نهاية عام ٢٠٠٩ يزيد بما نسبته ٧٩٥% عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٠ في حين نسبة الزيادة في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة ٣٢٢%.

٢ - نجم عن نمو أرصدة القروض غير العاملة بمعدل يفوق معدل نمو أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ارتفاع كبير في نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية فقد

[١٦٥] المصرف الصناعي السوري، الإدارة العامة ، مديرية الحسابات ، دمشق ، ٢٠٠٩

ارتفعت النسبة من ٢٨,٦% في نهاية عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧١,٧٤% في نهاية عام ٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ٦٠%في عام ٢٠٠٩

٣ - إن الاتجاه العام لنسبة القروض غير العاملة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية قد أتخذ اتجاها تنازلياً خلال السنوات الأربعة الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٣) من الفترة التي غطتها الدراسة ، إلا إن الاتجاه العام للنسبة أتخذ منحنىً تصاعدياً خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) حيث ارتفعت النسبة من ١٠,٨% في نهاية عام ٢٠٠٤ لتصل أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت حوالي ٧١,٧٤%.

ب - تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وحجم الفوائد المعلقة

يبين لنا الجدول التالي تطور حجم مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها لدى المصرف الصناعي وكذلك حجم الفوائد والعمولات المعلقة ، وتطور صافي القروض غير العاملة والذي يمثل رصيد القروض غير العاملة مطروحاً منها الفوائد والعمولات المعلقة وأخيراً نسبة مخصص القروض والتسهيلات الائتمانية إلى صافي القروض غير العاملة وذلك خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩

السنة	التسهيلات الإجمالية	صافي الديون غير العاملة	مخصص الديون المشكوك فيها	الفوائد والعمولات المحفوظة	إجمالي الديون غير العاملة	نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى صافي الديون غير العاملة(%)
2000	5,145,000,000	1,473,000,000	14,905,963	580,718,367	2,068,624,330	1.01
2001	6,366,000,000	1,474,000,000	29,645,739	697,653,765	2,201,299,504	2.01
2002	7,782,000,000	1,630,000,000	45,961,292	879,392,172	2,555,353,464	2.82
2003	17,400,000,000	1,607,000,000	62,030,825	1,034,069,778	2,703,100,603	3.86
2004	22,638,000,000	2,447,000,000	122,349,255	1,225,059,216	3,794,408,471	5.00
2005	23,080,000,000	6,804,000,000	428,922,202	1,747,033,477	8,979,955,679	6.30
2006	21,582,000,000	11,810,000,000	877,190,621	2,527,172,584	15,214,363,205	7.43
2007	19,749,000,000	13,478,000,000	1,065,981,406	3,742,055,723	18,286,037,129	7.91
2008	19,383,000,000	13,906,000,000	1,065,981,406	5,023,140,009	19,995,121,415	7.67
2009	21,729,428,000	13,180,751,000	1,065,981,406	6,023,988,000	20,270,720,406	8.09

الجدول رقم (١٩) تطور حجم مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وحجم الفوائد المعلقة (٢٠٠٠/٢٠٠٩)[١٦٦]

يلاحظ من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول المشار إليه سابقاً ما يلي:

١ - إن النمو في رصيد مخصص القروض المشكوك في تحصيلها كان بمبالغ و معدلات عالية بين عامي ٢٠٠٤و ٢٠٠٧ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:

[١٦٦] المصرف الصناعي السوري، الإدارة العامة، مديرية الحسابات، دمشق، ٢٠٠٩

أ - قيام المصرف الصناعي بزيادة مخصص القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٦٠,٣ مليون ل.س خلال عام ٢٠٠٤ وبمبلغ ٣٠٦,٥ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥ و٤٤٨,٢ مليون ل.س خلال عام ٢٠٠٦ و١٨٨,٧ في عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أرصدة القروض غير العاملة لديه خلال الأعوام السابقة حيث من المعروف أن هناك ارتباط وثيق في حجم مخصص القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها وبين حجم القروض غير العاملة.

ب - قيام البنك المركزي السوري بتشديد إجراءاته الرقابية على أعمال الائتمان لدى البنوك وإعطاء أهمية خاصة لموضوع القروض غير العاملة وتكوين المخصصات

٢ - عدم قيام البنك خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بوضع مخصص للقروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها ويعزى السبب إلى وجود خسارة بدلاً من الربح إذ من أين سيخصص هذه المؤونات؟ .

٣ - على غرار ما حدث بخصوص نمو أرصدة القروض غير العاملة وأرصدة مخصصات القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها ، فقد كان النمو في أرصدة الفوائد والعمولات المعلقة خلال السنوات الأربعة الأولى من الفترة التي غطتها الدراسة ضمن المستويات المقبولة والمعدلات الطبيعية والمقبولة ، إلا أن معدلات النمو كانت عالية بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وقد حصل اكبر ارتفاع في رصيد الفوائد والعمولات المعلقة خلال هذه الفترة في عام ٢٠٠٨ إذ بلغت قيمة هذا الارتفاع ١٢٨١ مليون ل.س يليه الارتفاع الذي حصل في عام ٢٠٠٧ والبالغ ١٢١٤ مليون ل.س، ثم الارتفاع في عام ٢٠٠٩ والبالغ ١٠٠٠مليون ل.س.

٤ - إن نسبة تغطية مخصص القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها لصافي القروض غير العاملة لم تتجاوز في المتوسط ٥,٥% ، في حين إن نسبة التغطية المقبولة عالمياً تتراوح حول معدل ٩٠% ولعل أهم سبب في انخفاض هذه النسبة بشكل كبير يعود إلى المشاكل الكبيرة في المحفظة الائتمانية التي يعاني منها المصرف الصناعي.

رابعاً: تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر القروض في المصرف الصناعي السوري وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

من الأسباب الرئيسية للديون المتعثرة مجموعة الأسباب الخاصة بالظروف الاقتصادية المحيطة والتي تؤثر على نشاط الائتمان بالمصارف ، وعلى النشاط الذي يموله الائتمان ، وكلما كانت هذه الظروف تتصف بعدم الاستقرار كلما كان هناك مخاطر مرتفعة لعدم قدرة الشركات المقترضة والممولة عن طريق المصارف على إدارة مشروعاتهم بكفاءة وفاعلية في ظل ظروف عدم التأكد عما سيكون عليه الحال مستقبلا .

لذلك سيتم في هذا المبحث دراسة طبيعة العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري وبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ، وهذه المؤشرات هي :

١ – معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

٢ – معدل التضخم

و سيتم تحليل العلاقة بين نسبة الديون غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية من جهة والمؤشرات الاقتصادية المشار إليها أعلاه من جهة أخرى وذلك باستخدام معامل الارتباط.

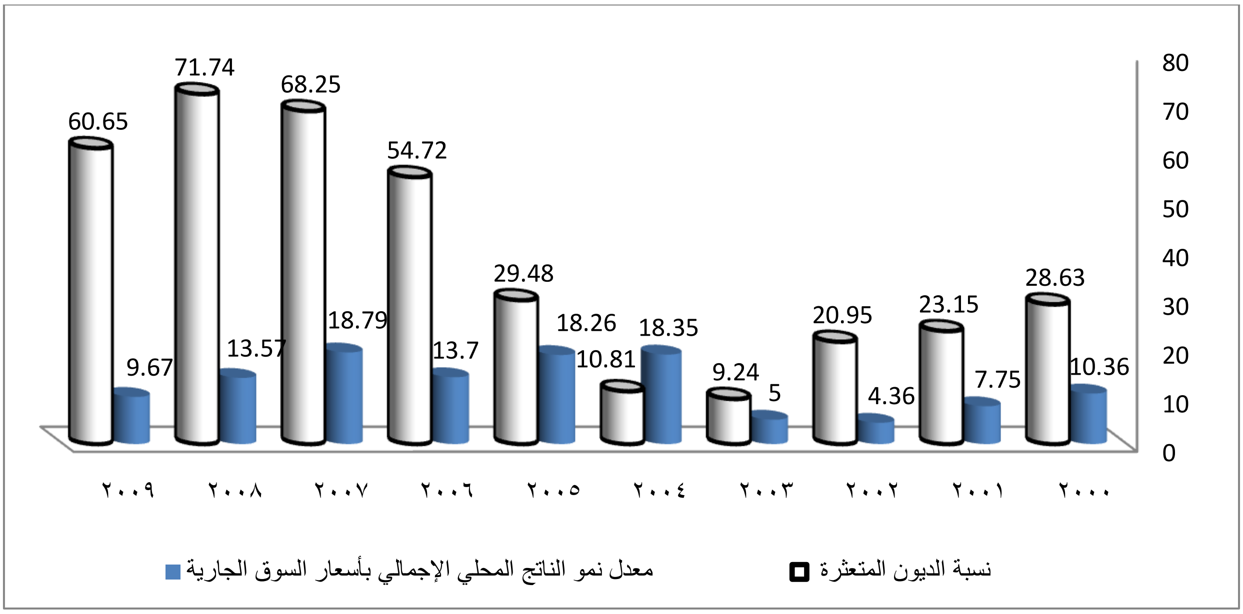
١ – تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية		نسبة الديون المتعثرة من رصيد التسهيلات (%)
	بملايين الليرات[١٦٧]	معدل النمو (%)[١٦٨]	
2000	903,944	10.36	28.63
2001	974,008	7.75	23.15
2002	1,016,500	4.36	20.95
2003	1,067,300	5.00	9.24
2004	1,263,100	18.35	10.81
2005	1,493,800	18.26	29.48
2006	1,698,500	13.70	54.72
2007	2,017,600	18.79	68.25
2008	2,291,400	13.57	71.74
2009	2,513,000	9.67	60.65

جدول رقم (٢٠) تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

[١٦٧] البنك المركزي السوري ، النشرة الإحصائية الربعية ، أعداد مختلفة

[١٦٨] تم احتسابها من قبل الباحث



شكل رقم (٢) تطور الديون المتعثرة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال السنوات (٢٠٠٠– ٢٠٠٩)

لدى احتساب معامل الارتباط بين نسبة الديون المتعثرة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية تبين أن هناك علاقة طردية مقدارها (٠,٣٦) ، وهي نتيجة غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً ، لأن وجود نمو في الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الوضع الاقتصادي للدولة في حالة تحسن ، وأن القطاعات الاقتصادية المختلفة بوضع جيد ، الأمر الذي يوفر للمستثمرين والأفراد على حد سواء حالة من التفاؤل في المستقبل ، ويؤدي إلى زيادة إقبالهم على الاستثمار والإنفاق ، فيقدمون على الحصول على القروض من المصارف لتمويل استثماراتهم ، كما أن قدرة العملاء على سداد أقساط القروض و الفوائد المستحقة عليهم ستتحسن ، وعليه فإن حجم القروض لدى البنوك سيزيد بمعدلات تفوق معدلات نمو القروض المتعثرة ، الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض نسبة الديون المتعثرة من حجم القروض لدى البنوك ، لذلك كان من المفروض من الناحية الاقتصادية أن تكون العلاقة السابقة عكسية .

ويمكن تفسير زيادة الديون المتعثرة في المصرف الصناعي السوري على الرغم من أن وضع الاقتصاد في حالة جيدة ، إلى احد الأسباب التالية منفصلةً أو مجتمعةً :

١ – سوء نية العملاء وعدم رغبتهم بسداد القروض المستحقة عليهم أو عدم كفاءة إدارتهم لمشاريعهم الممولة.

٢ – سوء إدارة البنك ونقص الكوادر الكفؤة وعدم استناد القرار الائتماني على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول والاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني.

٣ – قيام المقترضين باستثمار الأموال في الأنشطة العقارية والمضاربات لأنها تدر دخلاً أعلى من الدخل الصناعي.

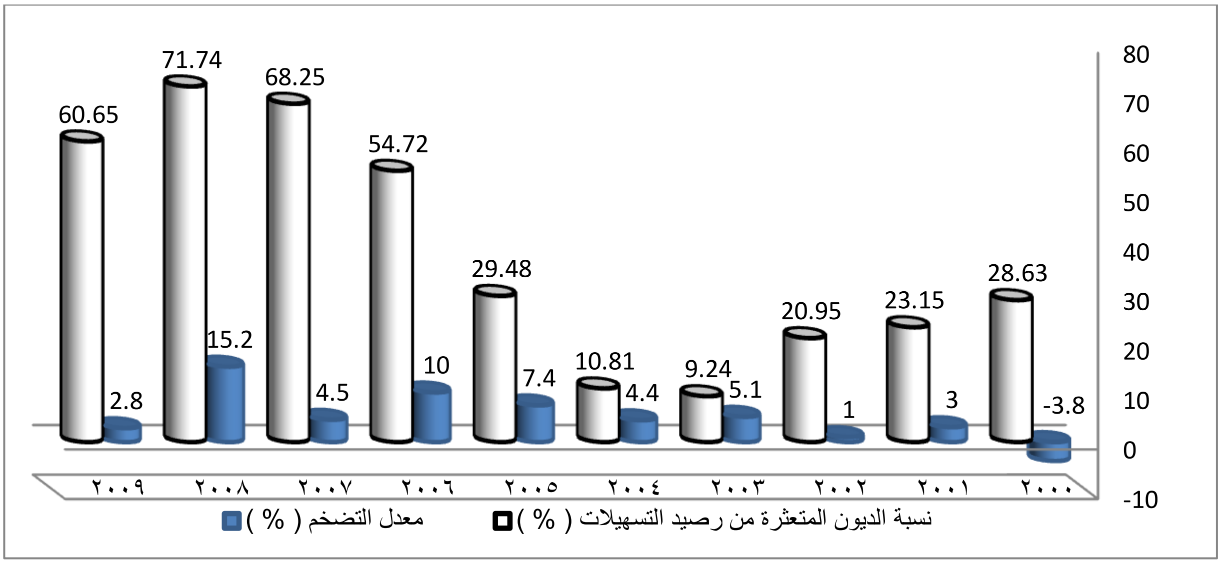
٤ – اعتماد المقترضين على المصرف بشكل كامل عند إقامة المشروع الأمر الذي يعرض المنشأة للخطر لأن جميع أرباحها قد لا تكف لتسديد الأقساط مع الفوائد.

٥ – عدم وجود إدارة كفوءة لمتابعة تنفيذ القروض والتأكد من إنفاق القرض على المنشأة.

٢ – تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية و بين معدل التضخم

السنة	معدل التضخم (%)	نسبة الديون المتعثرة من رصيد التسهيلات (%)
2000	-3.8	28.63
2001	3.0	23.15
2002	1.0	20.95
2003	5.1	9.24
2004	4.4	10.81
2005	7.4	29.48
2006	10.0	54.72
2007	4.5	68.25
2008	15.2	71.74
2009	2.8	60.65

جدول رقم (٢١) تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية وبين معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٩)



شكل رقم (٣) تطور نسبة القروض غير العاملة ومعدل التضخم خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩

لدى احتساب معامل الارتباط بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل التضخم تبين أن هناك علاقة طردية جيدة مقدارها (٠,٤٩) وهي أيضاً نتيجة غير مقبولة من وجهة نظر اقتصادية ، لأن القيمة الحقيقية للمبالغ المقترضة من قبل العميل سوف تنخفض بوجود التضخم (الذي يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود نتيجة زيادة عرض النقود بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي)، مما يساعده على تسديد أقساط القرض الممنوح له بيسر. الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض نسبة الديون المتعثرة من حجم القروض ، لذلك كان من المفروض من وجهة النظر الاقتصادية أن تكون العلاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل التضخم[١٦٩] .

[١٦٩] في حال لم يتم أخذ عام ٢٠٠٨ ضمن العينة (لأن معدل التضخم خلال هذا العام كان شاذاً بالمقارنة مع السنوات الأخرى حيث حصلت طفرة غير طبيعية في معدل التضخم في سوريا في أعقاب(دخول رأس المال الطيار ، عودة جزء كبير من المغتربين)) فإن معامل الارتباط سيصبح ٠,٢٢ .

خامساً: تحليل طبيعة العلاقة بين تعثر القروض في المصرف الصناعي السوري و أحد أهم المؤشرات المصرفية (هامش سعر الفائدة) :

سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض وبين هامش سعر الفائدة [١٧٠]وذلك استناداً استناداً إلى بيانات سلسلة زمنية مقدارها (٥) سنوات وهي تغطي الفترة من عام٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ ولم يتم أخذ الأعوام السابقة لعام ٢٠٠٥ ضمن العينة لأنها هامش سعر الفائدة خلال هذه الأعوام كان ثابتاً بالمقارنة مع السنوات الأخرى.

تم اعتماد هامش سعر الفائدة لأغراض التحليل لأن هامش سعر الفائدة يعكس درجة مخاطر الائتمان لدى البنوك، فكلما ارتفعت درجة مخاطر القروض كلما زادت البنوك من هامش سعر الفائدة لكي تحافظ إدارة البنوك على مستوى معين من الأرباح يمكنها من تحقيق معدلات العائد التي يطلبها أو يتوقعها المساهمون.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن رفع الهامش يتم في العادة نتيجة واحدة في الحالات التالية:

١ - رفع سعر فائدة الإقراض مع تثبيت سعر فائدة الإيداع.

٢ - رفع سعر فائدة الإقراض بمعدل يفوق سعر فائدة الإيداع.

٣ - رفع سعر فائدة الإقراض مع تخفيض سعر فائدة الإيداع.

٤ - خفض سعر فائدة الإيداع مع تثبيت سعر فائدة الإقراض.

٥ - خفض سعر فائدة الإيداع بمعدل يفوق سعر فائدة الإقراض.

لتحليل طبيعة العلاقة بين هامش سعر الفائدة وبين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية ، تم احتساب الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع بأنواعها المختلفة مثقلاً بالوزن النسبي لكل نوع من أنواع هذه الودائع (الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل) ، كما تم احتساب الوسط المرجح لأسعار الفائدة على

[١٧٠] هامش سعر الفائدة هو الفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض وسعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على الودائع

القروض والتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة مثقلاً بالوزن النسبي لكل نوع من أنواع هذه القروض والتسهيلات (حسابات الجاري المدين ، والقروض والسلف ، والكمبيالات و الأسناد المخصومة) وذلك للفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٩

السنة	الوسطي المرجح لسعر فائدة الإقراض (%)	الوسطي المرجح لسعر فائدة الإيداع (%)	هامش سعر الفائدة % [171]	نسبة القروض غير العاملة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية(%)
2005	9.01	7	2.01	29.84
2006	9.61	6.48	3.13	54.72
2007	10.01	6.34	3.67	68.25
2008	9.59	6.01	3.58	72.11
2009	9.47	5.47	4.00	60.65

جدول رقم (٢٢) تحليل العلاقة بين نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى المصرف الصناعي وبين هامش سعر الفائدة المصرفية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

لدى احتساب معامل الارتباط بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم القروض وبين هامش سعر الفائدة المصرفية تبين أن هناك علاقة طردية قوية جداً مقدارها ٩٠% وهي نتيجة مقبولة منطقياً واقتصادياً ، وبطبيعة الحال فإن العلاقة بين هامش سعر الفائدة وبين نسبة القروض غير العاملة تتأثر بشكل كبير في الحالات التي يكون ارتفاع الهامش فيها ناجماً

[171] تم احتساب البيانات المتعلقة بهامش سعر الفائدة استناداً للنشرة الإحصائية الربعية الصادرة عن البنك المركزي السوري /أعداد مختلفة/

عن ارتفاع سعر فائدة الإقراض ، إذ إن ارتفاع سعر فائدة الإقراض يؤدي إلى زيادة العبء على المقترضين مما يحد من قدرتهم على التسديد .

المبحث الرابع : تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك السورية

بلغ عدد أفراد عينة موظفي الائتمان في البنوك المشمولة بالدراسة الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة (٨٧)موظفاً ،ويبين الملحق (٢/أ) تحليل إجاباتهم على الأسئلة الواردة في الاستبانة ، وفي ضوء ذلك تم احتساب مجموع التكرارات الترجيحية للإجابات على كل سؤال من أسئلة الاستبانة ، ومن ثم تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الانحراف للإجابات على كل سؤال من الأسئلة الواردة في الاستبانة ، وقد جاءت النتائج على النحو المبين في الملحق (٢/ب) .

ولدى تحليل أسباب تعثر القروض المصرفية لدى البنوك التجارية السورية من وجهة نظر موظفي الائتمان والمبينة في الملحقين المشار إليهما أعلاه تبين ما يلي :

- ❖ إن مجموعة أسباب التعثر المتعلقة بالمقترض جاءت في المرتبة الأولى بين مجموعات الأسباب التي تؤدي إلى زيادة مشكلة القروض المتعثرة حيث بلغ المتوسط العام للإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذه المجموعة من الأسباب (٤,٠١) ، وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك نفسه وبلغ المتوسط العام للإجابات على الأسئلة المتعلقة بهذه المجموعة من الأسباب (٣,٦٣) ،أما مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والمحيطة بالعميل فقد جاءت في المرتبة الأخيرة وبلغ المتوسط الحسابي للإجابات على هذه المجموعة من الأسئلة (٣,٢١) .

- ❖ يعتقد موظفي الائتمان في البنوك أن أهم سبب من أسباب تعثر القروض يعود إلى عدم الدقة في الدراسات الائتمانية سواء أكان ذلك ناجماً عن ضعف تأهيل موظفي الائتمان أم ناجماً عن الضغوط التي تمارسها إدارات البنوك في مجال التوسع في منح القروض ، مما ينجم عنه عدم ايلاء موظفي الائتمان الاهتمام الكافي

للدراسات الائتمانية ، وقد بلغت درجة تأثير هذا العامل (٤,٣٧) من أصل السقف الأعلى لدرجة التأثير البالغ (٥) ، تلاه من حيث الأهمية البند المتعلق بعدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ وبدرجة تأثير مقدارها (٤,٣٣) ، واعتقد إن التحري الجيد عن صفات العميل وعلاقته بالآخرين سوف يخفف إلى حد ما من مخاطر هذا العامل ، وفي المرتبة الثالثة جاء البند المتعلق بقيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك وهذا السبب خارج عن سيطرة البنك ، إلا أنه يمكن التقليل من أثره من خلال قيام البنك بالتحري الفعلي عن العميل ، وفي المرتبة الرابعة كان هناك سببان بدرجة تأثير مقدارها (٤,٠٦) هما :

- عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض ، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم دقة الدراسات الائتمانية ، والى عدم صحة البيانات التي يقدمها المقترض للبنك ، كما أن تغير الظروف الاقتصادية يساعد في وجود اختلالات في التدفقات النقدية لدى المقترض.
- عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر، وبالتالي فإن الخيارات التي تتوفر للبنك لمعالجة وضع القرض تكون محدودة جداً .

أما العوامل والأسباب الأخرى التي يرى موظفي البنوك أن لها تأثير قوي أو قوي جداً (بدرجة أربعة فأكثر) على تعثر القروض المصرفية في البنوك السورية فكانت :

- قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض ، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تطبيق أنظمة آلية مناسبة لصرف مبلغ القرض تضمن إنفاق حصيلة القرض للغاية التي منح لأجلها .
- اعتماد قرار منح الائتمان على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول

- توسع المقترض في الاقتراض ، ويمكن التخفيف من حدة هذا العامل من خلال تفعيل أنظمة متابعة المقترضين لدى البنوك ، هذا بالإضافة إلى تضمين عقود الاقتراض شروطاً تحد من مثل هذا التصرف

ومن الجدير بالذكر أن هناك سببان جاءا في المرتبة اللاحقة و بدرجة تأثير مقدارها (٣,٩٥) هما تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان – المحسوبية – " و" عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك" .

❖ جاء ترتيب البند " عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان " في المرتبة (٢٩) من حيث أهمية التأثير وبدرجة أهمية مقدارها (٣,١٨) ،في حين اعتبر عدم دقة الدراسات الائتمانية أهم سبب من أسباب تعثر القروض من وجهة نظر موظفي الائتمان في البنوك حيث بلغت درجة أهميتها (٤,٣٧) . ويمكن الاستنتاج من ذلك أن سبب الضعف الكامن في إجراء الدراسات الائتمانية ليس ناجماً عن وجود نقص في الكادر الإداري في أقسام الائتمان ، وإنما عن عدم تأهيل هؤلاء الموظفين بشكل جيد وكافٍ للقيام بإجراء عمليات الدراسة والتحليل لطلبات الائتمان بالمستوى المطلوب ، ويوصي الباحث بزيادة مستوى تأهيل العاملين في الائتمان في البنوك السورية وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته ، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة ، وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال.

❖ لم تكن هناك فروق كبيرة في المتوسط العام للإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبانة بين البنوك المختلفة التي تم توزيع الاستبانة عليها ،و يظهر ذلك واضحاً من قيمة كل من الانحراف المعياري و معامل الاختلاف للإجابات[١٧٢] ، وبهذا الخصوص تبين أن المتوسط العام لمعامل الاختلاف لكافة الأسئلة لدى كافة البنوك مجتمعة بلغت (٠,٢٥)[١٧٣] وهذه القيمة لمعامل الانحراف تعتبر جيدة حيث إن النسبة المقبولة لهذا المعدل تتراوح بين (٠,٢) و (٠,٣) ، مما يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في الإجابات.

[١٧٢] انظر الملحق ٢/ج المتضمن تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة.
[١٧٣] تم احتساب هذه القيمة من قبل الباحث استناداً للملحق ٢/ج المتضمن تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة.

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات – النتائج والتوصيات

المبحث الأول : المنهجية المتبعة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

المبحث الثالث : نتائج الدراسة والتوصيات

المبحث الأول : المنهجية المتّبعة

أولاً : مجتمع وعينة البحث

تتكون عينة الدراسة من أربعة مصارف تجارية سورية هي (المصرف التجاري السوري ، المصرف الصناعي ،مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل)

وقد تم اختيار عينة الدراسة من العاملين في مجال التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية السورية ، سواء كانوا مدراء في الإدارة العليا للتسهيلات ،أو رؤساء أقسام في دوائر التسهيلات أو موظفي ائتمان في الفروع.

ثانياً : مصادر البيانات(Data Sources)

١ . البيانات الثانوية:(Secondary Data)

تم الحصول على البيانات الثانوية من مصادر منشورة كالكتب والمقالات المتخصصة والتقارير والإحصاءات الخاصة بالبنوك والبحوث العلمية والرسائل الجامعية .

٢ . البيانات الأولية (Primary Data)

نظراً لعدم إمكانية الحصول على البيانات المتعلقة بالقروض المتعثرة بشكل شهري أو نصف سنوي ولفترة زمنية طويلة بسبب التزام المصارف بمبدأ السرية المصرفية وعدم استعدادها لإطلاع من ليس له علاقة على البيانات الخاصة بالعملاء فقد تعذر على الباحث التوصل إلى نموذج اقتصاد قياسي جيد ومقبول اقتصادياً وإحصائياً لتقدير سلوك نسبة القروض المصرفية المتعثرة باعتبارها متغير تابع استناداً إلى بعض المؤشرات الاقتصادية والمصرفية باعتبارها متغيرات مستقلة، وبالتالي فإنه من غير الممكن دراسة أسباب تعثر القروض المصرفية من خلال الدراسة التفصيلية للبيانات المتوفرة في ملف المقترض لدى البنك ولا من خلال تحليل حركة القرض والحسابات الأخرى للمقترض.

لذا قام الباحث بإعداد وتصميم استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة بعد استعراض و الإطلاع على الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بموضوع القروض المتعثرة.[174]

ثالثاً : تصميم الاستبانة

نوقشت الاستبانة التي أعدها الباحث مع عدد من الأساتذة في كلية الاقتصاد لإعداد ملاحظاتهم وإجراء التعديلات عليها ، وبعدها تم توزيع ثلاثة نماذج من الاستبانة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة (pilot study) ، تمثلت في ضباط ائتمان رئيسيين في أربعة مصارف تجارية سورية هي (المصرف الصناعي ، المصرف التجاري ، مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، المصرف الدولي للتجارة والتمويل) وذلك للتعرف على مدى فهمهم للعبارات والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها وسهولتها وقد قام الباحث بالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أدلت بها تلك المصارف وأجريت التعديلات اللازمة على بعض أسئلة الاستبانة.

قسمت الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية كالتالي:

الجزء الأول : يتضمن المعلومات المتعلقة بالبيانات التعريفية للعينة وتتمثل في (المؤهل العلمي ، و عدد سنوات الخبرة ، و المستوى الوظيفي)

الجزء الثاني : ويتضمن (٣٤) سؤلاً تهدف إلى معرفة أهم العوامل التي تؤدي إلى تعثر القروض وفق ثلاثة محاور رئيسية هي:

* مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك المقرض ويستدل عليها من الأسئلة (١الى ٢٠) .

---

[174] من أهم الدراسات السابقة التي تم الاستناد اليها في اعداد الاستبانة ما يلي:

- دراسة جمال أبو عبيد بعنوان : - القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية " الأسباب والآثار والحلول الممكنة : دراسة تحليلية " -عمان ، ٢٠٠٣
- دراسة برهان عمر بعنوان " التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب " ، فلسطين ، ٢٠٠٣

* مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية ويستدل عليها من الأسئلة (٢١ إلى ٢٧) .

* مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل المقترض ويستدل عليها من الأسئلة (٢٨ إلى ٣٤) .

لقد تم استخدام مقياس ليكرت لتحليل الإجابات وتحديد درجة تأثير كل عامل من العوامل الواردة في الاستبانة على مشكلة القروض المتعثرة ، حيث أعطى خمسة أوزان ترجيحية لإجابات المستجيبين على أسئلة الاستبانة و المتعلقة بالعوامل المؤثرة في مشكلة القروض المتعثرة هي ٥-٤-٣-٢-١ لكل من الإجابات تأثير قوي جداً - تأثير قوي - تأثير معتدل - تأثر ضعيف - تأثير ضعيف جداً على التوالي ، وبعد ذلك قام الباحث بضرب كل وزن بعدد الإجابات (التكرارات) لكل سؤال ومن ثم قسمة مجموع الأوزان على (عدد المستجيبين) وذلك حتى يتم تحديد مدى قوة العامل المؤثر في إيجاد القروض المتعثرة من وجهة نظر المستجيبين.

الجزء الثالث : تناول أهم الشروط التي يتبعها البنك في منح التسهيلات المصرفية بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة للحد من تعثر الديون المصرفية . وتكون من سؤالين

رابعاً: إجراءات توزيع الاستبانة تم توزيع استبانة الدراسة على عينة مكونة من (١٠٠) شخصاً من موظفي الائتمان ومدراء الفروع في البنوك التجارية عينة الدراسة، وذلك بالتعاون مع المسؤول الأول عن النشاط الائتماني في كل بنك من هذه البنوك .استغرقت عملية توزيع الاستبانات ومتابعتها وتجميعها ما يقارب ٤ أسابيع، وقد بلغ عدد الاستبانات التي تمت إعادتها إلى الباحث من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة (٨٧) أي بنسبة استجابة (٨٧%) وهي نسبة (عالية) .ويوضح الجدول التالي رقم (٢٣) عدد الاستبانات الموزعة والمجاب عليها من المصارف المختلفة

اسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاستجابة
المصرف الصناعي	٣٠	٢٨	٩٣%
المصرف التجاري السوري	٢٠	١٢	٦٠%
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	٢٥	٢٥	١٠٠%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢٥	٢٢	٨٨%

خامساً : صدق الأداة وثباتها

لاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها المختلفة وإذا ما كانت إجابات أفراد العينة على الفقرات المختلفة موزعة توزيعاً طبيعياً ، تم احتساب (استخراج) معامل الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة آلفا كرونباخ ( ) Chronbach s Alpha ، وتبين من النتائج أن قيمة آلفا تعادل (٧٨%) وهذه النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً التي قدرها (٦٠%). وهذا ما يعني أنه إذا وزعت الاستبانة على عينة أخرى غير عينة الدراسة في أوقات مختلفة فهناك احتمال قدره (٧٨%) للحصول على نفس النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة .

سادساً: وصف خصائص العينة

تبين الجداول من رقم (٢٤) إلى الرقم (٢٦) نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات التعريفية لعينة الدراسة والتي تشمل (**عدد سنوات الخبرة العملية** ، **المؤهل العلمي** ، **المستوى الوظيفي**) وكانت نتائج التحليل كالتالي:

– عدد سنوات الخبرة العملية

عدد سنوات الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
١ – ٥	٣٩	%٤٤,٨
٦ – ١٠	٣٢	%٣٦,٨
١١ – ١٥	٩	%١٠,٣
١٦ – ٢٠	٧	%٨
٢١ سنة فما فوق	٠	%٠
المجموع	**٨٧**	**%١٠٠**

جدول رقم (٢٤) توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرتهم المصرفية

يلاحظ من الجدول رقم (٢٤) أن أصحاب الخبرات المتوسطة والطويلة والذين لديهم خبرات في مجال إدارة مخاطر الائتمان ٥ سنوات فأكثر يشكلون ما نسبته ٥٥,٢ % من عينة الدراسة ، مما يعكس مهنية وخبرة عينة الدراسة ومسؤولية عالية نسبياً في الإجابة على أسئلة الاستبانة.

- المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إجازة	٥٨	%٦٦,٧
دبلوم	١٥	%١٧,٢
ماجستير	١٣	%١٤,٩
دكتوراه	١	%١,١
المجموع	**٨٧**	**%١٠٠**

جدول رقم (٢٥) توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

يلاحظ من الجدول رقم (٢٥) أن هناك ارتفاعاً واضحاً في نسبة حملة درجة الإجازة الجامعية للعاملين في مجال إدارة مخاطر الائتمان حيث تعدت نصف عينة الدراسة ،كما أن هناك نسبة ٣٣,٣% من حملة الشهادات العليا ، وهذا يعكس ارتفاع الكفاءات العلمية لدى عينة الدراسة ، ويعطي مؤشراً أن أفراد العينة من ذوي المعرفة والإطلاع على موضوع الدراسة ،وبالتالي يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم على أسئلة الاستبانة.

- **المستوى الوظيفي:**

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الوظيفي
٨٠,٥%	٧٠	موظف ائتماني
١٤,٩%	١٣	رئيس قسم
٤,٦%	٤	مدير
١٠٠%	**٨٧**	**المجموع**

جدول رقم (٢٦)   توزيع أفراد العينة حسب مسميات الوظيفة

يشير الجدول رقم (٢٦) إلى أن معظم أفراد العينة كانوا من موظفي الائتمان حيث بلغت نسبتهم حوالي (٨٠,٥%)وكان عددهم (٧٠) وان هناك ما نسبته (١٥%) من أفراد العينة رؤساء أقسام و ٥% مدراء .

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

في ضوء تحليل عناصر مشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية السورية تمت صياغة الفرضيات التالية:

١) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٢) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٣) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف المشمولة بالدراسة.

٤) لا توجد علاقة بين حجم المحفظة الائتمانية من جهة ونسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٥) لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

٦) لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

وسيتم فيما يلي اختبار هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

لمناقشة هذه الفرضية يجب أولاً معرفة اتجاهات موظفي الائتمان حول المجموعة الأولى من الأسئلة والمتعلقة بالمتغيرات التابعة لإدارة البنك.

رقم السؤال	محتوى السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٠١	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية .	4.38	0.78	0.88
٠٤	اعتماد قرار منح الائتمان على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول.	4.05	0.94	0.81
٠٩	عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.	4.07	0.73	0.81
٠١٦	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها	4.07	0.86	0.81
٠٢	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	3.94	0.85	0.79
٠١١	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " المحسوبية "	3.95	0.81	0.79
٠١٨	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية	3.8	0.78	0.76
٠٦	زيادة درجة التركز الائتماني لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	3.71	0.95	0.74
٠٨	عدم تناسب قيمة القرض مع احتياجات العميل الفعلية.	3.63	0.76	0.73
٠١٠	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	3.66	0.79	0.73
٠١٢	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى .	3.56	0.97	0.71
٠٢٠	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	3.54	1.13	0.71
٠١٩	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	3.52	0.94	0.7
٠١٥	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	3.43	0.95	0.69
٠٣	عدم الدقة في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض "للحصول على القرض" .	3.38	0.93	0.68

٠٥	التركيز في منح الائتمان لقطاع أو نشاط اقتصادي معين.	3.24	0.95	0.65
٠١٣	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	3.18	0.88	0.64
٠١٤	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	3.22	0.89	0.64
٠٧	السماح للمقترض باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة	3.16	0.87	0.63
٠١٧	وجود علاقات عمل و مصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين.	3.15	1.08	0.63
	معدل الأوساط الحسابية	3.63	0.89	0.73

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي و من خلال استخدام البيانات الواردة في الملحق رقم ٢/ب ، أن المتوسطات الحسابية وحسب الأهمية النسبية لكل سبب من أسباب تعثر القروض والمتعلقة بالبنك هي كما يلي :

جدول رقم (٢٧)متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ – بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات موظفي الائتمان على هذه المجموعة من الأسئلة ككل (٣,٦٣) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) ، مما يدعو إلى رفض فرضية العدم الأولى ، ولتأكيد النتيجة فقد تمت الاستعانة باختبار t (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وذلك لاختبار الفرضية الأولى وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

One-Sample T-Test

مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك (١– ٢٠)	قيمة الاختبار = ٣					
	قيمة t	عدد درجات الحرية(df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper

One-Sample T-Test

مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنك (١– ٢٠)	قيمة الاختبار = ٣					
	قيمة t	عدد درجات الحرية(df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	18.12	86	.000	.63218	.5629	.7015

الجدول رقم (٢٨) نتائج اختبار t للفرضية الأولى

من الجدول السابق يتضح لنا أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (١٨,١٢) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية(٨٦)[١٧٥] ، كما يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) ، و عليه لا يمكن قبول الفرضية العدمية الأولى و نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

٢ – قيام موظفي الائتمان بالإجابة بموافقة عالية تجاه تأثير العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك على تعثر القروض المصرفية، حيث كانت المتوسطات الحسابية لجميع الأسئلة تزيد عن (٣,١) وهي أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) .[١٧٦]

٣ – لم تختلف إجابات موظفي الائتمان على مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك ، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها ، حيث نجد أن الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية قليلة جداً ، مما يزيد الثقة في النتائج ويشير بوضوح إلى اتفاق معظم أفراد العينة في إجاباتهم.

---

[١٧٥] أن قاعدة القرار المتبعة في قبول أو رفض فرضية العدم هي **قبول الفرضية العدمية** إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أو إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من (٠,٠٥) ، **ورفض الفرضية العدمية** إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، أو إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أقل من (٠,٠٥)

[١٧٦] تزداد أهمية السبب (السؤال) في أثره على مشكلة القروض المتعثرة كلما زاد وسطه الحسابي، كما تقل أهميته كلما قل وسطه الحسابي ، كما يعتبر السؤال مهما كلما قل انحرافه المعياري عن الواحد الصحيح وتقل أهميته كلما زاد عن الواحد الصحيح.

٤ – إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية هو عدم الدقة في الدراسات الائتمانية ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٤,٣٨) أي (٨٨%) ، وإن أقل العوامل تأثيراً من ناحية البنك هو وجود علاقات عمل و مصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين ، وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل(٣,١٥) أي(٦٣%) .

و لمعرفة وتحديد درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات تم استخدام مقياس إحصائي مناسب وهو معامل الارتباط PEARSON، حيث كانت نتائج التحليل على النحو التالي:

Correlations

			تعثر القروض
مجموعة العوامل و الأسباب المتعلقة بالبنك	Pearson Correlation	(درجة الارتباط)	.864**
	Sig. (2-tailed)	مستوى المعنوية	.000
	N	عدد المشاهدات	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من خلال ما سبق أن درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك و الديون المتعثرة قوية جداً إذ بلغت (٨٦%) ، كما أن مستوى المعنوية كان صفر وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠١)، وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي أن البنوك تساهم بما نسبته (٣٣,٤٣%)[١٧٧] في الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك السورية.

في ضوء ما تقدم يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

[١٧٧] قام الباحث بتحليل نتائج الدراسة للتعرف على دور و مساهمة كل من البنك والعميل والأسباب الخارجة عن إرادة الطرفين في وجود القروض المتعثرة والملحق رقم ٣ يوضح ذلك.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية.

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي و من خلال استخدام البيانات الواردة في الملحق رقم ٢/ب أن المتوسطات الحسابية وحسب الأهمية النسبية لكل سبب من أسباب تعثر القروض والمتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة هي كما يلي

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ - بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات موظفي الائتمان على هذه المجموعة من الأسئلة ككل (٣,٢١) ، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) ، مما يدعو إلى رفض فرضية العدم الثانية ، ولتأكيد النتيجة فقد

رقم السؤال	محتوى السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٢١.	تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد .	3.63	0.84	0.73
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية) .	3.51	1.03	0.7
٢٣.	تغير التشريعات و الأنظمة المتعلقة بمجال عمل المقترض.	3.45	0.8	0.69
٢٢.	حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها .	3.25	1.04	0.65
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	2.95	0.99	0.59
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	2.91	1.02	0.58
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	2.82	0.82	0.56
	معدل الأوساط الحسابية	3.21	0.93	0.64

تمت الاستعانة باختبار t (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وذلك لاختبار الفرضية الثانية وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

One-Sample T-Test

	قيمة الاختبار = ٣					
مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل (٢١- ٢٧)	قيمة t	عدد درجات الحرية (df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
	3.30	86	.001	.21816	.0871	.3492

الجدول رقم (٣٠) نتائج اختبار t للفرضية الأولى

ويلاحظ من الجدول رقم (٣٠) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠٥) وعليه لا يمكن قبول الفرضية العدمية الثانية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية .

٢ - لم تختلف إجابات موظفي الائتمان على مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها حيث تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي (٣) الذي يدل على وجود تأثير معتدل للعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة على تعثر القروض .

٣ - إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية من ناحية الظروف الاقتصادية العامة هو تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٣,٦٣) أي (٧٣%) ، وهذا السبب خارج عن سيطرة كلٍ من البنك والمقترض على حدٍ سواء ، إلا أنه يمكن التقليل من أثره من خلال توخي الحيطة والحذر في الدراسات الائتمانية التي تقوم بها البنوك ، أما أقل

العوامل تأثيراً هو التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل(٢,٨٢) أي(٥٦%) .

وعند استخدام مقياس PEARSON CORRELATION لمعرفة وتحديد درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالعميل وتعثر التسهيلات كانت نتائج التحليل على النحو التالي:

Correlations

		تعثر القروض
مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالعميل	Pearson Correlation (درجة الارتباط)	.779**
	Sig. (2-tailed) مستوى المعنوية	.000
	N عدد المشاهدات	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من خلال ما سبق أن درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة و الديون المتعثرة قوية جداً ومقدارها (٧٧,٩%)، كما أن مستوى معنوية هذا الاختبار كان صفر وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠١) ، وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي إن الظروف الاقتصادية العامة والمحيطة بالعميل المقترض تساهم بما نسبته (٢٩,٦١%)[١٧٨] في القروض المتعثرة في البنوك السورية.

بناءاً على ما سبق يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة وتعثر التسهيلات الائتمانية، وعليه لا يمكن قبول الفرضية الثانية وسيتم رفضها .

[١٧٨] انظر الملحق رقم ٣ الذي يوضح ذلك.

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية. على غرار ما تم بخصوص اختبار الفرضية الأولى والفرضية الثانية سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال التعرف على اتجاهات موظفي الائتمان حول مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل.

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي و من خلال استخدام البيانات الواردة في الملحق رقم ٢/ب ، أن المتوسطات الحسابية وحسب الأهمية النسبية لكل سبب من أسباب تعثر القروض والمتعلقة بالعميل هي كما يلي :

رقم السؤال	محتوى السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ .	4.33	0.69	0.87
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	4.18	0.77	0.84
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	4.06	0.85	0.81
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	4	0.73	0.8
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	3.95	0.82	0.79
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	3.84	0.66	0.77
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	3.74	0.69	0.75
	معدل الأوساط الحسابية	4.01	0.74	0.80

جدول رقم (٣١)متوسط إجابات موظفي الائتمان على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ - بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات موظفي الائتمان على هذه المجموعة من الأسئلة ككل (٤,٠١) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) ، مما يدعو إلى رفض فرضية العدم الثالثة ، ولتأكيد النتيجة فقد تمت الاستعانة باختبار t (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) وذلك لاختبار الفرضية الثالثة وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي :

One-Sample T-Test

مجموعة الأسباب والعوامل المتعلقة بالعميل (٢٨- ٣٤)	قيمة الاختبار = ٣					
	قيمة t	عدد درجات الحرية(df)	مستوى الدلالة الاحصائية Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	24.25	86	.000	1.01	.93	1.09

الجدول رقم (٣٢) نتائج اختبار t للفرضية الثالثة

من الجدول السابق يتضح أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (٢٤,٢٥) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (١,٩٦) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية(٨٦) ، كما يتضح أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) ، و عليه لا يمكن قبول الفرضية العدمية الثالثة و نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات الائتمانية.

٢ - قيام موظفي الائتمان بالإجابة بموافقة عالية جداً تجاه تأثير العوامل والأسباب المتعلقة بالعميل على تعثر القروض المصرفية حيث كانت المتوسطات الحسابية لجميع الأسئلة تزيد عن (٣,٧٤) وهي اكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد (٣) .

٣ – لم تختلف إجابات موظفي الائتمان على مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل ، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها حيث تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي (٤) الذي يدل على وجود تأثير قوي للعوامل المتعلقة بالعميل على تعثر القروض .

٤ – إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر التسهيلات المصرفية من ناحية العميل هو عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ ، حيث كان الوسط الحسابي لهذا العامل (٤,٣٣) أي (٨٧%) ، لذا فإن معظم أفراد العينة اتفقوا على أن قيام البنك بالتحري الجيد عن صفات العميل وعلاقاته بالآخرين ستخفف إلى حد ما من مخاطر العامل ، أما أقل العوامل تأثيراً هو حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع ، وشكل المتوسط الحسابي لهذا العامل(٣,٧٤) أي(٧٥%) .

وعند استخدام مقياس PEARSON CORRELATION لمعرفة وتحديد درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل وتعثر التسهيلات كانت نتائج التحليل على النحو التالي:

Correlations

			تعثر القروض
مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل	Pearson Correlation	(درجة الارتباط)	.523**
	Sig. (2-tailed)	مستوى المعنوية	.000
	N	عدد المشاهدات	87

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يلاحظ من خلال ما سبق أن درجة الارتباط بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل و الديون المتعثرة موجبة ومقدارها (٥٢%) ، كما أن مستوى المعنوية كان صفر وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول لغايات هذه الدراسة والبالغ (٠,٠١) .

وكذلك يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي أن العميل المقترض يساهم بما نسبته (٣٦,٩٣%)[١٧٩] في الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك السورية.

[١٧٩] انظر الملحق رقم ٣ الذي يوضح ذلك.

في ضوء ما تقدم يتبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل المقترض وتعثر التسهيلات الائتمانية، وعليه سيتم رفض الفرضية الثالثة، أي أن إدارة العميل لها سبب مباشر في وجود الديون المتعثرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

في ضوء نتائج التحليل الذي تم في المبحث الثالث حول طبيعة العلاقة بين المتغير الأول في هذه الفرضية والذي يمثل نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية ، وبين المتغير الثاني الذي يمثل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) ، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط جيدة و موجبة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية في المصرف الصناعي وبين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٣٦%) ، وهي نتيجة غير منطقية وغير مقبولة اقتصادياً، وبما أنه تبين أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وأن هذه العلاقة موجبة و جيدة ، فسيتم رفض الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة : لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

في ضوء نتائج التحليل الذي تم في المبحث الثالث حول طبيعة العلاقة بين المتغير الأول في هذه الفرضية والذي يمثل نسبة القروض المتعثرة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ، وبين المتغير الثاني الذي يمثل معدل التضخم ، وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) ، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط جيدة و موجبة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية في المصرف الصناعي وبين معدل التضخم وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٤٩%) ، وهي أيضاً نتيجة غير مقبولة من وجهة نظر اقتصادية ، وبما أنه تبين أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وأن هذه العلاقة موجبة و جيدة ، فسيتم رفض الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة : لا توجد علاقة بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية من جهة و هامش سعر الفائدة من جهة أخرى في المصرف الصناعي السوري.

في ضوء نتائج التحليل الذي تم في المبحث الثالث حول طبيعة العلاقة بين المتغير الأول في هذه الفرضية والذي يمثل نسبة القروض المتعثرة من إجمالي أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية ، وبين المتغير الثاني الذي يمثل هامش سعر الفائدة ، وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢) ، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين نسبة القروض المتعثرة من إجمالي حجم المحفظة الائتمانية في المصرف الصناعي وبين هامش سعر الفائدة وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (٩٠%) ، وهي نتيجة منطقية اقتصادياً ، وبما أنه تبين أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وأن هذه العلاقة موجبة و قوية جداً ، فسيتم رفض الفرضية السادسة.

ونظراً لأهمية الدراسة عن القروض المتعثرة في البنوك السورية ، قام الباحث بدراسة أهم الشروط لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر موظفي الائتمان وذلك من حيث الأهم إلى الأقل أهمية ، وذلك للتعرف على الجوانب الأهم في تلك الشروط ومن خلال الجدول التالي رقم(٣٣) يتبين لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التسهيلات المصرفية من الأهم إلى الأقل أهمية.

الشرط	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	٦ الأهم[١٨٠]	٥	٤	٣	٢	١ الأقل أهمية	المجموع
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة.	**4.33**	1.10	37	14	4	13	11	8	87
تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح.	**3.11**	1.20	1	9	24	28	15	10	87
المركز المالي القوي للعميل.	**3.97**	1.55	18	22	5	30	5	7	87
كفاية الضمانات.	**3.51**	1.48	3	28	18	6	25	7	87
الظروف العامة والمحيطة بالعميل.	**2.54**	1.10	14	5	8	5	10	45	87
الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله.	**3.54**	1.62	14	9	28	5	21	10	87

الجدول رقم (٣٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب شروط منح التسهيلات المصرفية من الأهم إلى الأقل أهمية

بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية لكل من الشروط المذكورة في الجدول رقم (٣٣) فإن ترتيبها من حيث أهميتها لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر موظفي الائتمان من الأهم إلى الأقل أهمية كانت على النحو التالي:

- رقم (١) الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة بمتوسط حسابي (٤,٣٣) .
- رقم (٢) المركز المالي القوي للعميل بمتوسط حسابي (٣,٩٧) .
- رقم (٣) الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله بمتوسط حسابي (٣,٥٤) .
- رقم (٤) كفاية الضمانات بمتوسط حسابي (٣,٥١) .

[١٨٠] كان ترتيب الشروط من الأهم إلى الأقل أهمية من قبل **عينة الدراسة** ترتيباً تنازلياً ، أي رقم (٦) الأهم ثم رقم (٥) أقل أهمية ....وهكذا حتى الأقل أهمية رقم (١)

- رقم (٥) تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح بمتوسط حسابي (٣,١١) .
- رقم (٦) الظروف العامة والمحيطة بالعميل بمتوسط حسابي (٢,٥٤)

يتبين مما سبق أن الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة هي الأهم من بين الشروط المذكورة ، حيث بلغ متوسطها (٤,٣٣) ثم يليها المركز المالي القوي للعميل (٣,٩٧) في حين أقل الشروط أهمية هو الظروف العامة والمحيطة بالعميل بمتوسط (٢,٥٤) .

ولكن عند دراسة كل شرط بشكل مستقل عن الشروط الأخرى من حيث اختيار الشرط الأهم يلاحظ بأنه وعلى الرغم من اختيار الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة هي الأهم إلا أن عدد (٣٧) فقط من (٨٧) أي بنسبة (٤٢%) من عينة الدراسة اعتبرته الأهم ،وهذه النسبة متدنية ، حيث يجب أن يكون نسبة الاختيار أعلى من ذلك بكثير نظراً لأهمية وحساسية هذا الشرط في منح التسهيلات المصرفية ، والدليل على ذلك ومن خلال التحليل الإحصائي لعينة الدراسة تبين أن عدم أمانة العميل أو نزاهته سبب في تعثر الديون بنسبة (٨٧%) .

كذلك تبين أن رقم (٢) من حيث الأهمية "المركز المالي القوي للعميل " ، إلا أن (١٨) فقط من عينة الدراسة والبالغة (٨٧) بنسبة (٢٠%) من عينة الدراسة اعتبرته الأهم ، والرقم (٣) من حيث الأهمية الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب إلا أن (١٤) فقط من عينة الدراسة اعتبرته الأهم ، كما تبين أن الرقم (٤) من حيث الأهمية " كفاية الضمانات" لم يعتبره الأهم سوى ثلاثة فقط من عينة الدراسة ، كذلك رقم (٥) من حيث الأهمية " تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح" فإن واحد فقط من عينة الدراسة اعتبرته الأهم على الرغم كذلك من الأهمية الكبيرة لهذا الشرط في منح القروض المصرفية والدليل على ذلك من خلال التحليل الإحصائي تبين أن وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول سبب في تعثر القروض بنسبة (٧٧%) .

أما بالنسبة إلى أهم الإجراءات والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد القروض فإنه يتبين من الجدول رقم (٣٤) ذلك

الشرط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	٥ الأهم	٤	٣	٢	١ الأقل أهمية	المجموع
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
إعداد دراسة ائتمانية دقيقة و شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض.	**4.10**	1.12	43	25	5	13	1	87
الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها .	**3.05**	1.38	20	10	25	18	14	87
المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل.	**3.44**	1.16	10	45	15	7	10	87
الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع.	**2.15**	1.36	8	6	16	18	39	87
أخذ ضمانات كافية.	**2.26**	1.14	6	1	26	31	23	87

الجدول رقم (٣٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجراءات التي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون من الأهم إلى الأقل أهمية

بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية لكل من الإجراءات المذكورة في الجدول رقم (٣٤) فإن ترتيبها من حيث أهميتها للحد من تعثر سداد الديون من الأهم إلى الأقل أهمية كانت على النحو التالي:

- رقم (١) إعداد دراسة ائتمانية دقيقة و شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض بمتوسط حسابي (٤,١٠) .
- رقم (٢) المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل بمتوسط حسابي (٣,٤٤) .
- رقم (٣) الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها بمتوسط حسابي (٣,٠٥) .
- رقم (٤) أخذ ضمانات كافية بمتوسط حسابي (٢,٢٦) .
- رقم (٥) الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع بمتوسط حسابي (٢,١٥) .

ويتضح لنا مما سبق أن أهم الإجراءات التي تحد من تعثر سداد القروض من وجهة نظر موظفي الائتمان هي إعداد دراسة ائتمانية دقيقة وشاملة لأوضاع العميل ، حيث بلغ متوسطها (٤,١٠) وعدد الذين أعطوها الأهمية الأولى والثانية (٦٨) وهذا يتفق مع التحليل الإحصائي الذين بين أن أهم الأسباب في تعثر القروض المصرفية هو عدم دقة الدراسة الائتمانية، ثم تلاها المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل ، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٤٤) ، وعدد الذين أعطوها الأهمية الأولى والثانية (٥٥) ومن خلال التحليل الإحصائي تبين أن عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر من أسباب تعثر التسهيلات بنسبة (٨٦%) وهذا يؤكد على أن البنك السليم لا يتوقف فقط عند منح التسهيلات بل يعمل على متابعتها ومراقبتها بعد المنح وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوث أي مفاجئات غير متوقعة ، الأمر الذي يخفف على البنوك من مشاكل التعثر ، كذلك تبين أن رقم (٣) من حيث أهم الإجراءات الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها وهذا يتفق مع التحليل الإحصائي الذين بين أن من أهم أسباب تعثر القروض كان تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان بنسبة (٨١%) و عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ بنسبة (٨٧%) كل ذلك يؤكد على مدى أهمية هذا الإجراء وذلك للحد من تعثر التسهيلات ، أما رقم (٤) من حيث الأهمية فكان ضرورة أخذ ضمانات كافية ، في حين أقل الإجراءات أهمية هي الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع بمتوسط حسابي (٢,١٥) وعدد الذين أعطوها الأهمية الأولى والثانية (١٤) والذين أعطوها الأهمية الأخيرة (٣٩) .

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب ، واختبار الفرضيات ، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١ – من خلال التحليل الإحصائي و الوسائل الإحصائية المستخدمة فقد تم رفض فرضيات الدراسة التالية:

❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك وتعثر التسهيلات الائتمانية.

❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة العميل وتعثر التسهيلات الائتمانية.

❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة والطارئة وتعثر التسهيلات الائتمانية.

حيث قام أفراد العينة بالإجابة بموافقة كبيرة تجاه تأثير كل من البنك و العميل والظروف الاقتصادية على تعثر التسهيلات الائتمانية ، مما يعني أن لها دور في التعثر ، وقد تبين أن مجموعة أسباب التعثر المتعلقة بالمقترض جاءت في المرتبة الأولى بين مجموعات الأسباب التي تؤدي إلى زيادة مشكلة القروض المتعثرة ، كما جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك نفسه ، وفي المرتبة الثالثة جاءت مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والمحيطة بالعميل ، و قد أظهرت الدراسة ومن خلال التحليل الإحصائي مدى مساهمة كل من البنك و العميل والظروف الاقتصادية في تعثر التسهيلات حيث كان تأثير البنك في الديون المتعثرة هو (٣٣,٤٣%) والعميل هو (٣٦,٩٣%) و العوامل الاقتصادية هو (٢٩,٦١%)، أي أن لكل منها تأثير متساوٍ إلى حد ما .

٢ – إن أكثر العوامل تأثيراً في تعثر القروض المصرفية من ناحية البنك كان الإهمال والتهاون في الدراسات الائتمانية من قبل موظفي الائتمان وقد يكون ذلك ناجماً عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين أو ضغط العمل أو المنافسة والتوسع الكبير بين البنوك مما ينجم عن ذلك عدم ايلاء موظفي الائتمان الاهتمام الكافي للدراسات الائتمانية وهذا يدل على أن الدراسات

الائتمانية الدقيقة والشاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض لها أثر إيجابي في الحد من الديون المتعثرة .

أما من ناحية العميل فقد كان أكثر العوامل تأثيراً هو عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ ، وفي حقيقة الأمر إن الطبيعة الأخلاقية و الجرمية للعميل تعود لجذوره الثقافية والاجتماعية و المسلكية والبيئية العامة التي نما وترعرع بها ذلك العميل، و نظراً للأهمية الكبيرة لهذا العامل في تعثر التسهيلات، تأتي ضرورة الاستعلام الجيد والموسع عن العميل وبناء التقارير الدورية عنه، قبل النظر بأمر منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة، وهذا يرتبط بكفاءة وخبرة الموظف المعني بعملية منح التسهيلات الائتمانية .

أما من ناحية العوامل الخارجة عن إرادة المصرف والعميل فإن أكثر العوامل الذي له الأثر في تعثر الديون هو تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد .

٣ - بالنسبة لأهم العوامل المؤثرة في مشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية السورية فقد تبين من نتائج الدراسة أن ترتيب هذه العوامل حسب أهميتها النسبية للمصارف التجارية السورية تتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم الدقة في الدراسات الائتمانية .
- ✓ عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ .
- ✓ قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك .
- ✓ عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض .
- ✓ عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر .
- ✓ قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض .
- ✓ اعتماد قرار منح الائتمان على الضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول .
- ✓ توسع المقترض في الاقتراض .
- ✓ تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان .

✓ عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.

٤ - بالنسبة لأهم الشروط لمنح التسهيلات المصرفية من وجهة نظر موظفي الائتمان في البنوك التجارية السورية فقد أظهرت الدراسة أن أهم شرط هو الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة حيث بلغ متوسطه الحسابي (٤,٣٣) تلاه المركز المالي القوي للعميل بمتوسط حسابي (٣,٩٧) ثم الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله بمتوسط حسابي (٣,٥٤).

أما بخصوص أهم الإجراءات التي يتبعها المصرف للحد من تعثر الديون في البنوك التجارية السورية فقد أظهرت الدراسة أن أهم إجراء هو إعداد دراسة ائتمانية دقيقة و شاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض حين بلغ متوسطه الحسابي (٤,١٠) تلاه المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل بمتوسط حسابي (٣,٤٤) ثم الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها بمتوسط حسابي (٣,٠٥).

٥ - أما النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها في المصرف الصناعي السوري فيمكن تلخيصها بما يلي :

أ. هناك علاقة ارتباط طردية موجبة مقدارها (٣٦%) بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية .

ب. هناك علاقة ارتباط طردية موجبة متوسطة مقدارها (٤٩%) بين نسبة القروض المتعثرة وبين معدل التضخم.

ج. هناك علاقة ارتباط قوية جداً مقدارها (٩٠%) بين نسبة القروض المتعثرة وبين هامش سعر الفائدة المصرفية.

٦ – كذلك تبين من خلال الدراسة أن نسبة القروض المتعثرة تختلف من بنك لأخر ، ولقد لوحظ وجود تباين كبير في هذا المجال ويعزى سبب هذا الاختلاف بالدرجة الأولى إلى درجة المخاطر التي تتضمنها محفظة القروض في كل بنك ، والى قدرة كل بنك على إدارة هذه المحفظة بشكل جيد وكفء .

ففي نهاية عام ٢٠٠٩ كانت أعلى مستوى لنسبة القروض المتعثرة بين البنوك التجارية في المصرف الصناعي السوري حيث بلغت (٦٠,٦%) ، في حين كانت أدنى مستوى لهذه النسبة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل التي بلغت (٠,٤٣%) .

٧ – مازال البنك المركزي السوري يمتنع عن نشر أي إيضاحات أو بيانات حول مشكلة القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي السوري ، كما أنه يمتنع عن تزويد الباحثين بمثل هذه المعلومات.

٨ – هناك اختلاف بين البنوك العامة والخاصة العاملة في سورية في مجال الإفصاح عن القروض المتعثرة في بياناتها ، فالبنوك العامة السورية لا تقوم بالإفصاح الكامل عن القروض المتعثرة ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية في تقاريرها المالية ، وتقتصر ما تنشره من بيانات مالية على الميزانية العامة وحساب الإيرادات والنفقات ، إلا أن البنوك الخاصة والأجنبية العاملة في سورية تقوم بنشر مثل هذه الإيضاحات.

وفي ضوء ذلك كله فإنه لا يمكن للباحثين الحصول على صورة واضحة حول مشكلة القروض المتعثرة على مستوى القطاع المصرفي السوري ككل .

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم عرضه ومناقشته من بيانات ونتائج تم التوصل إلى عدد من التوصيات التي أمل أن تساهم في المساعدة على تخفيف حدة مشكلة القروض المتعثرة لدى عدد من البنوك التجارية في سورية و منها :

١) ضرورة عدم الاعتماد من قبل المصارف السورية على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني ، وأن يكون القرار الائتماني للمصرف مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.

٢) ضرورة الاهتمام بتدريب موظفي الائتمان على إدارة مخاطر الائتمان لرفع مستوى أدائهم وكفاءاتهم في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة وإشراكهم بالندوات والمؤتمرات المتعلقة بمخاطر الائتمان المصرفي وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة في هذا المجال.

٣) القيام بإعداد الدراسات الائتمانية بالأساليب العلمية الحديثة، وضرورة أن تكون هذه الدراسات شاملة وموضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات العميل وملاءته المالية وقدرته على الإدارة والظروف العامة ، لأن الدراسة الائتمانية السليمة هي الأساس في اتخاذ القرار الائتماني السليم.

٤) أن تنشئ المصارف أجهزة تحقق من المعلومات أو ما يطلق عليه استخبارات الأعمال ،وذلك لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعملاء الذين يتقدمون بطلب الحصول على القروض ، وذلك بهدف تعزيز مصداقية البيانات التي يبنى عليها القرار الائتماني.

٥) ضرورة تدقيق البيانات المالية ودراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمه العميل من قبل مدقق قانوني معتمد لدى المصرف، والتأكد من صحتها قبل اتخاذ القرار الائتماني.

٦) ضرورة التخفيف بأكبر قدر ممكن من درجة التركيز الائتماني لعدد محدد من العملاء باعتبارها من الأسباب المهمة لمشكلة تعثر القروض.

٧) ضرورة إعطاء الحرية الكافية لموظفي الائتمان لاتخاذ قراراتهم أو رفع توصياتهم الائتمانية بشكل مهني ودون تعريضهم لأي ضغوط من قبل أفراد الإدارة العليا في المصارف.

٨) على المصارف أن تهيئ نفسها لتطبيق معيار بازل (٢) بشكل كامل (علماً أن هذا المعيار يلزم المصارف بتطبيق أنظمة لإدارة المخاطر الائتمانية) .

٩) العمل على استحداث إدارة متخصصة في إدارة مخاطر الائتمان من ذوي الخبرة والاختصاص ، لمواجهة أي أزمة واحتوائها ، وأخذ الدروس المستفادة منها .

١٠) العمل على إنشاء وحدة تدعى الإنذار المبكر في البنوك التجارية السورية، بحيث يتم وضع القروض تحت المراقبة والمتابعة الحثيثة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر أو بعضها عليه.

١١) على المصارف أن تلتزم بصرف قيمة القرض للمقترض على دفعات تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمشروع الممول، وعدم السماح للعميل باستخدام أموال التسهيلات دفعة واحدة.

١٢) أن تولي المصارف الاهتمام الكافي بالغرض من تقديم التسهيلات الائتمانية للعميل، ومعرفة الهدف المنوي تحقيقه حتى يكون المصرف على بينة مسبقة عن نية العميل وقدرته على توليد الأرباح من المشروع ومن ثم تسديد الديون.

١٣) منح العميل الذي تعرض للتعثر بسبب ظروف معينة فرصة أخرى لمحاولة استرداد مركزه المالي، ومساعدته بجدولة مديونيته.

١٤) ضرورة أن تسعى المصارف العاملة في سورية لوضع معايير واضحة ومدروسة للتفرقة بين فئة المقترضين المتعثرين الذين لا تتوفر لديهم النية والرغبة في التسديد و همهم الحصول على التمويل وليست لديهم خطط أو مشروعات مدروسة، و فئة المقترضين من ذوي الأخلاق الحميدة و الذين وصلوا إلى مرحلة التعثر لأسباب خارجة عن إرادتهم بحيث يكون هناك نوع من المرونة في التعامل مع الفئة الثانية.

١٥) المتابعة المستمرة من قبل المصارف لنشاط العميل منذ لحظة تفعيل التسهيلات الائتمانية ، ومراقبة حركة حسابه ، والقيام بزيارات ميدانية دورية ، وملاحظة أي تغيرات تطرأ على نشاط وتصرفات العميل العملية والشخصية، وتشخيص حالته وتقديم كل ما يلزم من مشورة ونصح له لتصويب أوضاعه مما يعود عليه بالنفع وعلى المصرف استرداد أمواله مع فوائدها .

١٦) قيام المصارف بالتأمين على قروضها من خلال شركات التأمين ، حيث أن توفير ضمان أو غطاء تأميني للقرض يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما أن الدراسات التي تقوم بها شركات التأمين على القروض من قبلها تعزز الدراسات الائتمانية التي تقوم بها المصارف.

١٧) أن تكثف المصارف التجارية السورية جهودها في مجال تطوير سوق القروض المشتركة، وذلك بهدف توزيع المخاطر الائتمانية من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى، حيث أن مشاركة أكثر من بنك في الدراسة تعطيها درجة أعلى من المصداقية والدقة.

١٨) إبقاء هامش سعر الفائدة ضمن المستويات العامة السائدة في الدول التي لديها أوضاع اقتصادية ومصرفية مشابهة لسورية ، وعدم توسيع هذا الهامش من خلال رفع سعر فائدة الإقراض، إذ إن ارتفاع سعر فائدة الإقراض يؤدي إلى زيادة العبء على المقترضين مما يحد من قدرتهم على التسديد .

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

الكتب

١. عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٥

٢. زينب حسين عوض الله: **اقتصاديات النقود و المال**، الدار الجامعية، بيروت ، ١٩٩٥

٣. علي محمد شلهوب : **شؤون النقود وأعمال البنوك** ، دار شعاع للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٧

٤. صلاح الدين حسن السيسى : **قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية)**، دار الفكر العربي ، القاهرة ،٢٠٠٤

٥. حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** ،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٢

٦. ول ديورات : **قصة الحضارة** ، الجزء الأول ، الباب التاسع ، بابل ، دار الجيل بالاتفاق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ، ١٩٨٨

٧. خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد : **إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن سنة ، ٢٠٠٦ .

٨. عبد المعطي أرشيد و محفوظ جودة : **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر ، عمان ، ١٩٩٩

٩. محسن الخضيري : **الديون المتعثرة (الظاهرة . . الأسباب . . العلاج)** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦

١٠. زياد رمضان و محفوظ جودة:**إدارة مخاطر الائتمان** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، ٢٠٠٨

١١. صبري حسن نوفل: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** ، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٠

١٢. عبد الحميد عبد المطلب : **الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج)** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، ٢٠١٠

١٣. علي كنعان : **النظام النقدي والمصرفي السوري " مشكلاته واتجاهات اصلاحه "** ، دار رضا للنشر ، دمشق ، سورية ، ٢٠٠٠

١٤. عبد الفتاح سليمان : "معالجة الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف العربية " – **في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٨٧

١٥. عدنان الهندي :الديون غير العاملة – **في أساليب المعايشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ،١٩٨٧

١٦. ابن منظور : **لسان العرب** ، معجم عربي ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، السعودية ،٢٠٠٥

الرسائل الجامعية

١. علي سليمان الشطي : **تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٦

٢. برهان حسني حسن عمر بعنوان " **التسهيلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك وأثرها على الضرائب** " ، فلسطين ، ٢٠٠٣

٣. دعاء محمد زايدة : **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرف الفلسطيني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين ، ٢٠٠٦

٤. إيمان انجرو: **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً)** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، ٢٠٠٧

٥. مرعي حسن حمد بني خالد : **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية** – دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن ، رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٣

٦. كنان الصوص: **القروض المشتركة وأثرها على توزيع المخاطر(دراسة ميدانية في المصارف السورية)**،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩

٧. عبد الله أحمد موسى العمرات،: **العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية** ، دراسة ماجستير،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٣

٨. ليلى بو عزه شارف : **أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، ٢٠٠٤

٩. ميرفت علي أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازلII** "، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٧

١٠. جمال أبو عبيد : **القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان ، ٢٠٠٣

١١. ماجد حسن الداوود : **إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين – الخرطوم ، ٢٠٠٠

١٢. محمد عيسى مفلح عليان العبادي : **تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالية** ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة عمان ، ١٩٩٥

١٣. فهد سليم بكر الديحاني : **الالتزامات المتعثرة للعملاء** – تجاه المصرف الاسلامي ، دراسة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد ، ٢٠٠٤

١٤. قاسم الجنيدي : **التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي**– دراسة تطبيقية في المصارف اليمنية ، دراسة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧

١٥. وسيم محمد يحيى حداد : **الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، إربد ، ٢٠٠٥

المواد التدريبية

١. خليل الشماع : **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة** ، مادة تدريبية ، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية ، دمشق ، ٢٠٠٦

٢. خليل الشماع : **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة** ، مادة تدريبية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، عمان ، ١٩٩٩ .

٣. صبري حسن نوفل: **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي** ، مادة تدريبية، المعهد العربي للتمويل والاستثمار ، القاهرة ، ٢٠٠٠

٤. عبد البديع الصادق ، **معالجة الديون المتعثرة** ، مادة تدريبية ، مركز التدريب العربي ، بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، ٢٠٠٠

٥. هاني أبو جبارة : **معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف** ، مادة تدريبية ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، ١٩٩٥

٦. محمد روجي أسعد : **معالجة وإدارة الديون المتعثرة** ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ،٢٠٠٢

الأبحاث والدراسات

١. منذر طلال المومني : **التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية (أسبابها والعوامل المؤثرة فيها)** ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد السادس ، جامعة اليرموك ، الأردن ،٢٠٠٠

٢. السنوسى محمد الزوام : **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، ورقة عمل ،جامعة الزرقاء الخاصة ، ليبيا ،٢٠٠٩

٣. محمد عبد الفتاح العشماوي : **إدارة المخاطر المصرفية** ، ورشة عمل ،جامعة المنوفية

٤. هاني أبو جبارة : **الديون المتعثرة والتعامل معها** ، مجلة البنوك ، العدد السادس ، المجلد١٣ ،عمان، ١٩٩٤

القوانين والتعليمات

١. البنك المركزي السوري ، التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة رقم ١٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩

٢. مصرف سورية المركزي ، مجلس النقد والتسليف ، التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية(٣٩٥/م ن/ب٤)تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩م

٣. البنك المركزي السوري ،مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات ،أنظمة ضمان الودائع، دمشق ،٢٠٠٧

النشرات والتقارير

١. المجموعة الإحصائية السنوية ، الإصدار الثاني والستون،رئاسة مجلس الوزراء ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق ، ٢٠٠٩

٢. البنك المركزي السوري ، النشرة الإحصائية الربعية (أعداد مختلفة) ، دمشق

٣. نظام عمليات المصرف الصناعي السوري ، منشورات الإدارة لعامة ، دمشق

٤. المصرف التجاري السوري ،، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٥. المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٦. مصرف بيمو السعودي الفرنسي ، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٩)

٧. المصرف الصناعي السوري ، *التقارير السنوية* للسنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٩)

٨. المصرف الصناعي السوري، الإدارة العامة ، مديرية الحسابات ، دمشق ، ٢٠٠٩

المواقع الالكترونية

١. نبيل حشاد : دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية(موسوعة بازل – الجزء الثاني) ، www.pdffactory.com/

٢. المصرف التجاري السوري www.cbs-**bank**.com//

٣. المصرف الصناعي السوري http://www.industrialbank.gov.sy

٤. مصرف بيمو السعودي الفرنسي www.bbsf**bank**.com/

٥. المصرف الدولي للتجارة والتمويل /http://www.ibtf.com.sy

٦. وزارة المالية السورية www.syrianfinance.org /

٧. مصرف سورية المركزي ، قرارات مجلس النقد والتسليف http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

٨. مصرف سورية المركزي ، النشرة الإحصائية الربعية http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

٩. مصرف سورية المركزي ، تعليمات الرقابة المصرفية الصادرة عن مجلس النقد و التسليف http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm

ثانياً :المراجع باللغة الانجليزية

الكتب

1. Rose, peter s . **Commercial Bank Management** , International Edition, McGraw- Hill Irwin , New York , 2002.
2. Hempel , George H & Simson , Donald G , **BANK MANAGEMENT : Text & Cases** ,f fifth Edition , john Wily & Sons inc , New York ,1998.
3. Beim , David O& Calomiris , Charles W , **EMERGING FINANCIAL MARKETS** , McGraw- Hill Irwin, New York ,2002.
4. Lloyd , Thomas , **money banking and economic activity** , 3rd edition , prentice-hall , inc , new jersey , 1986
5. Roger Lerog Miller & Robert Pulsinelli , **modern money and banking** , 2nd edition , MC grow –hill book company , new York, 1989
6. M.C.Vaish , **monetary theory** , vikas publishing house , Sahibabad , India,2003
7. Abert Chapin and George Hasselt , **credit and collection : principles and practice** , N.Y, mcgray- hill book company inc , 1960.

الأبحاث و الدراسات

1. john p. Bonin, Yipping Huang : **Dealing with the Bad Loans Of The Chinese Banks,** Discussion paper , Wesleyan University , department Of Economics ,Middletown, USA, 2001
2. Michele cavallo and Giovanni Majnoni : " **Do Banks Provision for Bad Loans in Good Times** , World Bank, Working Paper 2691 , Washington D.C. , 2001
3. Tetsuro Sugiura : **No Silver Bullet For Bad Loan problem**, Fuji Research Institute Corporation , Tokyo , 2002
4. Rodman, Jack, Asia's non performing Loans : **Can the problem be solved** ? , Ernest & Young, Tokyo 2002

الأبحاث والدراسات المنشورة على الانترنت

1. Software and Services, **Credit Risk Management in the Financial Services Industry**, International benchmark survey, June 2004. www.sas.com
2. Harada , Yutaka , **Non performing Loans As a result of Deflation , march 2002**. htt://www. Glocom .org
3. **FDIC Loans And Real Estate Sale Summary 1990-2009** htt://WWW.fdic. gov/buying/historical/loans/index.htm

قائمة الملاحق

- ❖ الملحق رقم /١/ استبانة الدراسة
- ❖ الملحق رقم ٢/أ تحليل إجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة
- ❖ الملحق رقم ٢/ب مقاييس النزعة المركزية لإجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة
- ❖ الملحق رقم ٢/ج تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة
- ❖ الملحق رقم /٣/ دور كل من الأطراف الثلاثة (البنك ، العميل ، الظروف الاقتصادية) في وجود الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية السورية
- ❖ الملحق رقم /٤/ التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة

الملحق رقم /١/ استبانة الدراسة

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين – الدراسات العليا

استبيان حول القروض المتعثرة في المصارف السورية

أخي الفاضل. . . .أختي الفاضلة:

تحية طيبة وبعد:

أتوجه أليكم بالتقدير والاحترام، راجياً تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة الميدانية التي تهم القطاع المصرفي في سورية،والتي تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة .

إن مشاركتكم هذه تُعد عاملاً مهماً في إنجاحها لذا نرجو تعاونكم في مدنا بالبيانات اللازمة والضرورية عبر تعبئة هذه الاستبانة والإجابة العلمية والدقيقة على كافة الأسئلة المطروحة ، لما في ذلك من أثر في الوصول إلى الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض سبيل عملكم وأداء مهامكم.

ونود أن نحيطكم علماً بأن جميع الإجابات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل إجمالي ولن يشار الى أي اسم من الأسماء المشاركة في الإجابة على هذه الاستبانة.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

مع عاطر التحية وبالغ التقدير والاحترام الباحث : علاء الذيب

يرجى التكريم بوضع علامة (X) في المربع المناسب :

أولاً: البيانات التعريفية

- **البنك :** التجاري ☐ الصناعي ☐
  بيمو السعودي الفرنسي ☐ الدولي للتجارة والتمويل ☐

- **المؤهل العلمي:** إجازة ☐ دبلوم ☐ ماجستير ☐ دكتورا ☐

- **عدد سنوات الخبرة العملية :** ١ – ٥ ☐ ٦ – ١٠ ☐ ١١ – ١٥ ☐
  ١٦ – ٢٠ ☐ ٢١سنة فما فوق ☐

- **المستوى الوظيفي:** موظف ☐ رئيس قسم ☐ مدير دائرة ☐

ثانياً: لمعرفة وجهة نظرك بخصوص مدى تأثير كل عامل من العوامل التالية على تعثر التسهيلات الائتمانية يرجى التكريم بوضع علامة (X) في المربع المناسب

مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك

رقم السؤال	أسباب تعثر القروض	تأثير ضعيف جداً	تأثر ضعيف	تأثير معتدل	تأثير قوي	تأثير قوي جداً
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).					
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.					
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".					
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول**.					
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي)**.					
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.					
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.					
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)					
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض**.					
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.					
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " **المحسوبية** " .					
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).					

١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.					
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.					
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.					
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).					
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.					
١٨.	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).					
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.					
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.					

مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية

رقم السؤال	أسباب تعثر القروض	تأثير ضعيف جداً	تأثر ضعيف	تأثير معتدل	تأثير قوي	تأثير قوي جداً
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد .					
٢٢.	**حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها .**					
٢٣.	**تغير التشريعات و الأنظمة** المتعلقة بمجال عمل المقترض.					
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.					
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.					
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.					
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية) .					

مجموعة العوامل و الأسباب المتعلقة بالمقترض

رقم السؤال	أسباب تعثر القروض	تأثير ضعيف جداً	تأثر ضعيف	تأثير معتدل	تأثير قوي	تأثير قوي جداً
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك) .					
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.					
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.					
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.					
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.					
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.					
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.					

❖ رتب الأتي ترتيباً تنازلياً من المهم إلى الأقل أهمية لكل من التالي:

أولاً : مدى أهمية الشروط التالية في منح التسهيلات المصرفية

الرقم		ترتيب تنازلي
١	الشخصية الأمينة والنزيهة للعميل وسمعته الطيبة.	
٢	تمتع العميل بالخبرة والكفاءة والمقدرة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح.	
٣	المركز المالي القوي للعميل.	
٤	كفاية الضمانات.	
٥	الظروف العامة والمحيطة بالعميل.	
٦	الجدوى الاقتصادية للمشروع المطلوب تمويله.	

ثانياً : مدى أهمية الإجراءات التالية والتي يتبعها البنك للحد من تعثر سداد الديون

الرقم		ترتيب تنازلي
١	إعداد دراسة ائتمانية دقيقة وشاملة لأوضاع العميل المتقدم بطلب الحصول على القرض.	
٢	الحرص على أن يصدر قرار منح الائتمان حسب الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها.	
٣	المتابعة المستمرة لاستخدام التسهيلات الممنوحة للعميل.	
٤	الحد من التمويل الكامل أو شبه الكامل للمشروع.	
٥	أخذ ضمانات كافية.	

الملحق رقم ٢/أ   تحليل إجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	محتوى السؤال	تأثير ضعيف جداً (١)		تأثر ضعيف (٢)		تأثير معتدل (٣)		تأثير قوي (٤)		تأثير قوي جداً (٥)	
		عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).	0	0	3	6	7	21	31	124	46	230
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	0	0	4	8	22	66	36	144	25	125
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".	0	0	15	30	36	108	24	96	12	60
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول**.	1	1	6	12	12	36	37	148	31	155
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي).**	2	2	16	32	37	111	23	92	9	45
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	1	1	8	16	25	75	34	136	19	95
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.	3	3	16	32	34	102	32	128	2	10
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)	0	0	4	8	35	105	37	148	11	55
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض.**	0	0	0	0	20	60	41	164	26	130

رقم السؤال	محتوى السؤال	تأثير ضعيف جداً (١)		تأثر ضعيف (٢)		تأثير معتدل (٣)		تأثير قوي (٤)		تأثير قوي جداً (٥)	
		عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	0	0	5	10	32	96	38	152	12	60
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " **المحسوبية** ".	0	0	3	6	21	63	40	160	23	115
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).	0	0	12	24	32	96	25	100	18	90
١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	2	2	15	30	41	123	23	92	6	30
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	0	0	22	44	29	87	31	124	5	25
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	4	4	6	12	36	108	31	124	10	50
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).	0	0	2	4	23	69	29	116	33	165
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.	7	7	14	28	35	105	21	84	10	50
١٨.	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).	0	0	5	10	21	63	47	188	14	70
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	1	1	10	20	33	99	29	116	14	70
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	4	4	11	22	27	81	24	96	21	105

رقم السؤال	محتوى السؤال	تأثير ضعيف جداً (١)		تأثر ضعيف (٢)		تأثير معتدل (٣)		تأثير قوي (٤)		تأثير قوي جداً (٥)	
		عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون	عدد التكرارات	التكرار الموزون
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد.	0	0	7	14	31	93	36	144	13	65
٢٢.	حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها.	4	4	15	30	34	102	23	92	11	55
٢٣.	تغير التشريعات و الأنظمة المتعلقة بمجال عمل المقترض.	0	0	10	20	35	105	35	140	7	35
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	5	5	24	48	33	99	20	80	5	25
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	4	4	25	50	41	123	16	64	1	5
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	7	7	24	48	30	90	22	88	4	20
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية).	2	2	11	22	33	99	23	92	18	90
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك).	0	0	0	0	11	33	36	144	40	200
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	0	0	0	0	27	81	47	188	13	65
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	0	0	1	2	32	96	43	172	11	55
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	0	0	0	0	23	69	41	164	23	115
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	0	0	0	0	19	57	33	132	35	175
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	0	0	1	2	23	69	32	128	31	155
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	0	0	2	4	25	75	35	140	25	125

الملحق رقم ٢/ب مقاييس النزعة المركزية لإجابات موظفي الائتمان في البنوك على أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	محتوى السؤال	مجموع التكرارات الترجيحية الموزونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).	381	4.38	0.78	0.18
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	343	3.94	0.85	0.22
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".	294	3.38	0.93	0.28
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول.**	352	4.05	0.94	0.23
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي).**	282	3.24	0.95	0.29
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	323	3.71	0.95	0.26
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.	275	3.16	0.87	0.28
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)	316	3.63	0.76	0.21
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض.**	354	4.07	0.73	0.18
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	318	3.66	0.79	0.22
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان " **المحسوبية** " .	344	3.95	0.81	0.20

رقم السؤال	محتوى السؤال	مجموع التكرارات الترجيحية الموزونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).	310	3.56	0.97	0.27
١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	277	3.18	0.88	0.28
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	280	3.22	0.89	0.28
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	298	3.43	0.95	0.28
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).	354	4.07	0.86	0.21
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.	274	3.15	1.08	0.34
١٨.	يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).	331	3.80	0.78	0.20
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	306	3.52	0.94	0.27
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	308	3.54	1.13	0.32
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد.	316	3.63	0.84	0.23
٢٢.	**حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها.**	283	3.25	1.04	0.32
٢٣.	**تغير التشريعات و الأنظمة** المتعلقة بمجال عمل المقترض.	300	3.45	0.80	0.23
٢٤.	اضطراب أسعار الصرف.	257	2.95	0.99	0.33
٢٥.	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	246	2.83	0.82	0.29
٢٦.	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	253	2.91	1.02	0.35

رقم السؤال	محتوى السؤال	مجموع التكرارات الترجيحية الموزونة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
٢٧.	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية).	305	3.51	1.03	0.29
٢٨.	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك).	377	4.33	0.69	0.16
٢٩.	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	334	3.84	0.66	0.17
٣٠.	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	325	3.74	0.69	0.18
٣١.	توسع المقترض في الاقتراض.	348	4.00	0.73	0.18
٣٢.	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	364	4.18	0.77	0.18
٣٣.	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	353	4.06	0.85	0.21
٣٤.	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	344	3.95	0.82	0.21

الملحق رقم ٢/ج تحليل إجابات كافة البنوك المشمولة بالدراسة على أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	محتوى السؤال	الانحراف المعياري لإجابات كل مصرف				المتوسط العام	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل			
١.	عدم الدقة في الدراسات الائتمانية (كعدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض).	0.18	0.13	0.19	0.21	4.38	0.78	0.18
٢.	عدم قيام المصرف بتدقيق دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل للمشروع المطلوب تمويله.	0.11	0.19	0.22	0.28	3.94	0.85	0.22
٣.	عدم الدقة في **تقدير قيمة الضمانات المقدمة من المقترض** "للحصول على القرض".	0.34	0.27	0.23	0.23	3.38	0.93	0.28
٤.	اعتماد قرار منح الائتمان على **الضمانات** أكثر من اعتماده على **جدوى المشروع الممول**.	0.20	0.13	0.25	0.31	4.05	0.94	0.23
٥.	**التركيز في منح الائتمان** لقطاع أو نشاط اقتصادي معين أو لمجموعة محددة من القطاعات الاقتصادية **(تركز قطاعي)**.	0.26	0.24	0.28	0.32	3.24	0.95	0.29
٦.	زيادة **درجة التركز الائتماني** لعدد محدد من الأشخاص أو الشركات المقترضة.	0.25	0.20	0.24	0.32	3.71	0.95	0.26
٧.	السماح للمقترض **باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة** ، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض.	0.32	0.18	0.32	0.30	3.16	0.87	0.28
٨.	**عدم تناسب قيمة القرض** مع **احتياجات العميل الفعلية** ، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض (ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للعميل)	0.26	0.21	0.18	0.23	3.63	0.76	0.21
٩.	**عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض** مع **التدفقات النقدية للمقترض.**	0.10	0.18	0.19	0.16	4.07	0.73	0.18
١٠.	قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل للمشروع الممول.	0.20	0.20	0.21	0.24	3.66	0.79	0.22

رقم السؤال	محتوى السؤال	الانحراف المعياري لإجابات كل مصرف				المتوسط العام	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل			
١١.	تدخل المستويات الإدارية العليا في البنك في قرار المنح خلافاً لتوصيات أقسام الائتمان **" المحسوبية "** .	0.15	0.13	0.22	0.23	3.95	0.81	0.20
١٢.	اتخاذ قرار منح الائتمان نتيجة ضغوط تمارسها أطراف أخرى (رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية).	0.20	0.21	0.29	0.32	3.56	0.97	0.27
١٣.	عدم كفاية الكادر الإداري في أقسام الائتمان.	0.32	0.22	0.31	0.29	3.18	0.88	0.28
١٤.	عدم وجود سياسة ائتمانية مرنة تتناسب وتتوافق مع ظروف السوق.	0.27	0.30	0.18	0.30	3.22	0.89	0.28
١٥.	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية.	0.23	0.22	0.34	0.30	3.43	0.95	0.28
١٦.	عدم قيام البنك بالزيارات الميدانية الدورية للمشاريع التي يقوم بتمويلها (عدم قيام البنك **بمتابعة** أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر).	0.18	0.16	0.24	0.13	4.07	0.86	0.21
١٧.	وجود **علاقات عمل** و **مصالح مشتركة** بين البنوك والمقترضين.	0.23	0.35	0.34	0.30	3.15	1.08	0.34
١٨.	-يتخذ القرار الائتماني عند وجود عائد عالي بالرغم من وجود مخاطرة عالية (تغليب عامل الربح على المخاطرة).	0.11	0.22	0.18	0.23	3.80	0.78	0.20
١٩.	عدم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بنشاط العميل قبل منح الائتمان.	0.26	0.22	0.30	0.30	3.52	0.94	0.27
٢٠.	عدم وجود نظام معلومات بنكي يوفر معلومات ملائمة و موثوقة و في الوقت المناسب.	0.36	0.21	0.26	0.42	3.54	1.13	0.32
٢١.	**تغير** في الظروف الاقتصادية العامة، **وتأثيرها سلباً** على قدرة المقترض على السداد.	0.22	0.22	0.23	0.24	3.63	0.84	0.23
٢٢.	**حصول ظروف طارئة كالكوارث الطبيعية (زلازل – براكين) والتي لا يمكن توقعها.**	0.23	0.29	0.34	0.36	3.25	1.04	0.32

رقم السؤال	محتوى السؤال	الانحراف المعياري لإجابات كل مصرف				المتوسط العام	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		المصرف التجاري السوري	المصرف الصناعي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل			
.٢٣	**تغير التشريعات و الأنظمة** المتعلقة بمجال عمل المقترض.	0.27	0.18	0.25	0.25	3.45	0.80	0.23
.٢٤	اضطراب أسعار الصرف.	0.40	0.28	0.30	0.27	2.95	0.99	0.33
.٢٥	التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	0.23	0.28	0.34	0.27	2.83	0.82	0.29
.٢٦	الظروف السياسية و الأمنية غير المستقرة.	0.33	0.27	0.28	0.48	2.91	1.02	0.35
.٢٧	حصول أزمة عالمية (مثل الأزمة الحالية).	0.26	0.25	0.27	0.36	3.51	1.03	0.29
.٢٨	عدم أمانة العميل أو نزاهته واعتماده على علاقته مع أصحاب النفوذ (سوء نية العميل وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك).	0.15	0.15	0.16	0.16	4.33	0.69	0.16
.٢٩	وجود ضعف في القدرات الإدارية أو التشغيلية لدى المشروع الممول.	0.19	0.19	0.19	0.11	3.84	0.66	0.17
.٣٠	حداثة خبرة المقترض في إدارة المشروع.	0.17	0.23	0.18	0.15	3.74	0.69	0.18
.٣١	توسع المقترض في الاقتراض.	0.18	0.18	0.16	0.18	4.00	0.73	0.18
.٣٢	قيام العميل بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة إلى البنك.	0.18	0.16	0.20	0.20	4.18	0.77	0.18
.٣٣	قيام العميل باستخدام الأموال المقترضة لغايات أخرى غير الغاية التي منح لأجلها القرض.	0.17	0.20	0.20	0.26	4.06	0.85	0.21
.٣٤	عدم التزام العميل بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك.	0.18	0.20	0.19	0.26	3.95	0.82	0.21

الملحق رقم /٣/ دور كل من الأطراف الثلاثة (البنك ، العميل ، الظروف الاقتصادية) في وجود الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية السورية

المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية حسب إحصائيات الدراسة
المصرف	٢٠	٣,٦٣	%٣٣,٤٣
الظروف الاقتصادية والطارئة	٧	٣,٢٢	%٢٩,٦١
العميل	٧	٤,٠١	%٣٦,٩٣
المجموع	٣٤	١٠,٨٧	%١٠٠

المتوسطات الحسابية لاستجابات مجتمع عينة الدراسة حسب المجالات الثلاثة ودورها في تعثر الديون والمشكوك في تحصيلها في البنوك التجارية عينة الدراسة

الملحق رقم /٤/ التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة